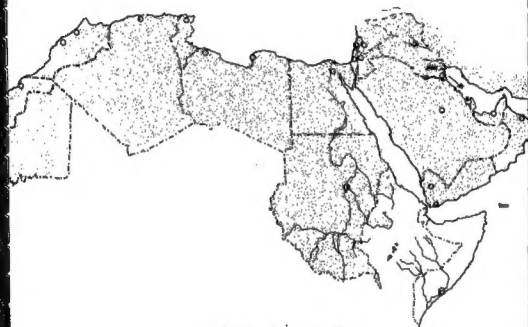


الموسوعة العربية

مشكلات العالم العربي



الجزء الثاني

د. حمدي الطاهري


د. محمد الطاهري

الموسوعة العربية

الجزء الثاني

مشكلات العالم العربي


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية
كتب عربي
(شراء)

رقم التسجيل ٦٠٧٩٤



مقدمة

بين يديك الجزء الثانى من الموسوعة العربية •• وقد حرصت على تسجيل مشاكل عربييه عفى عليها الزمن والهدف من ذلك أن تكون دروسا لنا فى مستقبلنا وقد انتهت هذه المشاكل يوم أن حسنت نيات الحكام بعضهم تجاه بعض •

وهناك مشاكل لا زالت تحت الثرى آمل أن يوفق المسئولون فى أن يهيئوا عليها القراب الى الأبد •

أما المشكلات القائمة أو ما يجد منها غليس من الصعب الوصول الى حل لها فى ظل ما نطعنه وننادى به وطن عربى واحد من المحيط الى الخليج ، خاصة وقد أصبحنا كدول عربية نواجه تكتلات ووحيدات كبيرة كالوحدة الأوروبية •

لقد ركزت فى هذا الجزء على القضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين وما انتهت اليه حتى الآن نظرا لانى لم آت على ذكرها فى الجزء الأول •

وآمل ألا يكون عرضى للمشاكل مثبطا للهمم فقد آثرت أن أتبع المشاكل بالجزء الثالث من هذه الموسوعة والذي يعرض الى الحركات الوحدوية فى العالم العربى مما يجدد لدينا الآمال فى أن الشعوب العربية كانت دائما حية وتسمى الى بعضها البعض وان كانت قد مرت عليها فترات يأس فانها ما تثبت أن تعود الى السعى فى تأكيد الروابط بينها •

ان الشعب العربى مدعو اليوم أكثر من أى وقت مضى لكى يتصد اقتصاديا واجتماعيا قبل أن يتصد سياسيا •

والله الموفق ••

دكتور همدى الطاهري

استعرضنا في الجزء الأول من هذه الموسوعة بعض الملامح الأساسية لدول العالم العربي من ناحية أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان من الممكن عندما قامت الجامعة العربية عام ١٩٤٤ في وقت لم يكن فيه عدد الدول المستقلة تتجاوز أصابع اليد الواحدة الا بقليل - أن تقوم الجامعة العربية بتبني كل دولة تحصل على استقلالها وتضعها داخل بوتقة المجموع فينصهر الجميع داخل اطار واحد خاصة وأن هناك من الروابط التي تجمع أكثر من العوامل التي تفرق •

فهناك وحدة دين وتاريخ وهدف وحاجة الى مساعدة كل دولة الى الأخرى •

ولكن السياسة والتنافس على الزعامة العربية والتمسك بكراسي الحكم في كل بلد جعل من الجامعة العربية منبرا للمشاحنات وليس منبرا لدعوة التدون والوحدة ، وان كان لا يمكن انكار دور المنظمات التي قامت في ظل الجامعة العربية في تجميع آراء العرب وصفوفهم بعيدا عن السياسة •

وعلى السطح يبدو أن العالم العربي الذي يضم اليوم حوالي مائتي مليوناً من البشر متفق ومتعاون ، ولكن للواقع لا بد أن نذكر أن مشكلات العالم العربي لا يمكن أن تنحصر ، وهي تنشأ اليوم بين دولتين وما تلبث الأمور أن تبدأ ولكن لكي تعود مرة أخرى تعكر صفو الاخوة والوثام •

ومشكلات العالم العربي بعضها مضى عليه الزمن وحل مطه حسن الجوار وتفهم البعض معنى الاخوة والتعاون ، مثل المشكلات العادية التي

قامت بين دوله الخليج والتي سأذكرها على سبيل المثال على ما يمكن أن يفعله المستعمر لكي يتناحر الاخوة ، وقد حل محل هذه المشكلة — والحمد لله — قيام منظمة التعاون الخليجي وذلك عندما صفت النفوس وقدرت أهمية التعاون والمسئولية التاريخيه الملقاة على عاتق المسئولين عن الحكم .

ومشكلات العالم العربي كثيرة ومتنوعة وهي ممتدة على امتداد تاريخه ، فشئ النصف الأول من القرن العشرين كانت مشكلات جميع الدول تتلخص في انتقاص من الاستعمار الجائم على أراضيها الممتدة من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي بلا استثناء ، وكانت الدول العربية جميعها حاضبة لاستعمار ثلاث دول غربية باستثناء المملكة العربية السعودية بشقيها نجد والحجاز وكانت تعتبر من أملاك الامبراطورية العثمانية ، وكان الاستعمار موزعا التركة على الشكل التالي :

انجلترا وتهمين على العراق الكويت — قطر — البحرين — عمان —
اليمن الجنوبي — الاردن — فلسطين — مصر والسودان •

فرنسا وتهمين على سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وجيبوتي
وجزاء من الصومال •

ايطاليا وتهمين على ليبيا وجزاء من الصومال •

ولما انتهت مشاكل الاستعمار واستقلت هذه الدول وأُسست الجامعة العربية في منتصف الأربعينات وأصبحت معظمها مستقلة في منتصف الخمسينات كان من المنتظر أن يحل السلام محل الخصام والتباعد ، ويمكن القول بأنه في النصف الثاني من القرن العشرين ظهر الكثير من المشكلات ، بعضها وجد حلا وعفي عليه الزمن ، والبعض لا يزال قائما ، والبعض كانت التعريب وسيلة للتصهير عن الاخوة الضائعة •

أولاً - فمن المشكلات التي كانت سفوفتها تهدد باللجوء الى حمل سلاح الاخوة بعضهم في وجه بعض وانتهت مثل :

✽ الخلافات بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات بنسأن
واحة الهوريمى •

✽ الخلاف بين اليمن الديمقراطيه والمملكة العربية السعودية بسبب
خلافات عقائدية ، ولكن وجد لها الحل فى عام ١٩٧٥ خلال مؤتمر القمة
العربى الذى عقد فى الرباط •

✽ الخلافات العقائدية الوحديوية بين كل من شطرى اليمن جنوبها
وتسمالها واستقرار الوضع بينهما أخيرا بحيث أصبحتا دولة واحدة •

✽ الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية حول اقليم
نظار وانتهاء المسئلة •

✽ مشكلة الجزر الثلاث (طناب الصغرى وطناب الكبرى وأبو موسى)
واستيلاء ايران عليها ، ومع فورة العالم العربى تم السكوت على الوضع
وظل الحال على ما هو عليه الى أن قامت ايران بتصرفات معادية لدولة
الامارات فى عام ١٩٩٢ فأحييت الموضوع من جديد وأصبحت العلاقات
متدهورة بين البلدين •

✽ الخلافات الكبيرة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية
السعودية بسبب حرب اليمن فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٧ وانتهاء
التجسوة بتفهم الجانبين للاوضاع •

✽ مشكلة الخلاف بين البحرين وقطر على احدى الجزر المتاخمة لهما
وتدخل المملكة العربية السعودية لحل الخلاف •

✽ الخلافات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية التي وصلت الى حصد التراثىق العسخرى والتى أمكن التغلب عليها بضبط النفس وعودة المياه الى مجاريها بعد خمسة عشر عاما من الجفاء والعداء والهجوم الاعلامى .

✽ الخلافات بين الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية والتي استمرت فترة طويلة ، وأخيرا تحقق الوفاق بين الدولتين بعد وساطة بعض الدول العربية .

✽ الخلافات بين ايران فى ظل الحكم الضمينى وبين المملكة العربية السعودية وتطاول الججاج الايرانيين على الأماكن المقدسة واستمرار الخلاف .

✽ العلاقات بين مصر والسودان التى تشهد مدا وجزرا مستعرا مما أعاق ايجاد أى تعاون مئمر بين البلدين على مدى ثلاثين عاما ، ومما آخر تنفيذ الكثير من المشاريع التى لو تحققت لكان فيها خبر البلدين والتى تجددت فى عهد الفريق عمر البشير .

✽ انقسام العالم العربى على نفسه فى موضوع حرب الخليج التى دارت رحاها بين كل من العراق وايران ، ففى الوقت الذى كان مفروضا فيه أن تساعد كافة الدول العربية العراق العربية نجد أن كلا من سوريا وليبيا وقفتا فى صف ايران ضد العراق ، وان كانت ليبيا قد تراجعت عن هذا الموقف قبل نهاية الحرب .

✽ انقسام العالم العربى على نفسه أيضا عقب زيارة المرحوم الرئيس أنور السادات الى القدس عام ١٩٧٧ وتكرس الانقسام فى مؤتمر القمة

العربي الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٩ والذي قضى بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، وتقطع معظم الدول العربية العلاقات السياسية معها ، ولم تعسد المياه الى مجاريها الا في عام ١٩٨٩ بعودة مصر الى موقعها في الجامعة العربية في نهاية عام ١٩٨٨ بعد أن أعادت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بمصر .

✽ وأنقسم العالم العربي على نفسه أيضا عندما تآزمت العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب الهجوم الأمريكي على خليج سرت الليبي ، فمن الدول من ساند الموقف الليبي ومنهم من أثر الصمت .

✽ وعلى نفس النمط كانت الحرب بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد مثارا للخلاف وللانتقسام في الرأي بين الدول العربية ، وقد خمدت حدة الحرب بين البلدين ، وأن كانت ذيول الخلاف لم تجد حلا جوهريا لها بعد ، وأحيلت الى محكمة العدل الدولية .

✽ وتهد العالم العربي أيضا خلافا حادا بين دولة الكويت والجمهورية العراقية حول الحدود الا أن ضبط النفس والاخوة العربية قد أخمد نيران الخلاف وعادت الأمور بين الدولتين الى سابق عهدها ، وكانت دولة الكويت من الدول المساندة للعراق في حربها مع ايران ، وقد اكتسبت الكويت بنيران هذه الحرب في أكثر من مناسبة الا أننا نرى أن الكويت تعرضت للغزو العراقي في مطلع شهر أغسطس عام ١٩٩١ وانقسم العالم العربي على نفسه ما بين مساند ومعارض وانتهى الأمر بجلاء العراق عن الكويت بعد تدخل دول التحالف وعودة الحكام الشرعيين الى الكويت . ورغم مضي عدة سنوات الا أننا نرى أن العراق لا زال في جانب والعالم العربي لا زال في جانب آخر ، والكويت لا زالت تحمل الماراة من الدول التي ساندت الموقف العراقي وتتخذ منها موقفا سلبيا .

✽ وعاش العالم العربي فترة طويلة وهو يحاول حل الخلافات التي

وصلت الى حد الحرب بين جمهورية الصومال وأنتيوجا بشأن الخلاف على
الناميب أوجدادين باعتباره جزءا من الصومال ، واستيلاء الحبشة على هذا
الناميب ، وهناك أمكن بالوساطة الوصول الى حل لهذا الخلاف وأن كانت
الصومال نفسها تعرضت للخراب على أيدي أبنائها •

✽ الخلاف بين قطر والسعودية والذي أمكن حله بوساطة مصر •

ومشاكل العالم العربي الذي يواجهها اليوم ليست بالجديدة عليه ،
فمنذ أن استقلت الدول العربية كان المفروض أن الاستعمار الذي يبيت
الفرقة أصبح لا وجود ظاهري له ، الا أنه منذ أن أصبحت هذه الدول
صاحبة مصيرها ولو شكليا تواجه المشاكل والعقبات بعضها بين بعض ،
ونظرة على الكلمة التي ألقاها السيد جبران تسامية أمام مؤتمر الخريجين
الدائم الذي انعقد في بيروت في شهر يونيو عام ١٩٥٤ قد عرض لهذا
الإنسان في حديثه عن القضية العربية ومشاكلها السياسية قائلا :

«...الات تبعت على التشاؤم ، اذ كان ماضينا القريب أفضل من
من حاضرننا ، وقد يكون حاضرننا خير من مستقبلنا ان لم يتم هذا المؤتمر ،
انذي يجمع صفوة المفكرين ومؤتمرات أخرى على شاكلته بارتداد الرأي
العام العربي ، الى الطريق السوي الذي ضالته الدعايات والسياسات
الاقليمية الضيقة •

ولا يستطيع العربي ان يحرك الرجة التي أصابت الفكرة القومية
الا بمقارنة الحركة العربية الآن بما كانت عليه عندما ظهرت القضية العربية
لعالم الوجود بصورة عملية وتمثلت بثورة الحسين بن علي سنة ١٩١٦ •

كانت دعوة الحسين صريحة واضحة لا يتخللها غموض ولا ابهام •
قام يدعو الى سلخ البلاد العربية الاسيوية عن الدولة العثمانية ، واقامة
مملكة موحدة تشمل ما يدعى الآن بالسعودية والعراق وسوريا
والاردن وفلسطين • وارتكزت ثورته على ثلاثة أسس رئيسية :

أولها : التحرر من الحكم العثماني الأجنبي .

وثانيها : جمع البلاد العربية الاسيوية كلها في دولة واحدة .

وثالثها : التفريق المريح بين العروبة والدين ، اذ وجه ثورته ضد
الخلافة الاسلامية في الاستانة .

كانت هذه المبادئ الثلاثة واضحة للمعاملين في جدول الأبحاث الذي
وضعتة اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر عن مشاكل العالم العربي السياسية
بتفصيل كاف واستعراض شامل لا يتمالك المرء بعد قراءته الا أن يتساءل .
ما دامت مشاكلنا بهذه الكثرة وهذا التعقيد فما هو أملنا في حلها ؟
وما هي الخطوات التي مسيناهنا في هذا السبيل منذ أن وجدت القضية
العربية الى الان ؟ وماذا يمكن أن نعمل أثناء السنوات القليلة القادمة في
هذا العصر السريع المتحول ؟

القوميون مع الحسين ومع فيصل من حجازيين وعراقيين وسوريين
وفلسطينيين ولبنانيين ، وكانت القومية العربية واضحة في ذهن الشهداء
الذين شنتهم الأتراك والذين ما زلنا نحى ذكراهم سنويا في سوريا ولبنان .

ولكن هذه المفاهيم الثلاثة الواضحة البسيطة المريحة . الاستقلال
والدولة الواحدة المتحررة من الصفه الدينية أصبحت مشوشة الآن في
أذهاننا بعد نحو سبعين سنة من تطور القضية العربية .

مقد تدخل الأجانب بنهاية الحرب العالمية الأولى وجزوا البلاد اثنتي
أرادها الحسين والقوميون الذين معه مملكة واحدة الى دويلات وممالك
وجمهوريات ، واقتسموها فيما بينهم . بقى العرب في الدويلات التي
أنشأها الأجانب يناضلون لنيل حريتهم . كما ناضلوا الأتراك سابقا مع
الفارق بأن حركاتنا الاسلامية أصبحت امليمية تقوم في كل قطر على حده
بدون التعاون مع الأقطار الأخرى بينما كانت حركاتنا ضد العثمانيين
تامة جامعة .

ونجحت بعض الإقطار العربية بجهادها وبمساعدة الأحوال الدولية
في الحصول على الاستقلال الاقليمي الكامل كالسعودية واليمن وسوريا
ولبنان •

وتطورت علاقات العراق والاردن ومصر مع بريطانيا الى معاهدات ،
فكان هذا التطور الاستقلالى على العموم والى فترة من الزمن مرضيا
للعربيين •

وهكذا نرى أنه بالنسبة للمبدأ الأول الذى قامت عليه القضية العربية
— أى مبدأ التحرر والاستقلال — يكاد العرب يحققون الآن بعد سبعين
سنة ما كانوا يحققونه بنهاية الحرب العالمية الأولى مع هارق خطب — هو
قيام اسرائيل فى وسطنا •

أما فيما يتعلق بالمبدأ الأساسى الثانى الذى قامت عليه القضية العربية
وهو جمع العرب الاسيويين فى دولة واحدة فقد امتدت فكرة القومية
العربية وشملت مصر والمغرب العربى • لكن التجزئة السياسية التى أجراها
الغربيون أقامت جماعات عربية فى كل قطر وركزت حولها مصالح سياسية
واقتصادية تألفت عفوا أو تصميما مع مصالح الاستعمار الذى جزأ العرب
لنفعته ، ولا يزال يسعى لدوام التجزئة حتى يحد خروجه من بلادنا ، كما
تألفت مصالح هؤلاء العرب طوعا مع مصالح اسرائيل التى لا يخفيها شيء
كقيام دولة عربية كبرى على حدودها ، فقاموا يسمعون الى ابقاء هذه
الدويلات المضغيفة الهزيلة والى منع اتحاد العرب • ومما يؤلم أن بعض
من انتسبوا الى الجمعيات العربية السرية ، واقسموا اليمين على وحدة
العرب كانوا أكبر خصوم الاتحاد عندما تولوا الحكم ، وأول من تنسكروا
للمبادئ القومية العربية •

يتباين هذا انتشار فكرة الوحدة العربية بين جمهرة الشعب بعد
أن كانت فى بدء الحركة العربية محصورة فى الخاصة من الناس ، ولكن هذا

الانتشار جرى بدون ايضاح كاف للفكره لحلولها ولنتائجها بحيث اكتفى التيار الجارف من التأييد الشعبي للوحدة العربية بالتمميم ، ولم يدرك التفاصيل ومقتضيات التنفيذ ، فسهل على بعض الحكومات المناهضة للاتحاد العربي أن تسيطر عليه وتوجهه وجهة اقليمية مع ادعائها أنها تسعى للوحدة العربية •

والى جانب ذلك تمكنت العناصر الاقليمية العربية ومؤازرة الاستعمار والصهيونية من تثبيت مبادئها الانفصالية بأذهان غثات من الشعب العربي حتى صار كثير من العامة يعتقدون مخلصين أن في الاتحاد ضررا على بلادهم واستقلالهم • ويتنزع الانفصاليون بثلاث حجج لمقاومة الاتحاد : السيادة الاقليمية ، وشكل الحكم ، والمعاهدات الأجنبية في بعض البلاد العربية • ويعمل الانفصاليون ان أى اتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر يمس سيادة الأقطار المتحدة وينتقص منها • وهذا كلام صحيح • ولكن فات الانفصاليون أن العرب في الأصل أمة وقومية واحدة ، وأن القومية العربية لا تستكمل مظهرها السياسى الا بقيام الدولة العربية المتحدة • فكل شكل سياسى آخر قائم الان هو عرض زائل بالنسبة الى القوميين العرب ، ولا تثبت سيادة الا سيادة الدولة العربية المتحدة • ولعمري كيف يكون لهذه الدويلات العربية سيادة قائمة وبعضها — مع تخلفها السياسى والاقتصادى — أصغر من مدينة أوروبية أو أمريكية في عدد النفوس ، وميزانيتها أصغر من ميزانية مصنع أو محل تجارى كبير ؟ وما هى هذه السیادات التى تلعب بها أهواء الدول وتهدهدها مطامع اسرائيل الجائنة على حدودها فلا تستطيع الدولة دفع غاصب أو رد طامع ؟

وبعض الانفصاليون بالنواجز على نظامهم الجمهورى ، ويخافون أن يزول بالاتحاد مع قطر عربى آخر ، كما يخاف الآخرون على نظامهم الملكى وعلى عروشهم • والحقيقة أن العرب لا يتمسكون بهذا النظام

أو ذلك • وما دمنا نحافظ على الجوهر الديمقراطي في الحكم فسيان عندنا إذا تمثل شكل الحكم الظاهري بملك أو برئيس جمهورية •

ولكن المنتفعين من الملكية أو الجمهورية وبعض محترقي السياسة يقيمون من هذا السبب النانوى المتعلق بالمظهر لا بالجوهر حجة لمعارضة الاتحاد •

ويعارض الانفصاليون الاتحاد أيضا بحجة أن بعض البلاد العربية لا تزال ترتبط بمعاهدات مع دول أجنبية ، بينما البعض الآخر حر من أية معاهدة ، وان في طرح الموضوع بهذا الشكل مغالطة ظاهرة •

فالتعاقد والتعاهد هو الحالة الطبيعية بالعلاقات الدولية ، والابتعاد عن كل اتفاق ومعاهدة هو الحالة الشاذة • فالاعتراض إذا على بعض الدول العربية يجب أن لا يكون لارتباطها بمعاهدات ، بل لأن تلك المعاهدات لم تعد صالحة •

واننا لم ننس بمعكم هللنا وفرحنا فيما مضى لعقد المعاهدات العراقية والمحصرية ، وبما أن الاتجاه العالمى يسير الآن نحو استبدال المعاهدات الثنائية باتفاقات جماعية فمن المحتمل أن لا يجد العرب صعوبة في التخلص من المعاهدات الثنائية لتجائرة ، على أنه سواء تم ذلك أم لم يتم ، فالعرب مسئولون في جميع أقطارهم عن وضعية كل قطر ولا يحق للدول التي لا ترتبط بمعاهدات أن تفج جانباً تعارض الاتحاد ، بينما تتخلص الأقطار الأخرى لوحدها من معاهداتها ، بل واجبها أن تتحد ثم تساعد رفيققتها على استكمال حريتها •

هذه الاعتراضات الواهية التي نقوم في طريق الاتحاد العربى الآن لم تكن تخطر في فكر القوميين عند نشوء القضية العربية • وهي نكسة أصابت الفكرة الاتحادية العربية لا تعادلها في الخطورة أية نكبة أخرى

أصابته العرب في الأربعين سنة الماضية ولا استثنى من ذلك قضية فلسطين . فالمعارضة الفعلية المناجحة التي تبذلها فئات عربية لمناهضة الاتحاد هي في عقيدتي أم المشاكل ورأس البلاء ، وسبب قيام إسرائيل وما أصابنا وسميينا بعدها من نكبات . وما لم تصبح الفكرة الاتحادية عقيدة في نفوسنا تؤمن بها إيمان المتعبد بربه ، وما لم تصبح الهدف الأول الذي يفرضه على حكوماتنا والشغل الشاغل لنا في تفكيرنا وأعمالنا فالأمل ضعيف في نجاحنا وحل مشاكلنا .

والاتحاد العربي ليس حلاً لمشاكل العرب بين جملة حلول ، بل هو الحل الذي لا يوجد حل غيره . وهو الحل الذي يفرضه الرأي العربي وتضطرب الحكومات العربية للترلف اليه لفظاً وقولاً ولكن بعضها يقاومه معاً . ومن النادر في التاريخ السياسي أن يجد المتتبع ما يماثل الملاحظة التي تتبعها بعض الحكومات العربية في معالجة موضوع الاتحاد ، فلا تجرأ واحدة منها على رفضه ، ولكن أكثرها يسعى سعياً حثيثاً لعرقلته .

وكان الأساس الثالث للقضية العربية أنها تميزت عن الخلافة الإسلامية بوضوح لا يترك مجالاً للشك والابهام ، إذ اتخذت صفة الحرب الفعلية ضد الدولة الدينية . ولكن هذا التفريق الواضح بين العروبة والدولة الدينية أخذ يتلاشى تدريجياً خصوصاً في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت كلمات العروبة والإسلام تستعمل عند كثير من الناس كمترادفات لمعنى واحد .

تأتى قضية فلسطين في رأس المشاكل العربية السياسية ، ومن المؤسف أن يبقى الاستهتار وقصر النظر وعدم التعاون الذي رافق معالجة القضية الصهيونية قبيل ضياع فلسطين مستمراً بعد قيام إسرائيل . فنحن رغم النكبة القاسية لا نقدر بعد خطر الصهيونية الحقيقي ولا نعلم كثيراً عن واقعها . ثم أننا لم نؤمن بمد أهدافنا المؤقتة والأساليب التي توصلنا

(م ٢ - ٢٥)

لنى هذه الأهداف • وقد امتازت قضية فلسطين منذ منشئها الى هذا التاريخ بسلبية قاتلة لم يخصص منها الا المرارة والضران • وأصبح التطرف السلبى مطبوعا بطابع الوطنية الرقيقة فلا يجرؤ أحد على مناقشته •

والمشكلة السياسية الثلاثة التى تجابه العرب والتى تتسابق مع قضية الاتحاد العربى ومع قضية فلسطين هى علاقتنا بالدول الأجنبية عامة والدول الغربية خاصة باعتبارها صاحبة المصالح الرئيسية فى البلاد العربيه •

ونحن نستطيع نظرياً أن نتخذ تجاه الغرب أحد ثلاثه مواقف : تعاون أو حياد أو عداو • وكذلك تجاه المعسكر الشرقى • ولنا أن نبحت من الناحية العلمية السياسة التى تأتلف مع مصالح العرب ويمكن تحقيقها والسير بها •

كما نرجو أن نتخذ القرارات والتوصيات اللازمة فى هذا الشأن حتى يهتدى كل عربى ويعمل على تنفيذها كل فى بلده وفى حيز امكانياته •

هذه هى المشاكل الرئيسية الثلاث التى تواجه العرب فى الوقت الحاضر • النكسة التى أصابت فكرة الاتحاد العربى فى غضون الأربعين سنة الأخيرة • والقضية الفلسطينية وقيام اسرائيل وما تفرضه على العرب من خطط وتنفيذ ، وموقف العرب فى التسون الدولية •

والآن سأبدأ بعرض المشكلات التى واجهها العرب خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، علما بأن بعض هذه المشكلات أصبحت تاريخيا وبعضها لازالت له آثار جانبية ، وأن نت حدد تعرضت للنوع الأول وذلك لكى أدلل على أنه عندما تصفو النفوس وتعلو المصلحة العربية على كل شئ ، فإن أى مشكلة سوف نجسد لها حلا •

مشكلات الحدود بين دول الخليج العربى

لم يكن هناك فى الماضى البعيد وحتى الماضى القريب أية حدود تنفصل بين الشعوب المختلفة • بل لم يكن للحدود أى مفهوم عندهم • وإن كان لها معنى فلم يكن بالمعنى الحديث للحدود • فالعاه والجامعون الملتقون للعدائهم لا يعترفون بحدود ، فهم عندما تضطربهم الظروف الطبيعية كقص الأمطار الى التحرك والانتقال بحثا عن مرعى أو مصدر ماء أو تخلصا من درجات الحرارة المنخفضة أو المرتفعة أو تخلصا من شر أعدائهم ، لا يقف أمامهم أى عائق • ولم تكن هنالك أية عوازل تفصل بين هذه المجموعة أو تلك ، اللهم الا تلك المناطق الطبيعية التى تقف حاجزا بين الجماعات المختلفة تحول دون الاتصال فيما بينهم كالجبال الوعرة •

وتعتبر الاقاليم الصحراوية مناطق حدود متسازة تعزل وتحمى الجماعات التى تستوطنها وتفصل بين الاقاليم الواقعة على أطرافها ، وهى مناطق حدود حامية تقف عقبة فى وجه الجماعات والجيوش التى تحاول اختراقها •

وترجع طبيعة الصحراء الفاصلة الى انعدام وجود المؤن وموارد المياه الكافية ، كما أنها تفتقر الى الارتكاز والمعمران ، وكذلك التطرف فى درجات الحرارة وانعدام معالم الحياة فيها • على أن الصحارى قسداً غطدت فى الوقت الحاضر بعض حمايتها كمناطق حدود وذلك لتطور طرق المواصلات ووسائل النقل وأساليب القتال •

كان توزيع الأراضى فى منطقة الخليج يعتمد أساسا على مصادر المياه ومناطق الرعى ، ولم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط الجغرافية قبل القرن العشرين •

وكانت أول محاولة لتعيين الحدود فى هذه المنطقة هى اتفاقية عام ١٩١٣

بين تركيا وبريطانيا التي تصدد بموجبها خط الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في شرق شبه الجزيرة العربية .

ولم يكن هناك حكام في هذه المنطقة يميلون حتى السنوات الأخيرة إلى إيلاء هذه الحدود أية أهمية ، فلم يكن مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه الغربي معروفاً أو موجوداً في شرق شبه الجزيرة . كما لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة فهو ينبئ أحياناً على إعلان الولاء من زعيم القبيلة ، وأحياناً أخرى على التبعية لمذهب ديني واحد كالأباضية والسلفية ... الخ ، وفي بعض الأحيان ينبئ على أساس الملكية كما كانت أسرة البو فلاح تمتلك بعض بساتين واحة البوريمي ، أو دفع الضريبة أو الزكاة التي قد يدفعها الشخص في بعض الأحيان مرغماً .

كان الحاكم يمارس صلاحياته على أية أرض نتيجة الصلاحيات التي يملكها على القبائل التي تقيم فيها ، وكان أبناء هذه القبائل يدينون بالولاء إلى الحاكم لا إلى المشيخة أو الإمارة أو المنطقة التي يقيمون فيها ، فالتبعية السلمية تعتمد أساساً على علاقته رؤساء القبائل بحكام الدولة في المنطقة لا على أساس المواطنة والموقع الجغرافي للأراضي التي يقيمون فيها . فولاء العربي القبلي لقبيلته وتبعية لا إلى صورة مطلقة تمتلكها الدولة فهو يوجه ولاءه إلى مسقط رأسه ، وينبوع الماء الذي يرتوي منه أو بستانه أو مراعى قبيلته ، ولهذا كان ادعاء فرض الصلاحيات عليه يعني ادعاء السيطرة على الأرض التي يمثلها ، وتطبيق هذا الادعاء على القبائل الرحل سيثير الكثير من المشاكل فعلى الرغم من ثبات خط تحرك القبيلة إلا أن هذه الحركة قد تتغير بعامل التبدلات التي تقع في المراعى نتيجة للجفاف والقطط أو أية أسباب أخرى ، ويعني ادعاء الحاكم امتلاك منطقة ما تطوف فيها إحدى القبائل على أساس أن هذه القبيلة تدين له بالوحدة هو ادعاء امتلاك منطقة غير ثابتة الحدود نتيجة للاختلاف في حركة القبيلة ، كما أن ولاء القبيلة لا يكون دائماً ثابتاً فغالباً ما يتحول الولاء من حاكم إلى

آخر لسبب من الأسباب أو يجب الولاء عن كل الحاكم ، وعندما يتحول الولاء من حاكم الى حاكم جديد آخر فان هذا الحاكم يصبح له حقوقا على تلك القبيلة . ولما كان الحاكم السابق يرفض الاعتراف بخروج القبيلة على طاعته فان المنطقة التي تجوب فيها القبيلة المعنية تغدو موضعا للنزاع بين الحاكمين .

وكانت الحدود بين القبائل معترفا بها ، اذ كان لكل قبيلة منطقة تقليدية تنتقل اليها في الفصول المختلفة ، ولكن لم تكن حدودا واضحة وبانه . وكان من المعترف به أيضا حق القبائل في الارتواء من الآبار ، والرعى في مناطق المراعى الطبيعية ، الا أنه في سنوات الجفاف كانت هذه الحقوق تتموله في بعض الحالات الى تسجار بين القبائل ، ولو أن الصحراء والماء والكلاء ملك مشاع ، ومن هنا نسأت فترة اقامة مناطق محايدة في الزمن الحديث . وتفطيط الحدود في المناطق الرعوية مشكلة عويصة ، اذ لم تكن هنالك حدود ملكية ولا تتبع مظاهر معينة في السطح . ان حدود الرعى بالنسبة للقبائل غير محدود لانه في الفترات التي تقل فيها الأمطار — فان الرعاة يضربون أبعد مما لو كانت الأمطار كثيرة ، لهذا هنالك فرق كبير بين أقصى حدود قبيلة متجولة والمنطقة التي تعيش فيها . وبالنظر لنقلة أو نقص الارتباطات الاهلمية الثابتة فان ولاء القبائل يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار عوضا عن الأرض ، ولهذا لا يمكن أن تكن هنالك حدود .

رسم حدود الامارات :

رسمت بريطانيا سياستها مسبقا للسيطرة على بلدان الخليج العربي منذ بدأ نفوذها هناك ، ووضعت في حسابها أن تحتفظ بحالة التثكك التي أوجدتها منذ أن وطأت قدمها منطقة الخليج ، وفي الوقت نفسه شجعت على تسريب جماعات غربية عن المنطقة من الهنود والبليوش والايرائيين ليكونوا عوناً لها ضد القوى المحلية .

وكانت أول محاولة لرسم الحدود في شبه الجزيرة العربية في عام

١٩١٣ عندما اتفقت بريطانيا وتركيا على وضع الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في شرق شبه الجزيرة • وبعد الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا وساطتها لتخطيط الحدود على أساس محاولة ١٩١٣ بين العراق والسعودية والكويت • ولقد سلم الخبراء الانجليز بأن الظروف الاجتماعية لشبه جزيرة العرب لا تساعد على رسم الخطوط الحقيقية ، لأن القبلية لا تقوم على المواطننة والأرض بقدر ما تترتب على أساس علاقات رؤساء القبائل بحاكم الامارة أو المقاطعة ، ولما كانت بعض القبائل تنتقل في مراع واسعة وتعتبر هذه المراع ملكاً منساعاً • فقد اتبذت فكرة اقامة مناطق محايدة تقسم فيها الدول المجاورة حق السيادة ، وعند العثور على البترول سيؤخذ بمبدأ اقتسام الأرباح أيضاً في هذه المناطق المحايدة •

وتسهيلاً لعمليات النقل والاتصال وتيسير سبل التنقيب والبحث عن البترول فقد وضعت بريطانيا الخطط لاقامة المطارات في المنطقة لنزول المطارات التي يتحتم الحافطة عليها وتأمينها ، وتحقيقاً لهذه الغاية تم عقد الاتفاقات بين الشيوخ حكام المنطقة من ناحية وبين السيوخ وشركات النفط من ناحية ثانية لمنح الاعتداءات بين هذه الامارات ، تلك الاعتداءات التي تؤدي الى اعلقة ايقاف التنقيب والحفر للبحث عن البترول الذي يبنى الشيوخ - حكام المنطقة - الآمال الكبيره عليه في تحسين أوضاع اماراتهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ... الخ ، لذلك أصبحت الحاجة ملحة لتثبيت الحدود بين هذه الامارات ، ولكنها عملية صعبة في منطقة غالية من المعالم الطبيعية مما قد يثير المشاكل التي يستصعب حلها .

ان مشكلة الحدود بين الامارات معقدة الى درجة كبيرة ، ولقد حاول السياسيون لعدة سنوات تثبيت الحدود ، فتم الاتفاق مع أبو ظبي مثلاً على رسم الحدود ، ولم يتم الاتفاق مع الامارات الأخرى ، كذلك ارتأت تعيين الحدود بين دبي والشارقة ، ولكن اتمام هذا الواجب عسير جداً .

نقاط الالتقاء على الساحل يمكن تصديدها الى درجة مقبولة من الدقة ، ولكن بالنسبة للصحرى والأراضى الداخلية هنالك معلومات قليلة يمكن الرجوع اليها . أما في منطقة دبي عند النهاية الشرقية للامارات فانا نجد أراضى عمان ورأس الخيمة والنسارقة والفجيرة متداخلة بشكل غريب ، حتى أن دبي وعجمان تمتلك قري في أراضى الامارات الأخرى .

مشكلات الحدود :

لحراسة مشكلات الحدود بين الامارات العربية بصورة مفصلة ، لابد من تقسيم الموضوع الى الأقسام التالية :

- ١ - مشكلات الحدود بين الامارات
- ٢ - مشكلات الحدود بين الامارات والدول المجاورة
- ٣ - مشكلات الرصيف القارى
- ٤ - مشكلات الجزر

أولا - مشكلات الحدود بين الامارات :

تقع دولة الامارات العربية المتحدة بين خطى عرض ٢٢ درجة ، ٢٦ر٣٠ درجة شمالا وبين خطى ٥١ درجة ٥٦ر٣٠٠ درجة شرقا . يحدها للخليج العربى في الشمال والشمال الغربى ، ودولة عمان والمملكة العربية السعودية غربا ، وفي الجنوب عمان ، والمملكة العربية السعودية غربا ، وشرقا ذابيح عمان ودولة عمان .

تبدأ حدود الدولة من امانة أبو ظبى ، وتمتد على طول الساحل الغربى للخليج لمسافة تبلغ حوالى ٧٥٠ كم ممتدة في الداخل لتضم سبع امارات هي :

١ - أبو ظبي :

تقع أبو ظبي في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، وتمتد سواحلها ٤٠٠ كم من خور العديد وآبار سودا نثيل غربا ، ومن حدود قطر والسعودية حتى رأس غنقوب شرقا عند حدود دبي ، وتتوغل في الداخل الى مسافة تزيد على ٢٥٠ كم لتضم أراضيها سبخة مطي ومناطق المجن ومحاجر لبوا وواحات المنطقة الشرقية ومنها العين والبريمي . تبلغ مساحتها ٧٦,٣٥٠ كيلو متر مربع وتتبعها حوالي ٢٠٠ جزيرة ، تحتل الصحارى ٧٠٪ من مساحة أبو ظبي وتحتل الأراضي المنخفضة ٢٠٪ وينتشر في باقي الامارة الواحات المتناثرة في كل مكان .

٢ - دبي :

وتطل على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ ٧٦ كم وتتوغل في الداخل لمسافة تبلغ حوالي ٧٥ كم ، يحدها غربا الخليج العربي ، وشمالا ونسرقا اماره الشارقة ، وجنوبا اماره أبو ظبي ، تبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كيلو متر مربع سطحها صحراوي ما عدا شريط من الأراضي المنخفضة على طول الساحل وقليل من الجزر في الخليج ، وتحتل دبي موقعا ممتازا على ساحل الخليج العربي مما جعل منها مركزا تجاريا هاما في المنطقة ، ويخترق مدينة دبي خليج مائي يسمى الخور ، ويمتد داخلها لمسافة تقرب من عشرة كيلو مترات ليقسم المدينة الى قسمين :

(أ) القسم الشمالي :

ويطلق عليه (ديره) حيث يقطنه غالبية السكان . (تطالب الشارقة بمنطقة الديره على أنها جزء من اماراتها) .

(ب) القسم الجنوبي :

ويطلق عليه دبي حيث يوجد النشاط الرسمي : الحمارك والميناء والبنسوك ... الخ .

٣ - الشارقة :

تقع إمارة الشارقة على خط طول ٥٥ر٢١ درجة شرقا ، وخط عرض ٢٥ر٢٠ درجة شمالا ، وهي تتوسط ببقية إمارات الدولة ، وتتصل بها جميعا بمحدود مشتركة . ويشرف جزؤها الرئيسي على ساحل الخليج العربي بطوله يبلغ أكثر من ١٨ كم وتتوغل في الداخل لأكثر من حوالي ٨٥ كم ، ويتيح الشارقة على الساحل الشرقي على خليج عمان ثلاثة أجزاء هي :
كلبا ، خورفكان ، دبا .

٤ - عجمان :

تقع على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ حوالي ١٧ كم بين أم القيوين والشارقة التي تحيط بها من جميع جهاتها ، ويتبعها مدينه مصفوت والتي تقع على مسافة ١٠ كم في الجنوب الشرقي على حدود سلطنة عمان ، كما تتبعها مدينه المنامه التي تقع على بعد حوالي ٦٥ كم في الشرق بطريق التذيد . تبلغ مساحتها حوالي ٢٥٠ كيلو متر مربع .

٥ - أم القيوين :

تقع على ساحل الخليج العربي بطول يمتد حوالي ٢٥ كيلو متر بين الشارقة غربا ورأس الخيمة شرقا ، وتقع على خسور يسمى بخور البيضاء . وتمتد أراضيها في الداخل لمسافة حوالي ٨٥ كيلو متر جنوب شرقي مدينه أم القيوين الساحلية ، تبلغ مساحتها حوالي ٧٥٠ كيلو متر .

٦ - رأس الخيمة :

تقع رأس الخيمة بين خطي عرض ٢٥ و ٢٦ درجة شمالا وخطي طول ٥٤ و ٥٦ درجة شرقا ، ولهما حدود مشتركة مع إمارات أم القيوين والشارقة والفجيرة ، كما أن لها حدودا طويلة مع سلطنة عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقي ، وهي تتدل على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ حوالي ٦٨ كم وتتوغل في الداخل بمسافة تزيد عن ١٣٥ كم ، ولرأس

الخيمة عدد من الجزر أهمها جزيره طنب الكبرى وطنب الصغرى والتي استولت عليها ايران عام ١٩٧١ وتبلغ مساحتها ٧٠٠ كيلو متر مربع ، نم نواحل توغلها الى أن تصل حدودها في منطقة الشرقية حيث تقع الفجيرة .

٧ - الخليجية :

وهي الاماره التي تقع بحاملها في المنطمة الشرقيه ، وتطل على خليج عمان الذي يحدها سرفا كما يحدها من العرب امارتا المنارقه ورأس الخيمه ومن الشمال سلطنه عمان ورأس الخيمه ، والجنوب كله تابع للسلارقه وسلطنه عمان ، ويمتد على خليج عمان لمسافه تبلغ حوالى ٩٠ كم من قرية أصفره جنوبا حتى دبا شمالا ، تمتد في الداخل اراضى سهل الباطنه الخصبه لمسافات مختلفه وتقدر مساحتها بحوالى ١١٥٠ كيلو متر مربع ويعلب على سطح الامارة الطامع الجبلى . هى مكون من سلسله من الجبال الوعره والممر تصل بينها وبين ساحل البحر في خليج عمان سهلا يعتبر من احصب مناطق الامارة هو سهل الباطنه الذى يتسم لمسافه قد تصل الى ٢٤ كم وقد يضيى حتى تلامس الجبال حافه البحر ، ويوجد في الاماره كثير من الوديان التي تجرى فيها مياه الامطار واهما وادى سيجى وادى حمام .

ويمتاز التكوين الطبيعى لزاماراب ببساطته ولا توجد حواجز طبيعيه تحون دون الانتقال من مكان لآخر اللهم فيما عدا المنطقه الجبليه في الشرق وتنقسم من الناحيه الطبيعيه الى اربعه اقسام هى :

١ - الساحل الغربى :

وهو سهل ساحلى رملى ملحي متعرج لا يصلح للزراعة في كثير من مساحته ، ولكن كلما سرنا شرقا في الصحراء عذبت مياهه وصلحت بعض اقسامه للزراعة وخصوصا في الأماكن الشبيهة بالواحات : كالذيذ وفلج والملا والموير . كما تنبت الشجيرات الصراوية والأشجار البويه بين الثخبان الرملية المنتشرة على امتداد الساحل والتي قد يصل ارتفاعها

في بعض الأحيان الى بضعة عشرات من الأقدام ، ويتراوح عرض هذا السهل من ٢٠ كم الى كيلو متر واحد .

٢. - سهل الحمياء :

الذي ينحصر بين المنطقة الصحراوية وبين المرتفعات الشرقية .

٣. - سلاسل جبال عمان :

تسير من الشمال العربي تقريبا الى الجنوب الشرقي وهي جبال جرداء صخرية متفتتة برؤسها يبلغ الارتفاع الى عمان أكثر من ٣٠٠٠ م . تخترقها بعض الوديان التي نشأت طرفا طبيعيا بين الساهلين الشرقي والعربي . كوادى حاتم ووادي سيجي واسود ... الخ .

٤. - الساحل الشرقي :

ويصم فسمما كبيرا من سهل الباطنة الشمالي وينحصر بين المرتفعات وبين ساحل البحر على خليج عمان . ويعتبر احصبا لمناطق الساحل وأومرها ماء ويتراوح امتداد السهل بين ٣٤ كم و كيلو مترين ومن أهم مدنه وقراء : دبا ، هورمكث ، عرفة .

كان النظام الاقتصادي في هذه المنطقة يعتمد بالدرجة الأولى على الرعي ثم الصيد فالغوص للبحث عن اللؤلؤ وبعض الزراعة حيث تتوفر المياه بصورة دائمة . ولهذا كانت القبائل تنتقل بصفا عن الماء والكلاء . ولم تكن تعتمد على الأرض بل على ولأء القبائل . كما أن بريطانيا لم تتدخل في شؤون الامارات الداخلية ، ولهذا لم تعمل على رسم حدود بين هذه الامارات ، وكان شيوخ الامارات يهاجم بعضهم بعضا او ينضم احداهم الى الآخر ، وفي نفس الوقت يمكن أن تظهر امارات أخرى اذا ما ظهر شخص قوي . ففي عام ١٨٢٠ وقع معاهدة مع بريطانيا ٨ شيوخ مطيعين (عدا شيخ البحرين الذي وقع عن قطر) وفي عام ١٨٣٥ غدت (٦) امارات ، وفي عام ١٩١٤ كانت هنالك (٥) امارات والآن

(٧) امارات • والحدود بين الامارات معقدة الى درجة كبيرة جدا .
بمداخله بعضها مع البعض الآخر . وهي لم تستقر ولم تثبت نهائيا ،
وفى بعض الحالات هناك بعض الاتفاق على حدودهم ، ولكن فى أماكن
أخرى هناك منازعات فيها بينهم ، ولقد حاول السياسيون تثبيت
الحدود لمدة بضع سنوات ، وقد تم الاتفاق مع أبو ظبى ولم يتم مع
الامارات الأخرى ، كما ارتىء تعيين الحدود بين دبی والشارقة ولكن اتمام
هذا الواجب كان عسيرا جدا ، لأن نقاط الالتقاء مع الساحل يمكن
تصديدها الى درجة معقولة من الدقة ، ولكن بالنسبة للمحارى الداخلية
هناك معلومات قليلة لا يمكن الركون اليها ، وفى منطقة الجبال عند النهاية
النسقية للامارات نجد أراضي مسقط ورأس الخيمة والشارقة والفجيرة
مداخله بشكل غريب ، حتى أن دبی وعجمان تمتلك قري في الامارات
الأخرى ، فمثلا لعجمان مطقه مصفوت في وادي حنا ، وتحاول كل امارة
الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الصحراء علما تحتوى على البترول ،
ولا يمكن تقسيم الدارين التاريخيه على عاتيدية اراضى في مناطق صحراوية
غير مسكونة . ولقد أصبح وضع الحدود ضروريا لأنها تنفع في تعيين
مناطق الامتياز البترولي التي يمنحها أى فريق والمناطق التي تمارس عليها
الحكومات سيطرتها • وقد لا يكون لها أى تأثير في سكن المنطقة انما
لكي تتمكن الشركات من العمل دون اعاقتها •

وفي القرن الثامن عشر كانت هناك قسوتان سياسيتان على ساحل
عمان استقلتا عن سلطنة مسقط ، والقوة الأولى هي بحرية تتألف من حنف
قبائل يترعهم القواسم ، وكان مقرهم رأس الخيمة • أما القوة الثانية فهي
قوة برية تتألف من قبيلة بنى ياس وحلفاؤها من القبائل ، وينزعهم آل
نهيان ومقرهم الظفرة ومدينة أبو ظبى • ويمتد نفوذهم على طول ساحل
عمان من دبی حتى خور المديد • ولقد احتفظ بنو ياس وحلفاؤهم
بأبو ظبى التي تحتل المساحة الأكبر بين امارات الخليج • أما القوة الثانية
فقد قسم رئيس القواسم سلطان بن صقر قبيل وفاته سنة ١٨٦٦ مملكته

بين أولاده وهي الشارقة ورأس الحيمة ، كلبا ، دبا ، أما رأس الخيمة فقد اعتبرت امارة مستقلة منذ سنة ١٩٢١ • في حين انضمت كلبا الى الشارقة بعد صراع طويل حيث كانت امارة مستقلة اعترفت بها بريطانيا سنة ١٩٣٧ الا أنها عادت فانضمت الى الشارقة في عهد الشيخ صقر عام ١٩٥٢ • أما دبا فقد حاول سيوفها اعتبارها امارة مستقلة ظم يفلطسوا ، وتتبع ثلاث امارات ، القسم الشرقي منها يعود الى السلطنة ، والقسم الجنوبي يعود الى الفجيرة ، والقسم الأوسط - وهو المسمى بالحصن - ويعود الى الشارقة • أما شعوخ الحميرية فقد حاولو الاستقلال ، الا أن بريطانيا لم تعترف بذلك واعتبرتها تابعة الى الشارقة • كما دخلت الفجيرة في عام ١٩٦٠ اتحادا فيداليا مع امارة الشارقة ولكن هذا الاتحاد تقوض بعد بضعة أشهر نتيجة لتدخل المقيم العام البريطاني الذي يعارض أية مشروعات اتحادية مباشرة بين امارات الساحل •

ومما زاد الطين بلة أن كل من ينسرى أرضا أو بستانا في أية جهة من جهات المنطقة تصبح تابعة لتلك الاماره كفلج المعلي ومصفوت والمامة • فمدينة دبا مثلا تنقسم الى ثلاثة أقسام مع أن سكانها لا يزيدون عن ٣٥٠٠ نسمة ، ولا يبلغ طولها أكثر من ألف متر ، وتتبع ثلاثة امارات ، وهكذا تمزقت المنطقة الى تقسيمات سياسية متعددة أعاققت كل تطور وتقدم • ويظهر التمزق جيدا في تقسيم امارة الشارقة الى خمسة أقسام وامارة عجمان الى ثلاثة أقسام ، وأبو ظبي والفجيرة ودبي الى قسمين ، وهناك مناطق أخرى متنازع عليها بين مسقط وعجمان وأبو ظبي ودبي والشارقة وليس في استطاعة المتنقل أن يصل من الشارقة الى منطقة خورفكان التابعة لها دون أن يمر بمدة امارات •

الاتحاد :

في ٢ ديسمبر ١٩٧١ عقد حكام الامارات الست اللقاء قمة وأعلنوا قيام دولة الامارات العربية المتحدة ، وفي ١٠ فبراير عام ١٩٧٢ أعلنت رأس

الخيمة رغبتها في الانضمام الى دولة الامارات العربية المتحدة وموافقتها على دستورهما المؤقت .

والامل نبيير في ازالة هذه الحدود العقيمة التي وصعها المستعمر ، وقد تمكنت دولة الاتحاد من ازالة الحدود ووطننت انقيائل وبذلك حققت نجاحا كبيرا في تجربة عظيمه لتحقيق الاستقرار والتطور الحضارى ، ومع ذلك فانه بعد مضى سنوات على الاتحاد ظلت مشاكل الحدود قائمة بل ومنازمة في بعض الأحيان وتهدد الاتحاد ، فمقد صرح الشيخ زايد لصحيفة أخبار الخليج البحرية قائلا : « اننى قضيت حوالى أسبوع بين الامارات محاولا تسوية قضايا حدود غير مهمة متنازع عليها بين الامارات الاعضاء ، ولا يمكننى الا القول بكل مرارة وأسى ان نزاعاتهم ليست الا على عشرات من الأمتار ، وهل يمكن أن تصدق أننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينة من الأرض بسبب تنازع امارتين مختلفتين على ملكيتها » . وهكذا نجد أن مشاكل الحدود اختفت الى حد ما دون تحقيق التطور المنتظر ، كما أنها قد تهدد الاتصاد بالانفصام ، فلو عمل الجميع بروح المرونة والتفاهم والتسامح لأمكن حل جميع هذه المشاكل ، ويقول فى ذلك الشيخ زايد : « ... كان لأبؤى ظبى خلاقات حدود مع دول مجاورة كالسعودية وقطر وعمان وتم حلها بالتفاهم والمرونة والاخوة » . فمضى أن يرتفع الجميع الى مستوى المسؤولية القومية ومستوى الأحداث العالمية والتحديات التي لا تستهذه منطقة الخليج فحسب بل الوطن العربى أجمع ويمملوا على ترسيخ الاتحاد الذى بتحقيقه ستحل جميع المشاكل وبه قوتهم وعزتهم .

وكانت أهم مشاكل الحدود هى تلك التى وقعت بين دولة الامارات المتحدة والدول المجاورة .

فأبؤى ظبى تقع فى الجزء الجنوبي الشرقى من شبه الجزيرة العربية وتمتد سواحلها بطول ٤٠٠ كم من خور الحديد وأبار سودا نثيل غربا ، حيث تقع امارة قطر والملكة العربية السعودية حتى غنتوت شرقا عند حدود

دبي ، وتتوطن في الداخل الى مسافة تزيد على ٢٥٠ كم لتضم اراضيها منطلقه المجن ومنطقة سبخه مضي . وتقع مراعي الظفرة الواسعة وسط اراضي اماره أبو ظبي . وهي مراعي غنية بموارد المياه خاصة في بينونه والطف والحمرة ، ويقع في وسط الامارة وعلى طول ١٠٠ كم من الشرق الى الغرب ما يقرب من ستين قرية في واحة لبوا (الجواء) ويسمىها أهك أبو ظبي محاضريوا ، وتضم المنطقة الشرقية مدينة العين وضواحيها . وتقع مراعي النعم جتوب عرب منطقة العين ، وتقع آبار أم الزمول في أقصى شرق الامارة .

ولم يسبق أن جرى تخطيط للمسجود بين نجد العثماني وشبه جزيرة قطر ويقاى الامارات الواقعة على ساحل الخليج العربي ، وفي ٢٩ يوليو ١٩١٣ كانت أول محاولة لتسوية الحدود عندما عمدت بريطانيا مع الامبراطورية العثمانية أول اتفاقه حول منطقة الخليج العربي . وقد تناولت المادة (١١) من هذه الاتفاقية الحدود بين سنجق نجد العثماني وشبه جزيرة قطر ، وقد خططت حدود قطر بالخط الأزرق ، ويتبع خطا مستقيما من خليج زخبوه جنوب عرب شبه جريه قطر الى صحراء الربع الخالي ، وفي معاهده دارين بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا المعقودة في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ تعهد الملك عبد العزيز في المادة السادسة بأن يتجنب — كما عمل أجداده من قبل — التعمدى والمداخلة في حدود الكويت والبحرين . أما منسجتي قطر وساحل عمان اللذين كانا تحت حمايه بريطانيا العظمى ولهما روابط قبل المعاهده مع بريطانيا — فقد اتفق على تحين الحدود فيما بعد . ولكن المطالب السعودية استمرت . ولقد عبر بيرسي كوكسى عن نوايا ابن سعود كما يلى :

« يعتمد ابن سعود من الناحية العملية أن له الحق من ناحية المبدأ في استعادة أية أرض كان أجداده قبل نصو من قرن استولوا عليها وجعلوها من مناطق نفوذهم . ، بينما كانت البويريمى فعلا في أيديهم .

ولعل هذا هو الذى يفسر أن شطرا كبيرا من سكان الواحة لم يزالوا على الدعوة الوهابية من الفلاحية النظرية » •

ولقد تركز النزاع على المناطق التابعة لأبى ظبى ، حيث طالبت السعودية بأكثر من ١٢٧٠ كم من الساحل حتى خور العين عند قاعدة قطر . كما تطالب بسبخة مطى وواحة البوريمة ومنطقة الطفرة التى تقع فيها واحة الجواء . وهى مسقط رأس أسرة البوفلاح (الأسرة الحاكمة فى أبى ظبى) كما تطالب بشريط من الأراضى عند قاعدة قطر كما تطالب بحور العديد . وقد شجع هذا الموقف من جانب السعودية جيران أبى ظبى الآخرين على المطالبة بلجزاء أخرى من أراضى أبى ظبى ، فسلطنة عمان طالبت بثلاث قرى من البوريمة ، وطالبت قطر بخور العين •

والنزاع الشهير فيما يتعلق بتخطيط الحدود فى المنطقة هو ما ثار حول واحة البوريمة اذ تمثل منطقة البوريمة مساحة تشتمل على ١٩٨٥ كم^٢ ، تبعد عن أبى ظبى بحوالى ١٦٠ كم ، وترتفع عن سطح البحر بنحو ٣٠٠ م • والبوريمة اسم لقرية واحدة من ٧ قرى تكون الواحة وهى :

- (أ) قرية المهيلى •
- (ب) قرية القطارة •
- (ج) القيمى (الجيمى) •
- (د) المعترض •
- (هـ) العين : نصف سكانها من النجاوات وهى تابعة لآل بوخريمان من النعيم وغيرها من المناصر •
- (و) صمرا : تابعة لآل بوخريمان من النعيم •
- (ز) البوريمة : تابعة لآل بوخريمان من النعيم •
- (ح) حماسا : سكانها من النعيم •
- (ط) الجاهلى : وتكاد تكون خالية من السكان •

ثلاثة من هذه القرى تتبع سلطنة مسقط وهي البوريمة ، حماسا ، صعراً ، والباقي تتبع أبو ظبي . كان العرب يطلقون على منطقة البوريمة اسم آك جاو .

وتتجلى أهمية البوريمة بما يلي :

١ - ثبوت وجود احتياطات هائلة من البترول فيها .

٢ - توفر الماء في المنطقة .

٣ - موقعها الاستراتيجي حيث تتجمع عندها جميع الطرق القادمة من الجنوب الشرقي والغربي ، وتبعد القرى الساحلية عنها أكثر من حوالي ١٠٠ كم ، بينما أقرب قرية سعودية تبعد عن البوريمة بضعة مئات من الكيلو مترات . وملكية الواحة فقط تعنى الحدود التقريبية لسلطنة مسقط ومشخة أبو ظبي والمملكة العربية السعودية ، ونتيجة لذلك يعني احتلالها عن طريق هؤلاء أو أولئك عمليا حدود الامتيازات البترولية لكل من الشركات الأمريكية والبريطانية .

٤ - تعتبر مركزا لتجارة البهو في الختم والمرملة الحمراء والطاهرة الطيبية .

٥ - يعرض في أسواقها السلع المستوردة عن طريق موانئ الاتحاد ولا سيما ميناء دبي ، وإلى حد ما ميناء صحار على خليج عمان ، أي أنها أسواق تجارية هامة لدخل الصحراء فهي والطلة هذه ميناء صحراوي .

٦ - كبر حجم الواحة وخصوبة أراضيها ووفرة المياه فيها حيث تنتج التمور والفلوكة والخفسار .

٧ - أنها البوابة الشمالية لسلطنة عمان . وتصل طرق المواصلات

(م ٣٣ - ج ٢)

للسيارات والابل الى البوريى من أبو ظبى من الغرب ومن دبى والشارقة وغيرها من مدن الساحل العمانى فى الشمال • وهناك طريق من البوريى عبر وادى الجزى الذى يقطع جبال الحجر الى الشرق من الواحة الى صحار وبلدان أخرى •

ترى السعودية أن سلطات أمراء الساحل تنحصر فى القرى التى يعينون فيها فقط ، أما الأراضى والصحارى والواحات فيما بين هذه القرى وعلى دول الساحل وكذا الأراضى الداخلية الممتدة حتى الربع الخالى جنوباً نعى تابعة للسعودية وضمن أملاكها •

وتعتمد السعودية فى هذه المطالبة على جباية الزكاة وولا القبائل والسعوديون أثناء وجودهم فى الواحة قاموا بجباية الزكاة فى سنة ١٨٤٥ ، وكذلك فى (١٨٥١ م - ١٨٦٩ م) ومن ١٩٢٦ - ١٩٢٩ من قبائلها خاصة ومن سائر المنطقة عامة ، وهم يرون أن دفع الزكاة عبارة عن اعتراف بسيادة السعوديين •

كما ترى السعودية أن معظم القبائل المقيمة فى هذه المنطقة (النعيم الوهابيين) تدين بالولاء للمملكة العربية السعودية • وقامت الحكومة السعودية بإصدار تراخيص لشركات البترول الأمريكى لتزاول نشاطها فى هذه الأراضى ، فاعترض حاكم أبو ظبى على هذا التصرف مما دفع الحكومة البريطانية الى نوجيه انذار الى الملك عبد العزيز لمسحب هذه التراخيص •

ولعل السبب الأساسى لهذا الاحتكاك هو حصول شركة كاليفورنيا للزيت فى عام ١٩٢٢ على عقد للتنقيب عن البترول فى السعودية ، ثم دخلت معها شركة تكساس مناصفة وأصبحت الشركة تعرف باسم أرامكو • فلم ترتح بريطانيا لهذا العقد ، ولم توافق عليه ، وحاولت وضع العقبات أمام الولايات المتحدة الأمريكية • فقد ظهرت الادعاءات باسم مسقط

والمسيخات في منطقة واسعة تبلغ مساحات حوالى ٢١٠٠٠٠ كيلو متر مربع، واشتهرت القضية باسم البوريى . وكان لنشيط الولايات المتحدة الجيولوجى للتقيب عن البترول أثره على تشدد بريطانيا في قضايا الحدود . فكانت مشكلة البوريى ومشكلة الحدود مع قطر وأبو ظبى ، ولقد حاولت بريطانيا تهدئة الوضع مع السعودية فقام المستر (ريان) السفير البريطانى بزيارة الرياض ، وحاول تهدئة الحال بقبول مبدأ التوزيع القبلى ، واطلى ذلك رسم خطا قريبا من وجهة نظر السعودية بشأن حدود قطر . وتوقفت مشكلة الحدود خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكن بعد انتهاء الحرب تجدد النزاع مرة أخرى بين بريطانيا والسعودية في عام ١٩٤٩ نتيجة لاستئناف شركة أرامكو أعمال التقيب عن البترول بالقرب من البوريى وتوغل مهندسيها في منطقة سيخه مطى داخل أراضى أبو ظبى ، فوجه المندوب السامى في البحرين احتجاجا سديدا الى شركة أرامكو وصورة منه الى حكومة الرياض بوجوب انسحاب مهندسى وعمال شركة أرامكو ، ثم قدمت بريطانيا شكوى الى السعودية فى أبريل ١٩٥٠ وأتبعتهما بمذكرة فى ٢٥ يولييه جاء فيها : « ان الأساس القبلى غير قاطع ، لان دفع الزكاة قد يكون وفقا لنزاع مع سلطة أمسى دون أن يكون اعترافا بالمسيادة » .

وبذلك رفضت بريطانيا ما سبق أن قبلته في اتفاقية (ريان) بالأخذ بمبدأ التوزيع القبلى ، وادعاء السعودية قائم على أساس أن بعض شيوخ القبائل في هذه المنطقة موالون لها ، وأن سكانها يدينون بالتبعية الدينية للدعوة الوهابية القائمة في نجد ، كما أن بعض القبائل في مسلك عمان كانت تدفع الزكاة للحكومة السعودية ، كما تعودوا بحكم الموراثه ، ولقد تلور الوضع الى حد النزاع المسلح . فتقدمت بعض القوات السعودية ودخلت منطقة البوريى مما أثار حفيظة بريطانيا . وحاول سلطان مسقط وشيخ أبو ظبى التدخل بالقوة لطرد السعوديين ، ولكن بريطانيا تدخلت وطلبت التحكيم واستمرت عملية التحكيم فترة طويلة . حتى كان يوم ٢٦

أكتوبر ١٩٥٥ حين استبكت قوات مشتركة من عمان وأبو ظبي مع قوات
السعودية •

أما باقى مطالب المملكة العربية السعودية فنمنا برزت فى خريف عام
١٩٤٩ عندما ادعت المملكة العربية السعودية السيادة على الجزء الأكبر من
الأراضى الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبى الشرقى من
الخليج • وتبلور ذلك بمذكرة قدمتها الى الحكومة البريطانية فى ١٢ أكتوبر
١٩٤٩ أعلنت فيها أن الحدود النسيمة العربية السعودية تقع على خط
يبدأ عند الساحل الغربى لقطر • ويمتد الى خليج سلوى • ثم يعبر تسبه
الجزيرة لينتهى عند الساحل الشرقى فوق خليج صغير يسمى خور العديد،
ثم يبدأ من الناحية الثانية على الساحل الجنوبى للخليج على بعد ٢ كم
الى الشرق من بندر المرفق • ويمتد الاتجاه الجنوبى الغربى الى مسافة
قصيرة ليعود فينحرف شرقا ونمنا الى نقطة تقع وراء البورىمى • وكان
ابن سعود يعتقد أن هذه الأراضى تابعة له بحكم الوراثة • فقد أرسل
الملك عبد العزيز آل سعود رسالة الى ممثليه فى مفاوضات الحدود التى
كانت تدور فى لندن فى نهاية عام ١٩٣٤ جاء فيها ما يلى : « وأما عن مسقط
وعمان وقطر لا نعلم لها حدودا لأحد • إذ أنه من ولاية آبائنا وأجدادنا
ما صار لأحد فيها كلام كلها تحت أيدينا منذ ذلك اليوم الى اليوم •
وبالأخص الصحارى والبادية ونحن المسئولون عنها • ولم يعترض علينا
فى ذلك معترض • ولم يشاركنا فيها أحد لا عربى ولا عجمى حتى نعرف
لها حدود معلومة • ولكن الآن أهل مسقط وعمان وقطر اخواننا وليس بيننا
أى خلاف » •

كان خور العديد تابعا الى أبو ظبي • ففى سنة ١٨٧١ تعرضت
امارة أبو ظبي الى خطر التوسع العثمانى ناحية خور العديد • وقد
دافع الشيخ زايد بن خليفة عن حقوق بلاده فى خور العين • وأوقف توسع
العثمانيين نحو أراضيه • كما يوجد على السانط الجنوبى للخور مستوطن
المبيد الذى أقامه بنو ياس فى أرض أبو ظبي منذ مطلع القرن التاسع

شر ، والواقع أن جميع من كان يرتاد خور العديد يعتبره من ممتلكات
ميخ أبو ظبي الذي يقوم وحده بإصدار الرخص للصيد ، واعترفت
حكومة البريطانية بذلك منذ أمد بعيد وفي عدة مناسبات . وفي عام
١٩٠٠ أعلنت بريطانيا أن اللخور جزء من إمارة أبو ظبي ، وقد أخذت
مسألة وضع خور العديد إلى الظهور في أبريل ١٩٤٩ حينما قام الخبراء
جيولوجيون التابعون لشركة أرامكو بتحرياتهم عن النفط في غرب منطقة
حيخة مطي وتعرضهم إلى تهديدات القوات المسلحة التابعة لأبي ظبي
ففسحوا لهم ، ولقد فاجأ الممثل البريطاني جيولوجيو البعثة الأمريكية في
شركة أرامكو جنوب شرق قطر ، وفي غرب سبخة مطي وفي نقطة تقع شمال
شر صفن وهي منطقة كان اتفاق ريان ١٩٣٥ أقر بتبنيها إلى السعودية ،
سلم إلى البعثة الأمريكية كتابا جاء فيه :

« تعتبر الحكومة البريطانية أن مسيخة أبو ظبي تمتد حتى خسبور
العديد ، وكذلك يعتبر وجود ممثلي شركة أرامكو عند نقطة شمال صفن
هديا على حق المشيخة المسمولة بالحماية » . ولم تكن السعودية هي
لوحيدة التي طالبت بخور العديد ، بل إن قطر أيضا طالبت به واعتباره
جزءا من قطر ومطالبة السعودية بسبخة مطي . والطفرة . واحة دوما مقر
بيله مره ، واحتفظت لأبي ظبي ببئر صفوق التي تقع على الطريق بين أبي
لبي وقطر والتي تبين أنها أقرب إلى البحر مما كان مقترحا ، ولكن ابن
سعود رفض هذا الخط ، ومع ذلك فإن شركة الاستثمارات البترولية
ستأنفت أعمالها التفتيشية على أساس ولاء القبائل للمملكة العربية
للسعودية وجمع الزكاة منهم ، أما القبائل ذات الولاء للسعودية فهي .

(أ) قبائل بني مره : وتقع منطقة تجوالها بين الدهناء والربع الخالي.

(ب) الناصير : وتقع مراعيها بين قطر وسبخة مطي .

(ج) قبيلة بني هاجر : جنوب الأحساء .

(د) أما سكان واحة البوريمي فتمثل قبيلة النعيم أغلبية السكان ،
وهي تنقسم الى فرعين وهما البوتسامش وآل بوخريان ، وقد
أعلن شيخاها ولاءهما للمملكة العربية السعودية .

ولقد تقدمت السعودية في أبريل عام ١٩٣٥ بمذكرة متضمنة حدودا
مقترحة بين المملكة العربية السعودية وقطر والمشيخات المتصالحة وسلطنة
مسقط وعمان .

كانت الحدود مع قطر تبدأ على الساحل الغربي لشبه الجزيرة
على بعد نحو ٢٥ كم من رأس دوحة السلوى ، ثم تتجه شرقا مسافة
حوالى ٨ كم لتعود جنوبا بشرق لتصل الساحل الشرقي على بعد ١٢ كم
الى الشرق من خور المعديد ، ويعنى هذا أن يكون جبل نخش الواقع
عند الطرف الغربي لشبه الجزيرة وخور المعديد الواقع عند طرفها الشرقي
ضمن أراضي السعودية . وتبدأ الحدود المقترحة مع المشيخات المتصالحة
عند نقطة تقع على بعد ٢٧ كم الى الجنوب من خور المعديد ، ثم تتجه
جنوباً مسافة حوالى ١٧ كم تقريبا لتعود متجهة في تسك قوس نحو الشرق
والجنوب الشرقي الى أن تلتقى بخط طول ٥٦ درجة شرقا الى نقطة التقائه
بخط عرض ١٩ درجة شمالا ، ثم تسير باتجاه الجنوب الغربى الى أن تصل
خط طول ٥٢ درجة شرقا ، نقطة التقائه بخط عرض ١٧ درجة . وتقبول
المذكورة ان الحدود المقترحة تسير موازية للأراضي المعروفة بالمجن
وسبخة مطى وليوا للإمارات العربية ، وتلك الواقعة الى الغرب من المملكة
العربية السعودية الا أن بريطانيا رفضت التنازل عن أى أرض على مقربة
من شبه جزيرة قطر ، فبئر بنيان يقع في الطرف الشمالي من الربع الخالى ،
وهو من أراضي أبو ظبى ، كما أن جبل نخش يعتبر جزءا من قطر من الناحية
الجغرافية وخور المعديد يعتبر جزءا من أبو ظبى .

ثم تقدمت بريطانيا بمشروع يقترح حدودا جديدة ، تبدأ
عند واحة سلوى ثم تسير جنوباً بشرق ملتفة حول الطرف الجنوبي لسبخة

مطى ومتجهة شرقا بمضاء الصد الشمالى للربع الخالى ، وبذلك خصص لقطر المزيد من الأراضى الواقعه فى الجزء الأدنى من شبه الجزيرة ، وأعاد خور العديد الى أراض أبو ظبى ، وأعطيت الحدود المقترحة للمملكة العربية السعودية بئر بنيان الذى كانت تستخدمه فى أبى ظبى ، وأقامت فى تـسـتـاء ١٩٤٧ — ١٩٤٨ مضيـمات لها فى مرغأ وريسى اللتين مسحت شواطئها حتى خور العديد والى عمق ٤٧ كم ولم تثر السعوديه أية اعتراضات على هذه العمليات ، كما لم تقابل فرق المسح أى أثر لوجود الادارة السعوديه ، ولكن لم ينقض ١٨ شهرا حتى كانت الحكومة السعودية تطالب بالمنطقة كلها مدعية أنها كانت سـعـوديه منذ القرن الثـمـان عشر .

أما قطر فقد طالب شيخها فى مؤتمر المسائدة المستديرة المنعقدة فى الدامن والعشرين من شهر يناير ١٩٥٢ بالحدود التالية والتي تقسح فى خط يبدأ عند غار البريد على دوحة السـلـوى ، ثم يتجه شرقا عند حزم سودا نزيل وبغلة المناصير الى نقطة تقع على الساحل الغربى لخور العديد ، وقد عنى هذا الخط أن تحتفظ قطر بتلك الرقعة من الأرض التى يبلغ عمقها حوالى ٤٢ كم ، والتي تقع عند قاعدته شبه الجزيرة التى كان الجانب السعودى قد أدرجها فى مطالبه عام ١٩٤٩ ، أما تسيخ أبو ظبى فقد طالب بالحدود التالية : وتبدأ من خط امتد من سـودانـثـيل وبسير بصورة مستقيمة الى الطريق الأبعد من سبخة مطى ، ويسير الخط من هناك باتجاه جنوبى شرقى الى القرينى ومنها شرقا وشمالا بشرق الى أم الزمول ، أبى أن ذلك يعنى ضم المنطقة المعروفة بالككن الى الجنوب من لىـو الى أبو ظبى لارتباطها من الناحية الطبيعية . وتؤلف الكتبان الرملية الكبرى الواقعة الى الشرق من رملة سويدان حدودا طبيعية تصل الى أم الزمول ، وفى ٣٠ يناير ١٩٥٢ قدم الوفد البريطانى باسم أبو ظبى مذكرة جاء فيها :
١ — أن قبيلة بنى ياس هى القبيلة المسيطرة على الاقليم الواقع غربى سبخة مطى .

٢ - النشاط البحرى وأعمال صيد السمك فى شاطئ الظاهرة هى فى أيدى بنى ياس على الأغلب ، وأنهم يمارسونها بتصريح من حاكم أبو ظبى .

٣ - أن انتماء بنى ياس والمناصير للمذهب المالكى من مذاهب السنة يثبت أنهم لا يمكن أن يكونوا سعوديين .

٤ - كان لحاكم أبو ظبى الأمير وقاض من ناحية ليوا .
٥ - أن أخا لحاكم أبو ظبى ولد فى ليوا .

٦ - أن الحكومة البريطانية اعترفت منذ القديم بسلطان شيخ أبو ظبى على خور العديد .

٧ - كان جميع من يؤم خور العديد يعتبره من ممتلكات شيخ أبى ظبى . وكان على كل من يود الصيد على الساحل بالشبك أن يحصل على رخصة من الشيخ .

٨ - كانت المنطقة الواقعة الى الشرق والجنوب من حزم سودانشيل بما فيها العقول والمجن تؤمها قبائل أبو ظبى .

٩ - أن الطفرة تقع ضمن المجال السياسى لشيخ أبو ظبى .

وهكذا تركت الحدود معلقة وغير مرسومة مما دفع الى القول :
• انه من المتفق عليه بأن سبحة مطى تكون الحدود بين السعودية وأبو ظبى ، كما أن حدودها الغربية تبدأ من خور العديد عند قاعدة شبه جزيرة قطر .

وهكذا تحرم السعودية من منفذ على الخليج العربى الى الشرق من قطر ، وبقيت مشاكل الحدود معلقة حتى تم حلها نهائيا فى عام ١٩٧٤ .

في عام ١٩٧١ حلت السعودية خلافاً مع سلطنة عمان حول واحدة البوريمة عندما قام السلطان قابوس بزيارة للملك فيصل في الرياض في أكتوبر عام ١٩٧١ • وصدر بيان مشترك في أعقاب هذه الزيارة يتضمن اعتراف السعودية بالقرى الثلاث من واحدة البوريمة (التي ضمت الى عمان • ثم كان عام ١٩٧٤ حيث تم حل مشاكل الحدود بين أبو ظبي والسعودية ، أما الخطوط العريضة للاتفاق فهي :

تتنازل السعودية عن واحات البوريمة الست لأبي ظبي لقاء تنازل أبو ظبي عن مثلث من الأرض غرب أبو ظبي وشرق جنوب قطر بما هو معروف باسم سبخة مطي ، كما يتضمن الاتفاق انشاء ممر برى الى السعودية يصل الى خور العديد على الساحل الغربي لأبي ظبي ، وفي مقابل ذلك تتنازل السعودية عن آبار النفط التابعة والمستثمرة حالياً من قبل أبو ظبي والواقعة في الجرف القاري المقابل لخور العديد (والتي ستصبح بموجب التمهيدات الجغرافية الحالية هذه تحت السيادة السعودية) للامارات العربية المتحدة لا لأبي ظبي كامارة ، وتعطى أبو ظبي ممرأ برأ الى خور العديد ومن هناك الى حدودها الجنوبية الشرقية ، وأسفر عن هذا الاتفاق اعلان السعودية اعترافها بدولة الامارات ، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها • فحققت السعودية كل مطالبها في غرب أبو ظبي حيث حصلت على سبخة مطي الغنية بالبترول وخور العديد مقابل تنازلها عن مطالبتها بواحة البوريمة • وأصبح لها نافذة على الخليج الى الشرق من قطر • وهكذا أسدل الستار على مشاكل الحدود بين السعودية وأبو ظبي •

٣. — مشكلة الرصيف القاري في أبو ظبي :

لقد تم اكتشاف البترول وبكميات كبيرة في المنطقة البحرية من الخليج ويسود الاعتقاد بوجود احتياطي ضخم من البترول يكن تحت

مياه الخليج العربي • وكانت بداية المشكلة اعلان الرئيس ترومان في عام ١٩٤٥ سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الثروة الواقعة تحت المياه البحرية الضحلة للرصيف القاري ، فسرعان ما أعلنت امارة أبو ظبي نفس اعلان الرئيس ترومان • ثم أدخلت الولايات المتحدة مبدأ جسيدي في مفهوم المياه الإقليمية على أساس أن كل دولة تعتبر مسئولة عن أمن البصائر الواقعة أمام شواطئها الى منتصف المسافة بينها وبين النساطيء الآخر ، واستنادا الى ذلك فقد أعلنت السعودية عن امتداد حقوقها في مياه الخليج الى خط وهمي يقع في منتصف المسافة بين نشاطه الغربى دون رعاية لحقوق امارات الخليج ، ولذلك أعلنت الحكومة البريطانية رفضها لهذا الادعاء الجسدي من جانب السعودية ، وأنها ستتخذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق امارات ساحل عمان طبقا لنصوص القانون الدولي الذى ينظم حدود المياه الإقليمية ، وفى عام ١٩٤٩ وبناء على نصيحة بريطانيا قدمت الامارات طلبا لجعل حقوقها تمتد من منتصف المسافة بين ساحل الخليج العربى وساحل ايران ، وقد أدى هذا الى اثاره خلاف مباشر بين السعودية والبحرين تمت تسويته عام ١٩٥٧ •

كما أصدر حكام الامارات بيانا فى عام ١٩٤٩ بينوا فيه أن قعر البحر والتربة السفلى الواقعة تحت مياه البحر والمقريبه من المياه الإقليمية يجب أن يكون للحكام الامارات مطلق التصرف بها •

وقد أثار التفسير الأمريكى لحدود المياه الإقليمية حالما حدا بين حكومات امارات ساحل عمان وبين شركات البترول فى الخليج التى ادعت بأن هذا التفسير يعطيها الحق تلقائيا فى أن تمتد منطقة امتيازها الى نهايه المياه الإقليمية التابعة للبلاد التى تعمل فيها • ونقد قبل شيخ البحرين هذا المبدأ تحت ضغط الحكومة البريطانية ، أما حاكما أبو ظبي وقطر فقد رفضا هذا التفسير وأصرا على أن تحصل شركات البترول على تراخيص جديدة اذا رغبت فى البحث عن البترول تحت مياه الخليج،

وأحيل هذا الخلاف الى التحكيم فأقرت لجنة المحكمين وجهه نظر حكام الامارات ، والواقع أنه في كثير من الحالات لا يوجد رصيف قارى في الخليج العربي . ذلك أن الأرض لا تمتد مباشرة الى البحر العميق ، فألبهر في الجانب العربي ضل وتكثر فيه التسواطىء الضحلة المرجانية .

فلا بد اذا من تخطيط الحدود المائية لكل المشيخات بعد وضع خطة يقبلها التسيوخ لتقسيم المناطق المائية ، وهذا من غير شك سيثير مشاكل كثيرة ..

١ - من المحتمل أن نجد أن جزيره ما تعود الى إحدى المشيخات تقسم في المنطقة المائية لمشيخه أخرى .

٢ - كذلك هناك مشكلة الحلجان ، هل أن الحدود المائية تسير مع امتداد الحدود أو عند مدخل الخليج ؟

كانت هنالك خلافات بين أبو ظبي ودبي على حدود المياه الإقليمية، لذلك اجتمع الشيخ زايد والشيخ راشد في ١٨ فبراير ١٩٦٨ ووقعا اتفاقية لتسوية الحد البحري بين امارتي دبي وأبو ظبي : « بما أن الحد البحري الحالي الفاصل بين امارتي دبي وأبو ظبي يبدأ من رأس حصبان على الشاطئ ، ويمتد باستقامته باتجاه شمالي غربي عبر البحر ماراً غربي آبار فتح التابعة لامارة دبي ، وبما أن الفريقين يرغبان في إعادة تسوية هذا الحد في . . . بيل مصالحه بلديهما وخير شعبيهما ، فقد تم الاتفاق بالرضا بين الفريقين على ما يلي :

١ - تعاد تسوية هذا الحد بأن يضم لامارة دبي مسافة من البحر الواقع غربي الحد الحالي المذكور يكون موازيا طول قاعدته الأفقية عشرة كيلو مترات ، تقاس على طول الساحل غرباً من رأس حصبان وطول ضلعه الرأس مساوياً لطول الحد الحالي المشار اليه بحيث تقع هذه المسافة غرب آبار فتح ، وتمتد جنوباً بغرب حتى الساحل .

٢ - تصحيح المساحة المذكورة اعلاه جزءا من ممتلكات وحقوق دبي ،
وهي منطقة يؤكد الخبراء بأنها غنية بالنفط ، ولقد تم تسوية النزاع على
المياه الاقليمية بين السعودية والبحرين . والسعودية وايران كما تم تسوية
حدود المياه الاقليمية بين عمان وايران ، كما جرت مفاوضات بين بريطانيا
وايران على اعتبار حدود المياه الاقليمية بين ايران والشارقة هي ٣٠ كم .

أما الرصيف القارى لدولة اتحاد الامارات فلم تحل مشكلته بعد ،
وستبقى عويصة ومستعصية وخاصة بعد استيلاء ايران على جزر طنب
الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى .

٤ - مشكلة الجزر :

ان ضحالة مياه الخليج ووجود نهري دجلة والفرات وعملية المسد
والجزر وارتفاع درجة الحرارة واتجاه تيارات الرياح والتيارات المائية الطبيعية
من الأسباب التي أدت الى كثرة الجزر فى الخليج العربى ، بعض هذه
الجزر مأهول بالسكان كجزيره فيلكه وانبجرين وأبو ظبي ، واكثرها غير
مستكون ، معظمها جزر قاحلة أو شبه قاحلة الا أن بعضها قد يحوى مزارع
معشنية كالبتروك فى أبو موسى وطنب الصغرى ، أو أن تستعمل مأوى
للصيادين فى وقت الضروة ، أو أن تستخدم لرسو السفن المارة ، أو
محطة للتزود بالبتروك ، أو أنها تضم مرأى جيدة لرسو السفن مثل
جزر البحرين وقشم وهنجام .

وكان بعضها يستعمل كمراكز لتجمع صيادى اللؤلؤ : كما تستعمل
كمراكز لتجميع صيادى الأسماك ، وقد تتوفر فى بعضها المياه العذبة
للشرب والزراعة ، وقد توجد بها مراعى ، وعموما فإنها جميعها ذات
موقع استراتيجى تصلح لاقامة منشآت عسكرية للدفاع أو الاستعداد
أو اللجوء على المناطق المجاورة ، ولقد أثار وجود البترول مشكلة مئات
الجزر غير المسكونة والتي كان الصيادون والنواصون يترددون عليها من

مختلف المشيخات والامارات دون أن تهتم واحدة منها باتبات حقها في ملكيتها ، وقد عرفت حالات ألفراع على الجزر قبل ذلك ، فسبق أن ادعت كل من قطر والبحرين ملكيتها لجزيرة (حوار) وقد حكمت بريطانيا بمبادئها الى البحرين في سنة ١٩٣٨ ، ولكن مع ذلك فان النزاع على هذه الجزيرة ظل قائما ، وفي سنة ١٩٦٢ خضت بريطانيا تحكيمها في نزاع آخر بين أبو ظبي وقطر على ملكية جزيرة (حالول) فحكمت بملكيتها لقطر .

وكان لوجود البترول في هذه الجزر أثره على دفع السعودية الى مغازاة امارات السافل في ملكية مئات الجزر التابعة لمساحل عمان ذلك الجزر التي يتردد عليها الصيادون والغواصون من أهالى هذه الامارات منذ عشرات السنين ، ولقد انتهزت ايران الفرصة لتطالب ببسط نفوذها على كل الجزء الشرقى من مياه الخليج بالاضافة الى عدد من الجزر التابعة لامارة ساحل عمان ، وكان موضوع هذه الجزر قد بحث في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ الذى حضره بعض حكام الامارات ، وقال نسيخ أبو ظبي في هذا المؤتمر بأن تراخيص الصيد وأعمال الغوص هى الأساس الطبيعى لاثبات ملكية جزر الخليج ، ولقد اعترضت السعودية بقولها : « ان الصيد والغوص كان دائما منساعا لجميع أبناء الشعب العربى في الخليج دون التقيد بالجنسيات الجديدة » ، والحق أن حكام الامارات لم يكونوا يكثرثون لاثبات حقوقهم في الجزر الا حينما تكون مسكونة بصورة دائمة ، ولقد نسج ذلك ايران على المطالبة بملكية بعض هذه الجزر وبخاصة تلك التى تحتل مركزا استراتيجيا هاما عند مدخل مضيق هرمز ، وايران في الواقع تطالب بمسدد من هذه الجزر فقد صرح زاهدى في باكستان قائلا : « ان لايران حقوقا مشروعة في كل اتحاد الخليج العربى مع تمديده لبعض المناطق وهى جزر طناب وأبو موسى ونسط العرب » .

وتنتشر هذه الجزر عند ساحل الامارات تخص بعضها هذه الامارة أو تلك ، وفي بعض الحالات فان الملكية تدعيها أكثر من امارة ، وجميع

الجزر الواقعة بين قطر ومسندم جنوب خط عرض ٢٦ درجة تقريبا قد اعترف بها على أنها تابعة لأبى ظبى التى تملك ما يقرب من ٢٠٠ جزيرة ، ويشذ عن ذلك جزيرة أبو موسى وصير أبو نمير التى اعتبرتها بريطانيا تابعة الى الشارقة ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى تعود الى رأس الخيمة ، أما سبرى ونابيوغارور تعتبرهما بريطانيا تابعتان الى ايران ، وحالوك تعود الى قطر ، وهناك جزيرتان هما : ياسات وشراوة تطالب بها كل من قطر وأبو ظبى ، أما الجزر الرئيسية فهى :

١ - حالوك ٠٠ طالبت بها كل من أبو ظبى وقطر واعتبرتها بريطانيا

تابعة الى قطر وهى الآن مركز شركة تسلى .

٢ - شراوة لم تصعد ملكيتها بعد .

٣ - ياسسات .

ولقد عملت ايران على أن تصفى مشاكلها مع المملكة العربية السعودية لتضع خططها فيما يخص الخليج . وخلال اجتماع جده فى أكتوبر ١٩٦٨ توصل الساء والملك فيصل الى حل بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين ، وهما جزيرتا فارس وعربى . حيث تبودلت الوثائق الخاصة بالتصديق على الاتفاقية القاضية بحقوق السعودية على جزيرة عربى ، وايران على جزرة فارسى ، ولكن عند تعيين الرصيف طلبت ايران وجوب مرور الخط البحرى الفاصل من منتصف المسافة بين جزيرة خرج والساحل العربى وليس من منتصف المسافة بين الساحل الايرانى والساحل العربى ، اذ أن جزيرة خرج تبعد ٥٠ كم عن الساحل الايرانى ، وهكذا كان التخليط من مصلحة ايران .

ثم التفتت ايران لتحقيق مطالبها فى الخليج العربى ، ويرجع اهتمام

ايران الحديث بالخليج العربى الى أنه يمثل الطريق الوحيد لشحن صاحرات البترول المتزايدة من ايران ، كما أن موارد البترول تحت مياه الخليج كانت من العوامل المهمة التى ساعدت على ازدياد اهتمام ايران بالخليج منذ الستينات ، بالإضافة الى الطموح القومى والحلم « باعادة امبراطورية كبرى » ، ولهذا عملت ايران منذ مطلع الستينات على اجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها فى تسهيل الهجرة الايرانية الى ساحل الامارات ، وقد تردد بعض الأمراء على طهران ، وكانت فاتحة هذه الزيارات هى زيارة الشيخ راشد بن مكتوم ، وتتجلى النسيات الأساسية من هذه الزيارات من الواقعة التالية : عند زيارة حاكم رأس الخيمة الى طهران فى نوفمبر ١٩٦٤ • وبعد أن عرض عليه الشاه استعداده لاجابة طلباته التى يريدونها من مستشفيات ومدارس وأطباء فوجئ ، وهو فى قصر المرمر باعطائه ونيقة يوقع عليها بتناوله عن جزر بلاده •

ولقد رغب الشيخ حلك الطلب ، وهكذا نتضح لنا نوايا ايران ومحاولتها لوضع قدميها فى الجانب العربى من الخليج وقد انتتھا الفرصة التى سنحت عند اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج فى نهاية عام ١٩٧١ ، فكان أن استولت على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قبل الانسحاب البريطانى بيوم واحد ، ويبدو أن لبريطانيا الفضل الأكبر فى مساعدة ايران فى ضم هذه الجزر ، وفى ١٩٧١/٩/٧ قدم وليم نوس بحضور المتمد البريطانى فى الخليج مستر جفير آرثر مقترحات موحدة الى كل من رأس الخيمة والشارقة لتسوية موضوع الجزر الثلاث وذلك بمناصفة السيادة وعائدات النفط مع ايران التى ستقوم بدفع منحة سنوية لكل من الامارتين مع تعهدا بعدم اذاعة نبأ نزول القوات الايرانية فى الجزر الا بعد مرور عام ونصف تجنباً لاثارة انراى العالم العربى ، وقد رفضت اماره رأس الخيمة هذا العرض الذى اعتبرته تواطؤاً ايرانيـ بريطانيا •

وفى حديث للشيخ صقر بن محمد القاسمى حاكم رأس الخيمة مع

مراس جريدة الجمهورية البغدادية أجاب سموه عندما سأله عن طبيعة المفاوضات التي أجراها ولیم موس مع بما يلي : « لقد عرض علينا موس مشروع اتفاق مع ايران يقتضى بأن نسمح بموجبه بتواجد بسيط لقوة من الشرطة الايرانية في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية التمهيه على الحرب وعدم اثارة مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.١٠٠ جنيه استرلينى سنويا ولحده تسع سنوات . كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على ٤٩٪ من ناتج البترول الذى سيستخرج ، وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلى عنها » . ولقد أنزلت ايران قواتها في جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قبل خروج بريطانيا بيوم واحد .

ولقد صرح الشاه للمحرر الدبلوماسى للتايمز اللندنية في عددها الصادر في ١٤ أبريل ١٩٧٠ بما يلي :

« انه قد بدأ عصر جديد الخليج ، وأن ايران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار به وذلك بالتعاون مع الدول المضلة على سواحلها ، وأن بعض الجزر المطوقة حاليا لبعض المشيخات تهم ايران خاصة من الناحية الاستراتيجية ، وأنها تابعة لها أصلا ، وهى جرر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، وأن ايران غير مستعدة لاطلاقها لترى سقوط هذه الجزر بيد أعدائها » ، وفى تصريح آخر لشاه ايران الى جريدة الفيجسارو الفرنسية بتاريخ ٢٨/٩/١٩٧١ قال : « ان الجزر الثلاث هى أراضى ايرانية ، لان والده ذكره بسيادته عليها قبيل الحرب العالمية الثانية » ، وكانت ايران تهدد بعدم موافقتها على قيام اتحاد الامارات العربية ما لم تستول على هذه الجزر الثلاث ، فقد جاء فى الكتاب السنوى الأخضر عن وزارة الخارجية فى طهران ما يلى :

« ما لم تصد هذه الجزر الثلاث الى ايران فإن الحكومة الايرانية

لن توافق قط على قيام الاتحاد الفيدرالى للامارات العربية فى الخليج ، بل انها ستعمل ضده .

بعد هذه الدراسة لمشاكل الحدود بين دولة الامارات المتحدة والدول المجاورة لها والتي يحدونها الامل فى أن يتم الاتفاق على حلها بين الاخوة العرب ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالمناطق الجزرية والرصيف القارى ، فان هناك بعض المشاكل المطلة تنتظر الحل وهى :

١ - الخلاف بين سلطنة عمان ورأس الخيمة حول حدود البلدين المشتركة والذي يصل الى حشد الاصطدام المسلح بين البلدين بين وقت وآخر نتيجة للحساسية « الجغرافية والتاريخية » العميقة بين البلدين .

٢ - هناك مشكلة كبرى وهى احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى من قبل ايران .

٣ - تحقيق الوحدة الكاملة بين الامارات ، تلك الوحدة التى ستحل مشاكل الحدود نهائيا وتفضى على الروح الفردية المتفتية عند البعض .

وخاصة أن منطقة الخليج تواجه تحديا عالميا كبيرا نتيجة لثروتها البترولية الضخمة واستعمالها البترول فى معركة المصير العربية . فلقصد كتب ستيفنز روزفلد فى صحيفة الواشنطن بوست فى أوائل سنة ١٩٧٤ ما يلى :

« لماذا يجب أن تتقف الدول التى تضررت أكثر من غيرها من زيادة أسعار النفط ببساطة مكتوفة الأيدى لتتلقى هذه البلية ؟

لساذا لا تتصافر بعض هذه الدول على القيام بانقلاب أو بغزو

لاحدى الدول المنتجة للنفط من أجل تأمين مصدر موثوق لاحتياجاتها من النفط بأسعار معقولة ، ان الهند تستطيع على الأرجح أن تبتاع احدى امارات الخليج ما بين عشية وضحاها وتسترجع بذلك قسطا من كل مطالبها القومية . لقد تمادت دول الخليج العربى وغيرها من الدول المنتجة في مواقفها » .

ومن غير شك أن روح الاخوة التى تسود بين الأطراف المتنازعة والمصلحة المشتركة والمصير المشترك والموقف الاخرى والنسور بالمسؤولية الذى تتفه المملكة العربية السعودية وباتى الامارات من بعضها البعض سيؤدى حتما الى القضاء على هذه النزاعات لينصرف الجميع الى عملية البناء والتعمير والموقوف صفا واحدا في وجه التصديات المختلفة والالتفات الى المشاكل الأخرى لايجاد الحلول المناسبة لها والتقى من أخطرها قلة السكان والهجرة الأجنبية المتزايدة .

ان مشكلة الامارات العربية الكبرى هى قلة سكانها ، وهناك عامل جاذب قوى وهو البترول ، ولذلك أخذت الهجرة الأجنبية تنفذ الى هذه الدول وبأعداد كبيرة من مختلف الأقطار والجنسيات والاتجاهات والغايات ، فعلى دولة اتحاد الامارات تنجيع الهجرة العربية والا ستجد نفسها في يوم قريب وقد أصبح سكانها العرب يكونون أقلية في بلادهم ، وأن تعمل على قيام وحدة اقليمية بين الدول العربية الواقعة على الخليج لكي تتمكن من الوقوف في وجه التصديات المختلفة التى تريد الانقراض على المنطقة بكل تراسه ، ولكي تتمكن من استخلاص الأجزاء السليمة من الخليج ، وبماكان البترول الخليجى ورأس المال الفائض أن يلعب دوره في تحقيق هذه الغاية الشريفة .

أما عن ملامح ايران فهى بلا حدود ، فقد وجدنا ما حدث في وقت الشاه ، ثم عاصرنا الحرب الايرانية العراقية التى دامت ثمانى سنوات وهددها أولا وأخيرا اثبات وجودها كحام للمنطقة ومسيطر عليها .

ولا شك أن قيام مجلس التعاون الخليجي الذي يضم جميع دول الخليج بالإضافة الى المملكة العربية السعودية أصبح وحدة اقتصادية وسياسية متماسكة ، ويستطيع مواجهة التحديات التي كان يعجز عن مواجهتها كل دولة بمفردها •

الحرب العراقية الايرانية

تعتبر مشكلة الحدود بين كل من ايران والعراق هي السبب المباشر لقيام الحرب بينهما ، الا أن الواقع هناك العديد من الأسباب غير المباشرة كانت ولا بد أن تؤدي الى قيام الحرب بين الدولتين يوما ما ، فاختلاف نظامي الحكم بين الدولتين ، بالإضافة الى الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة ، وكذلك تداخل السكان في منطقة الحدود كما هو الحال بالنسبة لاقليم عربستان الواقع شرق شط العرب والذي يسكنه أغلبية من أصل عربي ، بالإضافة الى انتشار الوعي القومي في المنطقة العربية قد جعل التعايش السلمي بين الدولتين بعيد المنال هذا اذا أضفنا أن غالبية الأماكن المقدسة الشيعية تقع في العراق ، ويعز على ايران القوة الشوكة الا تكون العراق تحت سيطرتها •

والخلاف بين الدولتين ليس وليد اليوم بل يرجع الى القرن الثامن عشر حينما استقرت قبائل عربية في منطقة شرق شط العرب وأطلق عليها اسم عربستان ، وكانت تقع تحت السيادة العثمانية لفترة طويلة شأنها في ذلك شأن العراق ، وقد حاولت ايران بشقي الطرق ضم المنطقة اليها ، الا أن الباب العالي رفض ذلك تماما ، كما تأكد ذلك في معاهدة القسطنطينية عام ١٩١٣ •

وبعد قيام الدولة العراقية الحديثة جددت ايران مطالبتها في شط العرب ، الا أن النتيجة التي تم التوصل اليها في عام ١٩٣٧ بموجب

اتفاق بين الدولتين هو تنازل العراق عن سبعة كيلو مترات أخرى في مواجهة ميناء عبادن (تم التنازل في معاهدات ١٩١٣ عن سبعة كيلو مترات تنتهي عند منتصف الشط أمام ميناء المحمرة) وتقرر تكوين لجان مشتركة لتنفيذ هذا الاتفاق والنظر في شؤون الملاحة الأخرى المتعلقة بالشط ، ولم يشأ العراق أن تمارس هذه اللجان نشاطها عندما شعر أن الإيرانيون عاكفون العزم على المشاركة في إدارة الملاحة في الشط .

وفد مرت العلاقات بين الدولتين في النصف الأول من هذا القرن بازمامات كثيرة ، واستخدمت كلا من الدولتين سلاح الأقليات تحركه في وجه الدولة الأخرى ، فإيران استخدمت الأقليات الكردية والسيعية لتهديد الوحدة الوطنية العراقية ، والعراق بدأت تستخدم ما بين حين وآخر تحريك سكان عربستان لإيجاد متاعب للحكم في إيران خاصة وأن العراق أصبحت ملجأ لكثير من سكان عربستان الذين هربوا فرارا من اضطهاد حكم الشاه .

غير أنه في عام ١٩٥٥ أصبحت كل من إيران والعراق عضوين في حلف بغداد ، ولكن دون أن يصل لحل إشاكلهما الثنائية ، وإن كانت العراق قد اقترحت على إيران الالتجاء الى وسيط سويدي لحل الخلاف بين الدولتين ، ووافقت إيران على ذلك إلا أن قيام ثورة العراق حالت دون تحقيق الوساطة .

ولما كان شاه إيران ضد النظام الثوري الجديد فقد بدأ يخلق له المتاعب ، إذا ما ليث أن أعلن في نوفمبر عام ١٩٥٨ أن اتفاقية ١٩٣٧ غير مقبولة ، وكان رد العراق المطالبة بالسيادة على عربستان ، وتفجرت حوادث على الحدود ، ودارت مفاوضات استمرت حوالي أربع سنوات إلا أنها لم تؤد الى أية نتيجة ، وعادت الأمور الى أسوأ مما كانت عليه عقب تولى حزب البعث مقاليد الأمور في العراق عام ١٩٦٨ ، إذ قامت إيران في

عام ١٩٦٩ بالرد على ذلك بالغاء اتفاقية ١٩٣٧ من جانب واحد ، وبدأ الترشق ينهال من كل جانب ضد الآخر ، وبدأ كل يؤلب الأقليات ضد الآخر ، وقام كل منهما بطرد رعايا الدولة الثانية ، وبدأت ايران نشعر بقوتها في المنطقة وتعد نفسها وريته لبريطانيا العظمى بعد تخليها عن ممتلكاتها في قناة السويس فاحتلت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى الواقعة في مدخل خليج هرمز بالخليج ، كما وقعت اتفاقية مع سلطنة عمان أعطت بموجبها حق السيطرة على مدخل الخليج ، وكان الرد الذي قامت به بغداد هو قطع العلاقات السياسية مع ايران ، وظل الأمر على هذا المنوال حتى قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حيث رأت العراق أن الحكمة تقتضى حسن الجوار مع ايران حتى تتمكن بغداد من المشاركة في الحرب العربية الاسرائيلية ، ولكن صدامات الحدود ما لست أن عاذ في فبراير ١٩٧٤ مما أدى الى قيام العراق بتقديم شكوى الى مجلس الأمن الذي خلف سكرتير عام الأمم المتحدة ارسال ممثل عنه الى المنطقة .

وبالإضافة الى ممثل الأمم المتحدة قامت كل من مصر والجزائر والاردن وفرنسا بالوساطة التي أدت الى عقد اتفاقية بالجزائر عام ١٩٧٥ سويت بموجبها مشكلة شط العرب وحددت حدوده بحيث تكون منتصف النهر وليست الشاطئ الايرانى كما كان عليه الحال من قبل ، ووافق العراق على بقية تعيين الحدود البرية وفقا للاتفاقيات السابقة على الوجود البريطانى ، وفي مقابل تلك التنازلات العراقية تعهد شاه ايران بعدم مد يد المساعدة للاكراد .

وكان من المفروض أن تعود المياه الى مجاريها ، ولكننا نجد أن طهران وقد أسكر الشاه سيطرته على جيبين قسوى مزود بأحدث الأسلحة ويهدف الى السيطرة على العالم العربى ، نجد أن الشاه يتلمس أى شئ لتعكير صفو العلاقات لا مع العراق فقط ، ولكن مع الأمة العربية كلها ودول الخليج بالذات ، فيوم أن ظهرت في الوجود وكالة أنباء الخليج

العربي ثار النساء وهدد بالويل والثبور لجرد ذكر اسم الخليج العربي وليس الخليج الفارسي ، وكان رد العراق قيامها بتحديد أعداد الإيرانيين الذين يقومون بزيارة المقدسات الشيعية في العراق ، بالإضافة الى امتناع القنصليات العراقية عن منح تأشيرات دخول للإيرانيين لغير زيارة الأماكن المقدسة ، إلا أن التوتر بدأ يخف الى حد ما خاصة عام ١٩٧٧ ، وحتى رحيل النساء في يناير ١٩٧٩ احتفظ العراق بعلاقات طيبة مع النساء ، وكان أهم مظاهرها فرض القيسود على نشاط الزعيم الإيراني الديني آية الله خميني الذي ظل يعيش هناك خمسة عشر عاما مما دفعه الى مغادرة العراق الى فرنسا في أكتوبر عام ١٩٧٨ . وعقب وصول خميني الى فرنسا بدأ الهجوم على بعض قنصليات العراق في الخارج بأيدي أنصار خميني وبدأت مظاهرات شيعية داخل العراق تقلق حكامها .

وقامت الثورة الإيرانية وقبده ظهر الفتور في العلاقات بين البلدين منذ البداية ، وما لبث الفتور أن تحول الى توتر ، وتحول التوتر الى عداوة ، وتحول العداوة الى مواجهة ساخنة ، وكان موضوع الأقليات هي القضية التي قصمت ظهر الجمل ، فقد بدأت مطالب الأقليات في العراق تتبلور في محاولات استقلال ، وبدأت الاستبانات ، وبدأت عمليات طرد رعايا الجانبين على نطاق واسع ، وبدأت حرب الادعاءات ، وتصاعدت حدتها ، وكان اليوم الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠ تنويجا لكافة هذه الأعمال بقيام الحرب بين الدولتين . وقد أعلنت العراق أن هدفها من حربها مع إيران هو :

- الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية والبحرية .
- إنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التي استولت عليها إيران عند مدخل الخليج عام ١٩٧١ .
- تمهيد إيران بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية .

واستمرت الحرب بين الجانبين ثمانى سنوات انتهت بوقف إطلاق النار فى أغسطس عام ١٩٨٨ بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٨ ، وقد عبأ كل من الطرفين امكانياته البشرية والاقتصادية والعسكرية للقضاء على الطرف الآخر ، الا أن ما أمكن تحقيقه هو الخراب والدمار الذى تحمله كلا الجانبين ، وهذا وانعكست الحرب على عدة أطراف :

فعى 'انجال العربى انقسم العالم العربى على نفسه ، فوقففت الغالبية العظمى تساند العراق بكافة امكانياتها المعنوية والمادية ، ووقفت دولتان تساندان ايران فى مواجهة العراق العربية ، فى حين ظل آخرون بعيدون عن الميدان ، وان كانوا ما بين حين وآخر يطلقون تصريحاً أو ما شابه ذلك لرفع المعنويات العراقية .

أما على الصعيد الدولى فكان الصراع على أشده فقد أصبحت مياه الخليج مرتعاً للأساطيل الدول الكبرى وغيرها ، كل يحاول ان يجسد له دوراً فى اللعبة ، ولم تستطع القوتان العظميان القيام بذلك ، الا أن المصلحة الخاصة بهما وبتجار السلاح تقضى استمرار الحرب حتى تظل المصانع والترسانات العسكرية فى الشرق والعرب وحتى فى آسيا تستطيع الانتاج والبيع بالعملة الصعبة أو المبادلة بالبترول المتوافر لدى الدولتين ، ولا يهم مصير الشعوب المخلوبة على أهرها .

ولا جدال أن حرب العراق وايران قد أثرت على المسيرة العربية من ناحية التنمية حيث أن ما انفق عليها وما قام بعض الاخوة العرب بتزويد أتون الحرب بناسل والمساندة كان من الممكن استغلاله فى أغراض تنموية أخرى فى دول عربية أخرى ، بالإضافة الى أن الوساطات التى كانت تبذلها الدول العربية المعتدلة والمباحثات التى كانت تجريها لإيجاد حل للمشاكل العربية القائمة من قبيل مثل المشكلة الفلسطينية والمشكلة اللبنانية قدس أصناف عبثاً آخر على العاملين فى مجال حل المشاكل العربية ، بالإضافة الى

خلق جو عدم استقرار في المنطقة على الصعيد السياسي والأمني خاصة
لدول الخليج العربي .

ويجب أن نضع في الحسبان أن دوافع قبول إيران للقرار ٥٩٨ كان
من أهم أسبابه :

١ - المفسوظ العسكرية :

وهي خادمة بالتصورات التي بدت على الجبهة العسكرية والتي توجت
منذ منتصف أبريل ١٩٨٨ بعدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفلوجة
ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ،
كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهراڤان الايرانية مما أحدث انقلابا
في الموقف العسكري لم تشهد ساحة القتال منذ عام ١٩٨٣ ، فلول مرة
تقف القوات الايرانية موقف الدفاع وتنتقل المبادأة من إيران التي كانت
تصعد موعده الهجوم ومكانه على طول الجبهة الى العراق ، غير أن
الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لها أن تصد لولا الآثار
التراكمية لمبارك السنوات السابقة التي أوضحت بجلاء ما يلي :

١ - عجز القوات الايرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذي وعدت
به القيادة على العراق في الهجوم الأخير الذي بدأ مع نهاية عام ١٩٨٦
و كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥ و ٥ .

٢ - عجز القيادة الايرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذي
كان مفترضا أن يقع بين نوفمبر ١٩٨٧ ومارس ١٩٨٨ .

٣ - تعرض مدن العمق الايراني خاصة طهران وقم للضربات
المصارويفية المؤثرة بعد أن كانت آمنة منها في السابق .

٤ - عجز إيران عن غلق مضيق هرمز أو منع الملاحة الحدية في الخليج

رغم التهديدات المتكررة بغلق المضيق اذ ما انخفضت نسبة تصدير النفط الايرانى نتيجة الهجمات العراقية .

٥ - اخفاق ايران فى اخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القوة حيث اجات الكويت الى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجه الخصوص » ، كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران فى ٢٦/٤/١٩٨٨ .

وقد ترتب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الايرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعوهم الى التطوع فيسنضمون بالآلاف لهذه الدعوة ، وقد اعترف بذلك صراحة رافسنجاني نائب القائد العام للقوات المسلحة الايرانية فى تصريح له يوم ١٥/٧/١٩٨٨ حين قال « ان النقص الحاد فى أعداد المتطوعين الايرانيين المتوجهين الى جبهة القتال يدفع القيادة الايرانية الى زيادة أعداد المجندين كقوات نظامية فى الجيش الايرانى » ، وأدى الى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الايرانى عموما وقواته المسلحة على وجه الخصوص . وانعكس بالسلب على درجة الاستعداد القتالى للقوات الايرانية ، الأمر الذى أفسح المجال أمام النمو فى حجم وقسرة المعارضين لاستمرار الحرب من الايرانيين .

٢ - الضغوط السياسية :

ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الايرانى فى حشد الشعب فى مواجهة العراق ، ومن ناحية أخرى بمدى قدرة الدبلوماسية الايرانية على التأثير فى المجال الدولى ، خاصة فى مجال الحصول على أسلحة من الخارج ، وعليه تبلورت الضغوط السياسية فى شقين :

أولا - الموقف الداخلي :

حيث فشلت القوات الإيرانية في تحقيق أهداف القيادة السياسية التي رسدت بانتهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية في شباط ١٩٨٧ لتحقيق النصر النهائي والاطاحة بالنظام العراقي وإدائته بمسئولية بدء الحرب ، وبالتالي واجبه الخميني ضغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضة على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ ، فقبل إعلان القبول ببضعة أسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحرب وبيز قوات الأمن في مدينة أصفهان بوسط إيران ، تزامنت مع الخطاب العلني الذي وجهه اثنان من كبار رجال الدين هما آية الله الأكبر شهاب الدين نجفي ورئيس المراكز الدينية مدينة قم المقدسة ، ومحمد رضا جولييجاني الرئيس السابق لمركز الدين بمدينة مشهد يطالبان فيه وقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الإسلامية المجاورة . ويدتوان الخميني للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التي يحملها الشعب الإيراني .

ورغم أن رد الفعل الأولي الذي أبداه الخميني كان الرفض المطلق لهذا النداء إلا أنه حذر من استخدام العنف مع المطالبين بانتهاء الحرب ، وقال انهم يشكلون قوة ينبغي التطاور معها وإقناعها بضرورة استمرار الحرب ، وهو أمر يعكس احساس الخميني بالتمزقات التي تعاني منها الجبهة الداخلية .

ثانيا - علاقات إيران الدولية :

كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقدسرتها على المناورة وإبداء المرونة ، وقد بدا ذلك واضحا في عدم الاستجابة الدولية لدعوة إيران لإدانة العراق بمسئولية بدء الحرب ، ورغم نجاح إيران في استمالة سوريا وليبيا لصقها ونجاحها في منع دول الخليج من الانضمام بشكل سافر الى العراق ، إلا أن الدبلوماسية الإيرانية ظلت عاجزة عن تطوير هذا

الموقف . آخر من ذلك ، وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية أساسا تغيير مواقف الدول التي انتقدته في بداية الحرب بحيث أصبحت تسائده ، واستطاع أن يتخذ موقفا متوازنا يعتمد فيه على التعاون السوفيتي دون خسارة لاتأييد الغربي ، وأن يشتري أسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصدر السوفيتي •

والواقع أن سعى ايران لتوسيع نطاق الحرب واعتدائها على الكويت خلال عام ١٩٨٧ واثارة المسبب بمكة أثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من "عراق أكثر من أى فترة مضت ، مما أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الايرانية على الساحة الخليجية والعربية بشكل عام ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان رفض ايران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر في يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صدوره أدى الى زيادة القطاطف الدولي مع العراق أكثر من ايران ، الأمر الذي انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين ، بل أوشكت ايران أن تتحاذى بعزلة دولية شبه تامة •

٣ - الضغوط الاقتصادية :

وهنا نجد ان الاقتصاد الايراني عانى من سلسلة متاعب بنفوييه طيله سنوات الحرب اشتدت وطأتها في الفترة الأخيرة ومن أبرزها :

١ - الخسائر الناجمة عن ضربات الطيران العراقي للمنشآت النفطية ، فقد ذكرت بعض التقارير أن الهجمات العراقية على مصافى البترول الايرانية تسبب في فقدان ثلث طاقتها في مجال التكرير في الأسابيع السابقة لاسترداد تسبع جزيرة الفساو واضطرت ايران لاستيراد منتجات بترولية مكررة ، وفي المقابل فشلت ايران في قطع ثريان العراق الاقتصادي بحرماته من حرية الوصول الى الخليج ، اذ تضخ بغداد نفطا من خلال أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذي تستطيع أن تصخره ايران •

٢ - الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التي قدّرت بـ ٥ بليون دولار - شهريا خلال السبع سنوات الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٢ دولار في بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار في عام ١٩٨٨ مع ملاحظة تساؤل القسرة الايرانية على التعويض مقارنة بالعراق ، فعلى عكس العراق الذي دعا الى نترار السلام وسارع بقبول القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت ، الامر الذي خلق لدى العراق قدحرة أكبر على تعويض الخسائر الحربية من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية .

٣ - عسكرة الشباب الايراني وارساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على «الكيم البشرى» مما أضعف القوة العاملة في الاقتصاد .

٤ - توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعي متمثلا في دول الخليج العربي .

ثانيا - المواقف التفاوضية لطرفي النزاع :

بدأت المفاوضات في جنيف في ٢٥ أغسطس عام ١٩٨٨ وتوقفت في ١٣ سبتمبر من نفس العام ، فعلى أثر القبول الايراني لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ثم الاتفاق ، بواسطة الأمم المتحدة ، على وقف إطلاق النار بين البلدين في العشرين من أغسطس عام ١٩٨٨ على أن تبدأ بحده بخمسة أيام جلسة تفاوض مباشرة بجنيف .

وبالفعل عقدت أولى جلسات التفاوض بين وعدي البلدين ، العراقي برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايراني برئاسة علي أكبر ولايتي وزير الخارجية بجنيف تحت اشراف دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من نفس الشهر .

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد ، بل رأى البعض أن أجواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجواء استمرار للحرب أكثر منها أجواء سلام . فضلا عن الشكليات التي طغت على طرفي التفاوض ، حيث لم يتصافح أعضاء الوفدين كما وضعت أجهزة الأمم المتحدة في قاعة المؤتمرات بجنييف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلاهمس أطرافها بحيث تنتج أنظار أعضاء الوفدين الى دى كويلر لا الى بعضهم البعض ، فضلا عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفد الايراني الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفي وعدم ادخال أية عناصر اضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مع روح القرار ومضمونه ، بما يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معه من موضوع تنظيف شط العرب ، وحرية الملاحة بمضيق هرمز واخليج العربى ، والاكثر من ذلك أن ايران ترغب فى القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولا البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق في مسئولية بدء النزاع .

في المقابل فان الوفد العراقى رفض هذا التفسير الايراني للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقي ، فالوفد 'عراقى رأى أنه يجب تنفيذ هذا القرار خطوة خطوة بعد مناقشة كل بند من بنوده ، والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتة نحو السلام الشامل ونحو التسوية النهائية بين البلدين .

وعلى هذا الأساس طالب الوفد العراقى ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ ، أى كيفية تثبيت وقف إطلاق النار بما يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو ، وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحدود

الدولية المعترف بها ، وهنا اصطدمت المفاوضات بعدة مسائل شائكة أدت الى تعثرها من أهمها :

١ - مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازية من وقف اطلاق النار :

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار بأسبوعين صرح طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بقوله : « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك ، وبالفعل أصّر العراق على عدم الرضوخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكداً أن مبدأ وقف اسلاق النار بينهم وبين ايران يشمل كل ميااء الخليج بما في ذلك مضيق هرمز » .

وعليه طالب الوفد العراقي في مفاوضات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته عملاً في البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين :

الأولى . تتعلق بتأمين حرية الملاحة الكاملة لجميع سفن الشحن العراقية في مياه شط العرب بعد تنظيفه ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأي تفتيش من جانب ايران .

الثانية . تتعلق بإيجاد ضمانات دولية بتطهير مياه شط العرب لكي يصبح هذا الممر - منفذ العراق الوحيد - صالحاً للملاحة .

وأوضح الوفد العراقي أنه يمكن الانتقال الى موضوع انسحاب القوات الى الحدود الدولية بعد القوصل الى اتفاق رسمي مع ايران بانسراف الأمم المتحدة بشأن هذه الأمور المتعلقة بتثبيت وقف إطلاق النار ، وهنا نلاحظ أن تلك الأمور وهي خاصة بنصف البند الأول من القرار ٥٩٨ من الممكن أن تستغرق وقتاً طويلاً ، بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام

الانخراط في محادثات السلام ، حيث أصرت ايران من جانبها على ضرورة تفهين السمن العراقيه العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق ، كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف سسـه العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية ، وبالتالي أنيرت مسألة أخرى لا تقل تعقيدا عن السابقة وهى مسألة الحدود الدولية بين البلدين ،

٢ - الحدود الدولية :

ملف الحدود يعد من الملفات الرئيسيه المزمته فى تاريخ العلاقات بين البلدين ، وظل دائما على قائمه الأسباب الرئيسيه لنسوب أى خلاف بين البلدين ، لذا ليس غريبا أن ينتهى الأمر بالطرفين الى الوصول الى طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف المناكك والذى ينص الخلاف بسأنه فى أعماق التاريخ ، ففى الوقت الذى تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزاء لعام ١٩٧٥ والتي نعرف الحدود بأنها على طول أعرق نقطة فى سسـه العرب ، أصر الإيرانيون على موقفهم هذا ، واعتبروا أن اتفاقيه الجزائر هى التى توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الايرانية ، ولكن رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقية انما جاء نتيجة الضغط الواقع عليهم من الشاه القوى المدعوم من الغرب حينذاك ، واستند العراقيون فى تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتي بمقتضاها يمر خط الحدود فى الضفة الشرقية لشط العرب ، بمسـه يعنى وقسوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية .

ومن هنا نلاحظ الآتى :

١ - أن شط العرب ليس حدودا أساسية فقط ، بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفراسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ، وبالتالي فإن استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا المر المسأى يؤدى الى الخشية

من أن يعيد التاريخ نفسه في هذه المنطقة الحساسة مثلما حدث مرارا
من قبيل •

٢ - العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة في شط العرب ومضيق
هرمز وبين الانسحاب الى الحدود الدولية ، ويرى الوفد العراقي أنه
يجب أولا المتوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بحرا
بعد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجوا ، بما يحقق استفادة
متوازنة للطرفين ، وهذا يعنى ضرورة الالتزام الدولي لتطهير شط العرب
وتأكيد ايران حرية الملاحة ، وبعد المتوصل الى اتفاق في هذا الشأن يتم
الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحدود الدوائية •

٣ - عند مناقشة مسألة الحدود تطالب العراق بالسيادة الكاملة
على شط العرب على أساس أنه نهر عراقي تاريخي بما يعنى ضرورة إعادة
النظر في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فذلك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية
عرضه لما تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات وفي ذلك يقول
طارق عزيز في ١٩/٩/١٩٨٨ « أنه منذ وصول النظام الايراني الى السلطنة
حتى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ لم يدل أى مسؤول إيراني بتصريح يقول
فيه أنه يحترم هذه الاتفاقية ، لكن حكّام ايران بصد الهزيمة العسكرية
التي لحقت بهم اكتشفوا أن اتفاقية ١٩٧٥ قائمة لأول مرة بعد عشر
سنوات من وصولهم الى السلطة ، وثمانى سنوات من الحرب ، وبعد عشر
سنوات من التدخل في شؤون العراق الداخلية •

وأضاف عزيز قائلاً « أن حكّام ايران ليسوا أحرارا في أن يقتلوا
الاتفاقيات عندما يسأون وأن يخرجوها من القبور متى يشأون » وفي هذا
اشارة واضحة الى « ضرورة دفن تلك الاتفاقيات ليس فقط لأنها
وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق ، وانما أيضا لانتهاكها من قبل
طهران منذ وصول الحكم الايراني الحالي الى سدة الحكم في طهران » ،
والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى في هذه المفاوضات ليست

تابعة فقط من الخلاف في الرأي حول كيفية تنفيذ وتفسير هذا البند أو ذلك من القرار ٥٩٨ ، بل تابعة أيضا وبشكل أساسي من أمرين رئيسيين :

الأول : أن الوفد الإيراني يتفاوض وهو مقيد بتعليمات محددة من أركان المحكم الإيراني للقوات المسلحة وخاصة بحجة الاسلام الهاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان ونائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية حاليا ، ولأنه هو الذي أقنع آية الله خميني بقبول القرار ٥٩٨ ، فهذه التعليمات تطلب من الوفد الإيراني انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقديم أي تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أي اتفاق مع الوفد العراقي بشأن أي قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أي شيء مشابه والمكاسب الأربعة الذي يطلب الوفد الإيراني تحقيقها هي :

١ - تثبيت وقف إطلاق النار برا وجوا وبسعر الامكان بحرا .

٢ - تأمين انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية طبقا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

٣ - تبادل أسرى الحرب .

٤ - تشكيل لجنة دولية للتحقيق في مسؤولية بدء النزاع .

وفي حالة نجاح الوفد الإيراني في تحقيق هذه المكاسب فإن المطلوب منه أن يؤدي إلى مرحلة لاحقة غير محددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعي إلى تسوية كل القضايا المتعلقة بين البلدين عن طريق المفاوضات ، أي أن الجانب الإيراني يرغب في تكريس « الهدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب واللاسلام » ، ولعل ما يعطى هذه التعليمات المشددة قوة أن الخميني يرفض بصورة قاطعة توقيع أي اتفاق سلام نهائي مع النظام العراقي الحالي ، وبالتالي فإن تقديم أي تنازل للعراق سواء على

(ج ٥ - ج ٥)

صعيد حرية الملاحة في الخليج والفسط أو على صعيد الحدود أو اتفاق
الجزائر والسيادة على الشط ، أو أية أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا
على التيار الذي أقنع الخميني بقبول القرار ٥٩٨ أى على تيار رفسنجاني
بما يتيح لخصومه التحرك ضده في الساحة الايرانية •

أما الأمر للنائب الرئيسى فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هذه
المكاسب لايران - والتي في حالة تحقيقها تدعم وتقوى النظام الايراني -
دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التي تتلخص فى :

— توقيع اتفاقية جديدة للحدود تحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبها
تأمين السيادة العراقية على شط العرب •

— توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا المتعلقة بين
البلدين ، ويضع حدا لاي تدخل فى شؤون العراق الداخلية ،
ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربى •

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى في هذه المفاوضات مرتبطه بأمر
جوهرية يتمسك بها كل من الطرفين ، ويصعب معها التوصل الى اتفاق
في مدى زمنى قصير في ضوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالى •

وفى محاولة للخروج من هذا المأزق سلك كل من الطرفين مسلكين
مختلفين ، فمن ناحية سعت ايران الى الحصول على موافقة دى كويلار
على مطالبها لكى يتولى « اقتناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف اطلاق
النار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصدار قرار للجنة التحقيق
الدولية حول مسئوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضون
هذا المطلب الايراني ، ويطالبون بضرورة الوصول الى اتفاق سلام
شامل ، ويعارضون قيام دى كويلار بأى دور يتجاوز اطار « الوسيط »
لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيذ بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدي الى تسوية

شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما ، ومن ناحية أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر تسط العرب بحيث يتم فتح قناة عميقة باتجاه الغرب إذا غشلت المفاوضات العراقية الايرانية حبل بئس النسل .

هذا وتجدر الاشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تتناقش بين الطرفين وعلى رأسها مسألة ترتيب الأمن فى الخليج العربى والاتفاق على تشكيل لجنة دولية لتمديد المسئول عن بدء الحرب .

ثالثا - مستقبل التسوية :

عند الحديث عن المفاوضات العراقية الايرانية لابد أن يثبorton تساو لان :

١ - هل ستنتج هذه المفاوضات فى وضع نهاية حاسمة للنزاع المرير ، وتوقيع معاهدة سلام شامل بين العراق وايران ؟

٢ - ما هو شكل التسوية المحتملة فى حالة نجاح المفاوضات .

١ - مستقبل المفاوضات :

لا شك أن الموقف الايرانى الأخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حول الفهم الحقيقى لابعاده وما اذا كان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر ايران ، أم أنه موقف استراتيجى يسعى الى اعادة بناء الواقع الاقليمى على أساس انتهاء الحرب واعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن ايران قبلت وقف إطلاق النار انقادا لموقفها العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية

والمسكينة التي سبق ذكرها ، والتي جعلت من القرار الإيراني ضرورة
حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الإيرانية العليا •

وكان طبيعيا بمعد صدور القرار الإيراني المفاجيء ان تختلف
وتتباين الآراء بشأنه ، فهناك من اعتبر الخطوة الإيرانية — في ضوء طبيعة
المسياسة الإيرانية وأوضاع الثورة — خطوة تكتيكية محدودة ، وليس
سياسة استراتيجية بعيدة المدى ، وهناك من اعتبرها سياسة استراتيجية
نتيجة معاناة الشعب الإيراني من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر
يذكر •

وفي الواقع لكي ندرس كلا الرأيين لابد من تناول بعض الحقائق
والموامل الموضوعية مثل :

— الفوائد المباشرة لايران من قبولها القرار رقم ٥٩٨ :

فمما لا شك فيه ان هذا القبول سوف يقود الى كسر طوق العزله
الدولية التي كانت تحيط بايران ، وبالفعل لاحت تباشير الانفراج في الأفق
عندما أعلنت فرنسا في ١٩٨٨/٨/٢٣ تخفيف الحظر على استيراد البترول
الإيراني ، كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفي نفس الوقت سمعت الولايات
المتحدة الأمريكية الى انتهاء التوترات الكامنة في العلاقات مع ايران ،
فاستصدر الكونجرس قرارين في سبتمبر ١٩٨٨ يقضيان بفرض عقوبات
على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيميائية ضد الاكراد ، الأمر الذي
قد يعزز موقف ايران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب إيراني
أمريكي من ناحية أخرى •

واذا كان انتهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لايران من وراء
قبولها القرار رقم ٥٩٨ الا أن ذلك في الحقيقة لا يمثل كل مطالبتها ، اذ أن
هناك احتمالات كبيرة بأن تعتمد القيادة الإيرانية الحالية الى اعادة بنساء

الثقة السياسية لدى شعبها ، وإعادة تنظيم القوات المسلحة ، وقد تقوم أيضا بعملية تطهير للمسؤولين عن الهزائم الأخيرة .

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم اعلان ايران أن قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ليس مناورة سياسية الا أن ذلك لا يمنع القول بأن الخطوة نمد بمنابة الفرصة أنتى استغلتها ايران من أجل التقاط الأنفاس وكسب الوقت فى الاستعداد لجولة قتال جديدة بعد اتمام إعادة تنظيم قواتها المسلحة ، واستكمال دمج قوات الحرس الثورى فيها ، تم إعادة توزيعها ونشرها ، خاصة وأن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتا ليس قصيرا واجراءات مطولة ، وقد يؤكد ذلك قيامها بمناورات بحرية ضخمة فى مضيق هرمز لمدة أسبوع فى نوفمبر ١٩٨٩ . ويخلص المحللون الى وجود احتمال قوى باستئناف الصراع المسلح واشتعال الحرب مرة أخرى خاصة أنه لم يسبق من جانب طهران ما يؤكد سمعها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع حتى الآن ، ويمرر هذا الاتجاه تلك الروح التى سادت اعلان ايران قبولها القرار ، وما اذاعه الخميني ذاته من أن اتخاذه لقرار قبول وقف اطلاق النار مع العراق يعتبر « أشد فتكا به من تجرع السم » كذلك ما أعلنه الخميني من « أنه قطع على نفسه عهدا فى الماضى بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » .

وفى الواقع لم يتوقف الحديث عن احتمالات عودة ايران للحرب منذ اعلانها فى النامان عشر من يوليو ١٩٨٨ قبول القرار ٥٩٨ ، ولكن النظرة المتأمله للامور تفترض أن مسار الصراع يتوقف على عدة عوامل أبرزها :

أولا : أن تنجح ايران فى تحقيق توازن استراتيجى دقيق داخل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالى والكم البشرى حيث ثبت من

خلال التجربة أن الاعتماد على التفوق البشرى لا يمكن أن يحقق نصرا حاسما ما لم يكن على المستوى القتالى للخصم *

مانيا : أن يظل الموقف الايرانى الداخلى منعاسكا ، وأن تعود الى الجبهة الداخلية قدرتها المفقودة على الصمود — خاصة بعد وفاة الخميني — وألا تتفجر الخلافات الداخلية واستعمال الصراع على السلطة، فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الايرانية الحاكمة في مواجهة المعارضة المسلحة المنظمة والمترابدة ، وما تعكسه من عقبات سياسية وعسكرية أمام النظام *

ومن الواضح أن ايران قد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب في ظل الظروف السياسية والعسكرية والمعنوية القائمة بنهول وقف القتال . كما أنه من الواضح ان الحرب قد مثلت الطابع السائد في عقيدة النظام الحاكم في طهران وأن التمسك بهذه العقيدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته . وعليه لو تأكدت القيادة الايرانية من قدرتها على الوصول الى مثل هذا التوازن خلال فترة زمنية قصيرة ما كان لها أن تتوقف عن القتال ، فالحامل الأول الخاص بالتوازن العسكري يتطلب تحقيقه عدة سنوات ، هذا اذا افترضنا ان كل ما تطلبه ايران من الأسلحة والمعدات لاهداث التوازن المطلوب محقق *

أما العامل الثانى وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية في ايران فيصعب في الوقت الحالى التفهم بتطوراتها بعد اختفاء الخميني عن مسرح الأحداث في ايران *

وأن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثلاثى الحاكم في طهران و خامينى ورفسنجاني وموسوى ، سوف يكون له بغير شك انعكاساته على الموقف التفاوضى الايرانى في محادثات السلام سواء نحو دفع المحادثات قدما للوصول الى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد

الذى قد يساعد على تقديم ولاياتى للرأى المصام الايرانى بأنه
المفاوض الصلب الذى يفعل بالحوار ما لم يفعله الحرس الثورى .

ولكن ماذا لو نجحت ايران فى تعطيل العرضين السابقين « التوازن -
صمود الجبهة » يبرز دور العامل الخارجى متمثلا فى القوى العسكرية من
ناحية والموقف العربى من ناحية ثانية .

● دور القوى الكبرى :

هناك رأى يقول بان حرب الخليج ما كان لها أن تتوقف ولن يكون
لها أن تنتهى بدون الاتفاق الأمريكى السوفيتى على ذلك ، ويستدل على
ذلك بالاتفاق الأمريكى السوفيتى على استصدار القرار ٥٩٨ الذى هيا
المناخ النازم لحدوث التغيير فى الموقف الايرانى ، كما أن تحرك دى
كويلار الأمين المصام للامم المتحدة كوسيط ما كان له أن يؤتى ثماره لولا
التأييد والدعم السوفيتى والأمريكى له .

وفى الواقع أن هذا الرأى يتجاهل ارادة طرفى النزاع ، فالاتفاق
الأمريكى السوفيتى على انتهاء الحرب وفقا للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل القبول
الايرانى للقرار كان عاملا مهما ساعد على توفير الأجواء المناسبة التى
تدفع اتجاه التسوية ، الا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال
بعد صدوره لمدة عام ، أى أن الاتفاق الأمريكى السوفيتى وان كان قد
خلق شروطا ضرورية لانهال السلام الا أنه لا يشكل بحد ذاته آلية
تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول الى السلام ، وعليه يمكن النظر
اليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم .

ولعل الهدف من وراء الاتفاق فى ظل المناخ الجديد بين العملاقين
هو 'عمل على تفادى مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التى بدأت
تؤثر منذ عام ١٩٨٤ على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح العربية

بصفة خاصة ، وعليه يتعلق دور القوى الكبرى في المستقبل بمدى ما يمكن ان تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح .

ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربي الموحد لاحداث التوازن المطلوب . ليس ازاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل اخذ المصالح العربية في الاعتبار ، وبالمطعم فان مثل هذا الموقف يمثل عاملا هاما في امكانيه تحويل القرار الايراني الى قرار استراتيجي يهدف حقيقة الى السلام .

ويثور تساؤل هام حول الجهود في الأمم المتحدة ازاء امكانية احلال السلام في الخليج خاصة أنها تعد في مقدمه دوائر التنظيم الدولي التي تصدت الى الصراع العراقي الايراني بالمناقشة ، وتلمس السبل لحله بالوسائل السلمية متمثلا في بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢٠ و ٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٣ لعام ٨٤ و ٥٨٣ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ .

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على انتهاء القتال ، وبالتالي يتزايد احتمال تقدم مباحثات السلام في ظل استمرار نشاط دي كويلار مع التأييد الدولي لجهوده حصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعدم اهتمام كافي من جانب المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى .

واذا سلمنا بامكانية الوصول — أن آجلا وعاجلا — الى تسوية سلمية في نهاية المطاف ادن ما هو شكل التسوية المحتملة ؟

اولا — بالنسبة لمسألة شط العرب هناك عدة احتمالات :

اما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع اعطاء بعض الامتيازات لايران التي لا ترقى الى حقوق السيادة ، أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولي .

في الواقع أن الحديث يدور حول عبارة العودة الى الحدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحدود هل هي حدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧. أم ماذا ؟

وفي الأغلب الأعم أن المقصود بهذا حدود عام ١٩٧٥ التي تقاسم شط العرب بين البلدين ، على أن العراق بعد الانتصارات الأخيرة يحاول جنى الثمار ، وبالتالي يرغب في تغيير تلك الحدود ، وتمثل اتفاقية ١٩٣٧ أقصى مطالبه ، الا أن العمل بها احتمال ضعيف لأن معناه اعتراف إيراني بالهزيمة .

أما الاحتمال الثالث فمعناه أن أهم قضية في التسوية لا زالت مطلقة ، وبالتالي فمن الأرجح أن يتم الأحـد بالاحتمال الأول ، لاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضا مكسبا للعراق خاصة اذا ما تفكرنا أن إيران كانت قد تلكت في تطبيق هذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب .

ثانياً — بالنسبة لمسئولية بدء الحرب . هناك ثلاثة احتمالات :

اما أن تدعين اللجنة الدولية — التي سيتم الاتفاق على تشكيلها — إيران أو أن تدعين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال ، ومن الأرجح أن يتم الأحـد بالاحتمال الثالث ، لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسية ولا يتوقعه المراقبون في الوقت الراهن ، والثاني معناه اعطاء الشرعية لإيران لمعاقبة المعتدى على حد تعبير المسؤولين الإيرانيين ، لذا قد يكون من المفيد تحميل الطرفين مسئولية اندلاع القتال حتى لا يجد أى منهما سندا لمعاودة القتال مرة أخرى .

الازمة اللبنانية

منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما تقسّمت بموضوع المناقشة ،
للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة ،
وكانت أول رساله من نوعها عن لبنان ، وكان الموضوع هو « سياسة
الحكم في لبنان » *

وقد انتهيت بعد أكثر من خمسمائة وخمسين صفحة من البحث
الذي استمر خمس سنوات الى القول :

« والآن ، وقد استعرضنا سياسة الحكم في لبنان من جوانبها
المختلفة ، يخطر على البال تعبير لأحد الكتاب اللبنانيين يصف به وضع
بلادنا في جملة موجزة هي « نحن في لبنان بلا رأس ، بلا حكم ، الفوضى
دليل الوجود » *

وقد بنى هذا القول أو استند فيه الى العديد من الأسباب ،
منها ما يتعلق بالحكومين أنفسهم . ومنها ما يتعلق بالحكام ، وسنوجز
هذه الأسباب فيما يلي :

أولا - السبب :

من العرض السابق يمكننا أن نستخلص أن الوطنية في لبنان ما زال
يعتورها الاتهام والحذر ، وينقصها ايمان المواطنين . ويعود ذلك الى
الدور الذي لعبته الارسلالات الأجنبية ويعتبات التبشير والاستعمار
وأعوانه ، اذ أنها جميعا كانت من عوامل تفكيك المجتمع اللبناني ووصلوه
الى الحالة التي أصبح كل فرد يشك في نوايا الآخر *

ولن يصبح لبنان وطننا كاملا بالمعنى الصحيح والعميق للكلمة الا عندما
يؤمن به الجميع ، ويتم ذلك عندما لا يتطلع أبناءه الى غيره ، وآلا ينتظروا

الخير إلا عن طريقه ، فحب لبنان والتفنى به وبسحره وجماله شيء ،
والإيمان به شيء آخر ، والمتعلق بتوطيد أركانه ودعائمه أمر بالغ الأهمية .

ونظرة اللبنانيين الى المجال العربي تنحصر في فكرة استعمارهم ، وهذه
النظرة يجب أن تزول من النفوس نظرا لاستحالة هذا الاستثمار يوما
بعد يوم ، ومتى أدركوا ذلك سيعمدون الى وضع بعض الأسس النابتة
والخطط الكفيلة بازدهار بلادهم ، وسيكون للمجال العربي فيها النصيب
الكبير ، وذلك لان الواقع العربي والطبقات المسفركة ستكون أساس
التعامل ، والإيمان بالعقيدة والمبادئ والتمسك بها والدفاع عنها من أولى
الأمر التي يجب أن تغرس في نفس المواطن اللبناني بحيث لا يصح فيه
وصف أحسد نوابه حيث قال . « ماذا عساي أقول في شعب يرفع رجلا
الى قمة الوطنية ، ثم لا يلبث حتى يجره الى القاع ، ثم يعود بعد ذلك
بقليل الى استعمارهم ، وفي شعب يهتف لسياسي آخر ثم يرفعه الى مقام
الرئاسة ، ثم لا يلبث بعد ذلك حتى يهمل على تدميره تدميرا كاملا لا
اقتصاد فيه ولا اعتدال ، وفي شعب يتولاه بزعيم ويرفعه الى مصاف
كبار الرجال حتى اذا استشهد هذا الزعيم يمد ان لعب دورا لامعا
في الميدان العربي نسيه أو تناساه ، ومن لم ينسه من المواطنين لا يتردد
في ان يهيل التراب على ذكره » .

ثانيا - الوضع الصليبي :

خلال السنوات الأخيرة تغيرت الأوضاع السياسية في معظم
الدول العربية المجاورة والقريبة من لبنان ، وكان هذا التغيير ينعكس
في العادة على لبنان ، اما على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ، وسبب
ذلك يرجع الى ما يطلق عليه اسم الحرية ، وكان نتيجة ذلك أن « أصبح
لبنان من ناحية استغلاله كمكان للتجسس نسيج وحده في موقعه
الجغرافي ، وفي ضوء الملامسات السياسية المسيطرة على موقعه والتي تجعل
الأجهزة الأجنبية تحب عملاءها لاستغلال فرص العمل فوق أراضيها ،

وبالقيام بالنشاط المستمر لتنفيذ مآربها وتحضير مؤامرتها على سلامته وسلامه أشقائه العرب ، وقد ساعدت التناقضات السياسية والجغرافية والاجتماعية ، كما ساعد تقصير الدولة على تمكين الأجهزة الأجنبية من بب عملاتها وتنشئة عملاء جدد لها في لبنان - يقومون بأنهام الموكولة اليهم من جمع الخرائط والمعلومات عن المواقع العسكرية والجيش العربية الى معرفة الوثائق السرية وكل ما يهم أسياذ الجواسيس معرفته عمن شئون لبنان » .

والمتبع لأحوال لبنان الاقتصادي يجد أنها كانت في ازدهار يوما بعد يوم ، فإذا ما حللنا عوامل الازدهار ، نجد أنها عوامل عرضية - المفروض أن تكون مؤقتة - إلا أن العكس يحدث في لبنان فهو يعيش في رخاء ، « وهذا الرخاء الذي كانت تعيش فيه كان على حساب أخلاق لبنان ، لأن لبنان ما تعود يوما أن يعين من موارد الرفيلة ، اللبنانيون يربأون أن يصبح لبنان مسرحا للدعارة والكباريات والقمار في حين أن الدول المجاورة تطول أن تبني اقتصادياتها على أساس الامتاج الزراعي والصناعي، والمقاربع خير شاهد على أنه ما من دولة تمكنت من الاستمرار في الحياة الا على أساس الانتاج المنمر » أن لبنان يعيش في بحبوجة اقتصادية لا تمت بأية علاقة للنظريات الاقتصادية الخاصة بتطوير الانتاج أو زيادته .

ثالثا - القليلة :

القيادة السياسية في لبنان مسئولة الى حد كبير عن أوضاعه التي يعيش فيها ، وقد تكون علة لبنان هي في احتكار قياداته للعصل السياسي من ناحية ، ورضاء الشعب عن هذا الحال شجع القادة على التماذي في تصرفاتهم ، والشعب راض لانه ما دام الفرد يحقق الدخل الذي يبغيه - بطريقة أو بأخرى - فلا يهمه أن يكون الحاكم معتدلا أو متطرفا ، ولكن مما لا شك فيه أنه سيأتى يوم يثور الشعب فيه عندما يشعر أن نظام الحكم الذي يسيره قد حرمه من تحقيق مكاسب شخصية . وقد حدث ذلك

فمسلماً في أبريل عام ١٩٧٥ وأن كان السبب لا علاقه له بالاقتصاد .
أن أقصى ما يحتاج اليه لبنان عند قاداته هو الفهم ، وأقصى بالفهم عنا
وعى المعامل النفسية التي تسببها الأوضاع المتردية والصعوبات التي
تواجه المحرومين والمجتمدين عن مصادر القوة والثروة والانتفاع بخبرات
البلاد ، وهذا الفهم النابع من سعة الأفق وحسن التدبير ومن سلامة
النية ومن القصد للتعرف الى أسباب الازمات ، هذا الفهم هو السدى
بطالب به الشعب ويصر على أن يتطلى به القادة المسئولون .

هؤلاء القادة يجب أن يرتفعوا فوق العقيد النفسية التي تشوه
مواقفهم وتقصم تصرفاتهم .

هؤلاء القادة يجب أن يكونوا أقوى من الأحداث فيقفوا منها موقف
المصرف والدقق والمصارف الأريب .

(ان لبنان يريد قادة يقدمون برنامجهم الرامى الى اقتلاع جذور
التناحر والاستغلال الطائفي من السياسة اللبنانية) .

(يريد قادة لا يسرقون ولا يسمحون بالسرقة) .

(يريد قادة يعتبرون الدولة مؤسسة في خدمة الصالح العام لا مزرعة
للانصار والمحاسيب وزبونات الانتخابات) .

(يريد قادة يكونون في خدمة العامة . في خدمة الفقراء لا في
خدمة عشرة أو عشرين رأس مالى) .

(يريد قادة لهم يلوث أيديهم المال ولا اللوواء) .

ويرى البعض أن « أكثر السياسيين في لبنان كافرون بالشعب لأنهم
كامرون بقسدية رسالتهم ، عصابات الأموال التي وضعتها الظروف بين
أيديهم هي عتقتهم لشراء مصادر النفوذ ، ومن لا مال له منهم يتمسح

عند الأعتاب بخدمه السلطان ورساء الثروة ، (أنهم هم الذين جعلوا
من لبنان مزرعة ، ومن الدولة نركة مساهمه . ومن الموظف سمسارا . ومن
القانون تبخته لاصطياد الضعفاء وسلاحا لتكريس فقر الفقير وزيادة مال
المسئى) .

(كل سىء وضعوه بين أيدي المغامرين ، كل شىء هو موضوع
مساومات وتسويات حتى لقمة الفقير . وحتى أوجاع المريض ، وأخيرا
حتى فرحة اللبيل المتطلع بأهل الى مستقبل يحميه ويضمن حريته .

(التسعب الساذج في لبنان . هؤلاء هم قادته ، فهو لا يدري كيف
يتخلص منهم ، أنهم كتبات الفطر ينمو الواحد منهم وراء الآخر ، لأن
السعب لم يهتد يمد الى سر الفلاص .

وسر الفلاص هو تدمير السياسيين المحترفين تدميرا لا اقتصاد فيه
ولا اعتدال ، في عزلهم وابعادهم عن مراكز السلطة ، وفي تغيير قواعد
حيلتهم الاقتصادية ، وفي معاقبة الموظف الذى يسيطر على مال المواطن ،
والدركى الذى يدوس كرامة الفلاح ، والتاجر الذى يحتكر رزق الفقير ،
والصانع الذى يطلب الحماية ليسرق مال التسعب ، والنائب الذى يدخل
الى المجلس ليكون من ألام الدولة ، والوزير الذى يسخر الحكم لمصلحة
المساييح الانتخابية .

سر الفلاص هو في « أنسنة القانون ، وفي تأديب كل خارج عليه
ومنتهك لحرمة » .

(ان العدد الكبير من المواطنين . من المثقفين المحترفين ، من أبناء
الجيل الجديد يجمعون اليوم ، مسيحين ومسلمين على أن المخرج الوحيد
من الكارثة هو في بناء لبنان جديد ، هو نقل القيادة الشعبية من أيدي
الناسبة الرجعيين الذين فشلوا ، وأودوا بالبلاد — لثغطة فشلهم — الى

حافسة الخراب ، هو فى بعث تفكير سياسى جديد قائم على القيم
الحياتية الحقيقية ، على العدالة الاجتماعية ، على التنظيم ، على الحرية
الحقيقية) •

رابعاً - الحكم :

(علة لبنان اليوم هى كما كانت منذ أن كان لبنان ، فى « لبنان الحكم »
ومسكلة الحكم فى لبنان تتلخص فى كونه عديم الشعور بمسئوليته أو
قليل الشعور بها على الأكل ، وسيبقى الحكم فى لبنان مشكلة ما دام الرمز
كذلك) •

نفسه (استحالت أجهزة الدولة الى أجهزة طائفية يعتبر فيها المسلم
أنه موظف لأنه مسلم ، ويعتبر المسيحي أنه موظف لأنه مسيحي ، لا تتأثير
شعور وطنى ولا بدافع القيام بواجب الوظيفة فى سبيل الوطن) •

(ولم يأت بعد الى الحكم رجل عنده الجرأة فى الاعراب عن أفكاره
عاليا ولا عنده الجرأة فى تنفيذها) •

حاجة لبنان

ان لبنان فى حاجة الى اصلاح ثورى فى كافة المجالات :

- فى الأسس الرئيسية فى انتظام الدولة •
- فى تحرير الرئاسات من التوزيع الطائفى •
- فى الاعتماد على كفاءة الموظف لا الطائفة التى ينتسب اليها •
- فى حقل التشريع •
- فى نظامه الانتخابى •
- فى قوانين الاقتصاد والمال •
- فى قوانين الأحوال الشخصية •
- فى النظام القضائى •

- في نظرة المواطن الى وطنه وايمانه به •
- في التطلع من غمرة طمع العرب بأرضه •

(ويوم أن تذوب « عقدة الغبن » لدى أكثرية المسلمين ، وتذوب « عقدة الشك » والتخوف لدى أكثرية المسيحيين ، سيوجد المواطن اللبناني ذو التفكير الواعي والتصرف الصحيح لا الانفعالي) •

(ومتى وجد هذا المواطن ، وجد المجتمع اللبناني الموحد ، وجد لبنان الذي نطمح به جميعا ، لبنان الخير والحرية والمدالة) •

(يوم ذاك ، ولا أعتقد أنه ببعيد ، سيجد لبنان نفسه عضوا في الجسد العربي مشاركا اياه في كافة آماله وآلامه ، متحملا نفس النصيب الذي يتحملة أي قطر عربي آخر ، متخلصا من خرافة وضعه الخاص •

لقد أدبرت فكرة لبنان الصغيرة الى الابد ، ومردودها يؤمنون بينهم وبين أنفسهم بأنها وهم كبير ، وأنها تتعارض مع مصلحة شعب لبنان مسلميه ومسيحييه ، ولكنها ستبقى كفكرة مجرد الابقاء على قياداتهم الرجعية الطائفية •

ان أمل لبنان ليس الا في شبابها الذين لم تلوثهم بعد الطائفية أو التعصب الأعمى •

والآمال كبيرة .. وستحقق يوما ما بتحقيق وحدة الهدف في الوطن العربي الكبير تحت ظل راية القومية العربية المداة •

وبعد .. والآن ..

ورغم قيام حرب مدنية لا تبقى ولا تذر تجرى على أرض لبنان — الذي تتجاوز مساحته عشرة آلاف كيلو متر مربع بقليل — الا أنها حرب مصسوبة من كلا الجانبين ..

ومنذ أن عرفت لبنان كمتصرفية خاضعة للحكم العثماني فإنها كانت تحمل بين طياتها جذور التفرقة والصراع بين سكانها الذين كانوا ينقسمون الى طائفتين في ذلك الوقت ، وهما الدروز والموارنة ، وليس هناك مجال لسرد الأحداث التاريخية ، ولكن يكفي أن أتسیر الى أحداث عام ١٨٦٤ والتي بموجبها تدخلت كل من انجلترا وفرنسا لدى الباب العالي ، وأصبح للبنان وضع خاص داخل الامبراطورية العثمانية ، وكانت لبنان المتصرفية في ذلك الحين تحتل منطقة الجبل فقط ، وهو ما أطلق عليه اسم لبنان الصغير .

ومرت الأيام وقامت الحرب العالمية الأولى ، ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وتصرفت فرنسا في لبنان بحرية تامة يؤازرها في ذلك غالبية سكان الجبل ولما كانت فرنسا صاحبة اليد الطولى في بلاد الشام (سوريا ولبنان) فقد قامت بعمل تمديدات في الصدود ، فمثلا أصبحت سوريا عبارة عن عدة دويلات ، منها دولة دمشق ، ودولة حلب ودولة للدروز ، وبالإضافة الى ذلك قامت باقتطاع أجزاء من سوريا (منطقة طرابلس) وضممتها الى لبنان الصغير ، فأصبحت شمال لبنان ، كما ضمت مدينة بيروت التي كانت لها وضع خاص الى لبنان الصغير ، وقامت في الجنوب بضم صيدا ، وبذلك أصبح هناك لبنان الكبير .

وقد حمل لبنان الكبير بين طياته جذور الصراع ، ففقد ضم هذا الوطن أربعة عشر طائفة دينية ، كل طائفة لها مطالب ، وكل طائفة ترى نفسها مظلومة ، والفرنسيون يجاملون الموارنة ، والطائفة الكبرى الأخرى — وهي السنة — تبحث عن من يساندها والطوائف التالية كل منها ترنو ببصرها خارج الصدود بحثا عن دولة تتبناها ، فوجد الشيعة في العراق وإيران سنداً ، ووجد الأرمنوكس في الكنيسة الروسية متكاً دينياً وفي انجلترا سنداً سياسياً ، حتى الأرمن المنقسمين الى قسمين قسم منه أصبح ولاؤه للولايات المتحدة الأمريكية ، وقسم آخر رنا بيمره نحو (م ٦ — ج ١٢)

الاتحاد السوفيتي ، وظل الأمر على هذا الحال الى أن أعلن استقلال البلاد عام ١٩٤٣ حيث اجتمع زعماء الطوائف ، واتفقوا جميعا على التخلي عن فكرة أن لبنان بالنسبة لكل منهم يمثل الوطن المرحطة ، وعلى ضرورة قيام لبنان موحد ، لبنان واحد لا لبنانان ، وأن يكون لبنان المصير ، واتفقوا على عدة أمور من بينها توزيع الوظائف على الطوائف المختلفة ، كما تم الاتفاق على أن تظل لبنتان ذات وضع خاص داخل المحيط العربي ، فلا هي بمادة يدها الى الغرب ، ولا هي مقربة من العرب الا بالقدر الذي يضمن لها مصالحها ، أي لا وحدة ولا اتحاد مع أية دولة عربية .

وسارت الأمور على هذا المنوال ، أغلبية مارونية بيدها الحكم ، أي رئاسة الجمهورية والرئيس يفعل ما يشاء ، وليس مسئولاً عن أفعاله ، ورئيس وزراء سني يعينه رئيس الجمهورية لا يملك أمر نفسه ، وعليه أن يطيع الرئيس ولا يستطيع مخالفته ، حيث أن الأغلبية البرلمانية دائماً مع رئيس الجمهورية الذي يعين الوزراء من داخل البرلمان وأصبح منصب الوزير كسبا مادياً ، وقد عمل رؤساء الجمهورية على تشكيل وزارة كل عام بحيث لا تمر فترة رئاسة الا وكان غالبية النواب قد حصلوا على المقاعد الوزارية وما يتبعها من مغنم ، وفي نفس الوقت عانت بعض الطوائف خاصة الشيعة من سطف العيس والاذلال والجهل ، حيث أن امكانياتهم المادية لم تكن تسمح لهم أو لغالبية الطوائف الاسلامية (الشيعة - السنة - الدروز) بالالتحاق بالجامعتين الموجودتين بلبنان وهما الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية (الفرنسية) وحتى حينما أنشئت الجامعة اللبنانية فرضت على الطلبة من الشروط والنقبات ما جعل الغالبية العظمى من الطوائف المحرومة لا يستطيعون الالتحاق بها .

وتدهورت الأوضاع وقامت ثورة بالبلاد في عام ١٩٥٨ لأسباب عديدة ، كان أهمها الشعور بالظلم لدى الطبقات المحرومة ، وانتهت الحرب بتسويات مؤقتة لم تنطرق الى حل نقاط الخلاف الرئيسية ، وكان الشعار

الذي ختمت به هذه الحرب هو « لا غالب ولا مغلوب » ، وإن كان الواقع أن الطوائف الإسلامية قد أحصت ينوع من الارتياح خاصة عندما وجدت في جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ظل الوحدة بين مصر وسوريا سفدا لهم ، وقيام مصر بإنشاء جامعة بيروت العربية التي فتحت الأبواب على مصراعها للدراسة بنفقات لا تثقل كاهل المحروم وإنما تفتح الأبواب أمامه للامد في الحلق يركب الوظائف الذي تستأثره لنفسها طائفتي الموارنة والسنة ، وكانت هذه بداية لكي ييحدث كل فرد داخل لبنان عن حقه في وطنه ولماذا يستأثر به الغير دونه ؟

وفي ظل هذه الظروف النفسية ، وفي ظل أنانية الزعماء على اختلاف طوائفهم نصجت بذور الهرمان والأسى ، وتسقت القرب ، وكانت في انتظار الجسو الملائم حتى يظهر الساق ، وأبينت البذور بفضل ما أريق حولها من دماء الأبرياء •

في الثالث عشر من أبريل عام ١٩٧٥ وأمام قرية الكمالة المسارونية ، والتي تقع على الطريق الذي يربط بيروت بدمشق تم الاعتداء على سيارة أتوبيس تقل فلسطينيين ، وسقط قتلى كثيرون ، وكانت هي الشرارة في قيام حرب مدنية استمرت قرابة سبعة عشر عاما •

لقد كان من الممكن لو حسنت النيات ، ولو لم يكن هناك تربص من كل طرف تجاه الآخر أن يتم تحقيق في الموضوع ويحسم وينتهي الأمر ، إلا أن الظروف العربية في ذلك الوقت وجدت من صالحها أن تكون هناك ملهات عربية ينشغل فيها البصم حتى يخلو للآخرين الجو لتنفيذ مخططاتهم ونمعاتهم تجاه دول كبرى وغيرها ، وهكذا سارت الأمور من سميء الى أسوأ ، وظهرت مليشيات ، وتدخلت دول تصاند هذه المليشيات ، ونشطت مصانع السلاح في الشرق والغرب تنتج قدر استطاعتها حتى تستطيع ملاحقة طلبات الثبراء من الجانبين ، وكانت فرصة ذهبية لتجار السلاح

ووسطائه ، ولم يكن من مصلحة العديد من الأطراف داخل لبنان وخارجها أن تخدم نيران هذه الحرب الأهلية .

وعلى استحياء ، وبعد أن تعمقت المرارة في نفوس اللبنانيين جميعا تدخلت الجامعة العربية ووافقت على وضع قوات ردع عربية يمثل أفرادها عدة دول عربية من بينها سوريا لتهدئة الموضع والاصلاح بين أبناء الوطن الواحد ، الا أن ذلك كله لم يؤد الى أى نتيجة مما جعل الدول المشاركة في قوات الردع باستثناء سوريا تعتمد الى سحب القوات التي بعثت بها الى لبنان ، وظلت سوريا في الميدان وحيدة ، ولكن صاحبة اليد العليا بما لها من تحالفات طبيعية داخل البلاد تمثلت في الوجود الفلسطيني أولا ، فاستفدته ضد الموارنة ، ثم تحولت لتقف في صف الموارنة ضد الفلسطينيين ، ثم تحولت لتقف ضد هؤلاء وهؤلاء ، وتمدد يدها الى الدروز مما جعلها تفقد مصداقيتها لدى الشعب اللبناني بكامله .

ولما فشلت الجامعة العربية بدأت الوساطات الفردية والجماعية والدولية والاقليمية ، الا أن اصرار الجميع على الاستمرار في الدمار قد كشف عن نية مبيتة في أن ما يجري على أرض لبنان هو برضى ساسة لبنان مسلميها ومسيحييها ، مما جعل اسرائيل تقوم باحتلال الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ ، وتتمركز في بيروت ، ويطرد الفلسطينيون منها تاركين لبنان الى الشتات ، وأصبحت اسرائيل هي صاحبة اليد الطولى هناك ، ويقابله عجز عربي مطلق في كلغة المجالات .

لقد تحقق بوجود اسرائيل داخل لأراضي اللبنانية ، وخروج الفلسطينيين منها خسائر عربية لا حدود لها ، فبالاضافة الى الخسائر المادية التي خسرتها كل من سوريا والفلسطينيون في المعدات والرجال نتيجة للغزو الاسرائيلي نجد أن المقاومة الفلسطينية خسرت عمقا استراتيجيا في صراعها مع اسرائيل ، وذلك بسيطرة اسرائيل على الجنوب

اللبناني بالكامل ، في الوقت الذي نزلت فيه قوات منظمة التحرير الفلسطينية الى سبع دول عربية مما يجعل استخدامها كأداة عسكرية في مواجهة اسرائيل مسألة معقدة وتحتاج الى تكاليف ضخمة لاعادة تجميعها ، أما بالنسبة للبنان نفسها فقد أصبحت دولة مواجهة مع اسرائيل ، وقد سعى رئيس لبنان لعقد معاهدة مع اسرائيل بحيث يكون للاخيرة حقوق داخل لبنان لم تكن تحلم بها ، وكانت قمة المسألة في الفترة ما بين ١٥ - ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٢ حينما أدخلت القوات الاسرائيلية مجموعة من الميليشيات الى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ، حيث قامت بمذبحة كان معظم ضحاياها من النساء والشيوخ والأطفال ، مما أعاد الى الأذهان مذبحة دير ياسين .

ورغم أن هذه المذابح قد هزت الضمير العالمي ، إلا أن اسرائيل لم تتراجع عن موقفها تماما ، كما لم يتراجع اللبنانيون عن مواقفهم بالقضاء على بعضهم البعض .

وبعثت الأمم المتحدة بقوات الى لبنان ، ووصلت البحرية الأمريكية الى لبنان وتمركزت بها ، ولحقت بها قوات فرنسية ، كل ذلك لغرض الاشتباك ما بين لبنان واسرائيل أولا ، ثم بين اللبنانيين أنفسهم ، إلا أن ذلك كله لم يؤت ثماره ، وأن كانت اسرائيل قد انسحبت داخل حدودها بعد أن اقتطعت جزءا من جنوب لبنان أطلقت عليه اسم الحزام الأمني وزودته بالمسلحين الذين أطلق عليهم اسم جيش لبنان الحر تحت قيادة لبناني ماروني وتسليح اسرائيلي ، ووقعت مذابح لرجال البحرية الأمريكية وللقوات الفرنسية ، وانسحبتا من لبنان دون أن تحقق أية نتائج في إعادة الأمن الى لبنان رغم خروج القوات الفلسطينية ودون أن تتراجع القوات الاسرائيلية الى داخل اسرائيل .

وبقيت القوات السورية بناء على طلب الحكومة الشرعية بعد أن عادت باقى قوات الردع العربية الى بلادها ، وكان المأمول أن تأخذ

سوريا موقفا حياديا بين الطوائف المتصارعة داخل لبنان ، ولكن ما حدث لها أنها أصبحت طرفا في الخلاف داخل لبنان ، وشملت كافة الوسايط الدبلوماسية والعربية باقناع سوريا بالانسحاب وأن ترفع يدها عن لبنان ، وكانت النتيجة أن تعطلت التشريعية ، فلم يتم انتخاب نواب الشعب ولم يستطيع الباقسون منهم على قيد الحياة أن يعقدوا اجتماعا لمجلس النواب للاتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية ، وكانت النتيجة أن انتهت مدة الرئاسة الأولى وأصبح كرسي رئاسة الجمهورية خاليا ، ومن قبل خلا كرسي رئاسة الوزارة باعتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي ، وأصبح هناك رئيسا للوزراء بالانابة ، وقبل أن يصادر رئيس الجمهورية مقعده عين رئيسا عسكريا للوزارة فأصبح هناك وزارتين ، وأتبع ذلك انتهاء مدة رئيس المجلس النيابي ، فلم يعد هناك رئيسا للمجلس ، كل هذا حدث في عام ١٩٨٨ لا نرعيه ولا رئاسة أولى أو ثانية أو ثالثة ، وأصبح التواجد العسكري السوري هو المسيطر ، يؤيده البعض ، ويعارضه البعض ، ووسط هذا الخضم من الدمار المادي والمعنوي والشروعى اجتمع مؤتمر للقمعة العربي لحل المشكلة ، وانتهى الأمر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم ملك المغرب وملك السعودية ورئيس جمهورية الجزائر ، ومنذ تشكيل اللجنة كان المأمول أن تهدأ الأمور على سبيل الدمار وانقضى داخل لبنان ، الا أن قيام اللجنة بمباشرة مهامها كان بداية للقصف المركز ومقتل المئات وتدمير بيروت شرقها وغربها •

وكان إيجاد حل دائم للآزمة في لبنان يتوقف في رأيي على عدة عناصر •
أولها — أن يفتح اللبنانيون بكافة طوائفهم أن لبنان هي الوطن والمحبأ لهم جميعا •

ثانيا — أن تكف سوريا يدها عن التدخل في شؤون لبنان •

ثالثا — أن يكون هناك وقفة عربية جادة لا مجاملة فيها ، تقول للمخطيء أنت مخطىء وتوقع عليه الجزاء أن لزم الأمر ، لأن في ذلك خير العرب أولا ، ودعم للشرعية في لبنان ثانيا •

والواقع أن المشهد في العالم العربي يملأ النفس مراره ويعتصر القلب المأسا ، لان الاوضاع ترداد ندمهـورا ، والمواقف ترداد تنازما ، والمتشكلة ترداد تعقيدا •

لبنان المحطم هو جرح عميق في قلب العالم العربي وقمة مأساة تفكك العرب ، الاحباط يصيب الجميع ، والأحداث المجنونة لا يحكمها منطق أو ضمير أو إنسانية ، بحور من دماء أبناء البلد الواحد تروى أرض لبنان ، أصبح الفسك يسيطر على الجميع حيال الجميع ، الكراهية حلت محل التسامح ، الضغائن والأحقاد هي المسيطرة على عقلية أبناء الوطن الواحد والمستفيد الوحيد هو اسرائيل •

وحتى حينما اجتمع نواب الشعب اللبناني في الطائف لمدة عشرين يوما بناء على خطة وضعتها اللجنة الثلاثية ، عاد معظم النواب الى لبنان لكي يقوموا بواجبهم نحو انتخاب رئيس شرعي للجمهورية ورئيس لمجلس النواب ، ولكن رئيس الحكومة العسكرية لم يمكن النواب من الاجتماع في بيروت مما اضطرهم الى الاجتماع في قاعدة القليعات شمال لبنان • وتم انتخاب السيد رينيه معوض رئيسا للجمهورية ورحل الجنرال عون الى فرنسا كملجأ له ، غير أنه ما لبث أن اغتيل السيد معوض وتم انتخاب خلف له هو السيد الياس الهراوي وبدأ تشكيل وزارة متوازنة وبدأت الأمور تسير •

الخلافا بين ليبيا وتشاد

أثار التدخل العسكري الليبي في تشاد تساؤلات عديدة بشأن قضية الأمن الأفريقي ، وكيفية المحافظة عليه لمعالجة الموقف ، والتصدي للصراعات الإقليمية التي تستغلها القوى الخارجية كخفة تنفذ من خلالها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية ، لتعمل على تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية في تلك القارة ذات الموقع الاستراتيجي ، التي تذر بالمواد الأولية ، والثروات الطبيعية ، فالمحاولات التي بذلتها المنظمة الإفريقية للهيمنة على أمن القارة عن طريق إنشاء قوى ردع إفريقية لم تكن حتى الآن بالنجاح ، وهكذا لجأت الدول الأعضاء في المنظمة - عند الضرورة - إلى حلفاء من خارج القارة ، وهنا تكمن الخطورة التي يتعرض لها الاستقلال الإفريقي الذي يصبح من الصعب صيانتها بعد فتح الأبواب أمام التدخلات الأجنبية .

والإزمة التي تعرضت لها تشاد نجد جذورها في الحرب الأهلية التي نشبت بين الشمال والجنوب منذ حصولها على الاستقلال من فرنسا في ١١ سبتمبر ١٩٦٠ ، والتي أنهكت قواتها ، وأتاحت الفرصة أمام التدخل الخارجي خاصة بعد سحب المظلة العسكرية الفرنسية عنها بعد التوقيع على اتفاقية لاجوس في ٢١ أغسطس ١٩٧٩ ، فما هي حقيقة الأهداف التي سعت ليبيا إلى تحقيقها من وراء تدخلها العسكري في تشاد ؟ وما هي العوامل التي أسهمت في نجاح هذا التدخل ؟ ثم لنسأل أن نقسّم عن ماهية الموقف الفرنسي الذي تميز باللمحزر المشوب بالترقب ، والذي يخالف الأساليب التي اتبعتها من قبل لحماية أمن مستعمراتها السابقة ، لا سيما أسلوب التدخل العسكري سواء في زائير أو إفريقيا الوسطى أو تشاد .

ويأتي بعد ذلك ضرورة لقاء الضوء على ردود الفعل الإفريقية والنتائج التي أسفرت عنها الإزمة التشادية .

● سياسة ليبيا الافريقية :

تدور السياسة الخارجية الليبية بوجه عام حول فكرتين رئيسيتين هما تحقيق الوحدة العربية واعادة أفريقيا للافريقيين ، وفى عام ١٩٦٩ تبنى العقيد القذافى استراتيجيه الدوائر الثلاث الناصرية ، تلك الدوائر هى الأمة العربية ، القارة الافريقية ، العالم الاسلامى ، وان كان هذا لم يمنعه من الاهتمام بمنطقة البحر المتوسط وفقسا لمتطلبات الجغرافيا السياسية ، وركزت ليبيا كل طاقاتها على العالمين العربى والافريقى طبقا لثلاثه مطاور ، أحدهما يربط بين المغرب والمشرق ، والثانى خاص بالحزام الصحراوى الممتد من نواكشوط الى نجامينا عبر باماكو ونيامى ، وأخيرا المنطقة الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء ، ومنذ عام ١٩٧٠ دأبت ليبيا على دعم الثوار المسلمين فى شمال تشاد ضد سيطرة رؤساء الحكومات المسيحيين من الجنوب ، ونتيجة للخلاف المثير حول مشكلة الحدود اذ تصر الجماهيرية على احتلال قطاع عرضه ١٠٠ كيلو متر شمال تشاد يشمل (بيراكورا - يندى - تينتى) ، قطعت العلاقات بين الدولتين فى ١٩٧١/٨/٢ ونجحت وساطة الرئيس النيجيرى السابق فى اعادتها فى ١٩٧٣/٤/١٢ . وتستند ليبيا فى مطلبها المتوسمى على اتفاقية قديمة ملغاة (اتفاقية لافال - موسولينى) الموقعة مع فرنسا عام ١٩٣٥ ، وكان البرلمان الفرنسى قد رفض التصديق عليها وألغيت بمجرد اعلان الحرب بين البلدين .

ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف التى سمت القيادة الليبية الى تحقيقها من وراء تدخلها العسكرى فى تشاد .

١ - تكوين امبراطورية اسلامية صحراوية تضم كلا من تشاد والنيجر ومالى والسنغال وأجزاء من المستعمرات الفرنسية السابقة ، وتبلغ مساحتها ثمانية أمثال مساحة بريطانيا ، ويبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة ،

ومن أجل تحقيق هذا الهدف صرح الرئيس الليبي : أنه يسعى لتحرير قبائل الطوارق التي من أصل ليبي ، وهي منتشرة في تلك الدول •

٢ - ضمان استمرار الموالين لليبيا على قمة السلطة في تنزاد ، من خلال الدعم الليبي • وبشكل يحسد من المعارضات التي تواجهها الأطماع الإقليمية الليبية في بعض الأراضي التنشادية (منطقة أوزو) •

٣ - استعادة هيبه العقيد ومكانته التي أهدرت بسبب فشله الدبلوماسي والعسكري المتكرر ، فقد فشلت التجارب الوحشية السابقة التي أقدمت عليها ليبيا منذ عام ١٩٦٩ ، ويرجع فشل تلك التجارب الى صعوبة فرضها على دول لها كياناتها وتقاليدها مثل تونس ومصر ، أما عملية التوحيد مع تشاد فقد أخذت شكل « الضم » على جار لا حول له ولا قوة ، ومع حكومة انتقالية غير دستورية لا تملك الاقدام على هذه الخطوة •

٤ - معالجة الصعوبات التي تواجهها ليبيا سواء على المستوى الخارجى « موقف العزلة » والداخلى « تسدد حوادث التمرد » من خلال تحقيق انجاز ملموس يجذب الاهتمامات الشعبية بما يؤكد قدرة النظام الليبي على الحركة الايجابية والمتعامل الفعال مع مختلف القوى •

٥ - تحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية وعسكرية ، وذلك بالسيطرة على منطقة السهل الافريقى الغنية بالمعادن والمواد الخام وخاصة اليورانيوم لانعاش الأنشطة الاقتصادية والنووية في ليبيا •

٦ - اتخاذ الأراضي التنشادية بمثابة عمق للحركة الليبية المضادة ضد بعض الدول الافريقية التي تسعى الى تأكيد نفوذها فيها (السودان وأفريقيا الوسطى) •

لقد حققت ليبيا أول انتصار عسكري بعد الفشل المستمر السدى

واجتهته في الساحة العربية والافريقية . ولا شك أن هناك بعض العوامل التي ساعدت على هذا النجاح :

- ارسال قوة عسكرية كبيرة غير متوقعة تضم ٤٠٠٠ جندي ، ومدعمة بـ ٥٠ دبابة سوفيتية مما أدى الى نقهقر قوات هبرى .
- أن ليبيا لديها الامكانيات الاقتصادية والمالية التي تساعد على ممارسة نفوذها على تشاد التي خربتها الحرب الأهلية .
- حرص ليبيا على تأسيس القاعدة القانونية لهذا الاحتلال المقتنع ، ففي ١٥ يونيو ١٩٨٠ عندما انسحبت القوات الفرنسية عقدت ليبيا مع تشاد معاهدة صداقة وتحالف تتضمن ٨ مواد .

تنص المادة الأولى على أن الفريقين الاثنين يلتزمان بأن يداخعا أحدهما عن الآخر في حال تعرض الواحد منهما أو الاثنين معا لاعتداء خارجي مباشر أو غير مباشر ، ويرى الفريقان أن كل اعتداء على أحدهما هو اعتداء على الآخر .

ويتعهد البلدان بتبادل المعلومات على الأصعدة العسكرية والأمنية والداخلية والخارجية مادة (٢) .

وأن تسهم ليبيا بوسائلها الاقتصادية والمالية والثقافية في بناء تشاد على الصعيدين الاقتصادي والعسكري (مادة ٦) .

أما تشاد فانها « تتعهد بعدم اقامة أية قاعدة أجنبية أو وجود أية قوات عسكرية استعمارية على أراضيها (مادة ٧) » .

وتبرز المقدمة العلاقات الروحية والاقتصادية والانسانية والحضارية الناجمة عن الموقع الجغرافي ، وعن أجيال من التاريخ المشترك بين الشعبين .

— يؤكد بعض المراقبين أن نجاح العملية العسكرية فى نجامينا يرجع الى حصول ليبيا على مساعدة خارجية ضخمة من قبل الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية ، وأن التدخل العسكرى الليبى فى تشاد وعلان الوحدة الاندماجية بينهما ما هما الا مرحلة جديدة من مراحل الفصل السوفيتى داخل أفريقيا •

— الموقف المتحفظ الذى اتخذته فرنسا ، الى جانب ضعف منظمه الوحدة الافريقية ورفض الأمم المتحدة التدخل •

وهما تصدر الانتساره الى ان الحرب التتسهديه قسد سجلت اول اختبار لتصور العقيد القذافى « للفيلق الاسلامى » ، وتعكس هذه المحاوله تطلعه الى اداء مهمه تبشيرييه نوريه عربيه واسلاميه شامله ، ويتكون هذا الفيلق من متطوعين من غالبية الدول المحيطه بتنسداد . حيث يشترك فى هذه الفرقة رجسلا من افريقيا الوسطى ومالى ونيجيريا والنيجر والسودان ، ويلاحظ ان منطقه الجنوب لأسباب دينيه وعرقيه وتاريخية ، وعلى الرغم من تقارب الكولونيل ناموج مع جوكونى عويدي رئيس حكومة الاتحاد الوطنى الانتقالله ، اعتادت أن تعارض كل ما يتعلق بالعالم الاسلامى الذى ترتبط به الأقليات البيضاء فى الشمال • وحتى القبائل المسلمة فى الشمال منقسمه اقمساها سديدا من حيث مواقفها ازاء ليبيا •

● مشكلة انعدام الولاء :

واجهت فرنسا من قبل ثورات متوطنة بين العديد ممصن قامت باستقطابهم ، فمئذ حصول تساد على الاستقلال أظهر رؤساء القبسائل استعدادهم للحصول على الامدادات والأموال من أى مصدر دون انهار الولاء لمولهم •

ان القبايل العربية الموجودة في تشاد « أولاد سليمان » تنتمي الى السنوسية ، وبالتالي فهي ضد العقيد الغذائي الذي أطاح بالملك السنوسي .

الحساسيات التي تثيرها أطماع ليبيا الإقليمية حتى مع جناح جوكووني المناصر لها وداخل قسواته .

ان القوات المسلحة الليبية لم تتعود تكرار المخاطرة على هذا النحو بعيدا عن الوطن ولا سيما بعد ما لحقها من مهانة في تشاد من قبل ، وفشلها في الاحتفاظ بعميد أمين .

أما عن موقف فرنسا من الوضع في تشاد فبرغم ما يطرحه الوضع الحالي من تأثير على مصالحها في المنطقة ، فالأول مرة منذ فترة طويلة تبدو فرنسا مهزومة في ميدان كانت للتقاليد على الأقل تدفعها الى حمايته من التدخلات الأجنبية .

ويرى المراقبون أن هناك عددا من الأسباب التي وقفت وراء عدم تدخل فرنسا في تشاد .

١ - المعروف عن زج القوات الفرنسية في عملية تدخل مباشر في تشاد ، لما قد يثيره ذلك من ردود فعل قد تؤثر على وضع الرئيس الفرنسي جيهسكار ديمستان في الانتخابات الرئاسية القادمة خاصة بعد ردود الفعل المعارضة للتدخلات الفرنسية السابقة .

٢ - أن رعيك القوات الفرنسية من تشاد كان باجماع كل الأطراف المعنية ، ولم تتحجم الحكومة المؤقتة بأى طلب معونة .

٣ - اتاحة الفرصة لاستنزاف الأجنحة الشمالية بأقصى قدر بحيث يمكنها بعد ذلك دفع الجناح الجنوبي الموالي لها لممارسة دور فعال ، أو اتساع المجال أمام تطبيق مشروع الفيدرالية في تشاد .

٤ — استغلال ما حدث في تساد لتخفيف الضغوط الموجهة ضد دول أخرى تمثل مصلحة حيوية لفرنسا عن طريق دعم الوجود الفرنسي فيها .

٥ — هناك من يعتقد أن تحالف فرنسا المميز مع بعض الدول يعتبر متعارضا مع رغبتها في الانفتاح على بعض الدول الأخرى ، أى أن المتضحية بتساد كان من أجل مصالحها الحقيقية أو الوهمية في ليبيا ، وهناك خمسون شركة فرنسية تعمل في ليبيا ، كما توجد اتفاقات بين الجانبين في المجال الصناعي قيمتها مليار دولار ، وأن شركات فرنسية مثل ايفيا — أكتين بدأت تنقيب عن البترول الليبي الى جانب التعاون العسكري بينهما .

٦ — وهناك أيضا عامل سيكولوجي يقف وراء عدم التدخل الفرنسي يتمثل في نوع من العرفان الذي يكنه الرئيس ديستان للدور الذي لعبته ليبيا في تحرير الرهائن الفرنسيين في التايستى عام ١٩٧٦ .

● واليا كان السبب الحقيقي الذي يقف وراء الموقف الفرنسى فقد انهارت الانتقادات على الحكومة الفرنسية وسياساتها الأخلاقية ، وليس فقط من جانب المعارضة ، ولكن من جانب أغلبية الديجوليين البالغى الحساسية في كل ما يتعلق بالقارة السوداء ، ووظفت حكومة فرنسا كل ما في وسعها لطمأنة كل من يتك في فاعلية مظلتها العسكرية بعرضها تقديم المزيد من المساعدة العسكرية الى ساحل العاج والسنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون ، وارسال قوات الى النيجر والكاميرون وتقديم المعونة العسكرية للسودان ، وعملت على تكوين قوة جديدة للتدخل السريع متركزة في منطقة « بيرينوين » في جنوب فرنسا ، الى جانب فرقة مظلات في « تولوز » ، وغرقة مشاة بحرية في « سان مالوت » .

هذا بالإضافة بالطبع الى مساندة فرنسا لكافة الجهود الدبلوماسية التي بذلتها القارة الافريقية لمواجهة الوضع في تساد .

والواضح أن المنضية التضادية قد ساعدت على إبراز التضائيق
الثانية فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية في أفريقيا •

أولا . من المعضلات التي تواجهها تلك السياسة ضرورة التحرك في
ميدانين متجاورين في أفريقيا السوداء حيث نفوذها كبير •

ولقد أثبتت التجربة صعوبة التحرك على مثل هاتين الجبهتين ، ومن
المستحيل اختيار واحدة منهما دون الأخرى •

ثانيا : أن القضية التضادية قد تكون هي المكشف والموضح لسوء
التفاهم العميق الموجود منذ فترة طويلة بين فرنسا وشركائها الأساسيين في
أفريقيا إذ أنهم لا يطلبون منها فقط المساندة والصماية ، ولكنهم يلزمونها
بمسئوليات لا يمكنهم تحملها ماديا وسياسيا •

ثالثا : أنه رغم المصالح التي ترتبط بها فرنسا مع ليبيا ، إلا أنها لم
تسلم بأن تشاد تعتبر (مجالا جويا للليبيا) فقد رفضت فرنسا دعوة
القذافي لتقسيم تشاد بحيث تستولى ليبيا على الشمال المسلم ، وتحفظ
فرنسا بنفوذها في الجنوب المسيحي •

ردود الفصل الإفريقية :

أثارت الازمة التضادية جوا من القلق والتوتر على الساحة الإفريقية
بمعد أن شعرت بعض الدول الإفريقية - ولديها أسبابها - بتعرضها
للتهميد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، بك وأثر الموقف على ليبيا
نفسها بعد أن أدت ادانة الرأي العام الإفريقي الى أحكام عزلتها ، وتكثفت
الجهود الدبلوماسية لمواجهة التحركات الليبية ، وتوالت النتائج التي يمكن
تصحيح أهمها فيما يلي ٢

أولا : اشاعة جو من القلق والتوتر خاصة بين الدول المجاورة

لليبيا ، فبعض نظم الحكم في تلك الدول تعاني من قصور في شعبيتها وضعف ركيزتها السياسية ، وبعضها الآخر يعاني من الفقر والضعف والانقسام الى خليط من القبائل والجماعات الوثنية ، وبعضها منهم يتضمن اتجاهات ذات ميول انفصالية (السودان - نيجيريا) ، فضلا عن ان فكرة الجمهورية الصحراوية ، وأن « ليبيا موطن كل الطوارق » • تهدد - بمسورة مباشرة - دولتي مالي والفيجر ، وستكون لها نتائج في كل من تونس والجزائر ، وقد أصاب عدم الاستقرار الكميون وجمهورية أفريقييا الوسطى بسبب تدفق أعداد كثيرة من اللاجئين المتساقدين عليهما ، كما ساد القلق كل من زائير والكونغو اللتين ترعزعهما توترات داخلية خطيرة ، بل أن بعض تلك الدول أدانت بالفعل التحركات الليبية داخل أراضيها ، كما حدثت في إقليم بورنو. شمال الفيجر وكانفجار الشعب الدين في ولاية كانو الشمالية في النيجريا •

ثانيا - عزلة ليبيا على الساحة الافريقية :

أدى التدخل الليبي لمساندة قوى المعارضة الاسلامية خلال الفترة الماضية في كل من جامبيا والسنغال وأفريقيا الوسطى الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا كما قطعت كل من غانا وسيراليون والجابون علاقاتها الدبلوماسية أيضا مع ليبيا ، ولا نك أن اداة منظمة الوحدة الافريقية للتحرك الليبي الذي نشر بصورة عامة « كعملية ضم » قد زاد من عزلة ليبيا •

كما بادرت بعض الدول الافريقية الى طرد ممثلي ليبيا • بالمكاتب الشعبية ، التي تعمل كسفارات غير دبلوماسية لديها •

ثالثا : تكثيف الجهود الدبلوماسية الافريقية لمواجهة التدخل في الشؤون الداخلية لنشاد ، فقد انعقدت مؤتمرات أهمها المؤتمر الذي انعقد في لاجوس في ٢٣ ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٠ بحضور ثلاثة عشر رئيسا أفريقييا

وقد انتهى الى التأكيد على أن اتفاقات لاجوس هي الأساس الوحيد لاستتباب السلام في تشاد ، وبضرورة وجود قوة مراقبة في تشاد لضمان حسن سير الانتخابات في جو من العدل والحرية قبل نهاية يناير ١٩٨٢ ، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، ويلاحظ أن هذا المؤتمر أيدته كل من نيجيريا وسيراليون وليبيا والكونغو وبنين ، ولم تؤيده السودان والمسنغال وتوجو وغينيا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والنيجر ، لأنه لم يفعل شيئا سوى توجيه الاتهام لأية قوة خارجية ، ولم يخفف من انزعاج الدول الافريقية من التدخل الليبي ، وقد قدمت الدول السبع التي لم تشترك في الاجتماع الأخير للمؤتمر ، مشروع « بيان لاجوس » يدين فيه التدخل الليبي واحتلال ليبيا لتشاد بصفتها انتهاكا صارخا لاتفاقيات لاجوس وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وبصفته عامل عدم استقرار في أفريقيا .

وفي ١٥/١/١٩٨١ اجتمعت في لومي اثنتا عشرة دولة أفريقية نددت بالوجود العسكري الليبي في تشاد ، وبمشروع الوحدة الاندماجية بين البلدين ، كما طالبت بإجراء انتخابات تشرف عليها منظمة الوحدة الافريقية قبل شهر أبريل عام ١٩٨١ .

رابعا : زيادة دعم الروابط الفرنسية الافريقية ، وتقارب في العلاقات الفرنسية النيجيرية ، فقد سعرت الدول الناطقة بالفرنسية بأهمية الدور الذي تلعبه فرنسا كحليف لحمايتها ، وتمسكت العلاقات مع نيجيريا بعد أن اتسمت بالفتور منذ أن ساندت باريس بيافرا في الحرب الأهلية التي اشتعلت منذ سنوات .

فعلمية التدخل الليبي في تشاد تعد بمثابة ضربة عنيفة لتطلعات نيجيريا في الزعامة التي أتلحت لها أن تلعب دورا معنويا قياديا داخل منظمة الوحدة الافريقية ، سمح لها بالاسهام في حل المنازعات الحادة (م ٧-ج ٣)

التي تهز القارة في المرحلة الراهنة (الصحراء الغربية - النزاع الاثيوبي الصومالي - ومشكلة تشاد) وإن كان هذا لا يعنى أن نيجيريا لم تحفظ بسان ارسال فرنسا قوات اضافية الى الدول المجاورة الى تشاد بعد اعلان الوحدة ، ولا شك أن منظمة الوحدة الافريقية بمالها من ثقل أدبى لابد أن تضطلع بمسئولية التوصل الى حل يتصدى الى هذا التدخل الليبي الذى يتناقض مع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، اذ تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، كما تنص الفقرة الخامسة من نفس المادة على الاستنكار التام لكل أنواع النشاط الهدام الذى تقوم به الدول المجاورة أو غيرها من الدول - ولكن يبدو أن المنظمه بوضعها الحالي لم تستطع اتخاذ الاجراءات الفعالة الضرورية •

لذا فهناك من يطالب بتعديل الميثاق ، وهناك اخرون ينادون بضرورة فرض عقوبات رادعة ، وهنا تبرز أهمية تضامير الجهود الافريقية المخصصة لصيانة أمن القارة واستقلالها ، وظلت الأمور على هذا المنوال الى أن دب الخلاف بين ليبيا وحليفها فى تشاد ، واضطرت فرنسا فى عهد الرئيس ميتران الى مساندة تشاد ، مما أوقع هزائم بالقوات الليبية ، وأسر بعضها ، وأحيرا هدأت الأمور وتوقفت الحرب ، وإن كانت الخلافات ما زالت قائمة ، وعهد الى منظمة الوحدة الافريقية بالتوفيق بين الطرفين ، وفعلا تم الاتفاق بين البلدين فى نهاية شهر أغسطس عام ١٩٨٩ ، وأحيلت قضية أوزو - سبب الخلاف الرئيسى - الى محكمة العدل الدولية بموافقة الطرفين ، وزالت بذلك خلافات دامت أكثر من سبعة عشر عاما •

وسنعرض فيما يلى التطور الذى طرأ على مواقف كل من الجانبين منذ بداية الازمة :

أولاً - تغير مواقف أطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبي - التسادى لتتخلف عن تبدل جوهرى فى مواقف طرفى الصراع ، ويبدو هذا واضحا من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجيه والداخلية داخل البلدين ، هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية أن استمرار هذا الصراع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وأفريقيا ودوليا ، صاحب هذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى من الصراع ، فالسياسة الليبية فى الدائرة الإفريقية تنبع من خلال الدور الثورى الذى تعتقد القيادة الليبية أنها تقوم به فى القارة الإفريقية ، ومن هنا كان التقييم الليبي للصراع ينطلق من بعدين :

الأول : أن نظام الحكم فى تشاد بقيادة حسين حبرى الموالى للغرب يشكل خطرا على أمنها •

الثانى : الحفاظ على شمال تشاد خاليا من القوى المعارضة لليبيين والدفاع عن قطاع أوزو والصدود الجنوبية لليبي ، والتي تشكل عمقا هاما ، خاصة مع توتر علاقات ليبيا بجزائرها فى الشرق والغرب •

أما هدف القيادة التسادية فهو استعادة السيطرة على شمال تشاد ، والفضاء على المعارضة التسادية الموجودة فى الشمال للتأكيد على أنها الحكومة السريعة فى تشاد ، وتدمير القوات الليبية المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع أوزو • وإخراج السياسة الليبية •

ويلاحظ أنه قد طرأ ما يلى :

١ - التغير فى السياسات الخارجية والداخلية للقيادة الليبية ، فالتوجه الليبي لحل النزاع مع تشاد تزامن مع عدة خطوات أخرى اتخذتها انقيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجية اقليميا ودوليا باتجاه تعزيزها مع

مختلف الأطراف ، وخصوصا في كثير من القضايا التي كان الموقف الليبي
مبها ماثرا للجدل •

فقد بدأت القيادة الليبية باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه
العديد من القضايا العربية ، بدأت مع تحسينها العلاقات مع المغرب ،
حيث أوقفت ليبيا دعمها للبوليساريو . ودعا العقيد القذافي في أحد
تصريحاته عناصر الجبهة الى ضرورة التخلي عن فكرة انشاء دولة الصحراء ،
والانضمام الى المغرب ، كما تهتد العلاقات المصرية - الليبية تطورات
ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف حدة التوتر بين البلدين ، بل ان العقيد
القذافي داللب بفتح الحدود بين البلدين ، وبذلت جهود وساطة عرمة
قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين ، ومن جهة أخرى
استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعد وصول زين العابدين بن علي
الى الحكم ، حيث تطورت العلاقة بشكل ايجابي وسريع الى درجة كبيرة ،
وتطورت العلاقات مع الجزائر أيضا الى حد الاعلان عن مشروع للوحدة
بينهما ، صاحب هذا الانفتاح الليبي على دول المغرب العربي رغبة القيادة
الليبية الدخول في هذه التغييرات دون تردد ، يدفعها الى ذلك المناخ
السائد في التعاون بين دول المغرب العربي الخمس خصوصا بعد عودة
العلاقات المغربية - الجزائرية ، ويتشكيل لجنة مغربية لدراسة امكانية
بناء المغرب العربي ، صاحب ذلك اجراءات عملية قامت بها القيادة الليبية
مثل فتح الحدود مع تونس والجزائر ، ومن ناحية أخرى حاولت دول
المغرب - على الأخص غرنا والولايات المتحدة - الضغط على دول المغرب
العربي من أجل ابعاد ليبيا عنها ، ولكنها لم تنجح في ذلك ، لاقتناع قيادات
هذه الدول بأهمية المشاركة الليبية في العمل المغربي ، من جهة أخرى
تحسنت العلاقات الليبية - الفلسطينية خصوصا بعد أن التقى العقيد
القذافي مع ياسر عرفات ومعارضيه المقيمين في دمشق وعلى رأسهم العقيد
أبو موسى في محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة احياء الذكرى الـ ١٩ لثورة
الفتاح من سبتمبر الليبية •

أما على المستوى الأفريقي فملقّد رأّت القيادة الليبية في حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الأفريقيه المجاورة ، وصرح العقيد القذافي في هذا السياق بأنه كان من الخطأ التورط في حرب أهلية تشادية .

وأعادت ليبيا علاقاتها مع زائير ، وسهّدت العلاقات مع السنغال وكنيا وجزيرة موريتيوس ومالى ونيجيريا تحسنا ملحوظا .

وهناك محاولات ليبية لفرض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لتطويرها ، وكان للرئيس القونسي زين العابدين بن علي وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع المغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الأوروبية وعلى رأسها فرنسا .

وهذّر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة من خطر الضغوط التي تمارسها على القيادة الليبية ، لأنّ ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد في المواقف ، لكن المواقف الغربية المضادة أخذت تضعف بعد ذلك بعد ما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها في تصحيح علاقاتها ، وفرض خلاصاتها مع الآخرين دونما افتعال ، وكان لهذه السياسات الأثر البالغ في تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا .

وقد صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر في العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحولات التي تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقّد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة ، فقد بدأ العقيد القذافي الكثير من الاجراءات السياسية كان من أبرزها انتهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارستها ، وفي المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع اعطاس في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها .

ومن العوامل المؤثرة في التغيرات الداخلية المعامل الاقتصادي ،
فالمصدر الاساسي للنزوة في ليبيا وهو النفط قد انخفضت عائداته
بنسبة كبيرة .

وكان استقرار الصراع يعنى مزيدا من الضغوط الاقتصادية في
الداخل ، واستنزافا للموارد الليبية وبالدات النفط ، حيث ان الصراع اوقف
الكثير من المشاريع التنموية في الداخل .

أما العامل الثانى فيتعلق بالتوازنات والتغيرات السياسية داخل
ليبيا ، ومن الاجراءات التى اتخذت في هذا المجال السماح للمعارضين
السياسيين بالعودة الى ليبيا بعد أن تلقوا وعدا رسمية بالمفو عنهم
وعدم تقسيمهم للمحاكمه ، وخرج عدد آخر من السجون ، ومنح
الممنوعون من السفر جوازاتهم خصوصا ان الصراع الليبى - التناضى كان
يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام ، إلا أن هذه التحولات
والتغيرات الداخلية الليبية المهمة والتى لها تاثيرات مستمرة كان لها أكثر
من معنى : فلقد أرادت القيادة الليبية أن تبلغ العالم الخارجى أن
خطواتها هذه ليست نتيجة ضغوط أو تهديدات خارجية ، وانما هى
صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية في مختلف المستويات،
ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعد .

كما أن هذه التعديلات والتحركات لا تعنى أبدا التحول عن
المبادئ الأساسية للحكم والخط السياسى السابق ، ولكنها قراءة جديدة
لمصالح البلاد وسياستها في اطار مبادئها الثابتة ، هذه القراءة أضافت
نوعا من المرونة .

٢ - انهيار التحالف الليبى والمعارضة التناضلية :

وكان حدوث هذا الانهيار من أهم العوامل المؤثرة على نتائج
الصراع في المراحل الأخيرة منه ، وهذا التغير في تحالفات أطراف الصراع

والذى بدأ بإفصال أطراف مؤيدة للجانب الليبي ابتداء من نهاية عام ١٩٨٦ • مما أضعف من العناصر المؤيدة لليبي في شمال تشاد . حيث تحول ولاء قوات المعارضه للتشاديه التى كانت تحت قيادة جوكوى عويضى من التحالف مع ليبيا الى الولاء للحكومة التشاديه ، مما جعل حصاره القوات الليبية مضاعفة ، فبعد أن كانت تعتمد على هذه القوات فى تأمين المنطقه فى شمال تشاد . أصبحت هذه القوات نفسها تسكل تهديدا لها ، هذا كله أضعف من قدرة باقى القوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قوات « المجلس النورى الديمقراطى » حيث فشل ابن عمر فى استقطاب قوات كافية للمعارضه التشاديه ، وعلى العكس فإن خسارة ليبيا لتأييد معارضه نناديه منظمه كانت عاملا هاما وحاسما فى استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوات الحكومة التشادية بقيادة حسين حبرى ونقل الصراع تقريبا من حرب أهليه فى تشاد ، مستقطبة استقطابا إقليميا ودوليا الى الحرب المحدودة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادى المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر فى هذا الصراع . وكان الدور الأمريكى واضحاً عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد ، كل هذه التطورات أفقدت الحكومة الليبية القدرة على المناورة السياسية إقليميا ودوليا ، حيث أنها كانت تستند الى جوكوى عويضى كمصدر لتبرير تدخلها فى تشاد بصفتها ممثلة للحكومة الشرعية فى تشاد وليس حسين حبرى •

٢ - التوازن العسكرى بين أطراف الصراع :

بدأ من المراحل الأخيرة فى الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد واقتناع الطرفين بأن كسلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جديدة ، حيث أن الصراع وصل الى حالة من التوازن العسكرى ، فلقدر استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب فى شمال تشاد •

ففى نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القوات التشادية باحتلال عدة مناطق فى شمال تشاد مثل مدينتى « أوزو » و « واحة زوار » و « فادا » ، وفى مدينة فادا تدخلت القوات الليبية الى جانب قوات « ابن عمر » بشكل مباشر .

وانضمت القوات المعارضه للرئيس التشادى السابق جوكونى عويضى فى الهجوم على « فادا » الى قوات الرئيس حسين حبرى ، واستطاعت أن تتغلب على باقى القوات التى استمرت مواليه للنسيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولى على باقى المنطقة فى شمال شرق تشاد .

ثم قامت بهجوم فى مارس ١٩٨٧ استولت على أهرها على « غايا لارجو » ونجح نجاح قوات الحكومة التشادية فى الاستيلاء على هذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحكومة التشادية الى تحقيق مزيد من الانتصار على القوات الليبية لاضعاف الحكومة الليبية واحراجها ، والحكومة التشادية وجدت فى هذا فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد ، واعادة وحدة تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية الى داخل منطقة أوزو المتنازع عليها ، وقامت الادارة الأمريكية بتقديم مساعدات مالية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومة تشاد وفقدت القوات الليبية قواعد متتالية نتيجة لهذا الدعم العسكرى .

وقامت الحكومة التشادية المدعومة بالاستيلاء على مدينة أوزو فى بداية أغسطس عام ١٩٨٧ ، ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية ، الا أن ليبيا استطاعت استعادة المحينة بعد قصف جوى مكثف استمر لتسعة أيام ، وزاد من صعوبة الموقف الليبى احتفاظ ليبيا بقوات فى مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية ، وأخرى على حدودها الغربية مع تونس قبل أن تتحصن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجديد التهديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مما جعل القيادة

الليبية وقدرتها العسكرية مبعثرة في اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغوط المحلية والإقليمية والدولية ، مما أدى الى استنزاف القوات العسكرية الليبية في الصراع ، وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لمقد حاد من القسيادة السياسية •

كما أن الدعم العسكري الفرنسي لتشاد أدى الى الصد من التفوق الجوي الليبي ، وخاصة بعد حصول الطرف المتسادي على صواريخ الدفاع الجوي الأمريكي من طراز « ستينجر » •

وكان لموقف بعض دول الفرانكفون في تأمين القوات الفرنسية دور واضح ، فقد قامت زائير بتسهيل اعادة القسوات الفرنسية التي كانت متمركزة فيها الى تشاد •

كما ساعدت جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر في « بانجي » عاصمتها •

ومن هنا نجد أن تساد وجدت مساعدة من فرنسا وبعض الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجد ليبيا في المنطقة المحيطة بها أطرافا مساندة لها •

جهود التسوية لحل الصراع :

تأتي عودة العلاقات بين طرفي الصراع في ٣ أكتوبر ١٩٨٨ كثمرة لعدد من المحاولات التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية والكبير من اللجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الأفارقة والعرب ، وقد صدر بيان مشترك حدد مستقبل العلاقة في نقاط محددة أهمها :

١ - اقامة علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ، ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين •

٢ - احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما في ١١ ديسمبر ١٩٨٧
بدقة •

٣ - معالجة الخلافات الاقليمية بالطرق السلمية في اطار احترام
ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرار القمة الافريقية الرابعة والعشرين،
وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسؤولية والتفهم
بطبيعة مهمتها •

من الواضح أن كلا من الدولتين قد تعرضتا لضغط افريقي مكثف
لعب فيه أكثر من رئيس افريقي دورا مؤثرا لانجازه ، وأهمهم الرئيس
المجاور نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفيني بوانيه،
حيث ذكرت المصادر الافريقية أنه كان الصانع الرئيسي للمصالحة في تكتم
نسديد ، وأكدت مصادر أخرى أن رئيس توجو الرئيس أياديما بذل
جهدا كبيرا في تحقيقها ، وقد صرح بأن الاتفاق على إعادة العلاقات
كان نمرة مباحثات طويلة بدأت منذ تسهر قبل عوده العلاقات بواسطة
مبعوثين من توجو ، وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجو بعلاقات طيبة
مع زعمي كل من ليبيا وتناد •

وكان هناك دور عربي نشط في الوساطات ، حيث لعب الرئيس
انفونسي زين العابدين بن علي دورا مؤثرا من جانبه في الضغط على ليبيا،
وأعرب عن سعادته بهذا الحدث مؤكدا في رسالتين بعبعهما الى العقيد
القذافي وحسين حبري أن القرار سيؤدي الى تسوية سلمية لنزاع
الدولتين ، وقال ان نتائج القرار ستمتد الى افريقيا قاطبة •

وأيدت منظمة الوحدة الافريقية عوده العلاقات ، وأعلن سكرتير
عام منظمة الوحدة الافريقية عيدي عمرو أن هذا القرار سيفتح الطريق
أمام تسوية سلمية لجميع الخلافات ، وأعلنت عن ارتياحها البالغ لمسودة
العلاقات ، لأن ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الصعود ، وقد

عبثت تشاد البراهيمي محمد تيدي سفيرا اتساد في طرابلس في منتصف
أكتوبر ١٩٨٨ •

وقد فشلت الكثير من مسروعات المصالحة قبل ذلك ، من بينها
المشروع الليبي في مايو عام ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط
لتطبيع العلاقات مع تشاد ، ولكن هذه الخطة تتطلب التنازلات من
الحكومة التشادية وحدها ومن شروطها :

١ - تطالب حكومه حبرى بالاعتراف بأن قطاع أوزو المتنازع عليه
بين ليبيا وتشاد هو جزء من التراب الليبي •

٢ - ان يوقع حبرى على اتفاق هدنة مع منافسه اللدود
جوكوني عويضى •

٣ - يطالب بسحب القوات الفرنسية الموجودة في تشاد •

٤ - إطلاق سراح كل الأسرى الليبيين لدى القوات الحكومية
التشادية •

الا أن تشاد رفضت هذه الشروط الليبية ، ولكن بدايه التمسك
في العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافي بحكمه الرئيس
حبرى القائمة في نجامينا ، وأعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة
والعشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وأنه سيعطى حل جميع
المشاكل مع تشاد بطريقة ودية ، وأعلن أيضا عن استعداده لاعادة العلاقات
الدبلوماسية بينه وبين ثمانى دول أفريقية هي الجابون والسنغال وكينيا
وموريشيوس وجامبيا وليبيريا وساحل العاج وزائير •

وقد رفضت منظمة الوحدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة
الدعم المتحد لأن أى قرار تتخذه في اتجاه أو آخر قد يؤدي الى حدوث
انسحاق جديد داخل المنظمة الافريقية ، وكانت منظمة الوحدة الافريقية
قد شكلت لجنة أسمتها « اللجنة الخاصة » وتتكون من الجزائر والكاميرون

والجابون وموزمبيق ونيجيريا والسنغال ، ثم اجتمع كل من وزير الخارجية الليبية ووزير خارجيه تساد في ليرافيل ، وكانت هذه أول مباحثات مبانسة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع ، وعقدت هذه الجلسات بحضور وزير خارجيه الجابون وكانت تستهدف بحث امكانية تطبيع العلاقات بين البلدين •

وأعلن السفير الليبي في باريس — والمبعوث الخاص للمعيد القذافي، أن بلاده على استعداد لأي نقاش حول شريط أوزو ، وأكد أن بلاده راغبة في انتهاء الوضع الغامض الذي يسود العلاقات بين البلدين ، كل هذا الاعتدال في مواقف الرئيس الليبي المعيد القذافي ساهم في تحسين العلاقة بين الطرفين ، وقام الرئيس القذافي باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادي قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة ، هذه المواقف وجدت صدى لها في الطرف التشادي ، وقام الرئيس حسين حبري في نهاية يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطيبة مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق أمام مجالات الصداقة ، كما أن الوفد التشادي لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترشيح ليبيا لرئاسة المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة ، وهو مؤثر على العقلانية التي سادت الطرفين قبل عودة العلاقات •

على أنه ما كادت الأمور تستقر في ليبيا وتعود علاقاتها مع العالم في التحسن ومع الغرب بصفه خاصه حتى ظهر الى الوجود موضوع حادثة اسقاط طائرة أمريكية فوق منطقه « لوكربي » في اسكتلندا عام ١٩٨٨ ، ولم توجه التهم الى أي جهة في حينه •

غير أنه في مطلع عام ١٩٩٢ أعلنت الولايات المتحدة واليهما تنتسب شركة الطيران التي أسقطت لها الطائرة — اتهام شخصين ليبيين بأنهما وراء حادث اسقاط الطائرة وطالبت لليبيا بتسليم هذين الشخصين لمحاكمتهم في الولايات المتحدة ، الا أن ليبيا رفضت هذا الطلب معتبرة أنه ماسا بكرامتها الوطنية •

وعرض النزاع على الجهات الدولية وأقرت فرض عقوبات على ليبيا ما لم تسلّم الشخصين وكان أهم تلك العقوبات وقف حركة الطيران من ليبيا لتنفيذ قرار الأمم المتحدة ورغم الوساطات خاصة المصرية لايجاد حل سلمي للمشكلة الا أن الوضع لا زال متجمدا عند حد الحد والتهديد تارة بزيادة العقوبات وتارة أخرى تذكر الصحف أن ليبيا على استعداد لتسليم الشخصين المتهمين لمحاكمتها في دولة تالته ٠٠ والأيام تمر والنتائج النهائية لهذا الموقف في علم الغيب وأخيرا أعلنت ليبيا في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٣ أنها على استعداد لتسليم الشخصين للمحاكمة في اسكتلندا حتى تتجنب رفع العقوبات عليها يوم أول أكتوبر ١٩٩٣ *

الا أن ليبيا عادت وتراجعت ومنذ أكتوبر عام ١٩٩٣ وحتى مطلع عام ١٩٩٤ لم يطرأ جديد سوى اقتراح بمحاكمة المتهمين في لاهادي وأعلنت الصحف الموافقة الليبية الا أنه في نهاية شهر يناير عام ١٩٩٤ ومع اجتماع اللجان العامة في طرابلس أعلنت تلك اللجان معارضتها لهذه الفكرة ٠٠ ولا زال الموقف متجمدا والعقوبات التي فرضها مجلس الأمن تتجدد بين الصين والافسر *

عمان

● طبيعة النزاع بين الدولتين وتطوراتها :

إن جوهر النزاع بين هاتين الدولتين بصفه خاصه في منطقه الخليج العربي يدور حول مسألة « الحدود » . وقد لعب الاستعمار البريطاني خاصه في هذه المنطقه دورا كبيرا في هذا بهدف جعل هذه المنطقه في حالة نزاع دائم وعدم استقرار بما يعوق تحقيق التكامل بين هذه البقعه من الوطن العربي ، شأنها شأن بقية بقاع المنطقه العربيه كلها ، ولكن سرعان ما ترتب على نزاع الحدود هذا أمور خطيرة . نظرنا للتباين الأيديولوجي في نظامي الحكم في الدولتين ، وكان من أسباب تطور هذا النزاع اعطاء الفرصة لتدخل دول خارجية في اشغال نيرانه الى الحد الذي استمر خمسة عشر عاما .

وترجع بداية هذا النزاع الى الانسحاب البريطاني من منطقه الخليج في أواخر الستينات ، فأحدثت فراغا أمنيا في المنطقه كان بداية لاثارة القلاقل ونزاعات الحدود بين الوحدات السياسيه في الخليج ، في الوقت الذي حصلت فيه اليمن الجنوبيه — على استقلالها في عام ١٩٦٧ ، وقامت جمهوريه اليمن الديمقراطيه السعبيه ذات الاتجاه النوري التقدمي ، وعلى الجانب الآخر « جبهة الشباب » في اقليم جبل « ظفار » — الواقع على حدود اليمن الجنوبيه — وذلك لمقاومه واسقاط نظام الحكم في عمان الذي كان يقوده السلطان سعيد بن تيمور ، وتهدف هذه الجبهة الى تحرير عمان من الوجود الاستعماري البريطاني ، وعرفت هذه الجماعه من الشباب بتوجهها الأيديولوجي ذات النزعة الماركسيه الى الحد الذي كان تستهدف قلب نظام الحكم ، وإقامة نظام حكم ماركسي .

وفي يوليو عام ١٩٧٠ م تم خلع السلطان/سعيد بن تيمور سلطان « مسقط » في حركة تصحيحية ، قام بها ابنه السلطان قابوس الذي تولى الحكم بدلا من والده وأعلن توحيد البلاد وتغيير اسمها من سلطنة مسقط الى سلطنة « عمان » وتحرك تجاه الثوار طالبا التفاهم معهم بهدف التعاون من أجل اصلاح البلاد مما يستلزم المصالحة والتعايش بين جميع أبناء الشعب ، ، وعرض « قابوس » أن يشترك معه الثوار في المسئولية ويُسفل عدد من المناصب الوزارية ، ولم يتمخض هذا عن شيء رغم قبول البعض من الثوار واستجابوا لمنطق « قابوس » ونزلوا من معقلهم في جبال ظفار واقبلوا بالوضع الجديد ، مما قاد السلطان قابوس بعد ذلك بأكثر من عام في محاولة السيطرة على جبال ظفار ومواجهة « الثوار » في الوقت الذي بدأ هؤلاء تلقى مساعدات وتدعيم من نظام اليمن الجنوبي الذي فتح البلاد أمامهم للهرب من سلطنة عمان ، وقام النظام العدني بتدريبتهم ، ومن هنا زادت حدة نزاعات الصدود ، فقد كانت البداية مجرد نزاع على منطقة « الصدود » انتقلت الى نزاع يحكمه بعدد أيديولوجي ، فقد تلافت جبهة تحرير « ظفار » بتوجيهها الماركسي مع نظام حكم اليمن الجنوبي . فكان الأخير مدعما لها في مواجهة نظام الحكم العماني فتعمق الخلاف بين عمان وبين اليمن الجنوبية ووصل الى حدة الاشتباكات على الصدود بين آن وآخر .

وقعت اشتباكات في الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٧٢ بعد لجوء عدد من ثوار جبهة تحرير اقاليم ظفار الى اليمن الجنوبيه ، ثم تكررت الاشتباكات في عام ١٩٧٤ ، وفي عام ١٩٧٥ ، وأيضا في أكتوبر ١٩٧٨ م ، وفي مايو عام ١٩٧٩ م ، تم في سبتمبر عام ١٩٨٠ وكذلك في فبراير ١٩٨١ ، وأيضا في مارس ١٩٨٢ م ، وعلى أية حال كانت هذه الاشتباكات في حدها الأدنى مجرد مناوشات وتهديدات بسيطة ، ولم تتخط في حدها الأقصى مجرد هجوم واحد بالطائرات من عمان على بعض القرى القريبة من حدودها في اقليم ظفار ، ورغم ذلك فإن هذه الاشتباكات كانت تشكل

تهديدا للمنطقة بأسرها خاصة لاصحابها ببعيد أيديولوجي . على الرغم — أيضا — من تمكن السلطان قابوس من القضاء نهائيا على النوار في جبال ظفار واستعادة الاقليم ، واتمام توحيد البلاد ، وذلك في عام ١٩٧٥ وفر عدد كبير من هؤلاء النوار الى اليمن الجنوبية ، وظلت هذه الاشتباكات والنزاعات بين الدولتين تتفاقم في الوقت الذي حاولت جهود الوساطة شق طريقها لحل النزاع بينهما .

جهود الوساطة لحل النزاع :

ان أهم سمة لجهود الوساطة انها لم تخرج عن الاطار العربي منذ بدايتها ورغم تعثرها طويلا دون أن تصل الى شئ سواء أكانت جهودا جماعية أم جهودا فردية ، غير أنها توصلت في النهاية الى اتفاسق بين الدولتين على حل ما بينهما من نزاعات وبوساطة عربية خليجية ، وفي الحقيقة أنه قد بذلت جهود كبيرة ، وتوسطت أطراف عربية متعددة وذلك طوال فترة النزاع ، وقد بدأت جهود وساطة الجامعة العربية نظرا لاشتعال القتال في جنوبي سلطنة عمان واليمن الجنوبية ، وقد تسكت الجامعة لجنة توفيق عربية من مصر ، وسوريا ، والجزائر ، والكويت ، وتونس ، وليبيا ، بناء على قرار لوزراء الخارجية العرب خلال أبريل ١٩٧٤ . وذلك لايجاد تسوية للخلاف بين عمان واليمن الجنوبية ، وتم وضع برنامج عمل لهذه اللجنة للاتصال بالأطراف المعنية ، واستمر عملها نحو التسعين ، تم سرعان ما توقف لمدة ستة شهور تقريبا ، ثم عاودت الاجتماع ثانية في يناير ١٩٧٥ ، ثم رفضت اليمن الجنوبية استقبال اللجنة ، وتجمد عملها حتى اجتماع وزراء الخارجية العرب في أكتوبر ١٩٧٥ حيث بحثوا الوضع المتوتر بين الدولتين على أمل ايجاد صيغة تقارب بينهما للانتقال الى مرحلة متقدمة من الوساطة يمكن أن تتم فيها تسوية الموقف بينهما واعداد صيغة مصالحة بين الحكومة العمانية وبين جبهة تحرير عمان ، ولم تسفر المناقشات عن نتيجة ايجابية ،

فخاضطر وزراء الخارجية الى التوصية باستمرار لجنحه جنوبي عمان السابق تشكيلها في مساعيها لتحقيق هذا الغرض ، وعموما فان جهود الوساطة الجماعية من خلال الجامعة العربية لم تسفر عن أى شئ •

● وبالنظر الى جهود الوساطة الفردية أى من قبل دولة عربية ما فانها قد بدأت بوساطة الرئيس السوداني/جعفر النمري ، حيب قام بزيارة للبلدين خلال فبراير - مارس ١٩٧٧ لوضع حد لخلافهما ، وأكد الرئيس النمري في حديث لصحيفة القبس الكويتية في ١٩٧٧/٣/٢٤ آنذاك أن نتائج وساطته بين عمان وعدن أنه لن يكون هناك قتال بين البلدين ، وأن القطريين يعملان على ازالة الرواسب بينهما ، والواقع أن محاولة الرئيس نمري لم تخرج عن كونها محاولة للتقريب بين وجهتي نظر الدولتين ، واقتصرت على مجرد زيارته لعلتنا الدولتين فحسب •

● تم بدأت دولة « الكويت » فى بذل مساعيها وحدها للوساطة بين الدولتين فى فبراير عام ١٩٨٠ ، الا أنها لم تصل الى شئ حتى منتصف مايو ١٩٨٠ ، ثم انضمت « الامارات » الى الكويت بعد عام من المحاولة الاولى ، وفى أبريل ١٩٨١ بدأت جهود الدولتين « الكويت - الامارات » فى بذل مساعيها لحل النزاع بين عدن وعمان ، وقد بدأت الوساطة بزيارة عدن تم عمان ، ويتشكل فريق عمل من وزيرى خارجية الدولتين لتوضيح وتأكيد أن شعب المنطقة يتفهم المخاطر التى تسببها القوى العظمى ، وانهاء الخلاف بين البلدين فى مصلحتيهما معا ، ولكن هذه المحاولة أيضا لم تسفر عن شئ ، بل رادت التوتر بين الدولتين ، فى نفس الوقت استمر رئيس اليمن الجنوبي - حتى تتم المفاوضات - أن تلقى عمان اتفاقية التسهيلات العسكرية مع الولايات المتحدة ، بينما لم يشترط الجانب العماني أى شئ سوى علاقات حسن الجوار ، ولما باعته هذه المحاولة بالفشل زاد التوتر بين الدولتين •

(م ٨ - ج ٢)

وقد كان هذا حافظاً لمحاولة جديدة للوساطة من « الكويت — الامارات » أيضاً في يونيو ١٩٨١ ، واستمرت حتى نوفمبر ١٩٨١ بدون نتيجة مما تاد الى محاولة استعانة الدولتين بوسطاء آخرين تمتلوا في « الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيللا » ، وأيضاً بعض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن أيضاً دون جدوى •

وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود التي بذلتها « الكويت والامارات » وبموافقة مجلس التعاون الخليجي الذي تسكل في يناير عام ١٩٨١ وبقوة دفع من السعودية ، فإنها قد أثمرت في النهاية على موافقة الطرفين (عمان وعدن) على تشكيل وفد لكل منهما على مستوى مديري الادارات السياسية في كلتا الدولتين • والاجتماع في الكويت خلال الأسبوع الاول من يوليو ١٩٨٢ واستغرقت المباحثات خمسة أيام ، وتم الاتفاق في ختام الجلسة يوم ٧ يوليو ١٩٨٢ على استئناف المفاوضات في وقت لاحق بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين وعلى مستوى وزيرى خارجية الدولتين ، وكان هذا أول لقاء رسمى بين المسئولين في عدن وعمان منذ استقلال اليمن الجنوبية قبل ١٥ عاما (في عام ١٩٦٧) •

● وبالفعل تم اللقاء المتفق عليه على مستوى وزيرى خارجية عمان واليمن الجنوبيه ، حيث التقى كل منهما على رأس وفد من دولتيهما في الكويت ، وبحضور وزيرى خارجيه الكويت والامارات ، وقد بدأ هذا اللقاء في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ ، واستمر نحو ثلاثة أيام أيضاً ، وكان جدول أعمال المصالحة بين الدولتين يتضمن أربع نقاط رئيسية هي : (تسوية نزاع الحدود — وقف الحملات الاعلامية — وضع القوات العسكرية الأجنبية — اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين) وأسفر هذا اللقاء على التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق بين الدولتين في السابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٢ ، وتم التصديق عليه في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ • وخلاصة القول هو أن الكويت

والامارات لعبتا دورا هاما ورئيسيا في بذل مساعيها لحل الخلاف بين الدولتين رغم تعثرهما طويلا ، مما استلزم جهدا اضافيا كبيرا ، وفي ضوء اصرارهما على دورهما الواسطى لحل النزاع فقد نجحتا في تجميع الدولتين والتوفيق بينهما بما يساعد على استقرار وأمن منطقة الخليج •

ان اتفاق المصالحة بين الدولتين وفقا لما أعلن فور تصديقهما عليه في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ قد تضمن أربع نقاط رئيسية :

النقطة الأولى :

التزام انبلدين باقامة علاقات طبيعية فيما بينهما على أساس الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة الوطنية لكل منهما ، وحسن الجوار والتعاون ما ، وحل خلافتهما بالطرق السلمية والودية ، وعدم السماح لأي أعمال معادية تؤدي الى زعزعة الاستقرار والأمن بالانطلاق من أراضي البلدين •

ومن نم اتفق الطرفان أيضا على تشكيل لجنة فنية تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الامارات تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات بغرض الوصول الى حل نهائي لقضية الحدود بموجب حدود كل منهما في نوفمبر عام ١٩٦٧ •

النقطة الثانية :

الاتفاق على عدم السماح لأي قوات أجنبية باستخدام أراضي أي من الدولتين للمحوان على البلد الثاني •

النقطة الثالثة :

التزام الطرفين بوقف الحملات الاعلامية من وسائل الاذاعة والتلفزيون والصحافة وكافة أنواع الدعاية والنشر الرسمية ضد أي منهما •

النقطة الرابعة :

اتفاق الطرفين على تبادل التمثيل الدبلوماسي ، ودعم العلاقات الثنائية ، وفتح مجالات منمعة للتعاون ، ويتم الاتفاق بالاتصالات الثنائية على اعلان اقامة العلاقات الثنائية ، كذلك أثير ضمن المباحثات الى ضرورة عقد مؤتمر قمة بين رئيسي دولة عمان ، واليمن الجنوبية وذلك في أقرب وقت ممكن ، وعلى الفور أصدرت عمان عفوا عاما لأعضاء جبهة تحرير عمان والمتعاطفين معها والموجودين باليمن الجنوبية ودعتهم الى العودة لبلادهم ، وأنه لن يتم توقيع عقوبة على الثوار ، وحددت ٣٠ أبريل عام موعدا نهائيا للعدتهم •

● آفاق المصالحة والتحديات المطروحة :

لا شك أن هذا الاتفاق للمصالحة بين عمان واليمن الجنوبية قد تم في وقت تمانى فيه الأمة العربية من تفاقم حالة التقصير الكامل ازاء أحداث لبنان والتدخل الاسرائيلي فيها واحتلال أجزاء واسعة من أراضيها ، وأيضا بمد أحداث « صبرا ونساتيلا » ، بعبارة أخرى فقد تم توقيع الاتفاق في ظل التحديات الكبرى التي تواجه النظام العربي ، من أهمها محاولات الاستفزاز الاسرائيلية للارادة العربية دون أن يكون هناك استجابة عربية لذلك التصدي الاسرائيلي ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق قد أبرز عددا من الفتايج الهامة ، وطرح عددا من التحديات لا تقل أهمية عن النتائج المستخلصة والتي تتمثل في :

١ - مسدرة النظام العربي على حل المنازعات بين وحداته السياسية بالطرق السلمية في اطار تبليين الأنظمة العربية دون تدخل من أطراف غير عربية بما يؤكد حيوية هذا النظام على حل نزاعاته من الداخل ، وبالا اعتماد على فاعلية النظام العربي ذاته في ضوء مبدأ توزيع الأدوار •

٢ - أن منطقة الخليج والجزيرة العربية أصبحت كتلة واحدة نظرا •

لما تجابهها من تهديدات مشتركة متداخلة الأبعاد (بعد اقتصادي ، بعد امنى - بعد استراتيجي) ، ومن ثم فإن الاتفاق وإن أكد هذه الحقيقة إلا أنه يؤكد مدى استعداد الأنظمة العربية - رغم تباينها سياسيا وايدولوجيا - بالتعاضد وحل المنازعات بالطرق السلمية .

٣ - أكدت الاتفاقية مدى الدور الهام الذي تلعبه الدبلوماسية الكويتية في المنطقة بمساعدة دبلوماسية الامارات بما يصنع على هاتين الدولتين دورا هائلا بمواقفه وتدعيم من السعودية في داخل منطقة الخليج، ويأتي دورها في اتمام هذه المصالحة متمما لدورها في المصالحة واتمام الوحدة بين اليمن الشماليه واليمن الجنوبيه منذ فتره ليست ببعيدة . ومع ذلك فإن دور الكويت في المنطقة يأتي في اطار توزيع الأدوار في ادارته المنطقة بالتنسيق الدائم بينها وبين المملكة العربية السعودية ، ولعل المواثيق الملنيه لمجلس التعاون الخليجي على جهود الكويت والامارات ، مع المواثيق فيما بعد على الاتفاق الذي نم خير تأكيد على ذلك .

٤ - يعود نجاح الكويت في الاصطلاح بهذا الدور القائد نسبيا ذلك الوضع التوازني لها من الناحية الايدولوجيه ، حيث تحتفظ بعلاقات طيبة مع الغرب والولايات المتحدة ، في نفس الوقت قامت بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السويعتي ، وعلاقات طيبة مع الكتلة الشرقيه مما كان عاملا هاما في تأثيرها على انيمن الجنوبيه ذات التوجه الماركسي ، وعمان ذات التوجه الليبرالي ، وذلك الى جانب مؤثر هام وهو البعد الاقتصادي ، حيث يحتاج الطرفان (عمان وعُبدن) الى مساعدات ضخمة . ولعل ما تقدمه السعوديه والكويت والامارات خير ضمان لنجاح هذا الدور التأثيري عليهما .

٥ - لا شك أن هذا الاتفاق قد وفر جهدا كبيرا من مقدرات النظام العربي ، حيث أن الاستقرار في هذه المنطقة يؤدي الى التركيز

على قضايا أخرى ويعمىء النظام العربى تجاه القضية الأصلية وهى الصراع العربى الاسرائيلى •

٦ - اتضح من هذا الاتفاق مدى تغليب المنطقة لعنصر المصلحة القومية على الاتجاه الأيديولوجى ، وأن قبول اليمن الجنوبية للمعايير وانهاؤها لحركة تحرير عمان والخليج ، واغلاق مكاتبها لديها فى الوقت الذى تتعاون فيه مع السعوديه وتحصل على معونات اقتصادية منها ، وان كل هذا التأكيد للاستنتاج بأهمية أن عنصر المصلحة يشكل أهمية أكبر من عنصر الأيديولوجية •

٧ - أن الاتفاق جاء ليؤكد تلك الجهود التى تبذل من جانب أطراف عربية مختلفة ، لعل فى مقدمتها المملكة العربية السعودية لحل النزاعات العربية •

المشكلة الفلسطينية

أكثر من أربعين عاماً مضت على قيام المسكلة الفلسطينية رسمياً منذ ان أعلن عن قيام دولة اسرائيل في الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨، وقد سبقتها أربعون عاماً أخرى سيطرت فيها انجلترا على البلاد ، فقهرت المواطنين الأصليين ، وسهلت دخول المهاجرين اليهود ، وقد بدأت في تتويج نساطها يوم أعلم في النسي من نوفمبر عام ١٩١٧ عن وعد بلفورد ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفلسطينيون في استنكار الموقف البريطاني بكافة الوسائل من مظاهرات واضرابات كانت أخطرها ما وقع عام ١٩٣٦ ، وكانت نتيجة ذلك تسوية ووعد من جانب بريطانيا ليس الا ، أما على الجانب الآخر فقد بدأت الوكالة اليهودية في الترتيب والتخطيط للسيطرة على أرض فلسطين وسكانها ، وساعدها في ذلك رأس المال الأمريكي والأوروبي ، وعص نظر السلطات البريطانية عما يحدث مما جعلها تحقق ما رسمته من أهداف ، وقد ساعد على تحقيق ذلك بصفة أساسية غياب الدور العربي بالكامل لعدم وجود فعالية عربية حقيقية آنذاك ، وقد تجلى ذلك باسمى صوره في نتيحة الحرب التي قامت بين العرب واسرائيل عام ١٩٤٨ •

واعتقد أن الحديث عن المسكلة الفلسطينية بالتفصيل ليس واردا فمئات الكتب ظهرت تسرد الآلام والمظالم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني ، ومئات القرارات صمرت عن هيئة الأمم المتحدة تتأسد اسرائيل بضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، وآلاف التصريحات المشتركة تصدر من مختلف الدول على مدى أربعين عاماً تساند الحق الفلسطيني ، الا أن اسرائيل في ظل المساندة الأمريكية لم تستجب لأي نداء ، ولم تستجب لصوت الضمير الانساني الذي غاب في ظل المذابح التي ارتكبتها وترتكبها حتى الآن في حق الشيوخ والنساء والأطفال ، بدءا بدير ياسين ومرورا بصبرا وشاتيلا وحاليا ما يحدث في نابلس وغزة

ولا نهاية لهذه المذابح التي تشهدها الأرض المحتلة في ظل انتفاضة
شعب لا يملك من السلاح سوى الحجارة •

والواقع أن الدور الأمريكي في الصراع العربي الاسرائيلي هو السبب
الرئيسي في اطالة أمد هذا الصراع •• فقد بدأ التدخل الأمريكي المباشر
في الصراع منذ قيام الدولة الفلسطينية ، لقد سخرت الادارة الأمريكية
كافة امكانياتها المادية والمعنوية للحفاظ على الحولة اليهودية والحيلولة
دون قيام أى تهديد عربى جدى ضد الوجود الاسرائيلي . وقد
تمثل ذلك في البيان الثلاثي الذي صدر عام ١٩٥٠ عن أمريكا وانجلترا
وفرنسا والذي أكد على تحويل خطوط الهدنة الى حدود فعلية •

كانت نتيجة حرب يونيو عام ١٩٦٧ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة
وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان ، وظلت أمريكا على ولائها لاسرائيل
تحتفظ لها على الحدود الجديدة ، ولا تمارس أى ضغط عليها للتخلي
عن تلك المناطق حتى يعود السلام الى المنطقة ، متجاهلة بذلك البيان
الثلاثي الذي صدر عام ١٩٥٠ وكان واضحا أن أمريكا من مصلحتها أن
تظل اليد العليا لاسرائيل في المنطقة ، لانها أيضا تضمن استمرار التفوق
العسكري الاسرائيلي •

وقد عملت الولايات المتحدة دائما على تجاهل القضية الفلسطينية ،
وكانت تنظر اليها على أنها مجرد قضية لاجئين ، ولم تلق بالا الى التشريد
والفاقة التي حاقت بأهل البلاد الأصليين ، ولم تحاول حتى الاعتراف
بوجودهم أو وجود أى تمثيل لهم ، وقد تجلى ذلك في عدم اعترافها
بمنظمة التحرير الفلسطينية التي ظهرت الى الوجود عام ١٩٦٤ ، حتى
حينما اعترف العالم من أقصاه الى أقصاه بالدولة الفلسطينية ظلت الولايات
المتحدة على عنادها مجاملة لاسرائيل •

ولم تطاول الولايات المتحدة الاقتراب من المشكلة الا عقب حرب

أكتوبر عام ١٩٧٣ حينما طرحت قضية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط ، وكان المفهوم العربي أن الحل قريب وأكد بعد النصر العربي في أكتوبر عام ١٩٧٣ ، إلا أن كيسنجر استطاع أن يلف ويدور ويدراوغ حتى تولى الرئيس كارتر الحكم فأعلن مستشاره للامن القومي الذي حل محل كيسنجر بأنه ينبغي أن تكون هناك تسوية شاملة في الشرق الأوسط بدلا من الاتفاقيات الجزئية التي كان يبنى نظرياتها كيسنجر ، وأنه لتحقيق ذلك يجب عقد مؤتمر جنيف الذي سبق الاتفاق على عقده أثناء حكم سلطه ولم يتم ، ومادى بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر يضرره اشتراك الفلسطينيين في المفاوضات .

ومد سجح ذلك الاتجاه الرئيس السادات بعد زياره اسرائيل في نوفمبر عام ١٩٧٧ والتي انتهت الى توقيع اتفاقية دأب حيفيد عام ١٩٧٩ مع المعاهده المصريه الاسرائيليه بعد ذلك ، ويلاحظ انه من الواضح ان الدور الامريكي بدأ ايجابيا حازر سده المنزه الا اننا نرى ان الولايات المتحدة قد اتخذت دأب على ان مساهمه اسرائيل والحفاظ على امنها ومقويها في اسرى اروسد سيحس اسرها امريشيا ومسلحه اسرائيليه امريشيا . وان اسرائيل لها الحق في ان تعيش بين جيران في امن وامان ، ومع ذلك يجب تحقيق المطالب المبروه للمسيحيين - ومع ذلك اعترض على تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات . وان نائب امريشيا راب نعيمها سرولها انه يمتن للمسيحيين ان يسارموا من خارج الوحد المصري او الاردني .

وفسد نهور الرئيس كارتر في السادس من مارس عام ١٩٧٧ وطالب بوحس فلسطينيين - ووجب انعالم العربي بذلك الى ان ضغوط الصهاينه والساددين لاسرائيل سرعان ما جعلت كارتر يتراجع عن تصريحاته ويعان في ديسمبر من نفس العام « أن وجهه خفره المسحفيه تتمثل في أن السلام الدائم يمتن تحقيقه اذا لم توجد دوله مستقله منظره في قلب منطقه

الشرق الأوسط » ولم تستطع الولايات المتحدة أن تنفع إسرائيل بقبول أي حل خاصة بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية ، وأكد كارتير في تصريح له بأن هناك حدودا لما يمكن ان تفعله الولايات المتحدة لفرض ارادتها على دولة مستقلة •

وفد ظلت الاداره الأمريكيه رافضة التعامل مع منظمه التحرير الفلسطيني ، وحتى يوم أن تعاملت معها بعد عشر سنوات من كامب ديفيد كان هذا التعامل على استحياء في تونس وسرعان ما سحبت هذا التعامل لأسباب واهية •

وعلى الجانب الآخر نجد ان الاتحاد السوفييتي يساند القضية الفلسطينية ، الا ان واقع هذه المسانده لم يكن له ايجابيات تقريبا نظرا لفقدان الاقتصاد السوفييتي لاي اداة يمكن بها ان يضغط على اسرائيل • خاصة بعد أن انهار واصبح أكثر من خمسة عشر دولة •

لقد تبلور موقف القضية الفلسطينية بعد ثلاثين عاما من المسكلة الفلسطينية وفي نهاية السبعينيات الى مجرد محاولة حصول الفلسطينيين على الحكم الذاتي •

لقد سجل التاريخ ان الرئيس السادات خاطب الكنيست الاسرائيلي في العشرين من نوفمبر عام ١٩٧٧ مطالبا بقسويه عادله للنزاع في الشرق الأوسط مؤكدا اهميه المسكلة الفلسطينية ونسجها وحقوقه المشروعه التي لا يمكن لأحد أن ينكرها ، بل أصبح المجتمع الدولي على علم بكل جوانبها ، بل يساندها ، وطالما بقيت المسكله الفلسطينيه بدون حل فان معنى ذلك استمرار الصراع وتصاعده مما لا يخدم قضية السلام التي نسعى جميعا لتحقيقها ، وان السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، ولا يمكن للسلام أن يتحقق بمحاولة فرض أوضاع وهمية أدار لها العالم ظهره ، أو اندخول في حلقة مفرغة مع الحق الفلسطينى ، ومع كل الضمانات

المطلوبة لا يجوز أن يكون هناك خوف من دواة وليدة تحتاج الى معونة
كل دول العالم وقيامها •

لقد اقترح الرئيس السادات في خطابه أمام الكنيست اتفاقية سلام
يكون أساسها ما يلي :

أولا - انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت
عام ١٩٦٧ •

ثانيا - الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وبصفة
خاصة حقه في تقرير محيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة •

ثالثا - حق كل دولة في المذنه في لعيس في سلام داخل حدودها
الامنيه والمضمونه من طريق إجراء ينمق عليها تحقق الامن المناسب
للحدود الدولي بالاصاحه الى الصمبات الدولي المناسبه •

رابعا - تأتزم كل دول المحصفه بإداره العلاقات فيما بينها طبقا
لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة • وبصفه خاصه عدم الالتجاء
الى القسوه • وحل الخلافات فيما بينهم بالطرق السلميه •

خامسا - انتهاء حاله الحرب الفانمه في المنطقه •

ونم نكن مبادره الرئيس السادات الأولى من نوعها ، بل سبقتها
محاولات ، واكدت جميع المبادرات والمقترحات المصريه اللاحقه لهذا
الاقتراح ضرورة حمايه الحقوق الفلسطينيه ، غفى مؤنمر القاهره (ديسمبر
١٩٧٧) وجهت الدعوه الى منظمه التحرير الفلسطينيه للحضور على قدم
المساواه مع جميع الأطراف الاخرى بما في ذلك اسرائيل • كما أكد
الرئيس السادات في اجتماعه بالاسماعيليه مع مناحم بيجين في ٢٤ ديسمبر

١٩٧٧ أن الموقف المصرى يتلخص فى وجوب قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

وكان الموقف المصرى فى اللجنة السياسية التابعة لمؤتمر القاهرة والتي انعقدت فى اسرائيل فى يناير عام ١٩٧٨ هو ضرورة تحقيق تسوية عادلة تغطى جميع أوجه المشكلة الفلسطينية على أساس حق تقرير المصير وذلك بمشاركة مصر والاردن واسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى •

وقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى كسب التأييد الأمريكى للخط السياسى المصرى العام فيما يحتص بالمسألة الفلسطينية ، واعتبار أنها مشكلة سياسية وليست مشكلة لاجئين . وأنها تمثل لب النزاع فى الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن الوصول الى تسوية سلمية ودائمة دون حل هذه المشكلة حالا عادلا على أساس من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية •

ومن الطبيعى أن يظل موقف مصر نايبا تجاه المشكلة الفلسطينية خلال جميع المفاوضات التي عقدت فى عام ١٩٧٨ ، وقد أعلنت مصر موقفها بوضوح ، واقترحت عقد اجتماع ثلاثى بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، وتم عقد الاجتماع فعلا ، وقد تلخص موقف مصر فى أنه لا يمكن قبول تسوية جزئية ، كما أنه لا يمكن الوصول الى اتفاق دون تمهيد الطريق للفلسطينيين لكى يستخدموا حقهم فى تقرير المصير داخل اطار حل شامل ، وقد تحقق ذلك فعلا فى اطار خطاب النوايا فى كامب ديفيد الموقع فى واشنطن فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ والذي ينص على أن المفاوضات حول حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها يجب أن تكون بمشاركة ممثلى الشعب الفلسطينى واسرائيل ومصر والاردن •

وقد نص الاطار فى القسم الخاص بالضفة الغربية وغزة على اجراءات وترتيبات انتقالية لمدة لا تزيد على خمس سنوات يقوم خلالها

نظام للحكم الذاتي الكامل وتُسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية فور انتخاب سلطة الحكم الذاتي انتخبها حراً من قبل السكان لتحتل محل الحكومة العسكرية القائمة ، كما تعطى الاجراءات الانتقالية الأهمية اللازمة لكل من مبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الأرض ، والاهتمامات المشروعة للامن بالنسبة لكافة الأطراف المعنية ، وأما الانسحاب الاسرائيلي من الأرض الفلسطينية المحتلة فيبدأ مع بداية الفترة الانتقالية ، بينما تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة في موعد أقصاه العام الثالث من الفترة الانتقالية ، ويجب أن يعترف الحل الذي تسفر عنه المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني •

وكان المفروض طبقاً لهذا الاطار أن تبدأ اجراءات سلمية خلال الفترة الانتقالية لتمهيد الطريق لحل عادل للمشكلة الفلسطينية متضمناً الحفاظ على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وعلى المحافظة على أمن جميع الأطراف بما في ذلك اسرائيل والفلسطينيين •

استرد العالم أنفاسه وتفاعل بتوقيع اطار كامب ديفيد ، واعتبر أن المتسكلة الفلسطينية قد وجدت الطريق الى حل . ولكن وقبل أن يجف مداد كامب ديفيد أعلن رئيس وزراء اسرائيل تفسيره للحكم الذاتي ومفهومه له بطريقة لم تخطر على بال أحد وهو أن الموافقة على الحكم الذاتي ليست بالنسبة للأرض بل للمواطنين فقط . وأن هذا الحكم الذاتي سيكون قاصراً على مهام ادارية ، وأن جميع المهام السيادية الصبغية فهي من حصة دولة اسرائيل تمارسها نيابة عن الفلسطينيين . فالأمن والجمارك والعملية والعلاقات الخارجية وما شابهها هي اختصاصات اسرائيلية ، وقد رفضت مصر قبول التفسيرات الاسرائيلية •

لقد كانت موافقات اسرائيل المبدئية مجرد ستار تخفي وراءه نواياها التوسعية ، فخلال عام ١٩٧٨ والمباحثات دائرة حول المتسكلة

الفلسطينية قامت بغزو جنوب لبنان بحجة الزعم بوقف التهديد الذي يمثله الفلسطينيون الموجودون في لبنان لأمن المستوطنات الاسرائيلية الواقعة قرب الحدود اللبنانية ، وضرورة وضع حد لهذا التهديد من المنيع ، وشل قواعد المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني ، ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لغزو لبنان ، بل لقد أعلن رئيس وزراء اسرائيل أن تدخلهم في لبنان يأتي نتيجة التزام اسرائيل بمنع إبادة المسيحيين على يد القوات الفلسطينية والقوات السورية .

والحقيقة أن الدوافع الحقيقية للتدخل الاسرائيلي في لبنان كانت أكثر عمقا مما يبيديه القادة الاسرائيليون ، فأساس هذه الدوافع هي الأطماع الاسرائيلية التوسعية بوجه عام ، واسرائيل ترى أن حدودها يجب أن تمتد الى بيروت شمالا ، وبذلك تتحكم في مياه نهر الليطاني ، ولكنها اكتفت في المرحلة الأولى باحتلال جنوب لبنان بعد تدمير شبه شامل للقرى الجنوبية وعزلها ، وانهيار جميع الأنشطة الاقتصادية بالجنوب كما أنها أثرت على وضع المقاومة الفلسطينية تأثيرا بالغا وشلت تحركاتها وأصبحت تعمل في نطاق محدود أدى في النهاية الى خروجها من لبنان في ظل الضغط الاسرائيلي عام ١٩٨٢ .

وكانت الحرب الأهلية في لبنان ، والتدخل السوري هناك ، وضعف الجامعة العربية ، وعدم مبالاة الرأي العام بأوضاع الفلسطينيين ، وعدم اهتمام الدول العربية باتخاذ موقف جاد وحاسم بعيدا عن المجاملات فرصة ذهبية لاسرائيل لاطلاق يدها للتصرف على هواها ، وظل الأمر على هذا الحال الى أن قامت الانتفاضة على أيدي أطفال وشباب ، سلاحهم الايمن والحجارة ، واستخدمت اسرائيل كلأسلحة القمع والوحشية والقتل وكان في اعتقادها أنها مجرد فورة ما تلبث أن تروى ، ولكن استمرت الانتفاضة أكثر من سبعة أعوام ، ودفع المئات من الشباب والأطفال أرواحهم

ثمننا لها ، حينئذ فقط بدأ الضمير العالمى يهتز اذ يرى أمامه أطفالا عزلا جياعا يسكنون خيافنا ممزقة صيفا وشتاء كل سلاحهم حجر يقذفون به السيارات الاسرائيلية المصفحة والدبابات ويستعملون الاستشهاد فى سبيل الحرية ، ووقف العالم يدين اسرائيل وهمجيتها وأصبح لا فارق بينها وبين الحكم النازى الذين عاشسوا فى ظله .

وازداد اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية منذ أن وقف ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ أمام المجلس الوطنى الفلسطينى الذى كان منعقدا فى الجزائر وأعلن مبادرته السلمية ، وأعلن موافقته على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ التى كانت معظم الدول الغربية تتذرع بأن عدم اعتراف الفلسطينيين بهذين القرارين يعطى اللحجة لاسرائيل لعدم قيامها بأية مفاوضات ومعارضة أى مؤتمر دولى ، ويومها أعلن قيام الدولة الفلسطينية ، وزالت حجة اسرائيل وحجة الولايات المتحدة ، وكان المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل لكى تتخست لنداءات العالم ولنداء الضمير لديها ، ولكى توقف مذبحه الأطفال بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وأن تتسحب من الجنوب اللبناني ، ولكن لم يتحقق أى نجاح لهذه النداءات ، كل ما فعلته الولايات المتحدة — وعلى استحياء — أن أعلنت أن سفيرها فى تونس سوف يقوم بالاتصال والتباحث مع مسئولين من منظمة التحرير الفلسطينية ، وتم اجتماع واجتماعات على مقرات متباعدة ودون أن تعلن أمريكا الضغط على اسرائيل لقبول الاشتراك فى المؤتمر الدولى خاصة وأن عقبة كبرى قد زالت من الطريق ، وهى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يعيشان حاليا فى ظل وفاق لم يشهدها من قبل ، وليس هناك أية حساسية تمنع احدى الدولتين من الاشتراك فى المؤتمر .

ولكن الطفل المدلل يرفض ويرفض ويمارس أهسى أنواع الأعمال الوحشية ولا ادانة من الولايات المتحدة ، ولا اجتماع لمجلس الأمن ، وان كان قد صدر عن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية استنكارا لما حدث .

ويوم أن يجتمع مجلس الأمن لاصدار قرار يدين اسرائيل فان
الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل حق الفيتو .

ولو وقعت تلك الحوادث من بلد آخر غير اسرائيل والاعتداء على
حرمات دولة أخرى لاهتزت أعمدة البيت الأبيض وهدد البنتاجون
بالويل والثبور كما حدث في أفغانستان ونيكاراجوا ، ولكنها اسرائيل ،
فلتفعل ما تشاء فسلامتها تضمنها الولايات المتحدة ، وتمهاتها لها بأن
تكون أقصى دول المنطقة تسليحاً قائماً ، فماذا يهمها ؟ !!

فلسطين

لم يكن للفلسطينيين قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين. في أوائل عام ١٩١٧ ، حركة سياسية مستقلة تعبر عنهم. فقد كان الفلسطينيون جزءا من الشعوب التي تألفت منها الامبراطورية العثمانية وانضوى زعماءهم تحت ألوية الجمعيات والهيئات العثمانية ، ومع نمو روح القومية العربية وتأسيس أحزاب وحركات عربية شارك فيها الفلسطينيون بشكل محدود، ولم تبدأ الحركة الوطنية الفلسطينية في التطور كحركة قطرية متميزة عن الاطار العام للحركة القومية العربية البازغة في أوائل هذا القرن الا بفعل تزامن عدد من العوامل التاريخية أهمها :

١ - تبلور فلسطين ككيان جغرافي وسياسي متميز لأول مرة بعد أن كانت قبل ذلك جزءا من بلاد الشام أو ما يسمى « بسوريا الطبيعية » ، فقد فصلتها اتفاقية « سايكس بيكو » عن هذا الاقليم الذي خضع معظمه « سوريا ولبنان » للانتداب الفرنسي ، قبل أن توضع تحت الحكم العسكري البريطاني في أكتوبر عام ١٩١٧ ، ثم الانتداب البريطاني في أبريل عام ١٩٢٠ .

٢ - المشروع البريطاني لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وهو المشروع المعلن به وعد بلفورد في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ ، والذي بدأ تنفيذه عمليا مع وصول البعثة الصهيونية الى فلسطين في أبريل عام ١٩١٨ ، ثم تعيين هيرت صموئيل اليهودي المرتبط بالحركة الصهيونية كأول مندوب سام بفلسطين عام ١٩٢٠ .

٣ - تشتت الحركة القومية العربية وهزيمتها أمام الاتفاقات التي
(م ٩ - ج ٢)

أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى ، مما أدى الى احباط الآمال التي
 علقها الشعب الفلسطيني على هذه الحركة التي كانت تسعى الى
 « استقلال سوريا بحدودها الطبيعية بما فيها فلسطين ، وتنصيب فيصل
 ملكا عليها ، ورفض المزاعم الصهيونية بجعل فلسطين وطنًا قوميا لليهود »
 وفقا لما جاء في مقررات المؤتمر السوري الثاني المنعقد بدمشق في مارس
 عام ١٩٢٠ ، فكان اختلاف ميزان القوى لصالح الحلفاء المنتصرين في الحرب
 عائقا أمام طموحات الحركة القومية العربية ، حيث تم احتلال سوريا ،
 وتصفية الحكم الفيصلي الذي كان مركزا للحركة العربية ، مما أدى الى
 نشأتها في مسارات قطرية ، وكان تحول المسودو الرئيسي للعرب من
 الاستعمار التركي الى أكثر من عدو بحكم توزيع النفوذ الاستعماري بين
 بريطانيا وفرنسا في الأساس ، الى جانب ظهور الخطر الصهيوني في
 فلسطين ، من أهم العوامل التي قادت الى هذا التشتت . فعلى سبيل
 المثال أصبح السوريون يرون في فرنسا الخطر الأول ، بينما يرى العراقيون
 هذا الخطر في الاحتلال البريطاني ، والفلسطينيون في الحركة الصهيونية .

وفي هذا الاطار نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية لتأخذ بين
 أيديها مهمة الدفاع عن فلسطين رغم ضعف ومحدودية امكانيات هذه
 الحركة ، بعد أن تحول الفلسطينيون فجأة من الاعتماد على الحركة
 القومية العربية الى الاعتماد على النفس قبل أن تتبلور حركتهم الوطنية
 سياسيا بشكل واضح ، ولعل هذا ما يفسر غلبة الطابع الديني على مرحلة
 نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث تشكلت جمعيات اسلامية مسيحية
 في محاولة لمواجهة التغلغل اليهودي المنظم ، لكن لم يكن الطابع الديني لهذه
 الحركة يعكس نزوعا الى السلفية ، وانما كان محاولة لتأكيد الوحدة بين
 المسلمين والمسيحيين ، واحباط أية محاولة طائفية يمكن أن تقسم صفوف
 الشعب الفلسطيني ، ومع ذلك غممة ما يؤكد وجود نشجيع بريطاني على
 انشاء هذه الجمعيات بهدف توفير امكانية لتبرير النشاط الذي تقوم
 به البعثة الصهيونية في فلسطين ، على أساس أن للمسلمين والمسيحيين

جميعيات قائمة ، وفي نفس الوقت لم يكن من أهداف هذه الجمعيات ممارسة كفاح وطني ضد الاستعمار البريطاني ، وفي ظل اعتقاد مؤداه أن الصهيونية هي العدو الأول ، وأن بريطانيا ليست طرفا مباشرا في الصراع الفلسطيني ضد الصهيونية ، ومع ذلك كان هناك خلاف ، أو بالأحرى عدم وضوح كامل للرؤية بين هذه الجمعيات حول مستقبل فلسطين وأبعاد الصراع حولها ، ورغم أن الفلسطينيين بدأوا في ذلك الوقت يأخذون قضيتهم بين أيديهم ، فقد ظل الهدف الأساسي للحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة هو الانضمام الى سوريا العربية المستقلة ، ويتضح ذلك من خلال متابعة المؤتمرات الفلسطينية المتعددة التي عقدت في ذلك الوقت ، الأمر الذي يؤكد استمرارية التواصل بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية .

لكن تعاطف الخطر الصهيوني وظهور التواطؤ البريطاني مع اليهود تدريجيا ساهما في اكساب تلك الحركة بعدا قطرفيا أكثر وضوحا تزامن مع اتجاهها الى العنف الذي كانت بدايته في مظاهرات القدس التي اشترك فيها أكثر من ٢٠ ألفا في فبراير عام ١٩٢٠ ، وامتدت الى يافا وحيثا وبيت لحم .

ولم يمض شهران على هذه المظاهرات حتى حدثت أول معركة مباشرة بين الفلسطينيين واليهود في أبريل عام ١٩٢٠ نتيجة استفزاز اليهود لشعاع المسلمين .

وقد شهد عام ١٩٢٠ عدة أحداث ساهمت في تدعيم الطابع المستقل للحركة الوطنية الفلسطينية ، وأهمها سقوط الحكومة العربية في دمشق ، وضرب الثورة العراقية ، فضلا عن اعلان الانتداب البريطاني على فلسطين ، وكان المؤتمر الفلسطيني بـحيثا في ديسمبر عام ١٩٢٠ أول مظهر واضح لهذا التطور ، حيث كان مطلبهم الرئيسي تشكيل حكومة وطنية في فلسطين ، وليس الانضمام الى سوريا ، وقد أسفر ذلك المؤتمر عن

وضع « الميثاق الوطني الفلسطيني » الأول الذى تصدره مطلب الحكومة الوطنية ، وتشكيل لجنة تنفيذية تولت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة التالية ، وقد اتسم التركيب الاجتماعى لهذه اللجنة بسيطرة الأعيان وكبار الملاك الزراعيين وكبار التجار الذين كان أفقهم النضالى محدودا بالعمل ذى الطابع الدبلوماسى من تقديم عرائض ومطالب واحتجاجات ، مع السعى الى عدم تشجيع استخدام العنف الذى لم يكن ثمة مفر منه فى مواجهة تعاضم الخطر الصهيونى والدعم البريطانى للهجرة اليهودية ، وقد وقفت هذه القيادة موقفا سلبيا من انتفاضة ١٩٢١ ، التى جاءت تعبيرا عن حالة القلق العامة التى كانت تسود بين الفلسطينيين لأسباب عديدة أهمها : فتح أبواب بلادهم للهجرة اليهودية ، والاجراءات القمعية لسلطات الانتداب ، والسلوك الاستفزازى اليهودى الذى فجر الانتفاضة ، غفى صباح أول مايو ١٩٢١ قامت أعداد كبيرة من اليهود بمظاهرة تشدد أناسيد استفزازية للعرب تحت ستار الاحتفال بيوم العمال • فتمسدى لهم العرب فى يافا وما حولها لتتشب معركة كانت بداية لتلك الانتفاضة التى انتشر لهما الى المستوطنات اليهودية المجاورة ليافا ، واستمرت تلك الانتفاضة أكثر من أسبوعين ، واستشهد خلالها ٤٨ فلسطينيا فضلا عن إصابة ٧٣ آخرين مقابل ٤٧ قتيلًا ، و ١٤٦ جريحًا يهوديا ، وقد انحازت الادارة البريطانية الى اليهود ، وعملت على القضاء على الانتفاضة بأعنف الوسائل •

ورغم أن الفترة التالية شهدت تأسيس عدة أحزاب فلسطينية ، لم يكن التركيب الاجتماعى لمعظمها يختلف عن تركيب اللجنة التنفيذية كما هو حال الحزب الوطنى (١٩٢٣) وحزب الزراعة (١٩٢٤) • وحتى حزب الأهالى والحزب الحر الفلسطينى اختلف تركيبهما الاجتماعى بفعل غلبة المثقفين والمهنيين وصغار التجار عليهما ، ولكنهما لم يقوموا بدور جدى فى

تصعيد الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية للتصدي للخطر الصهيوني المتصاعد ، رغم أن تردى الأوضاع الاقتصادية كان يمثل مناخا مواتيا للثورة حيث انتشرت البطالة ، وعم الفقر نتيجة التزايد المستمر في الهجرة اليهودية ، وانتهاج اليهود لسياسة « العمل العبرى » في ظل دعم بريطاني مباشر ، فكان الشارع الفلسطيني مستنفرا للتحرك العنيف ، لكنه يفتقد الى القيادة التي توجهه وكان أوضح دليل على ذلك حادث البراق الشهير في أغسطس ١٩٢٩ عندما وصلت الاستفزازات اليهودية الى أقصاها بتنظيم مظاهرات في ذكرى « تدمير هيكل سليمان » ورفع العلم الصهيوني على حائط البراق الذي يسميه اليهود « حائط المبكى » ، مما دفع الفلسطينيين الى تنظيم مظاهرات مضادة ، وتطور الموقف الى سلسلة من أعمال العنف ترتب عليها سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من الطرفين .

وكان لانتفاضة البراق تأثير هام على مجرى الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث كشفت الأبعاد الحقيقية لسياسة القيادة التقليدية وخاصة بعد تدخل القوات البريطانية لصالح اليهود بشكل سافر ، ورغم أن هذه القيادة لعبت دورا في تنظيم التحركات الجماعية من مظاهرات وبرقيات احتجاج ، الا أنها كانت بعيدة تماما عن الاضطرابات العنيفة التي حدثت في بعض المدن متجاوزة منهج هذه القيادة ، كما ظهرت دعوات للاضراب العام والامتناع عن دفع الضرائب ، ومقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية ، وتنشيط المصنوعات والمتاجر العربية ، ومقاطعة كل عربى يشتري من اليهود غير الأرض .

ومع ذلك ظلت القيادة التقليدية أسيرة تركيبها الاجتماعى الذى دفعها للاستمرار في سياسة مهادنة سلطة الانتداب ، بل والعمل على تهدئة الشعب ومطالبته بالتزام الهدوء ، وتجلى موقفها هذا بوضوح عندما أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٥ يدعو الى

عدم الاحتجاج بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، وعدم القيام بأضرار عام ، هذه السياسة أخذت تثير رد فعل شعبي ممرض انعكس بوضوح في هجوم مباشر عليها خلال مؤتمر عام بنابلس في سبتمبر ١٩٣١ . وبدأت تظهر اتجاهات تتجاوز نهج هذه القيادة وتدعو الى العنف في مواجهة الاستعمار البريطاني ، وليس فقط الحركة الصهيونية التي كانت القيادة التقليدية تمثيرها المدو الوحيد ، وفي هذه الظروف بدأت أولى محاولات الكفاح المسلح الفلسطيني عندما ظهرت في صيف ١٩٣٣ مجموعة مسلحة في منطقتي نابلس والخليل يقودها فلاح يدعى « أبو خليفة » ، وركزت تلك المجموعة نشاطها ضد مراكز البوليس البريطاني ، وساهمت في انتفاضة أكتوبر ١٩٣٣ العنيفة التي شملت مظاهرات واسعة ، وهجوما على مراكز البوليس ومحطات السكك الحديدية ، كما ظهر الشيخ عز الدين القسام الذي حمل دعوة الكفاح المسلح ، وأعطاهم طابعا اسلاميا جهاديا ، فأخذ يدعو الناس الى حمل السلاح ، ومقاومة القوة بالقوة ، وقد استشهد في معركة غير متكافئة بين مجموعته والقوات البريطانية في نوفمبر ١٩٣٥ .

وبفضل هذه المحاولة المسلحة عاد الكفاح الفلسطيني ليأخذ شكل الاجتماعات والاحتجاجات والمظاهرات ، خاصة وأن الأحزاب الفلسطينية التي نشأت لسد الفراغ الناجم عن حل اللجنة التنفيذية تبنت الدعوة الى المقاومة السياسية ، وأهمها الحزب العربي الفلسطيني ، وحزب الإصلاح ، وحزب الكتلة الوطنية ، وحزب الدفاع .

وزاء استمرار الانحياز البريطاني لليهود في الوقت الذي أدى صعود النازية للحكم في ألمانيا الى مزيد من تدفق موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، تصاعدت المظاهرات والاضرابات متأثرة أيضا بالموجة المعادية للاستعمار التي اجتاحت العديد من الشعوب العربية في عامي ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ والتي تميزت بالعنف عموما بغض النظر عن تباين ظروف الأقطار العربية واختلاف درجات تطورها .

وفي هذا الاطار دعت مختلف الأحزاب والهيئات الى اضراب مفتوح حتى ترجع سلطة الانتداب عن سياستها في تهويد فلسطين ، وقصد بدأ الاضراب في حيفا قبل منتصف أبريل ١٩٣٦ ليمتد بسرعة الى سائر أنحاء فلسطين في ١٩ أبريل ، وتحت ضغط الحركة الجماهيرية تألفت الهيئة العربية العليا لفلسطين التي ضمت جميع الأحزاب برئاسة الحاج أمين الحسيني ، وأعلنت أنها ستستمر في الدعوة للاضراب والجهد حتى تجاب مطالب الفلسطينيين ، وأهمها . إيقاف الهجرة اليهودية نهائيا ، ومنع انتقال الأراضي الى اليهود ، وإنشاء حكومة وطنية في اطار حياة برلمانية .

وبذلت سلطة الانتداب جهودا ضخمة لإيقاف الاضراب ، ولما فشلت قررت الحكومة البريطانية ارسال لجنة ملكية للتحقيق ، فأعلن المضرمون مقاطعتها ، وفي نفس الوقت قام مئات من الرجال المسلحين بثورة مسلحة ضد المستعمرين عززها قدوم متطوعين عرب في مجموعات ، أهمها : مجموعة فوزى القاوقجي من العراق التي قادت تلك الثورة حتى أصبحت منطقة وسط فلسطين التي سميت باسم « مثلث الرب » محسومة على القوات البريطانية ، وشهدت تلك الفترة معارك بطولية مثل معركة بلعا قرب نابلس ، ومعركة ترشيحا قرب عكا ، ومعركة جبجبع بقضاء جنين . وبلغت أعداد القوات البريطانية التي زجت في هذه المعارك حوالي ٢٠ ألفا ، فضلا عن قوات الشرطة وشرطة المستوطنات اليهودية الامر ، خلق مناخ حرب حقيقية .

وكان اضراب ١٩٣٦ وما واكبته من عمليات مسلحة هو أول ثورة فلسطينية تأخذ طابع الاجماع الوطني الشامل ، وبدعم مباشر من القيادة التقليدية التي توحدت في الهيئة العربية العليا ، لما فشلت سلطة الانتداب في التثقيق بين فئات الشعب الفلسطيني وفي إيقاف الاضراب ، جاءها الصون من الحكام العرب الذين أصدروا نداءهم الشهير الى كل أبناء فلسطين بوقف الاضراب والاعتماد على « حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها الملنة لتحقيق العدل » .

وقد أعاد ذلك النداء القيادة التقليدية الفلسطينية الى سابق عهدها في المراهنة على الحكومة البريطانية ، خاصة وأن الثورة كانت قد أبرزت قيادات ثورية جديدة تشكل تصديا لهذه القيادة . فأعلنت الهيئة العربية العليا أنها قررت بالاجماع تلبية ذلك النداء ، والدعوة لانتهاء الاضراب في ١٢ أكتوبر ١٩٣٦ . وبذلك توقف الاضراب الكبير الذي استمر نحو ستة شهور ، بما يجعله أطول اضراب شامل في التاريخ العربي المعاصر على أمل أن تفي بريطانيا بوعدها ، لكن هذا الأمل لم يلبث أن تبدد عندما استعالت سلطة الانتداب فرصة هدوء الأوضاع لتقوم بحملات قمعية ضد كل من تشك في أن له دورا في الثورة ، في الوقت الذي تم تشكيل لجنة ملكية لتقصي الحقائق على الطريقة البريطانية، وقد انتهت تلك اللجنة الى توصية بتقسيم فلسطين الى دولتين أحدها عربية والأخرى يهودية ، والابقاء على منطقة تالفة تمت الانتداب البريطاني وهو ما رفضه الشعب الفلسطيني لتستمر أعمال المقاومة بشكل غير منظم حتى عام ١٩٣٩ ، ولعب القلاحون الدور الرئيسي فيها من خلال جماعات منهم لزمتم الجبال وقدمت لهم القرى المعونة والمأوى ومعهم قطاعات من الشباب المتحمس للوحدة العربية ، ولم يكن للقيادة التقليدية دور في استمرار هذه المقاومة ، حيث كانت عناصرها مبعدة خارج فلسطين ، لكنها قامت بتشكيل « لجنة الجهاد المركزية » بهدف توجيه الثورة وامتدادها واسعاف منكوبيها ، والتي قامت بدور هام في تقديم المساعدات المالية والطبية للثورة ، بالإضافة الى المساعدات العسكرية لمن يدينون لها بالولاء ، لكن هذه النورة وصلت الى طريق مسدود بفعل ظروف أهمها تزايد حرص التدخل العربي في توجيه الأحداث في فلسطين، وحرص بريطانيا على دعم هذا الاتجاه بفعل الطابع المحافظ للمنظم العربية حينئذ ، الأمر الذي أدى الى تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية مع اشتعال الحرب العالمية الثانية التي طغت على القضايا الإقليمية .

● تعريب القضية الفلسطينية :

وفي تلك الظروف دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها مرحلة تعريبها ، والمقصود بالتعريب هنا ادخالها في اطار التعامل الرسمي العربي ، الذي انتقل بدوره الى مرحلة جديدة بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . وكان التدخل العربي الرسمي لانتهاء اضراب ١٩٣٦ هو نقطة التحول الرئيسية التي قادت الى هذه المرحلة .

وقد بدأت تلك العملية وتواصلت في ظروف مؤداها اتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية للبحث عن دعم عربي لها منذ اخفاق انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ التي أكدت للفلسطينيين تحالف بريطانيا مع الحركة الصهيونية .

وازاء مصدوحية الامكانات الفلسطينية في مواجهة ذلك التحالف ، عادت الحركة الوطنية الفلسطينية للبحث عن دعم لدى الحركة القومية العربية التي ارتبطت بها لئن دون وعى بان هذه الحركة لم يعد لها وجود بعد تشتتها في بداية العشرينات لتحل محلها حركات قطرية تحكمها مصالح جزئية وضيقة تسعى لتحقيقها من خلال القوى الاستعمارية لا في مواجهتها ، كما اصبحت هناك حدود قطرية جديدة تسعى القيادات العربية للحفاظ عليها ، وتركيز جهودها ضمن ما يخصها من هذه الحدود .

اذن فقد عاد شعار الوحدة العربية والانتماء العربي لفلسطين يتصدر الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الثلاثينات ، وصاغ عدد من قيادات هذه الحركة في ديسمبر ١٩٣١ ما أطلق عليه « الميثاق العربي القومي » الذي أكد أن « البلاد العربية وحدة تامة ، وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تمتزج به » ، وفي هذا الاطار أخذ التيار القومي النخب في الحركة الوطنية الفلسطينية حينئذ يراهن على دور عربي في دعم هذه الحركة وسمى الى اقامة حزب سياسي قسومي في أغسطس ١٩٣٣ (حزب الاستقلال) الذي اتخذ موقفا واضحا ضد سياسة

المهادنة التي تتبناها القيادة التقليدية ، وكانت تلك التطورات بمثابة مرحلة انتقالية نحو تعريب القضية الفلسطينية التي ظلت القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية حريصة على إبقائها في الإطار القطري ، حتى أدركت أن الأمور أخذت تقلت من أيديها مع اضراب ١٩٣٦ الذي حدد بامتثال زمام المبادرة الى قيادات جديدة ، فوجدت تلك القيادة في الدور العربي ذى الطابع المحافظ ضرورة للحيلولة دون اكتمال هذا التحول ، فكان التدخل العربي الرسمي لانهاء الاضراب هو نقطة التحول التي قادت للانتقال الى مرحلة تعريب القضية الفلسطينية ، في ظل ظروف غير مواتية لأى دور عربي ايجابي . فقد أدى انتصار الحلفاء في الصرب الثانية الى تشديد قبضتهم على المنطقة وتعزيز مكانة الأنظمة العربية المرتبطة بهم ، والتي أقامت جامعة الدول العربية لتطبع الدور الرئيسى في معالجة القضية الفلسطينية عقب الحرب على نحو كرس تعريبها رسميا من خلال الملحق الخاص بفلسطين فى ميثاق الجامعة ، وقد خول ذلك الملحق للجامعة حق تعيين مندوبى شعب فلسطين ، وهو الأمر الذى لقى معارضة من الهيئة العربية العليا التى لم تتصور أن يقود الاعتماد على الأنظمة العربية الى هذا الصدد الذى يعنى انقضاءها من اللبنة وعزلها عن ممارسة الدور الرئيسى فى العمل الفلسطينى ، أو ما أسماه أمين الحسينى تجريد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقها الطبيعى فى قيادة الكفاح فى فلسطين .

وتساعد الخلاف بين جامعة الدول العربية والقيادة الفلسطينية ممثلة فى الهيئة العربية العليا مع صدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ ، حيث سعت الهيئة الى استثماره وإقامة ادارة مدنية فلسطينية ، وتقدمت الهيئة بهذا الطلب عقب اعلان قيام دولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ورغم الاستجابة العربية لهذا الطلب ، الا أن الحكومات العربية التى دخلت جيوشها فلسطين حينئذ قررت إقامة ادارة مدنية فلسطينية محدودة الاختصاصات ، ولا تمارس الشؤون السياسية العليا ، الأمر الذى رخصته

الهيئة العربية العليا ، ازاء ذلك قبلت الأقطار العربية باستثناء الاردن فكرة اقامة حكومة فلسطينية ، ورفض الاردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين التي أعلنت في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٨ ، بدعوى أنه « بما أن البجينة الوسطى الى السهل فرام الله هي في عهدة الجيش العربي الاردني ، ولا تزال الأمور معقدة ، فلا تستطيع ادخال يد ثانية ضمن مسؤوليات حكومتنا العسكرية وبالأخص الأشخاص الذين يرغبون في الحكم ويسعون الى ذلك ، عدا أن تشكيل حكومة كهذه أمر يفرض على أهل فلسطين بدون اختيارهم » ، وتلا ذلك التحرك الاردني الهادف الى اكتساب السيادة الفلسطينية عبر مؤتمر عمان في ١ أكتوبر ١٩٤٨ وأريحا في ١ ديسمبر ١٩٤٨ ، فقد فوض مؤتمر عمان الملك عبد الله تفويضا تاما في أن يتحدث باسم عرب فلسطين ، أما مؤتمر أريحا فهو الذي قرر أن تتألف من فلسطين والاردن مملكة واحدة ومبايعة الملك عبد الله ملكا عليها .

ورغم معارضة حكومة عموم فلسطين لقرارات مؤتمر أريحا ، الا أنها كانت عاجزة عن القيام بأي تحرك فاعل ، الأمر الذي أدى الى ضم الضفة الغربية لشرق الاردن ، وظهر واضحا العجز العربي عن تقديم أي دعم لحكومة عموم فلسطين رغم عدم القبول العربي العام لتلك الخطوة ، بل وباتت حكومة عموم فلسطين تمثل عبئا على الحكومات العربية الساعية الى التخلص من التزاماتها العسكرية تجاه فلسطين .

ورغم نجاح هذه الحكومات في ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية ضمن مساعيها لاقلاق هذا الملف مع توقيع اتفاقيات الهدنة فيما بين فبراير ويوليو ١٩٤٩ ، وبشكل يتواءم مع تحول بند القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة الى بند التقرير السنوي « لوكالة الاغاثة » بما يعنيه ذلك من اعتبارها قضية لاجئين ، الا أن التغير السياسي الذي شهدته بعض الأقطار العربية بسرعة — خاصة سوريا ومصر — أدى الى ولوج مرحلة جديدة أكثر ايجابية في اطار حقبة تعريب القضية الفلسطينية ، وهي

مرحلة العمل القومي العربي السبذي استقطب الغالبية العظمى من الفلسطينيين المسيمين في اطار شعار الوحدة العربية كطريق لتحرير فلسطين ، حيث العمل الوطني الفلسطيني مندمجا في العمل القومي العربي بتياراته الرئيسية من بحث وناصرية وحركة القوميين العرب •

وشملت تلك المرحلة عقد الخمسينيات ونحو نصف عقد الستينيات، وهي في الواقع مرحلة صعود الحركة القومية العربية الراديكالية ، التي أعطت للقضية الفلسطينية أولوية متقدمة من منطلق قومي ووحدة أساسه أن فلسطين هي البوابة التي دخلت منها الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية لضرب الأمة العربية وطموحاتها في التقدم والوحدة، ولتهديد وجودها وشخصيتها القومية بما يعنيه ذلك من ضرورة تصدى الأمة العربية بكاملها للخطر ، وليس الشعب الفلسطيني وحده ، وفي هذا النطاق أصبحت قضية الوحدة والعمل العربي المشترك بمثابة الطريق الى تحرير فلسطين وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك الى غياب العمل الفلسطيني المستقل ، ليس فقط لاندماج الفلسطينيين في العمل العربي القومي ، ولكن أيضا لأن عقد الخمسينيات كان يمثل اقصى مراحل المعاناة بالنسبة للشعب الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا في ظل واقع الشتات وحياة البؤس في المخيمات •

وفي ثانيا تلك الحقبة القومية بدأت ارهاصات العمل الفلسطيني المستقل في الظهور بشكل تدريجي ، بدءا بالتمايز داخل الأطراف التنظيمية لبعض الحركات القومية ، وبالدات حركة القوميين العرب التي تشكلت في داخلها « لجنة فلسطين » عام ١٩٥٨ وساهمت بعض الخلافات العربية وخاصة الخلاف بين الرئيس عبد الناصر وعبد الكريم قاسم في اذكاء هذا التطور ، حيث بدأت الدعوة العربية الرسمية الى اعداد الشعب الفلسطيني للمعركة ، وأخذ مجلس الجامعة العربية ابتداء من سبتمبر ١٩٥٩ في بحث قضية الكيان السياسي الفلسطيني رغم معارضة الاردن ،

الأمر الذي قاد الى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية في أوائل عام ١٩٦٤، وفي أمار العمل العربي الرسمي في نفس الوقت وجسدت منظمات فلسطينية ثورية خارج ذلك العمل أهمها حركة « فتح » التي مارست العمل الميداني ابتداء من أوف يناير ١٩٦٥ ، الأمر الذي كان بمثابة هزة للعمل العربي الرسمي إجمالاً بما في ذلك القسوى القديمة الراديكالية التي انحصرت تصوراتها الاستراتيجية بشأن تحرير فلسطين في مفهوم الحرب النظامية وانطلاقاً من شعار الوحدة طريق التحرير •

وكان ميلاد هذه المنظمات الفدائية وانطلاق العمل المسلح نقطة التحول الرئيسية التي قادت الى تكريس العمل الفلسطيني المستقل عقب هزيمة الحركة القومية العربية في يونيو ١٩٦٧ ، وبدأ حينئذ أن الثورة الفلسطينية المسلحة التي ولدت على أيدي هذه المنظمات الفدائية تعرف الطريق الصحيح الى تحرير فلسطين •• بعد أن ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية والحركة القومية العربية لما يزيد على نصف قرن ، وبالفعل نجحت الثورة الفلسطينية في فرض نفسها وأسلوبها النضالي القائم على الكفاح المسلح •

وقد كان على هذه الثورة التي ولدت خارج الأراضي المحتلة سواء عام ١٩٦٧ أو عام ١٩٤٨ ، أن تجد طريقها الى داخل هذه الأراضي الفلسطينية ، مما طرح لأول مرة قضية « الداخل الفلسطيني » ، « والخارج الفلسطيني » بعد أن كان الخارج في العادة عربياً •

وبذلك أصبحت هناك ثلاثة أضلاع للعمل الفلسطيني ، خاصة وأن امتلاك الثورة الفلسطينية لزمام المبادرة لم يبلغ أهمية « الخارج العربي » وخاصة مع عجز هذه الثورة عن بناء قواعدها الأساسية داخل الأراضي المحتلة خلال الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ولجؤتها الى إقامة هذه القواعد

في الأراضي العربية المحيطة بفلسطين والخاضعة لسيادة أفكار عربية لها موافقها تجاه العمل الفدائي •

وقد أدت خسارة الثورة الفلسطينية لمحركة اقامة القواعد الآمنة داخل الأراضي المحتلة ، واخفاق محاولاتها في هذا الاتجاه عقب حرب ١٩٦٧ الى الصمد من فاعليتها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ، والى اضطرارها للارتباط بالواقع العربي الذي اتجه صوب مواقع محافظة في الغالب الأعم عقب تلك الحرب وبتأثيراتها •

والمؤكد أن هناك عوامل متعددة ومتشابهة ساهمت في هذه الخسارة ، لكن في مقدمتها ثلاثة عوامل رئيسية :

١ - قصور استراتيجية المقاومة :

بدأ منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية أن هناك نوعا من المبالغة في التأثير بالقوانين العامة أدى الى تعاضل الاتجاه لنسخ أساليب الكفاح من تجارب أخرى على حساب السعي الى اشتقاق هذه الأساليب من الواقع الفلسطيني المعين وكانت محصلة ذلك خلطا بين مستويات العمل الفدائي ، وعدم وضوح التمييز بين حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية ، فأعطى كثير من قادة الثورة للعمل الفدائي في بدايته الأولى صفة حرب الشعب ، رغم أن الميثاق الوطني الفلسطيني كان مصييا في التمييز بين هذا العمل لحظة صياغة الميثاق عام ١٩٦٨ وبين الحرب الشعبية ، وأدى هذا الخلط بين العمل الفدائي في مرحلة بدائية ، التي كانت دون حرب العصابات ، وبين حرب التحرير الشعبية الى تصعيد مداخل وهمية لهذا العمل مشتقة من التجربة الصينية دون تصرفات :

المرحلة الأولى : اضرب واهرب •

والثانية : المواجهة المصعوبة •

والثالثة : الاحتلال المؤقت •

والرابعة : الانضلال الثابته •

والأهم من ذلك ما ترتب عليه من تبسيط ضار عندما اعتقد البعض أن الثورة الفلسطينية أنجزت المرحلة الثانية ، أى المواجهة المحدودة بفوضها معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ وأنها اجتازت المرحلة الثالثة : أى الاحتلال المؤقت - مع احتلالها لقرية الحمة شمالى فلسطين فى مايو ١٩٦٩ ، ورغم أن اخراج المقاومة من الاردن بعد ذلك أظهر مدى الخطأ الذى وقعت فيه ، وساعد على التراجع عن هذا التصور المنقول حرفيا من تجربة أخرى ، الا أنه ترك آثارا ضارة كان من الصعب تداركها ، كما أنه أدى الى اصدار أحكام غير دقيقة على الثورة فى مجملها خلال الجرحل الذى دار على الصعيد العربى فى أواخر الستينات ، وأوائل السبعينيات ، حيث حكم بعض المفكرين العرب عليها بالفشل ، وعلى حرب التحرير الشعبية بالأخفاق قبل أن توجد على أرض الواقع ، وفى نفس الوقت حددت الثورة الفلسطينية هدفها فى البداية بشكل مبالغ فيه ، وهو تصفية الوجود الصهيونى فى فلسطين على نحو يتجاوز كل قدراتها المتواضعة ، وقد اعترف بعض قادتها بعد ذلك بأن اعلان ذلك الهدف كان مجرد شعار لرفع المعنويات وحفز الهمم بينما كان الهدف الحقيقى هو مناوشة العدو وابقاؤه فى حالة تيقظ واستعداد واربك اقتصاده •

ويضاف الى ذلك أيضا عدم تصديق طبيعة العلاقة بين الكفاح المسلح والكفاح السياسى والخلاف الواضح بين الفصائل المختلفة للثورة الفلسطينية حول هذه العلاقة ، وبالأذات بين حركة فتح من ناحية وفصائل اليسار الفلسطينى من ناحية أخرى •

وقد حال هذا القصور في الأساس النظري لاستراتيجية الكفاح المسلح دون امكانية تبلور نظرية فلسطينية متكاملة في المقاومة الوطنية ، وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا القصور على الممارسة العملية لهذا الكفاح ، فقد ظلت انطلاقة العمل الفدائي في أضيق نطاق عقب حرب ١٩٦٧ ، ورغم تناميها بمرور ذلك ، إلا أنها ظلت أسيرة القانون الذي حكم وجودها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل الفدائي داخل الضفة والقطاع بما يضمن استمراره وفعاليته ، فكانت الثورة الفلسطينية قد حاولت بالفعل إقامة قواعدا الرئيسية داخل الضفة والقطاع عقب حرب ١٩٦٧ ، لكنها لم تتمكن من ذلك لأسباب تتعلق بقصور استراتيجيتها ، وبالأوضاع الاجتماعية السياسية في المنطقة ، وبفعالية الاجراءات الاسرائيلية للسيطرة عليها ، وأدت خسارة الثورة لمعركة المناطق القاعدية الآمنة في الأراضي المحتلة إلى إتيانها إلى تركيز هذه القواعد خارجها ، وبغضلا عن المشكلات التي أثارها انتقال الجسم السياسي والعسكري للثورة إلى الأردن ولبنان ، كان هذا الانتقال يصب في اتجاه مرحلة المقاومة بالداخل في مدار المجر عن التحول إلى حرب عصابات طويلة النفس ، ووجه التصور هنا أن العمل الفدائي لم يرق من البداية على اعطاء الضفة والقطاع الأهمية المركزية والأولية الأولى في العمل المقاوم ، ولذا ظل الجزء اللاجئ من الحركة الوطنية الفلسطينية هو العنصر الأهم في المقاومة ، فكان على مفيئات اللاجئين في الأردن ولبنان أن تشكل المحيط الاجتماعي الذي نهلت منه المقاومة ، وهذا لا يعني أنه حدثت قطيعة بين الثورة وجماهير الداخل ، بل على العكس شهدت الضفة والقطاع نهوضا وطنيا عبر المقاومة المسلحة والسياسية ، لكن في نطاق لا يتجاوز الحدود الدنيا حتى الانتفاضة الأخيرة ، فكان وجود العمل الفدائي في صراعات جانبية استنزفت الكثير من طاقاتها ، وأبقى تأثيرا محدودا على العدو المتفوق عسكريا والقادر على امتصاص وتعويض الضربات التي توجهها له بين الحين والآخر .

٢ - عدم ملامة الاطار السياسى - الاجتماعى فى الاراضى المحتلة :

ولم يكن تصور استراتيجيية المقاومة هو وحده مصدر هذا الخلل البنيوى ، وانما أيضا التركيب الاجتماعى للاراضى المحتلة الذى يعتبر العامل الأهم وراء هذا الخلل . فهذا التركيب هو الذى ساعد على نجاح السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة عقب الاحتلال ، وهال دون أن تصبح الاراضى المحتلة بمثابة « البحر بالنسبة للسماك » كما تقول عبارة ماوتسى تونج الشهيرة ، فكانت بعض عائلات الطبقة العليا فى الضفة الغربية بالذات على استعداد للتعامل مع الوضع الجديد الناجم عن الاحتلال الذى أبدى استعدادا سريعا للحفاظ لها على مواقعها وامتيازاتها ، وكانت سياسة التجسور المفتوحة التى اتبعتها الاحتلال من أهم السياسات التى اتخضت للمحافظة على امتيازات الجناح الزراعى لهذه الطبقة ، بما يحول دون كساده بانعكاساته السلبية على جناحها التجارى أيضا .

والواقع أن هذا السلوك لم يكن غير متوقع من بعض عائلات الوجهاء التى ساهمت - بعد هزيمة ١٩٤٨ - فى ضم الضفة العربية الى الاردن ، وكما اتضح من مرحلة نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تشارك هذه الطبقة عموما فى العمل الوطنى الا بدور دبلوماسى هادئ ، وإن كانت بعض المصادر تؤكد أن عناصر من هذه الطبقة تحلت بروح مثالية وحملت السلاح ضد الانجليز والصهاينة . لكن ليس ثابتا ان أيا من عناصر هذه الطبقة قام بحمل السلاح سوى الشهيد عبد القادر الحسينى قائد جيش الجهاد المقدس فى حرب ١٩٤٨ .

فتاريخ الارستقراطية انفلسطينية يؤكد انها طبقة نبلاء غير مقاتلة فى الغالب ، وشديدة التمسك بالأساليب الشرعية فى العمل السياسى ، فكان ملاذها فى مواجهة الخطر الصهيونى هو التحرك الدبلوماسى . ومحدوله تشيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر العرائض والتعريجات

والتنمذيريات ، وهذا هو حدود دورها التي تتفق عليها أهم المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولذلك وقع على متوسط وصغار التجار وبعض الحرفيين والفلاحين ثم العمال عبء الفصل السياسى ذى الطابع العنيف •

ورغم أن حجم هذه الطبقة كان محدودا عند الاحتلال الاسرائيلى ، إلا أنها كانت تمسك بمفاتيح السيطرة على الضفة الغربية فى الوقت الذى كانت الطبقة الوسطى المدنية والريفية مهشمة سياسيا ، رغم أنها تمثل غالبية سكان الضفة ، وكان الملاك الزراعيون هم الأكثر نفوذا داخل هذه الطبقة بتأثيرهم التافذ على الريف الفلسطينى ، ولا يستند هذا النفوذ الى أدوات القمع فى الأساس ، وإنما الى علاقات اجتماعية تجعله أكثر قبولا من صغار وقراء الفلاحين الذين يفترض أنهم مصدر الدعم الحقيقى لأية حركة مقاومة فى بلد زراعى ، وقد بقيت تأثيرات هذه العلاقات قائمة رغم التغير الاجتماعى الذى شهدته هذه المنطقة مع التطور الرأسمالى البطيء للزراعة والانتشار النسبى للتعليم الحديث ، وزيادة الاتصال المباشر بالثقافة الأوروبية ، والتصاعد النسبى فى أهمية الطبقة الوسطى •

٢ - الانقسامات الفلسطينية :

عانت الثورة الفلسطينية منذ مرحلتها التكوينية من تعدد سياسى وفكرى يمكن اعتباره امتدادا للتيارات المتباينة على الساحة العربية بدءا بالقومية العربية وحتى الاشتراكية الماركسية بتنوعاتها مرورا بالتيار الوطنى الفلسطينى بطبيعة الحال ، واقترن هذا التعدد بانقسام تنظيمى وحركى تزايدت حدته مع مئات الانشقاقات فى صفوف بعض فصائل المقاومة ، وتكرس هذا الانقسام بفعل ثلاث عوامل رئيسية :

(أ) دور بعض الاقطار العربية التى عمدت الى انشاء فصائل فلسطينية تابعة لها ، وظلت حريصة على بقائها واستقلالها •

(ب) المصالح الذاتية ، حيث لم يكن ثمة مبرر لوجود بعض الفصائل

سوى نزعات ذاتية لبعض الأفراد الطامحين الى الزعامة •

(ج) ضيق الأفق السياسى ، أى المعز عن الاحاطة بالأبعاد الحقيقية

للمقاومة ، وعن اتخاذ مواقف ثورية واعية ، والواقع أن هذا

الانقسام لم يكن ليلقى بهذا القدر من تأثيراته السلبية

على الثورة الفلسطينية لو أنه لم يمتد الى العمل العسكرى •

فقد حال هذا الانقسام دون توفر الوحدة العسكرية للثورة ،

وقاد الى تمدد الخطط العسكرية ، وغياب الخط العسكرى السياسى

الواحد ، وهذا الظرف الخاص بالتسوية الفلسطينية يقتاض مع

أحد القوانين العامة لتجارب المقاومة الناجحة ، حيث كان وجود قيادة

عسكرية موحدة بمثابة كيان عام لكل هذه التجارب ، فكان غياب العمل

العسكرى الموحد بفعل الانقسام السياسى الفلسطينى من أهم العوامل

التي أثرت سلبيا على مسار الثورة منذ انطلاقها رغم انضواء جميع الفصائل

تحت لواء منظمة التحرير — باستثناء انسحابات قليلة ومؤقتة لبعضها حتى

عام ١٩٨٣ ، الذى شهد انسحاب معظم الفصائل من منظمة التحرير • ورغم

أن عام ١٩٨٧ شهد مصالحة وطنية فلسطينية توجهها الى انعقاد الدورة

الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر (١٩ — ٢٠ أبريل

١٩٨٧) • الا أن هذه المصالحة التى شملت أهم الفصائل الفلسطينية لم

تشمل تجاوز الوضع الانقسامى الذى كان سائدا قبل ١٩٨٣ ، ولم تقطرق

الى مسألة الوحدة العسكرية للثورة •

وهكذا تجمعت هذه العوامل الثلاثة الى جانب فاعلية الاجراءات

الاسرائيلية للسيطرة على المناطق المحتلة فى الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ،

لتنقود الى خسارة الثورة الفلسطينية لمركة اقامة قواعدها الرئيسية فى

الدخل ، وازاء ذلك لجأت الثورة الى اقامة هذه القواعد على الأراضى

العربية المخفضة للمناطق المحتلة بدءا بالضفة الشرقية لنهر الاردن ، حيث توجد الأرض التي تتأخر القطاع الأطول من الضفة الغربية المحتلة بطول حوالي ٦٠٠ كيلو متر ، حيث يعيش أكبر عدد من الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة ، وأدى ذلك الى اتارة التوتر بين النضرة وبين الحكومة الاردنية ، الأمر الذي جعل توفير القواعد الأمنسة الضرورية لحرب المعصابات أهم معضلة تواجه هذه الثورة ، والمعروف أن لهذه القواعد أهمية غائقة في جميع نظريات المقاومة وتجاربها ، لما توفره من امكانات لتجهيز والتدريب والتتقيف والاستعداد لمواصلة المعركة .

وقد نبع التوتر بين الثورة وبين السلطات الاردنية ، ثم اللبنانية من طبيعة القاعدة الآمنة نفسها ، باعتبارها المكان الذي تمارس فيه الثورة السيطرة بل والسلطة الكاملة وسط نسب مؤمن بها ، ولم يكن ثمة أى نظام عربى يمكن أن يسمح للثورة الفلسطينية بمثل هذه السيطرة على الأرض والشعب ، فضلا عن اختلاف تصورات هذه النظم ، لأسلوب ادارة الصراع العربى الاسرائيلى ، وعدم ايمانها بالعمل الفدائى .

وإزاء ذلك كان الصدام السريع بين الثورة والسلطات الاردنية ، ولدى أسرع به تبنى بعض فصائل هذه الثورة أفكارا راديكالية دعت الى تحقيق نوع من التغيير الاجتماعى الراديكالى فى الوطن العربى كأحد متطلبات شن حرب تحريرية شعبية ناجحة على النموذج الفيتنامى ، وانتهى ذلك الصدام بمعارك أحراش جرش وعجلون فى يوليو عام ١٩٧١ ، التي أنهت الوجود المسلح للثورة بالاردن ، وحرمتها من أهم مناطق قاعدية يمكن أن تعتمد عليها بعد أن عجزت عن التمركز فى داخل الأراضي المحتلة .

أما المناطق القاعدية التي أقامت الثورة الفلسطينية فى لبنان بعد ذلك ، والتي كان بعضها قد أقيم بالفعل قبل الخروج من الاردن ، فلم تكن لتؤدى الدور الهوى الذى يكفله الوجود فى الأراضي الاردنية

المظلمة للأراضي المحتلة ، وبإمتداد طويله على خط الحدود يصعب احكام إغلاقه نهائيا ، ومع ذلك سمحت المقاومة الى الافادة من قدرتها على اقامة مناطق قاعدية بلبنان لتوجيه ضربات الى منطقة الجليل المحتلة عام ١٩٤٨ ، ولذلك كانت القواعد التي أقامتها الثورة الفلسطينية في لبنان ذات خاتمة على دعم نفوذ منظمة التحرير ودورها على المستوى العربي أكثر من أهميتها في دعم العمل الفدائي بالصفة والقطاع بشكل منظم ومتصاعد ، فقد قنعت الثورة بمصد الخروج من الاردن بتوجيه ضربات عسكرية متفرقة مع قيادة المقسومة السياسية الى جانب القوى الوطنية الأخرى داخل الأراضي المحتلة .

وفي نفس الوقت لم تسع الثورة الفلسطينية الى اقامة مناطق قاعدية لها داخل الأراضي السورية من الأمان بسبب الرفض السوري لاستقلال العمل الفدائي ، ولكن الملاحظ أنها تجنبت من البداية اثاره مشكلات مع السلطات السورية في هذا المجال ، وبررت ذلك بعدم ملاءمة الواقع الجغرافي للعمل لفدائي ، بمعنى أن المناطق الحدودية عند هضبة الجولان لا تصلح لحرب المصائب لاقتقادها الى الأهداف الحيوية التي يمكن ضربها . ولم يدم وجود كثافة سكانية فلسطينية عند الجانب السوري للحدود يمكن أن تقزع فيها القوات الفدائية .

وعلى هذا النحو لم تجد الثورة الفلسطينية سوي لبنان ، وبالذات جنوبه المحاذي لشمال اسرائيل ، كموقع لاقامة قواعداها الرئيسية مستفيدة من ضعف السلطة اللبنانية ، ومن وجود حركة وطنية ديمقراطية قوية في لبنان تؤيد الوجود الفلسطيني المستقل ، لكن هذا الاستقلال لم يكن مستقرا ، لان وجود المقاومة في لبنان بالشكل الذي كان عليه بدأ دائما تآمر مؤقت ، وخاصة بعد نشوب الحرب الأهلية وتورطها فيها ، وتفاسر التدخلات السورية في الساحة اللبنانية ، ومع ذلك فقد نجحت المقاومة في الحفاظ على هذا الوجود في ظل الحرب الأهلية ، حتى تعرضت لصره قاصمة عبر الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ .

، وهكذا يمكن القول بأن خسارة الثورة الفلسطينية لمحرك القواعد الآمنة في الضفة قبل نهاية عام ١٩٦٧ ، وفي غزة مع أواخر ١٩٧١ ، رعينم اصرارها على متابعة هذه المعركة ، ولجئتها للبحث عن أماكن لاقامة هذه القواعد في أقطار الطوق العربية ، قادها الى ازمة اعتمادها على هذه الأقطار لوجود قواعد البدائين على أرضها ، بما يعنيه ذلك من اعتمادها على عوامل خارجية عنها ولا تستطيع التحتم فيها ، ولذلك كان عليها أن تواجه مشكلات في علاقاتها مع هذه الأقطار على نحو وضع قيسود كبيرة على قراراتها . وكان ذلك الوضع الذي اضطرت اليه الثورة الفلسطينية أهم مصدر للخلل البنوي في حركتها ، مما أدخلها في صراعات جانبية واسعة النطاق ألقتها عن صراعها الرئيسي ، واستنزفت الكثير من طاقتها ، وفرض عليها أن تتضبط في إطار أحكام قوانين الوضع العربي ، الأمر الذي زاد عجزها عن المواجهة الفاعلة للاحتلال الاسرائيلي ، واكب ذلك تزايد مستمر في العجز العربي العام قاد الى التعليق بسرابييات حل سلمى ممكن خارج اطار الشروط الاسرائيلية المجففة .

لئن في الوقت الذي كانت هذه الظروف تهدد في محصلتها النهائية استمرار الثورة الفلسطينية ، أخذت قيادتها تنتبه الى ضرورة العودة للعمل في داخل الأراضي المحتلة وخاضه بمسند أن أكدت حرب ١٩٨٢ الفلسطينية اللبنانية - الاسرائيلية عجز « الخارج العربي » وعدم قدرة « الخارج الفلسطيني » على الاستمرار دون تصعيد الكفاح الوطني في الداخل ، وفي ذلك الوقت كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة ، التي شهدت عملية تغير اجتماعي بطيء لكن عميق ، قد باتت مهية لأن تأخذ زمام المبادرة في الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث أخذ الوضع الذاتي الضروري للاستجابة لتصدى الاحتلال يتحقق كمحصلة لهذا التغيير الاجتماعي الذي يمكن تلخيص أهم معاملة في :

١ - اكتمال نضج جيل فلسطيني جديد من أبناء الأراضي المحتلة يتميز بقدرات أعلى في مواجهة الاحتلال من الجيل السابق عليه ، ويوصف

هذا الجيل بأنه أُمّك خولها من سلطات الاحتلال وأكثر جرأة في مواجهتها، لأنه لم يعايش صدمة الاحتلال وهزيمة ثلاثة جيوش عربية في حرب ١٩٦٧، ولم يعتقد في يوم ما أن الجيش الاسرائيلي لا يمكن أن يهزم على عكس الجيل السابق عليه الذي شهد هذا الجيش يقتحم الضفة وقطاع دونما عناء، وتعدى زحفة أراضي الدول العربية المجاورة .

وقد أخذ وعى هذا الجيل الجديد في التفتح مع حرب ١٩٧٣، حيث عايش خبرة التراجع النسبي لهذا الجيش فيها، كما عايش خبرة حرب ١٩٨٢ اللبنانية وعجز هذا الجيش عن القضاء على المقاومة الفلسطينية وقطاع محدود من القوى الوطنية اللبنانية التي مهدت في مواجهته ٨٨ يوما دون أى عون عربي . ثم اضطواره للانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية التي احتلها، وفضلا عن ذلك فإن نشأة هذا الجيل في ظل الاحتلال سلحته بروح المواجهة والندية، حيث تعود على التعامل مع السلطة المحتلة في الصباح والمساء وعند كل مفترق طرق، وتؤكد الاحصاءات الاسرائيلية أن غالبية أعمال العنف في الأراضي المحتلة يقوم بها شباب أو صبية من أبناء هذا الجيل، الذي تنعكس روحه القتالية بالضرورة على الجيل السابق — أى الآباء والأجداد — الذين تدل أحداث الانتفاضة الكبيرة على دورهم الفعال فيها الى جانب أبنائهم، ويزيد من الحالة الثورية لهذا الجيل ادراكه المقتنم لعجز الوضع العربي عن ممارسة أى دور جدى من أجل تحريره، وبالتالي فليس أمامه سوى الاعتماد على نفسه إذا أراد التصحرر من الاحتلال .

٢ — تساعد دور الجامعات الفلسطينية بالداخل في الحركة الوطنية مع التزايد المستمر في أعداد طلابها من أبناء هذا الجيل الذين تصطبغ أبسط حقوقهم في الحياة بواقع الاحتلال، وغولاء الطلاب لا يجدون العمل بعد تخرجهم، وخاصة بعد أن أخذت غرض العمل تنقل في الأقطار العربية مع الانحسار النسبي للموجة النفطية، في الوقت الذي تزداد

أعدادهم بسرعة بفد القفزة الهائلة التي شهدتها جامعات' الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٧٥ ، والتي كانت محصولتها استيعاب هذه الجامعات لحوالي ١٧ ألف طالب عام ١٩٨٧ ، ويأتى معظمهم من الطبقة الوسطى والدنيا التي باتت كل طموحاتها تصطدم بواقع الاحتلال ، كما أن نسبة عالية منهم من أبناء المخيمات الذين ليس لديهم ما يفقدونه في المواجهة مع سلطات الاحتلال ، وهذا التطور هو ما يفسر كيف تصاعد دور الجامعات في الحركة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الماضية لتصبح إحدى وأهم ركائزها وأحد أبرز مآكر الانتعاش الثورى بانعكاساتها المباشرة على محيطها الجغرافى .

٣ - تزايد مشاركة العمال والفلاحين في الحركة الوطنية ، فقد شهدت الفترة الماضية تزايداً مطرداً في أعداد القوة العاملة المأجورة نتيجة فقدان كثير من صغار الفلاحين لأراضيهم في ظل سياسة المصادرة التي تنتهجها سلطات الاحتلال لأغراض استيطانية أو عسكرية أو انتقامية من المشاركين في المقاومة أو المتعاطفين معها ، ويضاف الى ذلك تسرب أبناء الفئات الدنيا من الدراسة وتوجههم الى سوق العمل تحت ضغط الحاجة ، وكانت سلطات الاحتلال قد سمعت الى استيعاب هذه الظاهرة المتنامية من خلال فتح سوق العمل الاسرائيلية أمام عمال الضفة والقطاع ، والذين تصل أعدادهم الى ما يزيد على مئة ألف من العمال ، لكن سياسة فتح باب العمل لعمال الضفة والقطاع في اسرائيل لم تحل مشكلة البطالة المتزايدة في ظل الانتعاش المستمر في قاعدة الطبقة العاملة ، وتقلص فرص العمل بالأراضي المحتلة ، والثابت أن هناك علاقة طردية بين انتشار البطالة وبين انخراط أعداد متزايدة من العمال في الحركة الوطنية ، وواكب ذلك بدء مشاركة قطاعات من الفلاحين في هذه الحركة منذ انتفاضة يوم الارض في ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ .

٤ - تزايد دور التجار في الحركة الوطنية وخاصة خلال الأعوام

السابقة عندها أخذ هذا الدور طابعا مبادرا ومنظما ، حيث لم تعد مشاركتهم مجرد استجابة لضغوط المتظاهرين بإغلاق المحلات ، بل تطورت في اتجاه المبادرة بالدعوة للاضراب ، وهو الدور الذي ظهرت فاعليته بوضوح خلال الانتفاضة .

فلم تعد هناك مدينة في الأراضي المحتلة لا يشارك تجارها في الاضراب بما في ذلك مدينة رام الله التي ضرب تجارها الاكثرياء مثالا غزدا في التضحية ، على عكس معظم الترقعات الاسرائيلية التي ذهبت للمراعاة على ابعاد هذه المدينة المزدهرة عن الانتفاضة ، خاصة وأن سكانها عموما من الطبقة الوسطى التي تعمل بالأعمال الحرة ، وليس فيهم لاهثون من الذين فقدوا أملاكهم عام ١٩٤٨ .

وقد أدى هذا التغيير الاجتماعي الى تهيئة الوضع الذاتي في الأراضي المحتلة لمواجهة جديدة مع الاحتلال في حالة توفر المناخ العام اللازم لهذه المواجهة ، وهو المناخ الذي أخذ يتشكل منذ أوائل عام ١٩٨٦ بعد سقوط آخر رهان كبير على التسوية السلمية من خلال تجربة اتفاق عمان ، ليصل الى ذروته في أواخر عام ١٩٨٧ .

وقد ساهمت مختلف القوى الفلسطينية في الداخل في خلق هذا المناخ ، لكن مع دور أكثر تأثيرا للتيار الاسلامي في قطاع غزة حيث تفجرت الانتفاضة لتنتقل الى الضفة الغربية ، وقد تمكن المجاهدون العاملون في اطار « سرايا الجهاد الاسلامي » بصفة خاصة من تحريك الركود الذي ظل يسيطر على القطاع لفترة طويلة وخلق مناخ جديد بين أهله ، من خلال تصعيد المقاومة السياسية والمسلحة داخله خلال عام ١٩٨٧ بمعدلات تجاوزت المقاومة التي شهدتها الضفة الغربية لأول مرة منذ فترة طويلة حيث ظلت الضفة مركز المقاومة ضد الاحتلال .

ويجدر الإشارة بأن انضواء التيار الاسلامي في اطار هذه « الجبهة »

ينبغي أن يمد من المخاوف البالغ ههما من أن يؤدي تصاعد هذا التيار الى صبغ الحركة الوطنية والفلسطينية بصبغة دينية ، وهي مخافة ، قد تكون مبررة نظريا ، لكنها لا تأخذ في اعتبارها عدة معطيات هامة أبرزها •

١٠ - التباين الضروري بين أنشطة التيارات الاسلامية المعارضة لانظمة الحكم في بعض البلاد والساعية لاقامة دول اسلامية ، وبين نشاط تيار اسلامي يقاتل من أجل تحرير وطنه في المقام الأول بما يعنيه ذلك من ضرورة تأجيل أى خلاف حول نوع الدولة المتى ينبغي اقامتها بعد التحرير ، وتبرز أهمية هذا التباين لا من وجهة النظرية بحسب وانما من رصد حركة التيار الاسلامي الفلسطيني في الواقع ، والتي تؤكد تغلب الاتجاه التحريري المتحالف مع القوى الوطنية الأخرى بقيادة « فتح » في الداخل وعزلة الاتجاه الانقسامى الذى يعطى الأولوية لقضايا أيديولوجية •

٢ - البناء الفكرى لقطاع رئيسى من التيار الاسلامي الفلسطيني الغافل وبالذات سرايا الجهاد ، والذي ينطوى على مكون وطنى وعروبى واضح كما يبدو من الصحيفة المبررة عنها (البيان) التى تصدر في لندن ومن مطبوعاته السرية في قطاع غزة ، حيث يمكن اعتبار الفكرة الاسلامية احدى صياغات البحث عن الاستقلال الوطنى واسترداد الهوية ، وهى هنا ليست مجرد هوية اسلامية ، وانما - أيضا - هوية الوطنيه الفلسطينية فى مرحلتها الراحنة والحاسمة ، روحا قتالية استشهادية تزيد من قدرتها على المواجهة ومن فاعليتها انطلاقا من المبدأ الاسلامى «النصر أو الشهادة» •

وفى هذا الاطار يمكن القول بان التحالف الذى قام بين أهم تنظيمين للتيار الاسلامي (الجهاد والاخوان) وبين القوى الوطنية الأخرى بقيادة حركة « فتح » لعب أهم دور في استمرار الانتفاضة من حيلال القيادة الوطنية الموحدة التى امسخت برمام الموقف وعمت على توجيه الانتماءه

في مسارات محددة من خلال البلاغات والمنشورات التي توزع في مختلف أنحاء الضفة والقطاع ، وتضم هذه القيادة عناصر من الصف الثاني والثالث (٢٥ - ٤٠ عاماً) بدلا من عناصر الصف الأول المعروف معظمها لمسلطات الاحتلال ، وترتبط هذه القيادة بعلاقة تنسيق وثيقة مع قيادة منظمة التحرير فيما يتعلق بالتحركات الرئيسية في مجرى الانتفاضة .

والى جانب هذه القيادة الوطنية الموحدة ، هناك لجان شعبية في مختلف المناطق تتولى متابعة الموقف وتقدير ما تقتضيه الظروف من تصعيد أو تهدئة مؤقتة لالتقاط الأنفاس ونقل النشاط من منطقة الى أخرى ، تعمل معاً في تناغم غير مسبوق ، لاحظه معظم المراقبين عندما وجدوا ايقاع الانتفاضة يجري بسط منظم ، وتقوم هذه اللجان بتكوين جماعات الدعم للذين يواجهون صعوبات معيشية بسبب توقف العمل .

وهذه اللجان تجتمع وتدرس وتقوم مراحل الانتفاضة ، ثم تتخذ القرارات المناسبة لإدارة عملية المواجهة ، وتتبع عنها أطر مركزية وأخرى مرعية مترابطة فيما بينها ، وتنسق أعمالها بشكل مدروس وبوسائل اتصال متعددة وسرية ، وقد قاد تطور الانتفاضة على هذا النحو الى عزل القيادات التقليدية المهادنة ، والى اضطرار بعضها للرضوخ للمناخ الجديد. كما يظهر من تراجع رشاد التوا رئيس بلدية غزة أسبق من موقفه المطالب بالحكم الذاتي الى المطالبة بالانسحاب والدولة المستقلة ، معلنين ان جماهير الشارع الفلسطيني أكدت صحة هذا الطلب ولا بد من الوقوف الى جانبه .

وفي هذا الاطار حققت الانتفاضة أوسع مشاركة وطنية في مواجهه الاحتلال منذ ١٩٦٧ على نحو يجعل من استراتيجية العصيان المدني نمرًا متحدا لأول مرة منذ فشل محاوله تطبيقها الوحيدة في الثوبور التالية للاحتلال .

وقد دعت بعض الهيئات الصلحرة عن « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » بالفعل الى الاستعداد لهذا المعين الذى ينبى الاحداد له بجدية ، وسرعة استثمار لقوة الدفع التى حققتها الانتفاضة فى الاراضى المحتلة فى اطار خطة تدريجية تصاعدية تبدأ بمقاطعة السلع الاسرائيلية التى يمكن الاستغناء عنها ، مع العمل من أجل توفير بدائل للسلع الأخرى اعتمادا على الجهود الذاتية الأساسية ، مع الامتناع عن دفع الضرائب تدريجيا ، ورفض البطاقات الاسرائيلية ، وعدم ملء الاستمارات الرسمية الا بنقطة العربية ، والامتناع التدريجى عن العمل داخل اسرائيل أو فى المنشآت الاسرائيلية بالأراضى المحتلة ، والسعى الى توفير تغطية اقتصادية لتعويض الأجور التى يحصل عليها أكثر من مائة ألف عامل حتى يمكن توفير أعمال لهم داخل الاراضى المحتلة ، فاذا انتهت الانتفاضة بارساء حجر الأساس لهذا المعين . وكسر حاجز القردد والخوف من المعنى فيه ، وأمكن تنفيذ بعض خطواته الأولية بما يتيح البناء نوعها تدريجيا تكون الحركة الوطنية الفلسطينية قد دخلت بالفعل مرحلة جديدة أكثر تطورا من أى وقت مضى .

الانتفاضة :

إذا كانت كلمة الانتفاضة لمعينا معنى ، الاستيقاظ فجأة ، أو التحرك من أجل التخلص من كابوس ، أو الابتعاد عن تىء مزعج ، وإن كانت ميسما تعنى التخلص من الاحتلال فانها سيكولوجيا تعنى عملية ولادة جديدة .

وهكذا فإن الانتفاضة الفلسطينية لم تقلب فقط ، المفاهيم السياسية والاقتصادية ، بل حتى طالت المفاهيم العسكرية المتعارف عليها فى الصراع الفلسطينى — الاسرائيلى منذ أربعين سنة ، ففى أقبل من بسطة أدت

الانتعاشه الى تغيرات اجتماعيه على مستوى الاجتذافات العمامة وعلى مستوى السلوك الفردي .

واكن قبل التفصيل في موضوع الآثار النفسية والاجتماعية على الفلسطينيين يجب أن نقرضه على طبيعته الجو النفسي المسائد في الأراضي المحتلة قبل اندلاع الانتفاضة التسعيه - أى قبل ديسمبر ١٩٨٧ . حيث اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة الارهاب اليومي والمنظم ضد كل فرد فلسطيني خلال العشرين سنة الأخيرة ، بهدف وضع أفراد هذا المجتمع في حالة مستمرة من التوتر النفسي والاجتماعي .

نحن طريق مصادرة الأراضي ، وبناء المستوطنات ، وطرق جديدة للمستوطنين واعطاء بعض الامتيازات الهامشية لبعض القطاعات في المجتمع الفلسطيني ، كان هدف الاحتلال التفريق بين أبناء المجتمع على أسس طائفية أو اجتماعية من أجل تفسيح نسيج المجتمع الواحد .

وعن طريق ابعاد المثات واعتقال الآلاف ، وفرض نظام منع التجول ، والعمل على نشر وباء المخدرات في الوسط الفلسطيني . كانت سياسة الاحتلال تهدف الى تدمير البناء التقليدي للمجتمعات الفلسطينية سيكولوجيا على مدار العشرين سنة الأولى من الاحتلال وكانت الحممية جملة من الاضطرابات والصراعات . وه نتج عنها من حالات نعانى القلق ، والاجهاد النفسي ، أمراض نفسية - وجسمية ومظاهر أخرى من السلوك المرضي .

فالاحتلال الاسرائيلي بطبيعته الاستيطانية الاستعمارية يرمز الى الخاء كل مظاهر الوجود الفلسطيني . ذلك أن طبيعة اللقاء الاجباري هذا بين المستعمر والمستمر يقوم على مجموعة من التعميمات الثقافية والافتكار العنصرية ، والتي تنطلق من مفهوم الاسرائيلي المستعمر والفلسطيني المستعمر وأهمها :

✽ أن الاسرائيلى كمستعمر هو الذى ربّح المعركة فى عام ١٩٦٧ ، فهو الأقوى وهو السيد ، بينما الفلسطينى العربى هو الخاسر ، فهو الأضعف وهو العبد .

✽ أن الاسرائيليين أكثر ذكاء وأكثر حضارة ، وأكثر أخلاقا ، بينما الفلسطينيون أقل ذكاء ، أقل حضارة ، وأقل أخلاقا .

✽ أن الاسرائيليين باستطاعتهم ادارة أمورهم بأنفسهم سياسيا واقتصاديا ، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون الاستقلال ويحاجة الى من يدير أمورهم حتى لو أعطوا شيئا من الاستقلالية لم يصابون بالاحباط ، ولن يحسنوا استقلالها .

ومن بين وسائل هذه الحرب السيكولوجية التى تقود الى حالات من الاجهاد النفسى ، الاحباط والصراع على المستوى النفسى — الاجتماعى ، يرى الاحالات الآتية :

١ - حالات الاحباط :

والتي تنتج غالبا عن اجراءات السلطة المخططة المتمثلة فى منع الناس من السفر ، من الدراسة ، من زراعة أراضيهم ، ومن اختيار نوعية ما يزرعونه ، بالإضافة الى منع الناس من جنس محصولهم كمقابس جماعى ، وينطبق على ذلك فرض نظام منع التجول باستمرار وللفترات خاصة فى المناطق الشعبية (المخيمات) المزدهمة بالسكان ، وقطع الاتصالات الهاتفية والكهرباء والماء من حين لآخر ، ومن أقوى الأمثلة على مخطط السلطة فى دفع الناس نحو حالة من الاحباط النفسى هو منعهم من التعبير عن مشاعرهم وعواطفهم الانسانية فى حالة استشهاد أحدهم برصاص الجيش أو المستوطنين ، كذلك منع اقامة مراسيم دفن شعبية وذلك بأمر عسكرى ، بالإضافة الى منع التعبير عن المشاعر والأحاسيس الوطنية ، وذلك بمنع

المظاهرات والاضرابات وحرية التعبير واغلاق المدارس والجامعات والتضييق على دور العبادة •

٢ - حالة الضغوط :

وتتمثل في فرض السلطة المحتلة شروطاً مستحيلة في مختلف مجالات الحياة اليومية للمواطنين ، فهناك ضغوط في مجال التجارة للتصدير والاستيراد والتعليم وفتح المدارس والجامعات ، كتمهيد الأبناء والمدرسين بأن أبناء مدرسة ما لا يلقون الحجرة ، وهناك ضغوط على السجناء وذويهم كوضع المساجين في السجون البعيدة عن أماكن سكنهم ، وتوزيع أفراد العائلة على أكثر من سجن بحيث تصبح زيارتهم مستحيلة ، بالإضافة الى رفض الزيارات بعد أن تكون العائلة والمسجون قد هيموا نفسياً لمثل هذه الزيارات •

ومنذ بدء الانتفاضة زاد على ذلك ما يسمى بالضغوط الادارية ، حيث يضطر المواطنون للحصول على توقيعات قد تتراوح ما بين سبعة الى عشرة توقيعات من دوائر الحكم العسكري المختلفة لانهاء أى معاملة ما • وبعد ان يتم جمع هذه التوقعات ، يعود الكثير من المواطنين الى المحاكم العسكرية لخذ الموافقة النهائية على معاملاتهم لكن الكثير منهم يفاجأ بأنه قد تجاوز الفترة المحددة لجمع هذه التوقيعات وهى ثلاثة أسابيع فيحصل هنا على توقيع الحكم العسكري أو ما يسمى بالادارة المدنية • ولكن عليه ان يعود ويجمع التوقيعات العشرة مرة أخرى •

بالاضافة الى المعاملة المهينة من قبل جنود الاحتلال للمساويير المراجعين ، وعن الضرائب التى يدفعها المواطنون عند كل خطوة ، بالإضافة الى ساعات الانتظار الطويلة •

ومن الضغوط القوية التى تفرض على العائلات الفلسطينية من قبل

سلطات الاحتلال هي رخص سلطات الاحتلال لجمع شمل العائلة الفلسطينية،
هناك المئات من الحالات والتي تعيش فيها الأسرة الأب والطفل في دولة
فلسطين المحتلة والأم في عمان ، انها احدى صور المذاب النفسى لمثل
هذه المنوط النفسية — الاجتماعيه .

٢ - حالة الصراع :

حيث تلجأ السلطات المحتلة في محاولاتها لكسر المقاومة عن طريق
الانقلاب على أاستوى الفردى والجماعى وذلك فى وضع المجموعة او الفرد
فى حالة من الصراع النفسى ، وعادة ما تلجأ أجهزة السلطة الى استعمال
هذا النهج فى حالة الفرد السجين حيث تضع أمامه الاختيار بين أمرين
احصلاهما مر ، مثل :

- الاعتراف أو التعذيب .

- الإبعاد أو البقاء فى السجن .

- التجار يخبرون بين دفع الضرائب أو اقفال المحل التجارى .

- هــ دا ومن بين الاختيارات الأكثر صعوبة والأقل انسانيه اعتقال
أى فرد من العائلة وغالبا ما يكون الأب ، وأن يسلم الابن نفسه ،
أو الاختيار بين سجن طفل يقل عمره عن ١٥ عاما أو دفع غرامة
مالية عالية من قبل الأسرة .

وفى مثل هذا الوضع لم يجد الفلسطينيون أمامهم سوى اللجوء
الى استعمال « العلاج النفسى — الذاتى الفردى » ، أى أن كل فرد
حاول أن يكتف حياته مع المفهوم السائد « الوضع القائم » .

وهكذا كان كل شخص بمثابة المريض والمعالج .

وهكذا من أجل التكيف مع هذا الاحتلال الكابوس وهذه الحياة التي أصبحت من خلاله مفضلة وحتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم عملوا نيثا يهد أمن الدولة لجأوا الى استعمال وسائل الدفاع مثل :

التعويض ، الاسقاط ، التبرير ، التقمص ، أو مسابقة العدو .

— التصويف :

• يلاحظ بتسقيته الايجابي والسلبي

اجابيا :

ويتمثل ذلك في اقبال الفلسطينيين على التعليم وتمكنهم من خلق أساسيات لدولة في الأراضي المحتلة مثل اقامة الجمعيات والمؤسسات المختلفة .

سليبا :

مثل الهجرة بحثا عن عمل أو دراسة ، العودة للماضي ، البالغة في اقامة حفلات الزواج والمناسبات الدينية كالحج ، وقد يعود ذلك الى منع السلطات لمظاهر التعبير عن المشاعر والأحاسيس في مناسبات أخرى ، حيث لم تترك أمام الناس سوى هذه المنافذ .

— الاسقاط :

ويتمثل ذلك في اسناد صفات الفرد ومسلكيته الى الآخرين كاعتبار الدول العربية وغياب النظام والوحدة فيما بينها مسئولوا عن استمرارية الاحتلال .

— التبرير :

ويتمثل ذلك في ابداء أسباب تبدو منطقية لتفسير الفشل كقول الناس بأن الابعاد عن الدين والوحدة هي سبب الهزيمة ، أو أن تدين الاسرائيليين ووحدةهم هما سبب انتصارهم .

الاندماجية أو مسابقة العدو :

وهى عملية التتمص اللانعورى لعدد من تصرفات الغير وتقليده لدرجة الاندماج فيها ، وأوضح الأمثلة على ذلك ظاهرة العملاء والمتعاونين الذين يتقمصون شخصية المحتل « المعتدى » وذلك بعد أن فشلوا فى اكتشاف هويتهم الخاصة .

كما يلاحظ وجود ظاهرة تخفيض قيمة الذات وبطريقة مبالغ فيها أحيانا عن طريق الفكاهة وعلى شكل نكات ، وأحيانا بطريقة جدية ، وفى حالة انفعالية ، ومع انطلاقة الانتفاضة أخلت طريقة العلاج الفردى الذاتى المكان الى نوع آخر من العلاج الجماعى ، والذى يشارك فيه كافة أفراد الشعب ، ان الانتفاضة كظاهرة نفسية - اجتماعية عايشها الفلسطينيون كعملية تطهير نفسى لا شعورى .

لقد اتخذت العلاقة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال منذ ديسمبر ١٩٨٧ اتجاها جديدا ، وهو صدور الفعل من الطرف الفلسطينى ورد الفعل من الطرف الاسرائيلى .

لقد ولدت الانتفاضة الفلسطينية من مجموعة من الاثار والاستجابات والتي حصلت ضمن جو عام من الاحباط العام ، ولقد أخذ الاسرائيليون عشرين عاما ووزير دفاعهم عاما آخر حتى اضطر فى السابع من نوفمبر ١٩٨٨ الى الاعتراف بقوله : ان مشاعر الكراهية عند الفلسطينيين نحونا تاتى من احباطاتهم .

وهكذا فانه بعد أكثر من سنة من الانتفاضة وضحت معالم طريق جديدة للناس فى حياتهم اليومية ، حيث يعايش الناس الانتفاضة وما نتج عنها من ممتلكات جديدة كعملية تطهير نفسى تشمل كل أفراد المجتمع وفئاته ، والتي يمكننا ملاحظاتها على المستويين الجماعى والفردى .

أولا - على المستوى الجماعى :

تأكيد الاحساس بالهوية الجماعية ، والانتماء الى مجتمع واحد ومصير واحد . فخلد أدت الانتفاضة كحركة شعبية الى تقييد الفجوات الاجتماعية ، للاختلافات بين الجماعات الفلسطينية ، والتي حاول المحتل تثبيتها على مدار العشرين سنة الأخيرة ، فكل طبقة اجتماعية وحسب امكانياتها شاركت وبنضال سلامى فى العملية .

فقد ساهم التجار وأصحاب المصانع جنباً الى جنب مع العمال فى شل الحركة الاقتصادية مع ضمان تأمين الحد الأدنى من احتياجات السكان . وذلك ببرمجه وتنظيم مواعيد الاضرابات ، مقاطعة البضائع الاسرائيلية التى يوجد لها بديل فى السوق الفلسطينى مع تشجيع المصناعات الوطنية .

— العمال الفلسطينيون العاملون فى اسرائيل يتناقص عددهم باستمرار فمن ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف عامل) تقلص عددهم الى حوالى ٤٠,٠٠٠ (أربعين ألف عامل) .

— أصحاب العقارات لم يطالبوا بأجور محلاتهم أو بيوتهم ، كما أن الكثير منهم استوفى جزءاً منها تفهما للوضع الجديد للسكان ، وقسماً اخر من أصحاب العقارات وضعها فى خدمة اللجان الشعبية .

كذلك أرسل المزارعون الفائض من انتاجهم الزراعى . أو باعوه بسعر التكلفة للعائلات الفقيرة ، وسكان المناطق المحاصرة عن طريق اللجان الشعبية .

— كما أن عدداً كبيراً من الموظفين العاملين فى أجهزة الحكم العسكرى من رجال الشرطة ، والضرائب والمكاتب الادارية قدموا استقالاتهم ، بالرغم من ذلك ، وبسبب ذلك فإن نسبة الجريمة وتعاطى المخدرات والسرقات قد انخفضت وبنسبة كبيرة فى المجتمع الفلسطينى .

— وفي النهاية حدث تغير اجتماعي هام ذا مغزى شجى له علاقة
بالزواج حيث حدد المهر بـ ٢٠٠ دينار بدلاً من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠
دينار أردنى .

ان مثل هذه التغيرات كان يود الفلسطينيون اجراءها منذ بداية
هذا القرن ، صحيح أنه من الصعب تغيير بعض العادات الشعبية والاجتماعية
خاصة تلك المرتبطة بالدين ، لكن يلاحظ أن قوة دفع الانتفاضة استطاعت
انجاز ذلك وفى أقل من سنة .

ثانياً — على المستوى الفردى :

ساهمت الانتفاضة كحركة شعبية على المستوى النفسى — الاجتماعى
فى احداث تغيير جبرى فى دور الفرد ذكراً كان أم أنثى ، صغيراً كان أم
كبيراً .

— فيما يتعلق بالمرأة :

بالرغم من بقاء المرأة الفلسطينية فى بعض الأوساط الاجتماعية تلعب
دوراً تقليدياً إلا أنها قد تجاوزت هذا الدور على المستوى السياسى ،
فهي واعية لدورها كام وكمعلمة سياسية لأبنائها ، لقد شاركت المرأة
بفئات عمرها المختلفة فى مختلف مراحل الانتفاضة ، فلقد واجهت الجنود
مباشرة ، وشاركت فى المظاهرات ، تدخلت بكل ما تملك من قوة فى وضع
جسدها كحاجز بين جنود الاحتلال وبين الأطفال والشباب لحمايةهم من
اعتداءات الجيش بالضرب أو الاعتقال ، كما ساهمت المرأة فى المشاركة
والاعداد للكثير من مظاهر الاحتجاج من اعتصامات واضرابات عن
الطعام ، كذلك كان لها دور رئيسى فى حملات الاغاثة كحياكة الملابس ونسج
انصوف للسجناء وزيارة عائلات السجناء والجرحى والشهداء ، كما تمكنت
المرأة بحكم وضعها من فرص الحوار مع الجنود الذين يميلون غالباً الى
عدم التحدث مع ضحاياهم ، أو الى استعمال كلمات نابية (للتأثير

على موقف المرأة وصمودها انطلاقاً من أفكارهم التقليدية عن المرأة (اترقية) فما كان من النساء الا رد الصاع صاعين وبنفس اللغة ، هذا ونادراً ما كان يحدث بعض الحوار خاصة في حالة تأثر بعض الجنود بموقف المرأة منهم .

— فيما يتعلق بالمرأهين أو مرحلة الشباب :

ان الشباب يمثلون الأمل والطليعة في المجتمع الفلسطيني ، كما هو الحال في بقية المجتمعات ، وقد تأكد ذلك في مختلف مراحل الانتفاضة الحالية ، كما تأكد في مجموعة الانتفاضات السابقة والتي جرت في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

لقد أثرت الانتفاضة الحالية باستمراريتها على دور وحياة الشباب ، والدور السائد للمراهق في المجتمع الفلسطيني هو كونه طالباً في المدرسة ، لكن مع اغلاق المدارس وملاحقاتها للشباب وجد الشباب أنفسهم في الشوارع يضربون ويهانون ويمتقلون بدون أي سبب ، وهكذا لم تترك السلطات المحتلة بارهابها للشباب حلاً الا الثورة ، وهكذا أيضاً وضع الشباب أنفسهم عفويًا وتدريبياً في خدمة القطاعات المختلفة في مجتمعهم ، مما أدى فيما بعد الى ولادة اللجان الشعبية ، بدأت هذه اللجان في الظهور مع الشهر الثالث من الانتفاضة خاصة في المناطق والأحياء الشعبية بهدف تقديم خدمات اجتماعية ، تربوية صحية ، زراعية وتعميرية وذلك بدلاً من السلطة المحتلة التي زادت من فرض قيودها على تقديم القليل من هذه الخدمات ، لقد أقدمت سلطات الاحتلال على اغلاق جميع المؤسسات التعليمية من روضة الأطفال حتى الجامعة ، لقد حولت السلطات بعض المدارس الى مراكز اعتقال أو معسكرات للجيش في المدن ، كما حولت السلطات معظم المدارس في القرى لخدمة أهدافها ، بالإضافة الى تخريب محتويات هذه المدارس وأبنيتها .

كما حاول الشباب تنظيم رجال الحراسة لاحتباط محاولات السرقة المنظمة التي قامت بها السلطة بالتنسيق مع بعض العملاء لخلق جو من عدم الاستقرار والأمن في الأراضي المحتلة خاصة بعد استقالة رجال الشرطة الفلسطينيين من جهاز القمع الاسرائيلي *

وعلى المستوى النفسى - الاجتماعى ساهمت اللجان الشعبية في توجيه الشباب لطاقتهم وجهودهم لخدمة الانتفاضة عن طريق خدمة مجتمعهم ، فقد لوحظ انخفاض في عدد المدمنين على تناول المخدرات ، هذا المرض الخطير الذى حاولت السلطات الاسرائيلية نشره في الوسط الفلسطينى في السنوات العشر الأخيرة ، كما أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والخلافات بين فئات الناس وأفرادهم كانت تحل بالتوجه للجانب الشعبي أو للشخصيات الوطنية بدلا من التوجه لحاكم وشرطة السلطة ، هذه التغيرات في دور الفرد وضعت الشباب مباشرة في خدمة مجتمعهم فقسم منهم يساهم في تعليم أطفال حارته بعد أن أغقت السلطات المدارس الحكومية ، وهكذا ولدت فجرة المدارس الشعبية أو التعليم الشعبى ، وقسم آخر يزرع الأرض في فناء منزله أو منزل جيرانه ، والمقسم الآخر يشارك في المظاهرات والاعتصامات أو مراغمة الصحفيين في جولاتهم ... الخ *

وهكذا وبطريقة أو بأخرى تم التزام الشباب بخدمة أمتهم وواقعهم، يمكن القول بشكل عام أن المراهقين الذين كان لهم دور في الانتفاضة لا يعانون كثيرا من الآثار النفسية المترتبة على استخدام العنف من قبل الجنود ضدهم ، مقارنة بزملائهم الذين لم يشاركوا في الانتفاضة *

كما يلاحظ أن الحاجز النفسى وهو الخوف من الجيش الذى يمثل الموت قد تم اتغلب عليه ، فالشباب الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة وجها لوجه مع جنود العدو المدججين بالسلاح بينما هم يقاتلون بأيدي عارية لم يخافوا رصاص الجنود بل تحدوهم *

وهناك ملاحظة هامة على التغير الشامل الذي حدث في اتجاهات هؤلاء الأسباب بفعل الانتفاضة ، فالشباب الفلسطيني الذي كان متطرفا في تصريحاته السياسية وتحليله للموضع ، نظرا للمقمع الاسرائيلي المستمر والذي لم يترك للشباب الفلسطيني على مدى العشرين سنة الأخيرة سوى التطرف اللفظي ، نرى أن الانتفاضة ومساهمة الشباب كمعصر رئيسي في انطلاقتها واستمراريتها ساهمت بدورها في اخذهم لقرارات وتصريحات واقعية ، وخير دليل على ذلك التركيز على اسخدام الوسائل الاسلامية في تفسير مختلف مراحل الانتفاضة ، وتبنيهم للافكار المعتدلة في تصريحاتهم للصالحه وممارستهم على الواقع من أجل بناء الدولة الخاصة بهم وتحقيق السلام .

— اما فيما يتعلق بالأطفال :

يمكن القول أن جو الاحتلال الملىء بالعنف من جهة ، وبالالتزام والأمل من جهة أخرى قد ترك ولا شك أثارا هامة على حياة الأطفال .

فالأطفال الفلسطينى يستعمل كلمات ومصطلحات سياسية تشير الى فئة عمر أعلى من سنه للفعلى ، فهو يتعرض للعنف العسكرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى يحمى نفسه فهو يتقمص دور الفرد البالغ ، كما يحاول تقليده على المستوى الشعورى ، فهو يتشارك فى المظاهرة يقذف العدو بالحجارة ، يبنى الحواجز ويحرق الاطارات ، كما أنه يتساهد نشرات الأخبار وينافس ذلك مع الكبار ، أو يستمع الى نقاشاتهم ويتبادلها مع زملائه وذلك كله على حساب دروسه أو البرامج المخصصة للأطفال ، فالحقيقة أذن هى أن الطفل الفلسطينى غالبا وبسرعة يدخل الى عام الكبار والى سوق العمل ليحل محل والده المعتقل أو أخيه الذى استشهد أو الفار من وجه السلطة .

وهناك ظاهرة هامة تتعلق فى حياة الأطفال وهى اختيار الاسم لمولود

الجديد ، فقد زادت نسبة اختيار أسماء ذات علاقة بالمواقع التاريخية والجغرافية في فلسطين مثل اختيار أسماء : جنين ، بيسان أو أسماء ذات علاقة بالحركة الوطنية العربية مثل : ناصر ، جمال ، عرابي ، عز الدين ... الخ .

ويمكن القول أن هناك تحولات جذرية في أدوار هؤلاء الأفراد من شباب وأطفال ونساء ، والذين بدأوا يحققون لأنفسهم مكانة اجتماعية جديدة ، فالكبار لم يعودوا المرجع الوحيد لصغار السن وفي كثير من الحالات تم تجاوزهم ، كما أن الكثير من مظاهر السلطة التقليدية تعرضت للرفض مثل : الأب - المعلم - وبعض المؤسسات التقليدية ، فقد اعتبر الجيل الجديد الجيل القديم كجيل انهزامي على مدى الأربعين سنة الأخيرة ، وأن هذا الجيل الجديد هو الذي تحدى الجندي والسلطة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الثورة تثير بعض الأسئلة ونقاشات داخل الأوساط الأكاديمية والتربوية والعائلية حتى لا تتحول إلى تمرد على الأوساط التقليدية الاجتماعية داخل المجتمع .

أذن بالإضافة إلى الآثار والنتائج الإيجابية للانتفاضة على مستوى الفرد والجماعة في دولة فلسطين المحتلة ، نجد الإجراءات الانهاكية من قبل السلطة تركت ، بعض الاضطرابات ضد بعض الأفراد خاصة فئة الشباب الصغار (المراهقين) والذين تعرضوا للاعتقال ، وفئة الأطفال الذين تحت المعاصرة .

ففي دراسة حديثة لباحثة اجتماعية فلسطينية توصلت الدراسة إلى معرفة الآثار السلوكية والنفسية على شخصية الطفل في الأرض المحتلة حيث يعاني الأطفال من الآلام المختلفة ، كما لاحظت الباحثة بعض مظاهر العدوانية تجاه أطفال آخرين ، العصيان وعدم الطاعة ، رمي الحجارة فيما بينهم ، وكوابيس تتعلق بالهرب من الجنود الذين يلاحقون الأطفال أما بالهراوت أو بإطلاق النار .

مما تقدم يلاحظ أنه بالرغم من تعرض الفلسطينيين الى عنف منهجى خلال السنة الأولى من الانتفاضة فإنهم في وضع صحى نفسى أفضل. مما كانوا عليه في العشرين سنة الأخيرة ، فمعنوياتهم عالية ، وآمالهم كبيرة ، والتفائل يغلب على توقعاتهم ، وعندهم الرغبة في استمرارية الانتفاضة كظاهرة صحية على المسنويات الاجتماعية والنفسية والسياسية .

فقبل ديسمبر عام ١٩٨٧ . كانوا يلجأون للدوية والمهدئات لحماية أجسادهم من خطر المرض والانهيار ، وعلى الصعيد النفسى كانوا يلجأون للاستعمال المكثف لوسائل الدفاع اللاشعورية ، وعلى الصعيد الاجتماعى كانوا ضحايا للتسائعات وللخرافات ولوسائل الاعلام الاسرائيلية .

لكن الآن أصبح الفلسطينيون يملكون وعيا جماعيا بقدرتهم على أن يرغموا رأسهم عاليا امام العدو المحتل ، والشعور السلوكى « أنا وعائلى » قد استبدلته الانتفاضة بـ « نحن والآخرون » . وهكذا فان الفرد في مواقف اليأس يجسد نفسه مضطرا للرد بوسائل حرب التحرير الوطنى ، وبالتنازل عن كل آماله وأهدافه الخاصة ، والتضحية بكل شئ من أجل خدمة الهدف الاسمى الذى حددته الأمة التى ينتمى اليها .

● الانتفاضة على الصعيد العالمى :

عندما اندلعت التمرارة الأولى لأحداث الانتفاضة الفلسطينية في صورة اشتباكات دامية في كل من غزة ورفح وتصدت لها القوات الاسرائيلية بمزيد من أعمال القمع والعنف ، لم يتوقع أحد لها البقاء طويلا ، أو يرى فيها ما يميزها عن غيرها من سلسلة الأحداث التى شهقتها الأراضي المحتلة على امتداد الأعوام العشرين الماضية .

على أن الصورة الجديدة التى اتخذتها الانتفاضة من حيث استمرارها ، واتساع دائرة شمولها ، وعدم فتور حماسها ، وما أحدثته

من تعاطف دولي صريح ونادر مع الشعب ' فلسطيني ، وإدانة مقابلة
لإسرائيل ، بالإضافة الى فشل الأخيرة في قمع الانتفاضة أو تبرير موقفها
— كل هذه الأحداث تؤكد نجاح الانتفاضة في فرض نفسها على رأس
قائمة الاهتمامات الدولية والمهموم العربية ، وفرضت ضرورة إيجاد حل
عادل وسريع لاحتواء الأزمة ، قائم على فهم جديد لآراء ومصالح كلا
الطرفين .

وبطبيعة الحال فقد تطلعت كافة الأنظار على المستويين العربي والعمالي
الى الولايات المتحدة للقيام بتحريك ايجابي في هذا الصدد ، لما لها
من علاقة « خاصة » ووثيقة مع إسرائيل .

غير أن رد الفعل الأمريكي جاء ضعيفا ومتذبذبا ومخيبا للامال العربية
والتوقعات العمالية .

وهو يعكس بهذا واقع اسيساسة الأمريكية القائم على ايجاد
توازن دقيق وخطر بين المفازات ومصالح هي في حقيقة الأمر متناقضة ،
ويعتبر ابراز هذا التناقض أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، والتحدى
الرئيسي الذي يواجه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والعلاقات
الأمريكية الإسرائيلية ، فلأول مرة يفرض تحريك عربي قيودا بارزة على
الالتزام الأمريكي الإسرائيلي « المطلق » والاسطوري .

● الانتفاضة الفلسطينية وأبعادها :

تصافرت مجموعة من العوامل الجديدة الداخلية والخارجية في
تتميز أحداث الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، والارتفاع بها عن مستوى
« المضايقات » العابرة ، أو الاضطرابات العادية : الأمر الذي يجعلها نقطة
تحول رئيسية في مستقبل القضية الفلسطينية وتطور الحركة الوطنية في
الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

أولا - الأبعاد الداخلية والخاصة بالانتفاضة :

١ - استمرارية الانتفاضة :

مما لا تسك فيه أن عنصر الاستمرارية هو أقوى العناصر الجديدة التي تحتسب لصالح الانتفاضة ، وأهم عوامل نجاحها بشكل مذهل في جـ.دب الأناظر على المستويين العربي والعالمي أى القضية الفلسطينية ، واستمرار احتفاظها بهذا الاهتمام . ويعكس تأخر وسائل الاعلام العالمى في تغليب أحداث الضفة هذه الحقيقة ، فقد استعملت الشرارة الأولى للأحداث في التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٧ ، ومنذ ذلك التاريخ . وعلى الرغم من استمرار الحكومة الاسرائيلية في تطبيق سياسة القبضة الحديدية وسـ.معيها الى تكيف اجراءات القمع والعنف والتجويع فيها ، وفي الوقت الذى ارتفع فيه عدد الضحايا والجرحى من الشباب والأطفال الى المئات والافوف - فقد أكدت الانباء العالمية استمرار ارتفاع الروح المعنوية في غزة بصفة خاصة وفي سائر المخيمات عامة ، وعلى الرغم من توالى ناييد الرأي العالمى لأحداث الانتفاضة فإن هذا لم يحل دون استمرار المظاهرات أو يؤنر على حماس اسباب الفلسطينيين القاتر .

وفقد ترتب على هذا الاستمرار في المقاومة ان عجزت السلطات الاسرائيلية عن احتواء الموقف ، مما ساهم في الكيف عن مدى قوة الموقف الفلسطيني بالمقارنة بالضعف الاسرائيلى على الرغم من تفوق الطرف الاخير في آذافه المجالات . كما تصاعدت المخاوف والتسكوك داخل كل من اسرائيل والولايات المتحدة بشأن قدرة قوات الاحتلال على الاستمرار في السيطرة على الأرض المحتلة .

٢ - شمولية الانتفاضة :

لم تقتصر أحداث الانتفاضة على جهة واحدة داخل الاراضى المحتلة ، أو على فئة معينة من فئات الشعب الفلسطينى ، فقد بدأت أولى

الأحداث في صورة اشتباكات عادية في غزة وبخان يونس ودير البلح ، وسرعان ما انتقلت بسرعة مذهلة الى نابلس وباقى المخيمات ومدينتي الخليل وبيرويت بجامعاتها حتى وصلت الى ضاحية بات. يام المجاورة لتل أبيب .

وعلى الرغم من ميل البعض في أوائل الأمر الى وصف الأحداث على أنها مخطط من قبل أقلية محدودة ومتطرفة ، إلا أن الغالبية العظمى أكدت ما قد أصبح في غضون أيام قليلة حقيقة واضحة لا تحتمل النقاش أو التفسير ، على أن الأحداث الأخيرة تعادل ثورة شعبية شاملة استمرت فيها كافة فئات الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ، من الداخل جاءت غالبية المتظاهرين من الجين الجديد وأغلبه شباب . وقد شجعت حماسه كافة العناصر والفئات الأخرى من التسويخ والأطفال والنساء على المشاركة ، بالإضافة الى التجار والعمال والفلاحين ورؤساء النوادي الرياضية والتجمعات التعاونية والاتحادات المهنية ، ولم تقتصر على أعضاء التجمعات الإسلامية .

كذلك أكدت وكالات الأنباء العالمية استمرار اتصال المجاهدين في الانتفاضة في الداخل بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الاتصالات الهاتفية .

وقد جاء تعاطف الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة وداخل اسرائيل (عرب اسرائيل) ومشاركهم للأحداث من خلال التظاهر الجماعي في فرنسا والولايات المتحدة ومختلف العواصم الأوروبية يؤكد على حقيقة الهوية الفلسطينية التي طالما أنكرتها كل من اسرائيل والولايات المتحدة بغرض فرض الهوية الاسرائيلية .

٣ - عنصر التحدى والقوة المحركة للانتفاضة :

والى جانب شمولية الانتفاضة فان غابية المتظاهرين تنتمي الى جيل

جسديد من الشباب والأولاد حديثى السن ، جيل يمانى المأساة الحقيقية للاحتلال ، اذ ولد وترتبى فى ظله ، ولم يذق طعم الحرية ، أو عزة النفس ، وقد قرر هذا الشباب أنه لن يخسر شيئاً عن طريق الثورة أو المواجهة •

ويتميز هذا الجيل الجسديد بما يلى :

١- الجرأة غير الموهودة ، وسببها اليأس وهدائة السن •

٢- اتحاد صفوفه على هدف واحد وعاية واحدة ، وهما تحرير الأرض وضرورة قهر الاستعباد بانهاء الاحتلال •

٣- الفقر الشديد ، وبالتالى عدم الخوف من احتمالات أية معاناة مستقبلية من تجرييع أو تعذيب أو مصار ، وما قد تفرضه الحكومة الاسرائيلية من اجراءات •

٤- الاصرار على تحريك مسار القضية أو الموت ، وقد ساعد على اذكاء هذه الروح القوية بانضمام أغلبهم الى جماعات اسلامية •

وبالنظر الى تلك الصفات المشتركة يتضح أن هذا الجيل هو الطاقة الكامنة والقوة المحركة لأحداث الانتفاضة ، واهم اسباب استمرارها وعدم انطفاء جذوتها •

٤- واقعية الانتفاضة :

تميزت الأحداث بالواقعية ، وذلك بالنظر الى عزوف المتظاهرين عن اللجوء الى استخدام الأسلحة النارية ، ماكنفوا بالقذف بالحجارة ، ورفع الراية الفلسطينية المحرمة من قبل سلطات الاحتلال ، واشعال النار فى اطارات السيارات لتعبير عن السخط العام •

وهذه نقطة تحسب أما لمصالح نظام الأمن المصارم وكفافته ، أو لقدرة الفلسطينيين على ضبط النفس ، وأغلب الظن أنهم قد توقعوا

ببعد نظر غريزي ، ووليد اللحظة أن ذلك من شأنه تصعيد الأحداث الى درجة تحريض واثارة رد فعل انتقامي مستفعل من جانب القوات الاسرائيلية من شأنه قمع الانتفاضة تماما وعرقلة استمرارها والذي يعتبر أهم عوامل فاعليتها ، كما ظهر الفلسطينيون عبر شاشات التليفزيون في كافة أرجاء العالم في صورة شعب لاجئ أعز مسلوب حقوقه في مواجهة العنف المستهتر وأقسوة العارمة . وغير المبالية من قبل قوات الجيش الاسرائيلي الذي استعان بالأسلحة الحية في محاولة يائسة منه لاحتواء الانتفاضة .

وقد ساهم في افتضاح الصورة الحقيقة للاحتلال الاسرائيلي في نفس الوقت الذي ازداد فيه تعاطف الرأي 'العالمى مع الصورة الجديدة للفضيحة .

٥ - تلقائية الانتفاضة :

أكدت كل المصادر والأحداث على أن الانتفاضة جاءت بصورة تلقائية ، وعلى حد تعبير أحمد مساعدى شامير « أن أحدا لم يضغط على المزر ، ولم يكن هناك تخطيط سابق أو قيادة معروفة » ، كذلك لم يعبر الشباب الفلسطينى النائر عن برنامج عمل محدد ، ولا عن قائمة جديدة من النقاط للمناقشة ، أو عن اقتراحات وعروض جيدة . كل ما ظهر هو الرغبة القوية والعنيفة في تخليص الارض من الاحتلال .

وقد أدى غياب قيادة واضحة ومسئولة عن المظاهرات ، الى تقليص مساحة الجدل والنقاش السياسى داخل اسرائيل بهدف تفسير اندلاع « الكارثة » ، واختلاف أسباب من شأنها تسوية حورة احركة الوطنية أمام الرأي العام الأمريكى والعالمى ، فلم تستطع اسرائيل ايجاد مبرر أو حجة لتفسير لجوئها لهذا انكم من اذائف المسلح . واكتفت بخلق

المصاعب أمام الصحافة العالمية لمنع مزيد من التغطية الاعلامية لأحداث الضفة وغزة .

من جهة ثانية ساهمت تلك الصورة النفاثية في إبراز مدى معاناة الشعب الفلسطيني ويأسه عن المطالبة بأية حقوق أو طيات محددة ، ومقدار تجاهل الضمير العالمى والعربى لتلك الظروف على امتداد الأعوام الطويلة الماضية ، وتعكس تصريحات وزير الخارجية البريطانى مدى انصدمة التى أصابت رأى العام العالمى ، حيث وصف ظروف المعيشة فى الأرض المحتلة بأنها « اهانة لأية معايير حضارية » .

٦ - عنصر المباغطة والشراسة :

أجمعت الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة فى صورة ضربة نفسية ومباغطة ، وبدون أية تمهيدات مقدمة أو احتمالات تهدئة فى وجه الاحتلال الاسرائيلى من جهة ، ووجه السياسة الأمريكية من جهة أخرى ، فكان ذلك من شأنه التأكيد على حيوية القضية الفلسطينية وضرورة إيجاد حل عادل وسريع لها .

وقد انعكست آثار هذين العنصرين بصورة واضحة ، وذلك بالنظر إلى التخطيط الذى أصاب الموقف الأمريكى وخاصة فى مجلس الأمن ، فى نفس الوقت الذى انعكست فيه تلك الأبعاد بآثار سلبية أخرى ، فقد تصاعد الشعور العام داخل اسرائيل بالصدمة وعدم الأمان ، وجاء تأكيد الجميع - حكومة وشعبا - على ضرورة تصعيد اجراءات القمع والعنف لمنع استمرار الانتفاضة واستفحائها على هذا النحو المفاجئ .

ثانيا - الأبعاد الخارجية للانتفاضة :

يتمثل البعد الخارجى للانتفاضة فى مواكبتها للعديد من المتغيرات الدولية والأحداث المحلية ، مما يشير إلى المناخ العام الذى سيتحدد فى إطاره مصير الانتفاضة وتطور الدور الأمريكى فى المستقبل .

● الأحداث والظروف العالمية :

١ - قمة ريغان وجورباتشوف :

اندلعت أحداث الضفة بعد قرابة أسبوع واحد من انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية في ديسمبر ١٩٨٧ والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الحد من الأسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى ، وما صاحب ذلك من خلق مناخ يدعو لتحقيق الوفاق ويشر بعصر جديد من التعايش السلمي ، في ظل هذا المناخ لا يسع أمريكا الوقوف موقف المتفرج اللامبال ازاء أحداث الانتفاضة بما قد يسمح بتعزيز الدور السوفيتي في المنطقة كوسيط لاحتلال السلام .

٢ - تطورات القضية الأفغانية :

بنفس الطريقة تجيء أحداث الانتفاضة وسط المساعي الأمريكية ومحاولتها التوسط من خلال باكستان للعمل على الانسحاب السوفيتي من الأراضي الأفغانية ، وقد أعلن الاتحاد السوفيتي في الأسبوع الاول من فبراير عام ١٩٨٧ عن وعده بالانسحاب النهائي من البلاد في منتصف مايو، الأمر الذي يشير الى تصاعد شعبية الاتحاد السوفيتي كدولة محبة للسلام أمام الرأي العام العربي والعالمي ، في نفس الوقت الذي ينحسر فيه التواجد العسكري له في المنطقة .

٣ - تطورت حرب الخليج :

لا يمكن أن تذكر أحداث الانتفاضة بمعزل عن التطورات الأخيرة بالنسبة لحرب الخليج ، وبصفة خاصة بالنسبة لتطور الدور الأمريكي واصرار الولايات المتحدة على استمرار بقاء أسطولها في المياه الدولية للخليج ، وقيامها برفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية بهدف حمايتها، من ناحية أخرى. تواجه الادارة الأمريكية المزيد من المعارضة الداخلية

لاستمرار بقائها في الخليج على أساس ما يتكلفه الحكومة من تكاليف باهظة •

وهذا يعني أن تقاوم الولايات المتحدة عن تسوية الوضع في الأراضي المحتلة أو تأييدها لإسرائيل من شأنه إضعاف مركزها في الخليج، والعمل على تصعيد وتأكيد الشكوك التي تدور حول حقيقة التواجد الأمريكي في مياه الخليج •

في الوقت نفسه جاءت زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى الاتحاد السوفيتي في ٢٩ من يناير ١٩٨٨ في إطار محاولات المملكة العربية السعودية اللجوء إلى موسكو بغرض فرض عقوبات على إيران ، وضغوط مكثفة من أجل إنهاء الحرب الدائرة ، ومناقشة الوضع في الأراضي المحتلة ، وتعتبر هذه الزيارة دليلاً جديداً على التقدم الذي أحرزته موسكو في علاقاتها مع الدول العربية المحتلة •

٤ - جاءت زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين الأخيرة إلى واشنطن في ٢٢ من ديسمبر ١٩٨٨ في إطار التعاون المشترك في نطاق أبحاث وتنمية السلام ، والذي تم التوقيع عليه في ١٩٨٤ والاتفاق على صفقة يتم بمقتضاها تزويد القاذفات الأمريكية طراز بي ٥٢ بصواريخ متوسطة المدى من صنع إسرائيل وتعرف باسم « باباي » ، والتي ستطرح محل الصواريخ الأمريكية ، وتقدر هذه الصفقة بنحو ٣٣٣ مليار دولار تمود بالتالي إلى الخزائن الإسرائيلية ، وقد جاء توقيع هذه الصفقة وسط تصاعد أحداث الانتفاضة ، الأمر الذي يعني فرض مزيد من القيود الرسمية على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وعجزها عن فرض أية عقوبات أو ضغوط عسكرية على إسرائيل ، والدليل على هذا محاولة نائب وزير الخارجية الأمريكية مايكل أرمو - كاست اقتناع رابين إبان نفس الزيارة بالمحدول عن استخدام العنف مع الشبّاب

(١٢ م - ١٢ ج)

الفلسطيني دون جدوى ، بل على العكس ما أن وصل راين الى اسرائيل حتى أعلن أنه « لن يقبل أية تهديدات أمريكية ، ولن يمدل عن سياسة القبضة الحديدية » .

(ب) التطورات السياسية العربية والاطمئنة الواجبة للانتفاضة :

١ - قمة عمان العربية :

على صعيد آخر تجيء أحداث الانتفاضة في أعقاب اجتماع القمة العربية الحادية عشر ، والتي عقدت في ٨ نوفمبر ١٩٨٧ ، وكان من أهم نتائجها قيام معظم الدول العربية — باستثناء سوريا وليبيا والجزائر — بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ويعكس هذا الحدث تغييرا شاملا في توازن القوى ، وفي المصالح الأمريكية في المنطقة ، فهو يوحد الموقف العربي ، ويضع موقف سوريا وليبيا المتطرف في شبه عزلة ، وهذا يزيد من احتمالات توحيد السياسات العربية في اتجاهات التهديد على أمريكا واسرائيل بضرورة فرض تسوية عادلة من شأنها الحفاظ على الحق العربي الفلسطيني وعدم التفريط فيه ، في الوقت نفسه فإن هذا يعني مرة ثانية استبعاد أية احتمالات فرض عقوبات عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على اسرائيل بما قد يضعف القدرات العسكرية الاسرائيلية وبخاصة قدراتها الهجومية ازاء التوازن العسكري الجديد مع الدول العربية .

٢ - موقف دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لتطورات حرب الخليج :

جاءت قرارات المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ لتعكس رغبة واستعداد دول المنطقة لنى تسوية الأوضاع عن طريق الطول السلبية ، وليس عن طريق المواجهة العسكرية ، من ناحية أخرى فشل مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في أواخر عام ١٩٨٨

فى ايجاد مزيد من التعاون الأمنى الفعلى لحولة فى مواجهة التهديد الايرانى، وترك أمن المنطقة لستولية الدول الكبرى ، الأمر الذى يؤكد أن المنطقة لا تزال بؤرة حرجة لمزيد من التنافس والتصارع بين القوتين العظميين على الرغم من الموعود السوفيتية بالانسحاب العسكرى من أفغانستان .

وباختصار تعنى هذه التطورات الاعلامية الأخيرة ازديادا مؤكدا فى الحضور السوفيتى فى المنطقة كوسيط لاحلال السلام على حساب النفوذ الأمريكى فى حالة عجز الولايات المتحدة عن اعتواء الموقف الحالى فى الأرضى المحتلة ، أو محاولتها فرض تسوية سلمية على حساب الحق الفلسطينى .

ولعل طلب الحماية الأمريكية فى الخليج يعمس من المنظور الأمريكى استعداد الدول العربية للجوء الى أمريكا للعمل على اقرار السلام فى المنطقة .

✻ أصداء الانتفاضة ونتائجها :

أولا - الموقف الأمريكى :

١ - موقف الرأى العام الأمريكى :

ان الاهتمام المكثف الذى أولته وسائل الاعلام الأمريكى والوكالات العالمية بمتابعة أخبار الانتفاضة ، والحرص على نقل الأحداث بأمانة ودون مبالغة فى اظهار أساليب العنف الاسرائيلى ، أو تقصير بحذف أى منها يعكس تغيرا واضحا فى صورة الشعب الفلسطينى من منظور الرأى العام والاعلام الأمريكى ، فقد ظهر المواطن الفلسطينى ولأول مرة فى صورة الانسان البسيط الأعزل . والفقير الذى تمارس ضده أبشع الجرائم الوحشية والقسوة وانتهاك الحريات على مسمع ومرأى من العالم كله ؛ وهذا انجاز لا يجوز الاستهانة به . فقد تعود المواطن الأمريكى على رؤية الفلسطينى فى صورة الارهابى المسلح الذى لا هم له سوى قتل الأبرياء

دون وجه حق ، وبناء على حقد أعمى وغضب غير مفهوم أو عداء للجنس السامى .

من ناحية ثانية أدى اهتمام الاعلام الأمريكى بتغطية الأحداث بالضفة الغربية وقطاع غزة بأمانة الى التأكيد بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة على هوية الشعب الفلسطينى ، فبالاول مرة أصبح يشار الى القوات الاسرائيلية بخبارات « جيش الاحتلال » و « القمع الاسرائيلى » كما ركر الوصف الاعلامى على صلابة الفلسطينيين وصمودهم وارتفاع روحهم المعنوية رغم كل ما يلقونه من معاناة ، وأكد على أهمية العلم الفلسطينى المحرم من قبل سلطات الاحتلال .

وكذلك أبرزت وسائل الاعلام الأمريكى بصورة واضحة حقيقة الاحتلال الاسرائيلى ومدى تناقضه مع ما تدعيه الحكومة الاسرائيلية من قيم ومبادئ انسانية وديمقراطية ، فأكدت على مدى تدهور الأحوال المعيشية فى الأراضى المحتلة ، واستتالة الحياة فيها فى ظل الأوضاع القائمة .

والأهم من هذا فقد سلطت الانتفاضة الضوء على حقيقة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، والذى اتضحت لنفسها هدفا ثابتا هو تشجيع الحرية والديمقراطية ، ومع ذلك فقد قبلت راضية طوال العشرين عاما الماضية دون احتجاج أو معارضة استمرار الاحتلال الاسرائيلى ، ومن ثم جاء اللوم المباشر عليها ، فقد اجتمع فى واشنطن يوم ٢٧ يناير ١٩٨٨ أكثر من ٥٠٠ يهودى ومسلم ومسيحى وصحرو عنهم بيان طويل انتهى بمطالبة حكومة الرئيس ريجان باعطاء قضية السلام فى الشرق الأوسط الأولوية المعالجة فى سياسته الخارجية الحالية .

وفى الوقت نفسه تظاهرت أعداد كبيرة من اليهود والأرثوذكس فقاموا بتوزيع المنشورات ألملم مبنى الأمم المتحدة والذى تندد باسرائيلىك ،

وتؤكد أن الصهيونية لا تمثل الشعب اليهودي ، وراحوا يحرقون العلم الاسرائيلي ، كما قامت الجماعات اليهودية بمناشدة اسرائيل للتمرك لأنها الاحتلال في بعض الأراضي العربية ، الأمر الذي اضطر السفير الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة الى الحضور الى نيويورك وعقد اجتماعات مع هذه الجماعات بهدف احتواء نقبدها الصريح لاسرائيل .

وفي هذا الصدد هناك ثلاث ملاحظات هامة بالنسبة لموقف الاعلام والرأي العام الأمريكي من الانتفاضة .

١ - أن موقف الاعلام الأمريكي الايجابي تجاه القضية لا يجوز المبالغة فيه ، فمن الصعب والخطأ التصور أن الرأي العام الأمريكي أو وسائل الاعلام قد تبنت القضية الفلسطينية بين ليلة وضحاها فقد انحصر الدور الاعلامي في اطار الصدق في نقل أحداث الانتفاضة الأولى مرة ، وما تبع هذا كان نتيجة غير متصورة وغير مباشرة .

٢ - كذلك لم يشتمل أي تعليق على تأييد صريح من قبل الرأي العام للقضية الفلسطينية ، وإنما نظر الى تفادى الجانب السياسي المباشر للقضية ، وهذا يعكس عدم الوعي الأمريكي الكامل بأبعاد القضية .

٣ - اكتفى الرأي العام الأمريكي بتوجيه اللوم الى اسرائيل باعتبار أن سياستها غير واقعية ومناهضة لما تدعو اليه من قيم غربية مثل الحرية والديمقراطية ، كذلك اتخذ اللوم في معظم الأحيان صيغة النصح ، بأنه من صالح اسرائيل التصرف بأسلوب مختلف .

٢ - موقف الادارة الأمريكية :

مع تصاعد الأحداث بالأراضي المحتلة على نحو لم تشهده من قبل جاء الموقف الأمريكي متحفظاً وثائراً .

تبعده فترة طويلة من الصمت اقتصر رد الفعل الأمريكي على بيان مقتضب أصدرته الخارجية الأمريكية في أواخر ديسمبر عام ١٩٨٧ يناشد الجانبين ضبط النفس ، ولم يتعد البيان وصف الأوضاع الدامية التي تعيشها الأراضي المحتلة ، كما لم يحمل في طياته أية أدلة مباشرة لمسلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وهذا التحفظ هو أمر بديهي ومتوقع بالضرر الى ثلاثة أسباب
مسألة :

١ - أن الإدارة الأمريكية (الحكومة والكونجرس) تجعل استرضاء اسرائيل والتزامها تجاه أمن اسرائيل حكومة وشعبا سياسة ثابتة لها ، ومن الطبيعي اذن أن تأخذ وقتا في القيام بأى تحرك أو تصريح من شأنه المعارض مع التزامات مسبقة وقوية كعلاقاتها مع اسرائيل ، خاصة وانها بمتنقضى اتفاق التعاون الاستراتيجي المشترك تعامل كحليف ونريك .

٢ - أيضا من المرجح أن الإدارة قد التزمت الصمت مدة طويلة اعتقادا منها أنها مجرد زوينة ستمتتهى في صمت ، وثقة منها في كفاءة وبفاعلية نظام الاحتلال والأمن الاسرائيلي في القضاء على الانتفاضة .

٣ - أن الموقف الأمريكي الفاتر والمتحفظ تجاه الانتفاضة هو أمر مألوف . وذلك بالنظر الى الأسلوب الذى تتبعه الإدارة الأمريكية تجاه أى جديد بشأن القضية الفلسطينية . وهو المعروف بسياسة الصذر والترقب ، على عكس سياستها التى تتطلب منها تدخلا عسكريا هجوما في نفس الوقت لا يحمل فى طياته احتمالات مواجهة سوفيتية مباشرة مثلما حدث عند اتخاذها قرار غزو جرينادا في عام ١٩٨٣ ، وقرار ضرب ليبيا في عام ١٩٨٦ بالطائرات الأمريكية ، والأهم من هذا موقفها ابان حرب ١٩٧٣ واسراعها في اقامة جسر جوى كان من شأنه تغيير مسار الحرب .

غير أن فشل القوات الاسرائيلية في احتواء الانتفاضة ، وإدانة الرأي العام العالمى بشده ولأول مرة لأعمال العنف الاسرائيلى ترتب عليه موقف متخبط ومتردد من قبل الادارة الأمريكية بعد خروجها عن صمتها ، خفى الكونجرس وعلى الرغم من تجاهل الرئيس ريجان تماماً لأوضاع الضفة فى بيانه السنوى والأخير أمام الكونجرس الأمريكى ، والمعروف باسم « خطاب الاتحاد » ، ومرة أخرى فى خطابه أمام مجلس الشيوخ والنسواب مجتمعين .

على الرغم من ذلك فقد أشار ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى بيان له أمام اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بمجلس النواب الى أن التقرير السنوى الذى تبنيه الخارجية الأمريكية يؤكد على أن الاجراءات الأمنية الاسرائيلية فى الأراضي المحتلة تخالف كافة المواثيق الدولية ، كما أكد على أن واشنطن كثيراً ما ناقشت بعض الممارسات الاسرائيلية العنيفة مع الحكومة الاسرائيلية دون جدوى ، ووصف الموقف الفلسطينى الحالى بأنه واقعى لانه يتطلع الى امكانية التسوية السياسية المستقبلىة ، وليس عنفاً لجرد العنف أو الارهاب .

بنفس الطريقة يعكس الموقف الأمريكى فى اجتماعات الأمم المتحدة نفس سياسة التردد والتخبط ، وهو ما وصنف من قبل جميع الأطراف بأنه موقف متناقض ومثير للدهشة ، فعند انعقاد أولى اجتماعات مجلس الأمن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ التزم المبعوث الأمريكى بالصمت ، واكتفى بمراقبة ما يحدث داخل المجلس : ثم امتنع عن التمسويت لاصدار قرار بشجب أعمال العنف الاسرائيلى ، ويدعوا الحكومة الاسرائيلية الالتزام بمعاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقبعت الصوب .

غير أنه أكد بصراحة خارج قاعة المجلس عن قلقه البالغ لتصاعد التوتر فى الأراضي المحتلة .

وفي مطلع عام ١٩٨٨ حدث تحول واضح في الموقف الأمريكي أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية والإسرائيلية ، فقد قامت الولايات المتحدة لأول مرة بالتصويت لصالح قرار مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالعدول عن سياسة العنف ويناشدها الالتزام بخصوص معاهدة جنيف ، وقد أكدت الولايات المتحدة موقفها هذا مرة أخرى بالامتناع عن استخدام حق الفيتو لمنع صدور قرار المجلس في ١٤ يناير ١٩٨٩ . وإذى يشجب بشدة ما تتبعم إسرائيل من سياسات في الضفة الغربية وغزة ، ويطلبها مرة ثالثة بالالتزام فوراً باتفاقية جنيف .

وقد أدى هذا الموقف الإيجابي إلى إثارة المشاعر الإسرائيلية ، في الوقت نفسه تملكت الآمال العربية والدولية وبمزيد من التفاؤل إلى الولايات المتحدة . ويتضح هذا في المجاهرة المصرية التي قدمها الرئيس المصري حسنى مبارك أثناء زيارته لواشنطن في ٢٨ من يناير ١٩٨٩ .

وقد جاء رد الفعل الإسرائيلي غنياً ، ويظهر ذلك واضحاً في التصريحات التي أدلى بها اسحاق شامير حيث وصف الموقف الأمريكي في مجلس الأمن بأنه « مبالغ فيه ومناق » كما أكد عزم الحكومة الإسرائيلية على مواصلة أسلوب القوة ، وعلى أن حكومته لن تقبل النصح أو التهديد من قبل الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأسلوب الذى تنتهجه للحفاظ على إستتباب الأمن « الداخلى » الإسرائيلى ، بل تمادى المسئولون الإسرائيليون في غضبهم إلى حد توجيه القذف المباشر إلى كل من الإدارة الأمريكية وبريطانيا ، والإشارة إلى قصف الأولى لليبيا وسياسة القمع والتصفيب التى تنتهجها الثانية فى أيرلندا الشمالية .

ازاء تصاعد التوتر فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، والتحدى السافر من قبل مسئولى الحكومة الإسرائيلية لسياسة الولايات المتحدة تراجعت الأخيرة عن موقفها المعتدل ، فقامت باستخدام حق الفيتو لاحتياط

مشروع القرار المقدم من مجلس الأمن بادانة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الضفة الغربية وغزة ، على الرغم من اجماع كافة الدول الأخرى على التصويت لصالح نفس القرار ، ويرغم الجهود التي بذلها المجلس في اعداد صيغة مشروع القرار تجنباً للفيئو الأمريكي .

ويعكس هذا التردد الواضح والتناقض الصريح في الموقف الأمريكي ما فرضه واقع الانتفاضة من تناقض في المصالح والاهتمامات الأمريكية ، ذلك أن الالتزام الأمريكي تجاه اسرائيل اليوم يتعارض مع التزامها كقوة عظمى محبة للسلام ، ومع اهتماماتها ومصالحها في الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من أن هذا الموقف الأمريكي جاء مخيباً للأمال العربية والتوقعات العالمية ، ومثيراً للدهشة والاستنكار معا ، فإنه يعكس مدى نجاح الانتفاضة في فرض واقع جديد على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، وبالتالي وضع قيود غير مسبقة على التزامها المطلق تجاه اسرائيل .

وقد تطور الدور الأمريكي ليعكس نفس هذا التوتر والتذبذب من قبل الادارة الأمريكية ، وقد ارتكر الدور الأمريكي على اتجاهين متساويين .

أولاً : قيام الولايات المتحدة بالتأكيد صراحة عن عزمها على احتواء الازمة ، وايجاد حل سريع وعاجل كخطوة مبدئية لتسوية القضية الفلسطينية ، ومن الدلالات التي تشير إلى احتمال صدق النوايا الأمريكية للمضي في هذا الاتجاه . اجتماع جورج شولنز وزير الخارجية الأمريكي في ٢٨ يناير ١٩٨٨ بكل من حنا سينورا وفايز أبو رحمة وهما فلسطينيان معتدلان لمناقشة المطالب الفلسطينية ، بعد أن نجحت الولايات المتحدة في اقناع اسرائيل بالسماح بالسفر لمخين الزعيمين .

كما قامت الولايات المتحدة بعد ذلك بتنشيط جهودها الدبلوماسية

عن طريق ارسال كل من مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد ميرفي ،
ثم وزير الخارجية نفسه جورج شولتز في جولات مكوكية الى الشرق
الأوسط تستهدف محاولات اقناع الأطراف المعنية بالمقترحات الأمريكية
الجديدة ، والتي تنص على منح الحكم الذاتي المؤقت للشعب الفلسطيني
في الأراضي المحتلة •

ثانيا : من ناحية أخرى التزمت الادارة الأمريكية بعدم ادانة السلطات
الاسرائيلية صراحة بأي شكل من الأشكال ، وكذلك لم يحدد موقفها من
الاجتماع الحولي فلم تؤيده أو تعارضه •

كما جاء اتهامها الى كلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني بعدم الجدية
فاكدت على ضرورة تمتع « جميع » الأطراف بقدر كاف من الاحساس
بالواقعية ، ولم تختص اسرائيل وحدها •

وفي ضوء التذبذب الحالي للسياسة الأمريكية تظهر ثلاث حقائق
رئيسية •

أولا : أن الادارة الأمريكية غير جادة في السعي للتوصل الى تسوية
عادلة من شأنها احتواء التصاعد الخطير في أحداث المصفا وغزة •

ثانيا : أن ما لا تستطيع واشنطن عملة اليوم يفوق بمراحل ما تستطيع
عملة لتسوية الازمة الحالية ، فهي لا تستطيع فرض ضغوط أو عقوبات
عسكرية أو اقتصادية على اسرائيل لقبول عقد مؤتمر السلام أو اتخاذ
أي موقف من شأنه الاضرار بمصلحة اسرائيل التي تعامل معاملة الطيف
الشريك بمقتضى اتفاق التعاون الاستراتيجي المشترك بين البلدين ، والذي
تم التوقيع عليه في ١٩٨٤ ، كما أن نفس هذا التحالف بين البلدين يفرض
قيودا عديدة تعمل على شل حركة الجهود الدبلوماسية الأمريكية وتحد
من قدرتها على التفاوض واتخاذ القرارات •

ثالثا : أن الأسلوب الوحيد الذى تستطيع واشنطن اتخاذه هو محاولة اقناع الحكومة الاسرائيلية بأنه فى صالحها هى أولا وأخيرا قبول الحل السلمى لانقاذ صورتها أمام الراى العام العالمى .

ثانيا - الموقف فى إسرائيل :

وسط تصاعد أحداث الضفة ، وعدم فتور حماسها ، وتزايد ادائه الراى العام العالمى لإسرائيل ، أكدت الحكومة الاسرائيلية استمرارها فى سياسة القبضة الحديدية والتقى ارتبطت باسم اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى .

كما أدى تفاعل هذا الموقف الاسرائيلى المتشدد مع الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة الى ظهور سلسلة من الصعوبات التى تواجهها الحكومة الاسرائيلية فى الوقت الحالى . وتعتبر أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج مباشرة نوجزها فيما يلى .

١ - فشل القوات الإسرائيلية فى اخمد الانتفاضة :

ويعتبر هذا الفشل أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، وقد اعتبرت بعض الدوائر العسكرية الاسرائيلية هذا الفشل هزيمة عسكرية رئيسية لإسرائيل ، وأيضا هزيمة للفكر العسكرى القائم على الاقناع بفاعلية القوة الهائلة للسلاح ، وهذا انجاز لا يجوز الاستهانة به بالنظر الى قوة إسرائيل العسكرية ، كما نتج عن هذا الفشل تصاعد المخاوف والشعور بالصدمة فى صفوف الجيش الاسرائيلى ، وخاصة جنسود الاحتياط وذوى الرتب الأصغر ، وقد عبر المستوطنون الاسرائيليون عن غضبهم ازاء عجز الجيش الاسرائيلى عن احتواء الانتفاضة ، فقاموا بانفسهم بحمل السلاح ومشاركة قوات الاحتلال .

٢ - انقسام الحكومة على نفسها :

احتدام الخلاف بين اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي من ناحية وبين شيمون بيريز وزير الخارجية *

شامير يؤكد رفضه لعقد المؤتمر الدولي ، بينما بيريز ينتقد شامير بشدة ويعلن عزمه على تنشيط حملته الرامية الى عقد المؤتمر الدولي بهدف وقف أعمال العنف ، والتخلي عن الأراضي المحتلة *

ولم تقتصر الخلافات بين اليمين واليسار فحسب ، ولكنها امتدت داخل كل حزب ، وان كانت الأغلبية في كافة الأحزاب ما زالت متشددة ، وعلى سبيل المثال فان فشل بيريز (زعيم حزب العمل) في اقناع الحكومة بتغيير سياستها أو تنفيذ حججها نتج عنه ازدياد شعبية رابين الأكثر تشددا في نظر أتباع ومؤيدي حزب العمل *

٣ - فرضت الانتفاضة على الجيش الاسرائيلي مزيدا من النفقات تقسدر بملايين الدولارات ، كما أدت الى تحويل طليعة القوات عن المهام الرئيسية ، وهي تأمين الحدود وتوقف برامج التدريب *

٤ - توتر العلاقات الاسرائيلية الأوروبية :

أدى افتضاح الصورة الحقيقية للاحتلال الاسرائيلي الى تضائل الرأي العام العالمي والأوروبي بصفة خاصة مع الشعب الفلسطيني ، وقد أدانت معظم البلاد الأوروبية وبخاصة فرنسا وانجلترا وهولندا ورومانيا وألمانيا الغربية أعمال العنف الاسرائيلي ، وأكدت على ضرورة الاسراع بمقعد مؤتمر حولي لقضية الموقف *

وقد ترجمت دول أوروبا الغربية موقفها هذا في صورة بيان أصدره وزراء المجموعة الأوروبية عقب اجتماعهم بالملك حسين عامل الاردن في بون

فى التاسع من فبراير عام ١٩٨٨ ، وقد طالب البيان بوقف الاجراءات الاسرائيلية القمعية ، ووصفوها بأنها انتهاك للقانون الدولى وحقوق الانسان .

كذلك رفض البرلمان الأوروبى للمرة الثانية المواقعة على اتفاق تجارى بين دول السوق واسرائيل احتجاجا على أعمال القمع التى تمارسها فى الأراضي المحتلة .

٥ - توتر العلاقات الاسرائيلية الأمريكية :

فى ضوء موقف الولايات المتحدة المتذبذب فى مواقفها فى مجلس الأمن، وقيامها بالتصويت مرة ، ثم بالامتناع عن استخدام الفيتو مرة أخرى لصدور قرار ادانة لاسرائيل فقصد ظهرت فى اسرائيل مخاوف من ازدياد احتمالات التدخل الأمريكى بفرض اجراءات من شأنها تهديد الكيان الاسرائيلى وأمنه وسلامته .

● تقييم نتائج الانتفاضة :

فى اطار ما حققته الانتفاضة من نتائج ينبغى تناول ما تعنيه من تحديات بالنسبة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ومستقبل العلاقات الأمريكية الاسرائيلية .

١ - أثبتت الانتفاضة فشل الاستراتيجية الأمريكية القائمة على دعم اسرائيل ماديا وعسكريا بما يحقق تفوقها باعتبارها قاعدة لحماية المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة ، فقد أثبتت أن قوة الحجارة التى يلقيها الفلسطينيون العزل أقوى من المساعدات العسكرية والتكنولوجيا الحربية المتطورة وأساليب القمع المسلح التى انتهجتها اسرائيل بمؤازرة من أمريكا .

٢ - كما أثبتت فشل الدبلوماسية الأمريكية القائمة على الماطلة فى ادانة اسرائيل فى تسوية المسألة الفلسطينية بهدف استمرار فرض الأمر الواقع ، فقد أكدت الانتفاضة استمالة استمرار الأمر الواقع .

٣ - أكدت الانتفاضة على حيوية القضية الفلسطينية وعلى حقيقة هوية الشعب الفلسطيني التي ظالمسا أنكرتها اسرائيل والولايات المتحدة، فظهر واضحا أن صميم المشكلة في الشرق الأوسط ليست هي عدم اعتراف العرب باسرائيل ، بل هي ضرورة إعادة الأراضي المحتلة (الضفة الغربية - غزة) للعرب .

٤ - سلطت الانتفاضة الضوء على التناقض الصارخ في المبادئ الأخلاقية التي تحكم السياسة الأمريكية ، فمن ناحية هي تساند مجاهدي الكونترا في نيكارجوا ومجاهدي أفغانستان بدعوى تحقيق الحرية والديمقراطية ، وفي الوقت نفسه تغمض عينيها عن أبشع ما يرتكب من أعمال العنف والقمع الاسرائيلي ، وفي نفس الوقت تبذل كافة الجهود لمواجهة الارهاب الدولي والتصدي له بحزم فهي تعلن تأييدها لأعمال العنف والقمع الاسرائيلي والتي وصفت « بالبربرية » بموقفها الأخير في مجلس الأمن .

٥ - ألقت الانتفاضة الضوء على التناقض بين المصالح الأمريكية والاسرائيلية ، فمن مصلحة أمريكا اليوم كقوة عظمى أن تضغط على اسرائيل وتفرض عليها قبول تسوية سلمية عادلة من شأنها احتواء الازمة ، وتعزيز الدور الأمريكي كوسيط على حساب احتمالات التوسع السوفيتي في هذا الصدد ، وبالتالي فإن أى تأييد منها لاسرائيل يعنى تمكين الانحداد السوفيتي من بسط نفوذه على هذه المنطقة الهامة والغنية ، وهو ما يتعارض مع المصالح الأمريكية .

في الوقت نفسه فإن تأييد الولايات المتحدة العلني لاسرائيل يعنى تواطؤها مع الحكومة الاسرائيلية وتأييدها لأعمال القمع والممارسات السردوانية الاسرائيلية ، وتشويه صورتها أمام الرأي العام الأمريكي والمسلمي .

٦ - فرضت الانتفاضة ثلاث صعوبات أخرى على الإدارة الأمريكية المالية سيتحدد في إطارها الدور الأمريكي في المستقبل :

أولاً : فهي مطالبة من قبل الرأي العام الأمريكي بضرورة قطع هذا الجمود وتلك اللامبالاه لما يحدث في الأراضي المحتلة •

ثانياً : من المتوقع أن يؤثر موقف الإدارة السلبى وسكوتهما على ما يرنكب من جرائم على الرأي العام الأمريكى •

ثالثاً : تواجه الإدارة الأمريكية صعوبة خاصة في عجزها عن اختواء الانتفاضة واتخاذ موقف حازم يليق بمركزها كاحدى القوتين العظميين ، وبصفة خاصة موقفها أمام الاتحاد السوفيتى ، وسيكون من السخرية أن تدعى الولايات المتحدة الرغبة والقدرة على نشر الأمن والسلام العالمى بينما هى عاجزة عن استغلال علاقاتها المتميزة مع اسرائيل في وقف القمع الاسرائيلى أو حماية الشعب الفلسطينى الأعزل •

معنى ما سبق في الحقيقة أن الإدارة الأمريكية لا ترى أن قضية الصراع العربى - الاسرائيلى لها الأولوية ، وانما تأتى في مرتبة ثانية بعد معالجة « السوفيت » هذه ، ويعنى من ناحية ثانية أن الولايات المتحدة تقدم اسرائيل باعتبارها الحليف الأساسى ، وعليها يقع عبء الدور الأكبر في عملية المواجهة مع السوفيت •

هذا فيما يتعلق بموقع الصراع العربى - الاسرائيلى في أولويات اهتمامات السياسة الأمريكية في ظل ريجان بشكل عام ، أما فيما يتعلق بموقف الإدارة من قضايا الصراع فكل المسئولين في الإدارة وأخسون تماماً في هذا الإطار ، بعبارة أخرى أعلن ريجان ومساعدوه ومراراً رفضهم المطلق لاقامة دولة فلسطينية - ورفضهم التعامل مع منظمة التحرير

الفلسطينية تحت أية ظروف ، ووصفها ريجان أكثر من مرة بأنها « عصابة من الارهابيين » ، وبالمقابل لا يكف مسؤولو الادارة في كل مناسبة عن الاعلان عن انحيازهم الكامل والمطلق لاسرائيل ، وان كانت هذه النظرة قد تغيرت في عهد الرئيس بوش الذي كلف السفير الأمريكي في تونس ببسء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التي اتضدت من تونس مقرها بعد خروجها من لبنان .

واذا أردنا أن نخلص الى نتيجة من الاستعراض السابق لممكننا القول أنه طوال مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي وبصفة خاصة في الفترة الأخيرة تمثلت خلاصة الأسس التي تنطلق منها السياسة الأمريكية ازاء قضايا الصراع في الجوانب التالية :

١- التأييد الكامل والمطلق لاسرائيل في كل الحالات ، وفي ظل أي ظروف وترجمة هذا التأييد دائما ترجمة عملية .

٢- عدم قدرة الادارة الأمريكية ، وعدم رغبتها - في الحقيقة - على ممارسة أي شكل من أشكال الضغط الجسدي على اسرائيل ، حتى في الحالات التي يبدى فيها بعض المسؤولين الأمريكيين تحفظات على السلوك الاسرائيلي .

٣- تبلورت المصالح العربية في الصراع منذ لفترة طويلة في ثلاثة أمور محددة :

- الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة .
- اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والتحدث باسمه .

— الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبصفة أساسية حقه في إقامة دولته المستقلة .

فيمكن القول أن السياسة الأمريكية اتضحت في كل الحالات وبأشكال مختلفة موقفاً عدائياً إزاء المصالح العربية هذه ، ومتبنياً في التحليل الأخير للموقف الاسرائيلي منها .

وعلى أية حال يبقى التساؤل الأساسي الذي ثار دوماً ولا زال مثاراً مطروحاً والمتعلق بالى أى حد يمكن أن يتغير الموقف الأمريكي في صالح المطالب العربية وفي ظل أية شروط يمكن تحقيق ذلك ؟

بداية من الأمور البديهية أن الأمل في أن يتحول الموقف الأمريكي تماماً من تأييده الكامل لاسرائيل الى التأييد الكامل للمصالح العربية ، وهو أمل غير واقعي ، وغير قابل للتحقيق حتى في الأمد الطويل .

والأمل أيضاً في أن يتحول الموقف الأمريكي لكي يصبح محايداً تماماً في الصراع العربي الاسرائيلي أمل أيضاً غير واقعي .

وتبقى الامكانية الوحيدة المطروحة حقيقة امكانية حدوث تحول جزئي في الموقف الأمريكي في إطاره لا تصبح السياسة الأمريكية منساقية تماماً وراء الرؤية الاسرائيلية ، وتأخذ بمعناية جسمية المطالب العربية .

وامكانية تحقيق هذا الاحتمال الأخير متوقفة في التحليل الأخير على مدى قدرة الأطراف العربية على معارضة ضغوط جسمية ومنظمة على الإدارة الأمريكية .

لقد أثبتت خبرة الصراع الطويلة أن الموقف الأمريكي إزاء اسرائيل لم يكن نابعاً غفطاً من قناعة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية تأييد اسرائيل

(١٣ - ٢)

من منطلق المصلحة الأمريكية ، وإنما نابعا أيضا — وربما بالأساس — من حقيقة الضغوط الهائلة والمنظمة التي تمارسها إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية على السياسة الأمريكية عبر مسالك وأساليب لا حصر لها .

وينفس هذا المنطق ، يمكن للسياسة العربية نظريا أن تمارس مثل هذه الضغوط ، والسؤال هل يملك العرب مقومات مثل هذا الضغط وامكانياته ؟ والاجابة ، بالتأكيد يملكون ، هناك النفط ، وهناك المال والاستثمارات ، وهناك المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهناك أمور أخرى كثيرة ، ولكن استخدام مثل هذه الأمور بفاعلية متوقف في التحليل الأخير على جانبين أساسيين :

الأول : وجود استراتيجية عربية واضحة لتسوية الصراع أو تصفيتها باستراتيجية تجيب بوضوح على أكثر من سؤال في مقدمتها ، ماذا نريد بالتحديد ؟

كيف يمكن تحقيق ما نريد ؟ متى وفي ظل أي ظروف ؟

الثاني : وجود الرغبة الجدية لممارسة ضغوط حقيقية على السياسة الأمريكية لا مجرد الرغبة اللفظية فقط .

● الانتفاضة ومستقبل السلام :

ينتقد وليام كوانت — وهو من أعضاء مؤسسة بروكيجز البارزين — الاتجاه الذي يقول بأن الانتفاضة قد عسدت حل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ، لأن هذه المقولة تفترض وجود تحرك ولو طفيف في حركة السلام ، وجاءت الانتفاضة فأوقفت التحرك ، وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فإن الأمر المؤكد هو أن الانتفاضة هي التي كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية

الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالكل يتناولها بشكل أو بآخر ، وهذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة .

النقطة الثانية التي ستساعد على وضع أسس السلام هي : تطور الموقف الفلسطيني هذا التطور الايجابي منذ بداية الانتفاضة ، قد تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين ما زالوا يشكون في امكانية احلال السلام ، ولكن الذي لا شك فيه هو أن التصريحات والتصرفات الفلسطينية تتجمع تملأ هؤلاء الذين يريدون السلام .

النقطة الثالثة هي : تطور الموقف السوفيتي ، لقد كان السوفييت حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عدم قبول القرار ٢٤٢ ، وكانوا يستخدمون نفوذهم في بعض الدول العربية لمنع أى حوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هذا الموقف الى خوفهم في ذلك الوقت من تكرار كامب ديفيد أخرى دون مشاركتهم ، والآن أصبح الموقف السوفيتي مختلفاً تماماً ، وهناك دلائل أكيدة على أن موسكو قد تسجعت المنظمة على وضع برنامج سىلىس مقنع يتضمن قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية ، وهذا يعنى أن القسوتين العظيمين يتحدثن الآن بنفس اللغة ، وحتى اذا لم يذهب الأمر الى أبعد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قد خرجت من دائرة الحرب الباردة ، وهذا وحده يعتبر انجازاً ، وبالإضافة الى ذلك فلم يبعد هناك وجود للاتحاد السوفيتي .

التطور الرابع الذى يساعد على وضع أسس السلام في المستقبل هو استعداد المصاحبة السياسية الدولية في الوقت الحالي لمساندة اعتدال منظمة التحرير ، وفي الواقع لم يبق سوى من جبهة الرفض ، كما أن الاردن قد تغير أيضاً ، فبعد أن كان منافساً للمنظمة في حق تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل قام اليوم بالتنازل تماماً عن أى تمثيل

للفلسطينيين بهذه ايجابية في الاتجاه السليم والتركيز على الطرفين الرئيسيين في الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين .

النقطة الخامسة هي : تطور الموقف الأمريكي ، فخلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هناك من بين الأمريكيين من يعطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحدث شيء من شأنه جذب الانتباه الاعلامي الى هذا المجال ، ولكن عندما توالت أحداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكي ما روعه وصدمه ، واستنكر الأساليب الوحشية الاسرائيلية في قمع الانتفاضة ، وتطور لدى الأمريكيين شعور بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلي أن الرأي العام الأمريكي يهتم في الوقت الحالي بالقضية الفلسطينية ويحث الادارة الأمريكية على البدء في عملية السلام .

أما على المستوى الرسمي فنلاحظ تطوراً بسيطاً في اتجاه مزيد من الواقعية ، أن الخيار الاردني الذي تعلق به الادارة الأمريكية كان وهماً وسراباً ، واليوم نجد أن الادارة الأمريكية مقتنعة تماماً بأن عملية السلام — لكي يقدر لها النجاح — يجب أن تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفي النزاع .

لقد استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التي فرضتها واشنطن لكي تبدأ الحوار معها ، ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب ، حقا أنها قبّلت الحوار ، ولكن هناك كثير من التردد وكثير من التلكؤ ، ومع ذلك فالحوار الأمريكي الفلسطيني ليس هدفاً في حد ذاته؛ ويجب اعتباره جزءاً صغيراً من عملية السلام القادمة ، ولا يجب المبالغة في حجم هذا الجزء رغم أهميته ، انه خطوة في اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد وعموماً فان الحوار لم يستمر الا فترة قليلة وتوقف .

● الانتفاضة والمجتمع الاسرائيلي :

بعد اعوام من الهجمات العسكرية الشجاعة التي غطت كل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة جاءت الانتفاضة الفلسطينية تنتهي عام ١٩٨٧ يكبر وأهم انتفاضة منذ يونيو ١٩٦٧ ، ولتعيد القضية الفلسطينية الى واجهة الأحداث ، فمنذ الثامن من ديسمبر عام ١٩٨٧ والصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين في الارض المحتلة لا يهدأ ، حيث زادت دورة العنف والمعداء وازدادت المواقف صلابه ، رغم ان هذه الانتفاضة ليست الاولى من نوعها في الضفة والقطاع خلال العقدين الماضيين ، لكن الجديد فيها انها كسرت العزلة ، ووحدت القسوى السياسية على الأرض ، وفاجأت أيضا السلطات الاسرائيلية وأصحاب القرارات على الصعيدين الاقليمي والدولي يشمولها كل فئات الشعب الفلسطيني رجله ونسائه وأطفاله ، بجميع توجهاته السياسية بعد ان أصبح التناحس حول التضحية والتضدي لجنود العدو هو المقياس .

واذا كانت الانتفاضة في نظر الكثير من المراقبين السياسيين لا تشكل تهديدا خطيرا للسيطرة العسكرية الاسرائيلية في الوقت الحاضر ، الا انها تمثل بداية جديدة لرحلة أكثر حدة وانتشارا ، وهو الأمر الذي سيترك تأثيراته على المجتمع الاسرائيلي وتفكير قياداته .

ومن هنا ودون تجاهل حقيقة أن أحداث الانتفاضة تعتبر حلقة من سلسلة الأحداث التي تشهدها الأراضي المحتلة بين الحين والآخر ، التي هي أيضا محصلة طبيعة لتراكمات عشرين عاما من الممارسات التعسفية والقمعية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية ، فان العامل الأكثر أهمية أن هذه الانتفاضة تبرز المواقع الصعب لسكان هذه الأراضي ، يتجاوز كونها مجرد أعمال عنف وفوضى تقليدية لتصبح دليلا على زيف ادعاءات اسرائيل حصول التعايش السلمي ، وأنه بإمكانها تحقيق هذا التعايش بين العرب

واليهود في الضفة والقطاع ، لقد اعترفت القيادة لاسرائيلية بصعوبة المحافظة على النظام في المناطق المحتلة . بعد ان أفلست سياستها القائمة على استراتيجية العنف والقمع في اخماد ثورة الجبارة الفلسطينية النابعة من داخل الأراضي الفلسطينية ، لتؤكد أن سكان الأراضي المحتلة هم الذين يمثلون العنصر الهام في مسيرة التحرير .

● المجلس الوطني الفلسطيني :

من المعتقدات التي سيسجلها التاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية أن الدورة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر (نوفمبر ١٩٨٨) دورة تاريخية وحاسمة في مسيرة النضال الفلسطيني بل هي فريدة في تاريخ منظمة التحرير ، حيث أنها من دون سائر دورات المجلس الوطني أخرجت الحلم الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني الى طور من أطوار التحقيق ، وذهبت بكفاح الشعب الفلسطيني (ومنه الانتفاضة) الى حيث يقطف ثمار الشرعية ، والى حيث لا تضيق منه ترسلنة الجهد المبذول عرقا ودما حرية وبعياء ، انها دورة النضج السياسي والواقعية الثورية ، دورة الانتفاضة والدولة الفلسطينية المستقلة .

أسباب وعوامل عديدة تلك التي دعت الى عقد هذه الدورة في هذا الظرف والى إصدار القرارات بهذه الكيفية التي صدرت بها وأثارت الكثير من الجدل ، أما عن أسباب انعقاد المجلس الوطني في هذا الظرف بالذات فمنها :

(أ) الحاجة الى الاجابة سياسيا عن مطالب الانتفاضة ، ذلك أن الانتفاضة قطعت شوطا كبيرا انتقلت فيه بتسارعاتها من مطالب حياتية مدنية وسياسية جزئية الى مطلب تقرير المصير والاستقلال الوطني وبناء دولة فلسطينية ، وكان من الطبيعي أن تتقدم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب مع

هذا التحول الكبير في شعارات لا انتفاضة ، وأن نلتقط معانيه
لتصوغ الموقف الوطني الفلسطيني في شعار واضح وصريح
هو حق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ،
خصوصاً وأن رفع شعار الاستقلال من داخل الأرض المحتلة
وفي سياق انتفاضة متصاعدة أتى ليشكل أول اعلان فلسطيني
حاسم عن بدء تنفيذ البرنامج الوطني المرحلي « لمنظمة التحرير
الفلسطينية » (الذي صدر عام ١٩٧٤) ، بل أول اعلان حاسم
عن الهجرة الفلسطينية من أجواء الارتباك والاحتمال الي أجواء
الثقة بالذات والممارسة واضحة الأهداف ، ولم يكن ممكناً
تقديم هذه الاجابة السياسية - من هذا الحجم وبهذه
الأهمية - الا من خلال دعوة المجلس الوطني الفلسطيني الي
الانمصاد .

(ب) الحاجة الي استثمار التعاطف الدولي مع الانتفاضة ، المطالب
الوطنية الفلسطينية بصفته عامل ضغط استراتيجي لانتزاع
الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وعلى ذلك فلم يكن ممكناً
أن تظل المراهقات الفلسطينية على المواقف الدولية المؤيدة
محصورة في المستوى « الانساني » بل كانت الحاجة ماسة الي
التقدم الي الرأي العام العالمي ببرنامج سياسي واقعي لحل
الازمة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني بما يراعي اتجاهات
وهود الموقف الدولي ، وبما يسمح بشق جبهة الأعداء ،
وعزل الموقف الاسرائيلي على الساحة الدولية ، ثم بما يضمن
جزءاً من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

(ج) الحاجة الي ملء الفراغ القانوني الذي خلقتة الخطوة الاردنية
عقب اعلان الملك حسين عن فك الارتباط القانوني والاداري بين
علن وانفصاف الغربية ، وهو الأمر الذي كان من نسائذ

تجاهله فلسطينيا - أن يحدث حالة من الأمر الواقع (في ظل القوانين العسكرية الصهيونية) قد تستفيد منه إسرائيل تدفعها الى اعلان ضم مناطق جديدة من الأرض المحتلة الى كيانها كما فعلت مع القدس والجولان .

لهذه الأسباب جميعها ، ولأسباب أخرى عديدة ، دعى المجلس الوطني الى الانعقاد في الجزائر ، وبمسد أن صار شبه مؤكد أن جولات الحوار الوطني الطويلة التي سبقت ذلك الانعقاد بأكثر من ثلاثة شهور استقرت على حصيلة من المواقف الوطنية المتفق عليها ، وعلى قضايا محدودة ومعروفة بات على الجميع أن يلتزم اعتمادها لغض وحسم المسائل الخلافية ، ولم يمد ممكنا بعد أن نضجت شروط موضوعية وذاتية لمجلس وطني أريد له أن يوقع شهادة ميلاد دولة فلسطين الا أن يعتقد دون تردد أو تسويق .

ولقد انعقد المجلس في يوم تاريخي مشهود ، وأعلن ياسر عرفات « بسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين » .

وما أن انفضت اجتماعات دورة المجلس حتى بدأت « عملية الحساب ليفتختل المختلفون حول قرارات الدورة وقيمتها وحصادها السياسي » .

بعضهم رأى فيها هزيمة للاستراتيجية ، والآخر رأى فيها انتصارا للتكتيك ، بعضهم عنت له نجاح السياسة ، والآخر لم يقرأ فيها غير رسوب الأيديولوجية ، وكان حقا للجميع أن يختلف وأن يجادل برأيه بحرية ، ولم يكن حقا لأحد أن يضع نفسه خارج ارادة شعبه ، وحق شعبه في الحياة .

ولعله اذا ما تجاوزنا موضوع « اعلان الاستقلال » الذي حظى باجماع الفصائل والقوى الرئيسية في منظمة التحرير ولم يتعرض للتشهير

من قبل الأطراف الأخرى المعارضة : الفلسطينية والعربية ، فسنجد أن البيان الصاخر عن المجلس والمواقف والقرارات المتخذة فيه كان المادة الأساسية التي دار حولها الخلاف ، وكانت مثار نقد ونقد مضاد ، وربما كانت الفقرة المطلقة باعتراف المجلس الوطنى بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هي أكثر ما حظى بذلك النقد ، سواء خلال مداوات المجلس واجتماعاته (وتجلى ذلك فى تصويت قسم من المندوبين ضد الاعتراف) ، أو بعدها حين بدأ الحوار النقدي حول مقررات دورة المجلس يأخذ مجراه ، ويستطيع المتتبع لما جاء به هذا النقد من آراء أن يسجل أن وجهته العامة كانت تعريف قرارات هذه الدورة بانها قرارات معتدلة فى اتجاهها العام ، ومن ثمة رفض القبول بصيغة اعتراف المجلس — بل بمبدأ الاعتراف أصلا — بالقرارين الاممين • باعتباره تنازلا مجانيا لا مبرر له ، وليست له من وظيفة سوى أنه يفتح شهية الولايات المتحدة واسرائيل لاستمرار المزيد من التنازلات •

واذ لا يسع المحلل الموضوعى الا أن يتفق من حيث المبدأ مع هذا التحليل ، والا أن يرى فى تلك المقررات (خصوصا المتطقة بالاعتراف) ذروة الاعتدال فى السياسة الفلسطينية لم تشهده حتى فى سياق وفى ظل احكام « الاتفاق الارحنى — الفلسطينى » ، فهو لا يسعه بالمقابل الا أن يتجاوز القراءة النصوصية للمواقف منقبضا عن الشرطية التى تتحكم بصنعها ، ماحثا عن الفواصل المقبولة بين التسعرات والواقع الذى يمكن التفكير والعمل فى حدوده دون تعريض مبدئى •

عوامل كثيرة — لعبت دورها فى اعتدال قرارات المجلس الوطنى :

١ — ضيق هامش المبادرة الفلسطينية خارج نطاق العمل بأحكام الوفاق الدولى الجارى ، ولم يكن تقلص الهامش الذى كان يتيح العمل بحرية واستقلال ووفق اعتبارات الحاجة الذاتية المتحررة من أى ضغوط خارجية ، لم يكن هذا التقلص ناشئا دائما عن ضعف ذاتى ، أو خلل فى

المبادرة الفلسطينية ذاتها ، وفي السياسات التي ترغبها ، بل كان مرده الى عوامل موضوعية اقليمية وعربية ودولية مثلت - بتفاوت - عوائق اعتراضية أمام حركة العمل الوطنى الفلسطينى ، وحكمت عليه بأن يجرى فى مواقع دفاعية وبإيقاع تراجعى ، وكما ضاق هامش العمل الفلسطينى . ضاق - بالنتيجة - هامش الاختيار أمام القيادة الوطنية ، هذه التي وجسدت نفسها - فى النهاية - مدعوة الى التحرك بمراعاة هذه المتغيرات - السلبية فى الغالب والايجابية فى النادر - المتراكمة فى المحيطين العربى والدولى ، ومدعوة الى التمسك بواقعية مع لوحة التناقضات التي رسمها الصراع العربى - الصهيونى منذ عشرين عاما على الأقل والتعجب نحو قطف ما يمكن قطفه من تمار أنضجتها الانتفاضة ، وتعاطف الرأى العام وعزلة اسرائيل ، والمسمعة الحسنة لنظامه التحرير .

٢ - مراعاة الموقف السوفيتى المطالب بضرورة الاعتراف الفلسطينى بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية لأزمة « الشرق الأوسط » وكقاعدة لعقد المؤتمر الدولى ، وإذا كانت هذه المطالبة السوفيتية بضرورة اصدار موقف فلسطينى ايجابى - واضح وصريح - من القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ تعكس محدود وشروط ، بل سقف التحرك السياسى السوفيتى فى المنطقة ، وموقعة فى خريطة أى حل سياسى دولى لازمتها ، فهي تعكس بالتالى - وبالنتيجة ضعف الموقف السوفيتى (قياسا الى الأمريكى) فى المنطقة العربية ، وهشاشة مرتخاته الاقليمية . هذا عندما كان هناك اتصاد سوفيتى .

٣ - زوال التسكوك من احتمالات الالحاق الاردنى ، وهى احتمالات اذا لم تكن الغتها تطميئات المسئولين الاردنيين لقادة منظمة التحرير ، ولا المواقف الاردنية قبل وبعد الاتفاق « الاردنى - الفلسطينى » المعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ، والى الوفاق الدولى بعد أن

اختار العالم العربى رد السيف ، الى غمدة - أن ليس باستطاعتها أن تطالب السوفييت بأكثر مما خطوه خصوصا وأن وضعها فى المحيط العربى ليس قسويا الى الحد الذى يفرض تغييرات كبيرة فى الموقف العربى ، ويخلق فى المنطقة توازنات جديدة ويشجع السوفييت على تصلب الموقف السياسى ، ولقد أثمر كلا الموقفين الفلسطينى والسوفيتى فى المنطقة العربية تفاهما - ضمنا أو حريحا على ممارسة سياسة واقعية لا نتزاع ما يمكن انتزاعه من أيدي امريكا وشريكها الصهيونى .

وإذا كان الرد العربى قد ارتفع بعد حرب أكتوبر - أحيانا الى مستوى الدعم المسالى والمساندة السياسية ، فقد انحدر أخنين أخرى الى مستوى تصفية الثسورة الفلسطينية عسكريا بحروب الابداء البتسعه ، وتصفيته سياسيا بتضخيم الانشقاق فى جسمها السياسى والتنظيمى او بالمساس بحقها التمثيلى .

ولقد زادت - فى امتداد ذلك كله - القناعة الفلسطينية رسوخا بين الحركة الأربح والأهم فى المحيط العربى هى معركة انتزاع القرار الوطنى الفلسطينى المستقل ، ووضع حدود تراجع الموقف العربى ، وضمان استمرار دعمه السياسى والمادى للمنظمة ، وما عدا ذلك لم يعد واردا لحسابات قصيرة المدى .

٤ - ميل السياسة الفلسطينية الى نهج سبيل الواقعية بعد مخاض عسيرة ولا تعنى الواقعية هنا القبول بالأمر الواقع وهو الاحتلال .

أن هذه الواقعية - كما عبرت عنها وثائق المجلس الوطنى - هى تلك الموازنة الدقيقة بين حاجة الشعب الفلسطينى الراهنة الى تقرير مصيره بأى صيغة من الصيغ وبين مطالبه التثريخية المقدسة فى كامل تراب وطنه (وهى التى لا يجوز أن يتوقف تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى على توافر شروطها وأسبابها) ، ولقد أثبتت هذه

الواقعية - من خلال مسلسل الانتصارات السياسية الفلسطينية العالمية التي أعقبت صدور قرارات المجلس الوطني - أن في الامكان الحاق هزيمة جديدة بالأعداء في جبهة كانوا يتقنون الانتصار فيها من خلال تعصيب الخطاب الوطني الفلسطيني منها مثلما أثبتت أهمية ووجاهة أن ينتقل الخطاب الفلسطيني من الأيديولوجية الى السياسة من السلم الى التساريف .

هـ - ادراك القيادة الفلسطينية - الموقف الفعلى الأمريكي - الاسرائيلي كعقوف رافض لتنفيد القرار ٢٤٢ ورفضه لا يتبدى غصص في أنه يؤول تأويلا خاطئا مقتضيات هذا القرار ، وبخصوصا المتعلق منها بمسألة الانسحاب ، « مثلا تحويل عبارة الأراضي المحتلة الى أراض محتلة » ، ولكن أيضا وأساسا في أنه استبعد أن يكون القرار ٢٤٢ من حيث المبدأ قاعدة الى حل سياسي للتزاع ، وإذا كان رخص هذا القرار يبدو الآن جليا من خلال رفض صيغة (المؤتمر الدولي) « الذي يفترض أن ينعقد على أساسه » فهو يبدو أيضا في استبعاد اتفاقية « كامب ديفيد » ، وهي الحل الأمريكي الوحيد المضيق حتى الآن في المنطقة لمقتضياته وأحكامه ، وترفض اسرائيل والادارة الأمريكية هذا القرار لأنه يقضى بضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الأرض التي احتلت في عدوان ١٩٦٧ ، وهو ما يعاكس الهدف الأصلي الذي من أجله شن هذا العدوان الأمريكي - الصهيوني ، وهو تحقيق التوسع الاسرائيلي جغرافيا ، وتصفية ما تبقى من ملف القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني وتحرير قومي ، ولأنه بسبب ذلك - يعيد عقارب الساعة في المنطقة الى ما قبل تاريخ ٥ يونيو ١٩٦٧ - ويطيح بكل الوقائع التي بنتها والمكاسب التي حققتها أمريكا واسرائيل في المنطقة .

وتدعى الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل قبولهما بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ من باب الزايدة والابتزاز ، وظنا منهما أن الاستمرار في ادعاء

قوله من شأنه أن يجر الى مزيد من التصلب والتشدد في الموقف العربي والفلسطيني ، وهو ما يكفي - في نظرهما وتقديرهما - لمزلة الفلسطينيين والعرب على الساحة الدولية ، وتصويرهم للتسوية السياسية السلمية في منطقة « الشرق الأوسط » .

ولقد أتيح للعالم أن يتبين حقيقة المواقف الأمريكية الاسرائيلية الفعلية من القرارين عندما أقدمت منظمة التحرير على الاعتراف بهما في دورة المجلس الوطني عام ١٩٨٨ ، وتبين - تبعا لذلك - من هي الأطراف التي تعرقل التسوية ومن التي تضحي - دون ان تفرط - في سبيل وقف نزيف الدم وتحكيم التسوية المتفاوض عليها ، ولقد كان من نتائج ذلك أن فتمت إمكانية هائلة أمام الدبلوماسية الفلسطينية للحصول على المزيد من المكاسب على الجبهة العالمية : دولا ورأيا شعبيا علما .

٦ - وتبقى الضمانة السياسية الوطنية لعدم حصول الاعتراف بالقرارين الى تنازل استراتيجي هي اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، اذ من شأن هذا الاعلان أن يكون القاعدة التي على أساسها يعود مطلوبا ليس فقط تطبيق هذا القرار القاضى بالانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة ، بل اللاحاق على تطبيقه لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره .

فالمعركة تصبح هنا - بهذا المعنى - معركة عبودة السيادة الفلسطينية التي عطلها الاحتلال ، ومحلها انسحاب قوات الاحتلال ، وهو ما يقره القرار ٢٤٢ وبمعه القرار ٣٣٨ .

● الموقف الفلسطيني من المفاوضات :

بعد توقيع اتفاقية الاطار في كامب ديفيد ، والتي نصت على أن تقوم مصر واسرائيل بإجسراء مفاوضات بغرض تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين . وقف الفلسطينيون على اختلاف منظماتهم وتجمعاتهم

السياسية ، موقفا رافضا لهذه المفاوضات والمشاركة فيها ، ومعارضسا
فكرة الحكم الذاتي •

● موقف القيادة المحلية في الضفة والقطاع من المفاوضات :

رفض الاشتراك للأسباب التالية :

أولاً : القول بغموض نص الحكم الذاتي في اتفاقية الاطار ، وأنها لا تتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين ، فضلا عن أن الحكم الذاتي ليس هناك ما يشير الى أنه حل مؤقت ، أو أحد المراحل الوثيقة لبناء وإقامة الدولة الفلسطينية ، والواقع أن ممارسات اسرائيل لا تساعد على تجاوز مثل هذا الاعتبار ، وبصورة محددة مواقف رئيس الوزراء ضد انشاء الدولة الفلسطينية •

ثانيا : غموض شكل المشاركة الفلسطينية في مفاوضات الحكم الذاتي ، إذ أن الاتفاقية لم تشر الى سبيل هذه المشاركة الفلسطينية وأحالت الأمر الى أطراف أخرى غير فلسطينية مع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية •

كذلك فإن غياب منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المفاوضات بالإضافة الى رفضها — لا يسمح بالتصدي من وجهة نظر عمد الضفة الغربية وغزة لجوهر المشكلة الفلسطينية •

فعدم تأييد منظمة التحرير الفلسطينية يعود الى فتاعة لدى هؤلاء القادة المحليين بأن موقفهم حال اشتراكهم في المفاوضات سيكون ضعيفا ، لأنهم سوف يقعون تحت ضغوط الاحتلال الاسرائيلي •

ثالثا : اغفال القدس من مفاوضات الحكم الذاتي ، وعدم الاعتراف بها عاصمة للدولة الفلسطينية حال قيامها ، والجدير بالذكر أن السلوك

الاسرائيلي بشأن اعلان القدس عاصمة أبدية لاسرائيل يدعو القادة
المحطين بالصفة والقطاع ، الى التمسك بهذا الاعتبار كمبرر قسموى
لرفضهم المشاركة فى مفاوضات الحكم الذاتى .

رابعا : القول باستمرارية الاحتلال الاسرائيلى « حيث ان اسرائيل
ستكون لديها قوة اعتراضية لأى قرار يتخذه مجلس الحكم الذاتى ،
ومن هنا فالاحتلال الاسرائيلى سيبطل قائما ، ومن هنا فان خطة الحكم
الذاتى مرفوضة شكلا وموضوعا وتعد انقلابا ضد حقوق الشعب
الفلسطينى وآماله فى الدولة المستقلة ، وحقوق تقرير المصير » كما جاء فى
اعلان « مؤتمر القدس » أكتوبر ١٩٧٨ ، ويوضح رتداد الشوا عمدة
غزة قائلا : « ان بيجين يدعى بأن كل الأراضى اسرائيلية ، وأن الاسرائيليين
يمكنهم الاستيطان أينما وحينما يريدون ، وأن الحكم الذاتى للسكان
وليس للأقليم » - « اذا لم تكن هناك دولة فلسطينية ، وعلى هذا ،
على أى شىء ساذهب من أجل التفاوض ؟ ان بيجين لا يقصد بالحكم
الذاتى الا اسما آخر للاحتلال » .

● موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات الحكم الذاتى :

يمكن اعتبار ما كشف عنه اجتماع المجلس التنفيذى لمنظمة التحرير
الفلسطينية فى الثانى من أكتوبر عام ١٩٧٨ نوعا من تصعيد التيارات
والاتجاهات السياسية التى تشكلت رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية تجاه
مفاوضات الحكم الذاتى ، ففى هذا الاجتماع ، ظهر اتجاهان :

الأول : يرى ضرورة رفض خطة الحكم الذاتى تماما ، ودعوته
العناصر الفلسطينية فى الأرض المحتلة الى مقاطعة الانتخابات التى تعقد
وفقا لما ورد فى اتفاقية الاطار بكامب ديفيد .

الثانى : يدعو هذا الاتجاه الى انتقاد الحكم الذاتى مع عدم
مقاطعة الانتخابات حال حدوثها ، ويبرر أنصار هذا الاتجاه عدم

مقاطعة الانتخابات بأن مشاركة العناصر الفلسطينية الوطنية في هذه الانتخابات وانتصارها سيجعل من المؤكد إحباط خطة الحكم الذاتي من الداخل.

وبالرغم من هذا الخلاف بين الاتجاهين إزاء كيفية التعامل مع مفاوضات الحكم الذاتي ونتائجها فإن معارضة المنظمة لهذه المفاوضات جاءت مكثفة وازدادت حول نوعين من الاعتراضات :

النوع الأول :

اعتراضات قانونية .

النوع الثاني :

اعتراضات سياسية ترتبط بطبيعة الحكم الذاتي كما ورد في اتفاقية الاطر بكلمة ديفيد ، ومدى ما يقدمه من وجهة نظر المنظمة من تطور على طريق الصل النهائي للمشكلة الفلسطينية .

فبالنسبة للنوع الأول (الاعتراضات القانونية) فإن المنظمة ترى أن اتفاقية كامب ديفيد والمتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني باطلة من وجهة نظر القانون الدولي ، وترى أن هناك ثلاث حجج رئيسية تدعم هذه النتيجة .

(أ) عدم أهلية الأطراف المشاركة في المفاوضات أو اختصاصها ، لأنه ليس من اختصاص إسرائيل أو الأردن أو مصر أو الولايات المتحدة صلاحية تقرير حقوق الشعب الفلسطيني .

(ب) تجاوز الحقوق القومية الفلسطينية بما في ذلك حق السيادة ، وأنه من غير الممكن منح حكم ذاتي للفلسطينيين في أرضهم ، ففي هذا الحالة يعد الحكم الذاتي المنوح خطوة إلى الوراء وليس حلاً للمشكلة الفلسطينية .

(ج) انتعاض مع قرارات الأمم المتحدة التى دعت الى الكيان المستقل للقدس • وحددت اراضى الدولة العربية والدولة اليهودية ودعت الى انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية ، وأوصت بعودة شعب فلسطين الى اراضيهم ، وبناء على هذه الحجج الثلاث تخلص المنظمة الى أن مفاوضات الحكم الذاتى باطلة أيضا استنادا الى أحد مبادئ القانون العام : من أن ما بنى على باطل فهو باطل أيضا •

وبناء على هذا التحليل القانونى لخطه الحكم الذاتى يرى محللو المنظمة بان خلة الحكم الذاتى ستؤدى الى وضع الضفة العربية وقطاع غزة تحت انتداب اسرائيلى تسببه بالانتداب البريطانى (١٩٢٢ / ١٩٤٩) مع فارقين :

١ — أن الانتداب البريطانى كان بطبيعته انتدابا مؤقتا ، فى حين سيكون الانتداب الاسرائيلى دائما •

٢ — أن الهدف من الانتداب البريطانى كان السير بالفلسطينيين نحو الاستقلال ، أما الهدف من الانتداب الاسرائيلى فهو استبعاد الفلسطينيين • وبالنسبة للاعتراضات السياسية فإن موقف المنظمة — وكما ظهر على لسان قادتها — يرجع الى :

١ — أن الحكم الذاتى يعطى الشرعية للعدوان الاسرائيلى ، وأنه لا يضمن بحق تقرير المصير ودولة فلسطينية •

٢ — أنه يمنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى اراضيهم وممتلكاتهم ، وأنه مكوت على ضم اسرائيل للقدس ، وقبول بانتخلى عن السيادة العربية بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة •

(م ١٤ - ٢)

— ٢٥٩ —

ويرى باحثو المنظمة ومطلوفا أن هناك ضمن قضايا رئيسية ، ليست
فى صالح المشكلة الفلسطينية ، خواها اطار عمل كامب ديفيد ، وهذه
القضايا هى :

(١) محدودية المشاركة الفلسطينية ، لان هذه المشاركة ستخضع
لنوع من التصديد الفعلى ببناء على :

١ - عدم الزامية ضم عناصر فلسطينية فى أى من الوفدين
المصرى والاردنى •

٢ - أن ضم أى من الوفدين المصرى والاردنى عناصر
فلسطينية ، فهذه العناصر الفلسطينية المختارة قد لا تكون
ممثلة للشعب الفلسطينى •

٣ - ضرورة موافقة اسرائيل على مشاركة أى عضو
فلسطينى •

٤ - ضرورة موافقة الوفد العربى على ما يطرحه العضو
الفلسطينى حال اشتراكه •

٥ - ضرورة موافقة الوفد الاسرائيلى على ما يطرحه
العضو الفلسطينى حال اشتراكه - وقبل أن يدون فى الاتفاق
النهائى •

(ب) اعاقة سلطات الحكم الذاتى • لأن اجراء الانتخابات المؤدية
لقيام سلطة الحكم الذاتى ستكون فى ظل الاحتلال الاسرائيلى
مع غياب شرط محدد لانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية
قبل الانتخابات ، أو على الأقل تعليقها خلال الحملة الانتخابية
وأثناء اجراء الانتخابات • فضلا عن غياب شرط اشراف دولى
غير متحيز من أجل سلامة العملية الانتخابية ونتائجها •

(ج) استثناء القدس المحتلة من صلاحيات ونطاق سيطرة الحكم الذاتي .

(د) غموض الموقف بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ، وما اذا كان سيسمح باستمرار المستوطنين الاسرائيليين في الانتخابات أم لا .

(هـ) غموض صلاحيات سلطة الحكم الذاتي ازاء بعض القضايا الهامة مثل هل ستمتد صلاحياتها حتى تشمل المستوطنة الاسرائيلية أم لا ؟ وما هو مدى صلاحياتها ازاء اعادة الأراضي الفلسطينية التي اصحابها العرب ، والتي صادرتها السلطات الاجتلال الاسرائيلي خلال فترة الاجتلال ؟ .

● القضية الفلسطينية وكامب ديفيد :

عند حديثنا عن المشكلة الفلسطينية لا يجب أن ننسى المحاولة التي بذلها الرئيس الراحل محمد أنور السادات في كامب ديفيد بالنسبة لمحاولة الحصول على الحكم الذاتي للفلسطينيين ، ورغم النقد الشديد الذي وجه الى هذه المبادرة من جانب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية الا أنها كانت خطوة على الطريق ، ورغم أنها كانت خطوة متواضعة الا أن اسرائيل استطاعت أن تتحلل منها ، وبذلك عادت المشكلة الى نقطة البداية مما أدى الى قيام الانتفاضة بعد ذلك بسبع سنوات .

وفيما يلي نثبت للتاريخ نص اطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ولعلنا نقارنه بنص اتفاق المبادئ الذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

نصوص الاتفاقات :

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومنلحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات

الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨
واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الأوسط ، وهم يدعون
أطراف النزاع العربي الاسرائيلي الأخرى الى الانضمام اليه •

ان البعث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي :

أن القاعدة المتفق عليها لتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها
هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وسترفق القرارات رقم ٢٤٢
ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة :

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاماً ، ورغم الجهود الانسانية المكثفة
فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم
يستمتع بعد بنعم السلام ، وان شعوب الشرق الأوسط تنتشوق الى
اسلام حتى يمكن تحويل موارد الانقليم البشرية والطبيعية الثاسعة
لتابعة أهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش
والتعاون بين الأمم •

لن الجادة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال
الذي أقيمه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء
بيجين للاسمايلية رداً على زيارة الرئيس السادات ومقرحات السلام
التي تقدم بها كلا الزعيمين وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من
شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لا يجب اهدارها ان كان يراد
انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسى الحرب •

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون
الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع
الدول •

وأن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة،
واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة
للتفاوض بشأن السلام والأمن معها ، هي أمر ضروري لتنفيذ جميع
البنود والمبادئ في قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال
السياسى لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود آمنة
ومعترف بها ، غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف ، وان التقدم تجاه
هذا الهدف من الممكن أن يسرع للتحرك نحو عصر جديد من اتصالات
في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفي الحفاظ
على الاستقلال وتأكيد الأمن .

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع
بعلاقات طبيعية ، وبالإضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن
للأطراف على أساس التبادل المواقفة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق
منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، ومحطات اذار مبكر
ووجود قوات دولية ، وقوات اتصال ، واجراءات بتلق عليها للمراقبة،
والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة .

ان الأطراف اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل
الى تسوية عادلة شاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد
معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل
مقراتهما ، وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام ، وعلاقات حسن الجوار،
وهم يدركون أن السلام لى يصبح دائما يجب أن يشمل جميع هؤلاء
الذين تأثروا بالصراع أعق تأثير .

إذا كانهم يتفقون على أن هذا الاطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا
للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل جيرانها،

الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس .

ان الأطراف اذ تفسح هذا الهدف في الاعتبار فقد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

الضفة الغربية وغزة :

١ - ينبغي ان تستترك مصر واسرائيل والاردن وممنلو انشعب الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بجد المتسنة الفلسطينية بحد جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية، وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

(١) تتفق مصر واسرائيل والاردن عى أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلوى للسلطة مع الإخذ فى الاعتبار اهتمامات الأمن الخاصة بكل الأطراف فإنه يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستستسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان فى هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ، ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الاطار ، ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضى . واهتمامات الأمن التشريعية من الأداف المعنية .

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والاردن على تفاصيل اقامة سلطة

الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة ، وقد يضم
وفدا يضم مصر والاردن ممثلين للفلسطينيين من الضفة الغربية
وغزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه .

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تصدد مسؤوليات الحكم
الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة ، وسيتم انسحاب
القوات المسلحة الاسرائيلية ، وسيكون هناك اعادة توزيع
للقوات الاسرائيلية المتبقية في مواقع أمن معينة ، وستضمن
الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام
الصام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين
اردنيين ، وبالإضافة الى ذلك ستشارك القوات الاسرائيلية
والاردنية في دوريات مشتركة ، وفي تقييم الأفراد لتشكيل
مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم
سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة ،
وفي أسرع وقت ممكن ودون أن تتأخر عن العام الثالث بعد
بداية الفترة الانتقالية وسوف تجرى المفاوضات لتحديد التوضع
النهائي في الضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، ولابرام
معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة
الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل
والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجرى انمقاد لجنتين منفصلتين ولكن مرتبطتين ، احدى اللجنتين
تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع
النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة

الثانية من ممثلى الاردن ، ويشترك معهم الممثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وغزة التفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، واضحة فى تقديرها الاتفاق الذى تم الوصول اليه بشأن التوصل النهائى للصفحة الغربية وغزة .

وستركز المفاوضات على كافة نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ، ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالباتهم العادلة ، وبهذا الأسلوب سينبارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :

١ - أن يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للصفحة الغربية وغزة على المسائل المتعلقة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم هذا للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين من سكان المنطقة الغربية وغزة .

٣ - إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وغزة لتحصيد الكيفية التى سيحكمون بها انفسهم تمثيلاً مع نصوص الاتفاق .

٤ - المشاركة كما ذكر أعلاه فى عمل اللجنة التى تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

(د) سيتم تنفيذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية ، وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ، وستكون قوة

الشرطة على اتصال مستمر في أمورهما بالضباط الاسرائيليين
والاردنيين والمصريين المينين لهذا الغرض .

(٨) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن
وسلطة الحكم الذاتي لجنة دائمة تقرر عن طريق الاتفاق
اجراءات السماح بعودة النازحين من الضفة الغربية وغزة في
عام ١٩٦٧ وذلك مع التدابير الضرورية لمنع الاضطرابات والاخلال
بالعظام ، ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى
ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر واسرائيل سوريا ومع الأطراف الأخرى المهتمة
لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ الفعّال والدائم لحل مشكلة
اللاجئين .

٤ - خطابات مصاحبة أرسلها الرئيس
السادات الى الرئيس كارتر :

١ - القدس (١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

عزيزي السيد الرئيس ..

أكتب اليكم وأكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس:

١ - تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ،
ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة .

٢ - أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ - أن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع
حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني
في الضفة الغربية .

٤. - أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصيته المقررين رقم ٢٤٢ ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس ، وأن كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة لاجية وباطلة ويجب ابطال آثارها .

٥ - يجب أن تتوافر للكل حرية الوصول الى القدس ، وممارسته الشعائر الدينية ، وحق زياره الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقه .

٦ - يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثلى هذا الدين .

٧ - ينبغي ألا تتسم الوظائف انضرويه فى المدينة ، ويمكن اقامه مجلس يلى مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والاسرائيليين للاتّراف على القيام بهذه الوظائف . ويهذه الطريقة فانه لن يتم تقسيم المدينة .

المخلص توقيع
محمد أنور السادات

ب - تطبيق التسوية الشاملة
(١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

عزيزى السيد الرئيس .

اتصالا « باطار السلام فى الشرق الأوسط » اكتب اليكم هذه الرسالة لأحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربيه بشأن تطبيق التسوية الشاملة .

انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالصفة العربيه وغزة من أجل حماية الحقوق الترعية للتسعب الفلسطينى فان مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى المترتب على هذه البنود وذلك بعد التشاور مع الاردن ومملى الشعب الفلسطينى .

توقيع
محمد أنور السادات

مفكرة مصرية حول إجراءات بناء الثقة التي ستبني

في الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨)

كان الاتفاق على اطارات السلام في اشرق الاوسط في كامب ديفيد من أجل السلام ، ويهدف الى تسهيل تقدم سير العمل من أجل حل المسائل الرئيسية التي تقع في صميم مشكلة الشرق الأوسط .

ويعتقد وفد جمهورية مصر العربية أن اجراءات بناء الثقة يجب اتخاذها فوراً في الضفة الغربية وقطاع غزة لخلق جو جديد ايجابي وانساني ، ويؤدي الى تخفيف التوتر ، ومن المؤكد أن بناء الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين يكون في صالح السلام ، اذ أن ذلك يخلق جسوا ايجابيا يتسجع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة لان ينظروا جدياً في المشاركة في المفاوضات .

وفي هذا الصدد فمن الأوفق وضع الخطوات التالية في عين الاعتبار .

١ - تجميد اقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية .

٢ - أن تكون اسرائيل على استعداد للتعامل مع أي جماعة فلسطينية تقبل القرار رقم ٢٤٢ .

٣ - ألا يتشارك المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية وغزة في الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية .

٤ - الاعتراف بحقيقة أن عرب القدس الشرقية يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني ويجب أن يتشاركوا في الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية .

٥ - إعادة الأراضي والممتلكات المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية بما في ذلك الأملاك العمامة .

٦ - السماح للمصارف العربية في الضفة الغربية وغزة في أن تعاود القيام بعملياتها التجارية بحرية ، كما يجب أن تعيد إسرائيل إليها بالودائع المصادرة أو المجمدة .

٧ - اتخاذ التدابير الضرورية للقيام بما يلي :

(أ) رفع الحظر على الاجتماعات السياسية .

(ب) السماح بحرية التعبير في الضفة الغربية وغزة .

(ج) وقف أية سياسات أو ممارسات من شأنها أن تخلق توترا أو تجعل من الصعب تنفيذ أحكام الاطار الخاصة بإقامة السلطة الفلسطينية وذلك الى حين إقامة هذه السياسة .

(د) إلغاء جميع القيود على حرية انتقال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

(هـ) وقف المناورات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

(و) العفو عن المسجونين السياسيين الفلسطينيين .

(ز) لم شمل المائلات الفلسطينية عن طريق السماح بعودة اعداد من الانفراد النازحين منذ عام ١٩٦٧ .

(ح) السماح لأعداد من الفارين بالعودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة قبل التوصل الى التدابير التي يتفق عليها في هذا المبحث .

وفيما يتعلق بقطاع غزة تمت مطالبة إسرائيل للقيام بما يلي :

(أ) رفع القيود على استعمال المياه في ري مزارع غزة .

(ب) الامتناع عن غرض أى قيود على العرب المنتجين للمواالح فى مراحل الانتاج المختلفة •

وعلاوة على هذا فقد طلبت مصر أن تعلن اسرائيل :

١ - الموافقة على قيام الأمم المتحدة أو مراقبين دوليين بالانصراف على الانتخابات الخاصة بالمجلس الفلسطينى •

٢ - اتمام انسحابات فورية لبعض قواتها من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة •

٣ - بدء عملية إعادة توزيع القوات الاسرائيلية التى تظل فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية •

٦ - من مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

بالإشارة الى الأنباء المتعلقة بمفاهيم اسرائيلية معنية بشأن سلطة الحكم الذاتى المبينة باطار كامب ديفيد الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بتقارير ومقترحات اللجنة التى أنشأها مجلس الوزراء الاسرائيلى •

أود أن أحييطكم علما بأن الحكومة المصرية تعتبر هذه التقارير والمفاهيم المعلقة أو المنشورة مرغوبة رفضا تاما لمخالفتها الخطيرة لنص وروح اطار كامب ديفيد ، فضلا عن ذلك فان هذه التقارير تتطوى على استقزاز للسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل التشعب الفلسطينى كله ، وتشكل بكل تأكيد تهديدا خطيرا لعملية السلام بأكملها •

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٧ - من د • مصطفى خليل رئيس الوزراء
الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٣ شباط ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس ••

اتصالا بالمباحثات الجارية الخاصة بمصوص اطار السلام فى الشرق
الأوسط الذى تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد فى جزئه الخاص بالصفة
الغربية وقطاع غزة ، أود الاشارة الى مسألة المستوطنات الاسرائيلية
غير المشروعة التى تقيمها سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الضفة الغربية
وقطاع غزة المحتلين والتى اتخذت الولايات المتحدة منها موقفا ثابتا ،
حيث عبر الرئيس كلتر عن عدم موافقته على هذه التصرفات
الاسرائيلية ، وبصفة خاصة اقامة المستوطنات فى الاراضى المحتلة ، فضلا
عن أنه يصد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد أبرز أهمية وقف اقامة
المستوطنات أثناء عملية المفاوضات • اعلن أن هناك اتفاقا بين الحكومة
الأمريكية والحكومة الاسرائيلية على تجميد مسألة اقامة المستوطنات
خلال هذه العملية •

وبالرغم من ذلك كله فقد استمرت الحكومة الاسرائيلية فى السماح
باقامة مستوطنات جديدة والتوسع فى المستوطنات القائمة ، وأود أن
أكرر بصفة حاسمة موقف الحكومة المصرية الثابت من أن كل هذه
التصرفات غير مشروعة ، وهى لذلك لاغية وباطلة بطلانا مطلقا •

وأبنى على ثقة من أنكم تتفقون معى فى أن هذه السياسة الاسرائيلية
تعتبر انتهاكا واضحا لروح كامب ديفيد واطاره ، بالاضافة الى تعارضها
مع مبادئ القانون الدولى ، وهذا بالاضافة الى أن هذا الموقف
الاسرائيلى انما يعتبر استثارة خطيرة للفلسطينيين المقيمين فى الضفة
الغربية وقطاع غزة وللشعب الفلسطينى كله •

وأود أن أسجل في النهاية أن استمرار إسرائيل في مثل هذه السياسات يعتبر تهديدا خطيرا لعملية السلام كلها والتي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد ، وفي النهاية وبالنظر الى الموقف المتماثل الذي تتخذه حكومتنا في هذا الشأن والدور الرئيسى الذى تلعبه حكومتكم في عملية السلام الجارية فأرجو أن تتفضلوا بإبلاغى بالخطوات التى تتخذها حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن .

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٨ - من د ٠ مصطفى خليل

الى سيروس هانيس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير هانيس ٠٠

اتصالا بالمحادثات الجارية حاليا حول أحكام إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد والمتعلقة بالمفاوضات حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، أود الإشارة الى المذكرة التى قدمها اليكم الوفد المصرى في يوم ١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨ والتى تتضمن الخطوات التى يتعين على حكومة إسرائيل اتخاذها لخلق مناخ يؤدي الى تنفيذ سليم للأحكام سالفة الذكر .

وانى أؤكد من جديد أن حكومة مصر ترى أن لهذه الخطوات أهمية قصوى فيما يتعلق بجهودنا المشتركة الخاصة بالخصى في تنفيذ أحكام الاطار المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة .

هذا وأرجو أن توافقونى بنتائج اتصالاتكم بالجانب الاسرائيلى في

هذا التصدد .

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٩ - نقاط خمس عاجلة مقترحة من مصر كمقدمة

لإجراءات بناء الثقة في الأراضي المحتلة

- ١ - رفع الحظر على الأنشطة السياسية ، والسماح بمزاولة •
- ٢ - إزالة القيود عن حرية انتقال السكان •
- ٣ - الإفراج عن المسجونين السياسيين •
- ٤ - اتخاذ الخطوات لجميع شمل العائلات من خلال عودة أعداد من النازحين منذ عام ١٩٦٧ •
- ٥ - نقل مقر قيادة القوات الاسرائيلية من مواقعها الحالية إلى مواقع خارج المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ووقف المناورات العسكرية في هذه الأراضي •

١٠ - من د. مصطفى خليل رئيس الوزراء

إلى سيروس فانوس وزير الخارجية الأمريكي

(١٥ مارس ١٩٧٩)

عزيزي الوزير فانوس

أود أن أشير إلى كتابي اليكم المؤرخ في ٢٣ فبراير ١٩٧٩ ، وللورقة المقدمة منكم بشأن « المفاهيم الخاصة بالخطوات من جانب واحد ، والتي تمت المناقشة بشأنها في القدس مع رئيس الوزراء بيجين » •

ولعلكم تفكرون أن الخطرات التي اقترحتها مصر انما استهدفت خلق مناخ يؤدي إلى التنفيذ السليم لاحكام اطار عمل كامب ديفيد •

واننا نقدر لكم اتاרתكم لهذا الموضوع مع رئيس الوزراء بيجين •

ونعتقد بكل اخلاص أن هذه الخطوات اذا تم اتخاذها على الفور
فلا بد وأن يكون لها تأثير ايجابي لدى الفلسطينيين •

بيد أنني أود ابلاغكم أننا نرى أن عددا من التأكيدات المنقولة الينا
يعتبر محدود النطاق ، فتضمن الفقرة (ج) تأكيدا لرئيس الوزراء
بيجين بأنه سوف يتم اطلاق سراح كافة المحتجزين لجرائم لا تتسم
بالعنف السياسي ونحن نعتبر هذا غير كاف • اذ نعتقد أن الأمر يقتضى
تقديم الحكومة الاسرائيلية التمهيدات باطلاق سراح كافة المسجونين
السياسيين الذين تم احتجازهم لأسباب تتعلق بالاحتلال •

كذلك فاننا غير راضين عن تأكيدات رئيس الوزراء بيجين التي
تضمنتها الفقرة (هـ) والخاصة بنقل القيادة العامة الاسرائيلية الى مواقع
جديدة خارج المراكز الآهلة بالسكن ووقف المناورات العسكرية ، ولعلكم
في هذا المسدد تسد لاحظتم أن التأكيدات كانت مقصورة على
« غزة » ، ونحن نرى اتخاذ هذه الخطوة في كل من الضفة الغربية وقطاع
غزة وفقا لما اتفقنا عليه •

وانى لأعبر جهودكم في هذا الشأن •

د • مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١١ - من د • مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٦ مارس ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس ••

بالاشارة الى خطابى المؤرخ ١٥ مارس ١٩٧٩ المتعلق بالخطوات
التي يجب أن تتخذها اسرائيل بهدف خلق مناخ موات للتنفيذ الملميم

(م ١٥ - ج ٢)

لاطار كامب ديفيد ، فاود أن. أوضح على أهمية هذه الخطوات بتنفيذ الاتفاق الذي يتضمنه الخطاب المشترك الذي يتم توقيمه اليوم منع المعاهدة .

وانى لاأتمتع أن توافقنى فى أقرب وقت ممكن بما تسفر عنه جهودكم فى هذا الشأن .

د. مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٢ - الخطاب المتبادل حول معاهدات الحكم الذاتى

(٢٦ مارس ١٩٧٩)

عزيزى السيد الرئيس :

يؤكد هذا الخطاب أن كلا من مصر واسرائيل قد اتفقتا على النحو التالى :

تؤكد حكومتا مصر واسرائيل أنهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ووقعتا فى البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة « اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد واطار لمقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » .

وبغية التوصل الى تسوية سلمية شاملة وفقا للاطارين المشار اليهما عاليه تشرع مصر واسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالصفة الثرية وقطاع غزة ، وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل الوثائق للتصديق على معاهدة السلام ، ووفقا لـ « اطار السلام فى الشرق الأوسط » فان المملكة الاردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك فى المفاوضات ، ويمكن أن يضم وعدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك ، وسيكون هدف

المفاوضات هو الاتفاق قبل اجراء الانتخابات على ترتيبات اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة (المجلس الادارى) وتحديد صلاحياتها ومسئولياتها والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى .

وفى حالة قرار الاردن عجم الانسترك فى المفاوضات مستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل .

وتنلق الحكوتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات فى أقرب تاريخ ممكن ، كما تنلق الحكومتان على أن الهدف من المفاوضات هو اقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان .

وقد حددت مصر واسرائيل لنفسيهما هدفا هو الانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد حتى يمكن اجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا الى اتفاق .

وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار اليها فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، وتبدأ عملها فى خلال شهر من انتخابها ، وتبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية ، وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هو محدد فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، ويتم حينذاك انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، ويجرى اعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية فى مواقع أمن محددة .

محمد أنور السادات

عن حكومة جمهورية مصر العربية

منلهم بيجين

عن حكومة اسرائيل

١٢ - من د. مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سبروس فانس وزير الخارجية الامريكى

(٢٧ مارس ١٩٧٩)

عزيزى السيد الوزير ..

ايماء الى خطابكم المؤرخ ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ والذى اكدتم فيه حديثكم السابق معى حول الضفة العربية وقطاع غزة . فاننى الاحظ - مع الأسف - أن تأكيدات اسرائيل بشأن نقل مقر القيادة العامة للحكومة العسكرية الاسرائيلية من المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على مدينة غزة .

كما يؤسفنى أيضا التأكيدات الاسرائيلية بعدم قيام الجيش الاسرائيلى بمناورات عسكرية فى المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على مدينة غزة .

وحيث ان هذه التأكيدات لا تتفق وما تم التوصل اليه بين حكومتى مصر والولايات المتحدة فى هذا الصدد فاننى أرجو أن أتلقى منكم ما يؤكد أن الخطوات سالفه الذكر سوف تشمل أيضا الضفة الغربية .

وفضلا عن ذلك وفيما يتعلق بموضوع اعتقال الأفراد دون محاكمة فى الأراضى المحتلة فأود أن أوضح لكم أن هذه الممارسات غير قانونية ، وأنه يتعين بالتالى اطلاق صراح كافسه الأفراد المتعلقين بمقتضاها ، وفى هذا الصدد أود أن أحيطكم علما بأن مصر ترى أن اسرائيل - باعتبارها قوة الاحتلال - لا يحق لها تطبيق قوانين اسرائيلية فى الأراضى المحتلة .

د. مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٤ - كلمة السيد كمال حسن على وزير الدفاع
ونائب رئيس الوفد المصري في الجلسة الافتتاحية
لمباحثات الحكم الذاتي
(٢٥ مايو ١٩٧٩)

أود قبل أن أبدا كلمتي أن ابغكم بما يلي :
أنه بناء على تعميمات الرئيس السادات ، فلم يتمكن الدكتور مصطفى
خليل رئيس الوزراء لاعتبارات خاصة من المشاركة في هذه الجلسة
الافتتاحية ، وقد طلب مني رئيس الوزراء القاء الكلمة التي أعدها
لتلك المناسبة .

هذا وسوف يسر رئيس الوزراء كثيرا الترحيب بالوفدين في
اجتماعنا المقبل الذي سيعقد في ٣ يونيو في الاسكندرية .

الوزير فائس ..

الوزير جورج ..

الاصدقاء الاعزاء ..

اننا نلتقي في يوم تاريخي آخر ، لنواصل مسعانا الذي لا يهدأ من
أجل السلام ، هذا المسعى الذي بدأه الرئيس السادات بزيارته للقدس
في ذلك اليوم الذي لا ينسى ، ومنذ ذلك الحين أخذنا على أنفسنا عهدا
بانتهاء المصدا والكرهية والحروب الى الأبد ، واقامة سلام شامل وعادل
الذي سيؤدي الى علاقات صداقة طبيعية بين شعوبنا في الشرق الأوسط
حتى تتأخر لهما الفرصة بتوجيه طاقاتها وقدراتها الخلاقة نحو الهدف
المشترك في تحقيق الرغامية والتقدم لكل فرد في المنطقة .

وتحقيقا لذلك فقد قررت كل من مصر واسرائيل رغم كونها في حالة
حرب ، المبادرة باتخاذ الخطوة الأولى بالجلوس سويا والتفاوض بتصميم
للتوصل الى تسوية سلمية شاملة ، وليس الى اتفاقية سلام منفصلة ،

وذلك بالاشتراك الفعال للولايات المتحدة كشریک كامل ، ان الأطراف الثلاثة تدرك دون أى شك أن اقرار سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط ليس أمرا يتفق مع صالح شعوبهم فحسب ، بل انه يعتبر انجازاً حيوياً لصالح كل دول العالم ، حيث سيكون الأساس الصلب المتين لاقامة النظام والاستقرار ، وهو أسباب الصراع وعدم الاستقرار والتدخل الخارجي في المستقبل .

لقد كنا مقدرين تماما لدى صعوبة العمل وضخامة التحدي ، الا أن كلانا كان محركا لدى الحاجة لقرار سلام للأجيال الحالية والمستقبلية .

وقد واجهنا منذ البداية عقبات كان من الضروري التغلب عليها ، ان مبادرة الرئيس السادات التاريخية كانت قد كسرت بالفعل الحاجز النفسي ، ونقلت بالصراع كله الى اطار مختلف ، ومع ذلك فما زلنا في حالة صراع ، كما لا زالت هناك درجة معينة من التوتر المستمر القاتل مواطن الضعف في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بنقلها على عملية السلام كلها .

لقد هبطت عزيمة الكثيرين وضعفت معنوياتهم بفعل تلك الصعوبات والعقبات ، وبدا الأمر في بعض الأحيان وكأننا نتحرك في حلقة مفرغة ، ورغم هذا فان قسوة الدفع نحو السلام أثبتت أنها أقوى بكثير من كل تلك العقبات مجتمعة .

لقد أكد الرئيس السادات مرارا أن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره ، وقد أمكننا بالمصبر والمثابرة الوصول الى اتفاق في كامب ديفيد بدأ باطار للسلام في الشرق الأوسط ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تصاغ فيها مثل هذه الوثيقة ويتم الاتفاق عليها كأساس للمسير نحو تسوية سلمية ، فهي تعالج الجوانب المختلفة بأسلوب واضح ، ولا تشجع أسلوب التفسيرات المتعددة ، ومن ثم فقد نرى على الفور

ترجمة الوثيقة الى طرق عملية على طريق السلام ، وكان ذلك في معاهدتين ،
ووثيقتين تكميليتين تم توقيعهما جميعا في نفس الوقت يوم ٢٦ مارس .
١٩٧٩ •

اننا نجتمع هنا اليوم لتنفيذ الاتفاقية التي وقعناها بشأن تأسيس
سلطات الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة ، ولقد قيل الكثير عن
الصعوبات التي كانت تحول دون الوصول الى اتفاق حول هذه النقطة ،
وقد أدت المواقف والأعمال التي تم القيام بها أخيرا الى اضعاف آمال
الكثيرين منا في إيجاد حل قد يشكل الخطوة الأولى والرسمية على طريق
التسوية الشاملة ، ورغم هذا فاني مؤمن بان علينا ألا نفقد التسبحة
والا نترك موضوعات الخلاف نفقدنا القدرة على رؤية الحقائق الجديدة ،
اننا اليوم نتفاوض في ظل ظروف تختلف كلية ، فلم نعد أعداء الأمتين
بل جيران طيبون يضعون الأساس الصلب لصداقة دائمة بين الاسرائيليين
وكل العرب ، بالإضافة الى أننا لا نعمل من فراغ ، فلدينا « اطار » والاتفاق
حول تأسيس سلطة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وغزة ، أن
الكثير من العرب والاسرائيليين ، بل ان ملايين الأصدقاء في جميع أنحاء
العالم يتابعون أعمالنا ومناقشاتنا بأمل وتوقع ، وليس بمقدور احد
منا تحمل مسؤولية رفض تلك الآمال او كبت تلك التوقعات ، ولن يغفر
زأي منا اذا ما أطلق بالروح الجديدة الهادفة للسلام والتسوية •

ان ما نحتاجه هو سلوك أكثر تنورا يقوم على الوعي بالتنبأج
الخطيرة لشل مجهوداتنا ، وكلنا يعلم أن الكثير يعتمد على نجاح مسعانا ،
وأما ما ينبغي فهو أن تكون لنا مطلق النقة في السلام وفي معالجة المشاكل
بحكمة وتصميم على التوصل الى اتفاق •

واقترح أننا نضع في أذهاننا الخطوط الاسترشادية التالية :

أولا : أننا لسنا هنا لتقرير مستقبل الشعب الفلسطيني ، لأن
الفلسطينيين وحدهم القادرون على اتخاذ مثل هذا القرار ، اذ أن

تقرير المصير هو حقهم الذى قررره الله لهم ، ولا يتمتعدى واجبنا سوى تصديد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الكامل واجراءات لانتخابها وذلك طبقا لنص وروح اطار كامب ديفيد والوثائق المتعلقة به ، وتمتثل مسؤولياتنا المشتركة فى ضرورة الاتفاق على الخطوات اللازمة لنقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية الى الحكومة الفلسطينية .

ثانيا : ضرورة احترام مبدأ بعدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالحرب ، كما نص عليه القرار ٢٤٢ . وتطبيقه فيما يتعلق بالضفة الغربية ، بما فى ذلك القدس العربية وقطاع غزة ، وهى الأراضى التى جرى احتلالها فى عام ١٩٦٧ ، وفى ذلك تصبح القدس العربية دليلا حيا على امكانية التعايش والتعاون لكل شعوب المنطقة .

ثالثا : من الضروري احترام قرار ٢٤٢ بكل أجزائه بالنسبة للحل الكامل للمشكلة الفلسطينية كما نص عليها « الاطار » .

رابعا : ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين فى وقت الحرب مطبقة بالنسبة الى كافة الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، وبالتالي فان كل الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة والتى تهدف الى تغيير التسيير التسييل السكانى أو التركيب الجغرافى وبخاصة اقامة المستوطنات خالصة من كل شرعية ، ومن ناحية أخرى فان كافة الاجراءات الاسرائيلية التشريعية والادارية والأعمال الأخرى التى اتخذت بهدف تغيير وضع القدس العربية هى باطلة بجناسنا مطلقا .

خامسا : احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة احتراما فوريا كاملا .

وفى الختام فأود القول بأن قدراتنا على القيام بالتزاماتنا سوف يعززها ولا شك الدور الايجابى بشريكتنا الكامل ، لقد كان الرئيس كارتر

رائدا حين تعهد بالقيام بهذا الدور طوال مسيرة عملية السلام وحتى يتم اقرار السلام بين اسرائيل وكل جيرانها ، ونحن نقدر هذا الالتزام الحازم من زعيم هذه الدولة الكبرى . وبأمل أن نظل سويا على طريق السلام حتى يتم رفع كل ضيم . وازالة كل أنواع المعاناة .

١٥ - المفاوضات حول اقامة سلطة الحكم الذاتي

في الضفة الغربية وقطاع غزة كتنظيم انتقالي

(٢٥ يونيه ١٩٧٩)

قائمة الموضوعات :

أولا - الأسس المتفق عليها :

- ١ - نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية .
- ٢ - كافة نصوص ومبادئ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .
- ٣ - اطار السلام فى الشرق الأوسط والمتفق عليه فى كامب ديفيد والذي يتشكل أساس السلام بين اسرائيل وكل من جاراتها .
- ٤ - الخطاب المشترك الموجه للرئيس كارتر فى ٢٥ مارس ١٩٧٩ .
- ٥ - اشتراك كل أولئك الذين تأثروا تماما بالصراع .

ثانيا - الهدف :

١ - النهجائى :

تحقيق تسوية عادلة شاملة ودائمة للنزاع فى الشرق الأوسط عن طريق معاهدات سلام تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ فى كافة أجزائهما واللذان يهدفان الى قيام السلام وعلاقات حسن الجوار .

وباعتبار أن القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع فى الشرق الأوسط

فيجب التوصل الى حلها بكل جوانبها وفقا للاسس المتفق عليها والسابق ذكرها •

ومن حق الشعب الفلسطيني تقرير مستقبله دون تدخل خارجي •

٢ - انتقالي :

اقامة ترتيبات انتقالية للصفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تزيد عن خمس سنوات حيث تطل سلطة حكم ذاتي فلسطينية منتخبة انتخابا حرا محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية •

ثالثا - الهدف من الفترة الانتقالية :

١ - ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة الى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة •

٢ - توفير الظروف المناسبة للشعب الفلسطيني للمشاركة في كل المفاوضات التي تؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها •

٣ - اجراء مفاوضات بأسرع ما يمكن بحيث لا تتأخر عن العام الثالث من الفترة الانتقالية بهدف حل المشكلة الفلسطينية في كل جوانبها بما في ذلك :

(أ) تقرير الموضوع النهائي للصفة الغربية وقطاع غزة •

(ب) الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته الملحة •

٤ - وجوب بدء المفاوضات حول الموضوعات المرتبطة بأقصى سرعة ممكنة مع مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني •

رابعاً - الفترة الانتقالية :

- ١ - عبارة عن ترتيب انتقالي خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة .
- ٢ - لا يجب أن تتعدى خمس سنوات .
- ٣ - تبدأ عند تأسيس سلطة الحكم الذاتي وتوليها السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- ٤ - من الضروري أن تعطى الترتيبات الانتقالية الاهتمام المناسب في كل من مبدأ الحكم الذاتي في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ولاعتمادات الأمن الشرعي للأطراف المعنية .
- ٥ - سيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية كما ستنتقل القوات الاسرائيلية المتبقية خلال الفترة الانتقالية الى مواقع أمن مصددة .
- ٦ - وستعقد مفاوضات خلال تلك الفترة بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني لمناقشة القضية الفلسطينية بكل جوانبها بما في ذلك مشكلة النازحين عام ١٩٦٧ ولاجئي عام ١٩٤٨ مع اخذ كافة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

خامساً - سلطة الحكم الذاتي :

- ١ - محل مجل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية .
- ٢ - تقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة ككل متكامل .
- ٣ - يجب انتخابها بحرية ، وفي هذا ستتخذ الحكومة الاسرائيلية الخطوات الضرورية تجاه :
- الافراج عن كل المسجونين السياسيين الفلسطينيين قبل الانتخابات .
- ضمان حرية التعبير السياسى في الضفة الغربية وقطاع غزة .

- عدم حجز الفلسطينيين دون محاكمة •
- نقل مقر الحكومة العسكرية خارج الضفة الغربية وغزة •
- تسهيل عودة الفلسطينيين النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ للمشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتى وسيوضع ما تقدم تحت الاشراف الدولى •

٤ — ستجرى الانتخابات تحت اشراف دولى متفق عليه •

- ٥ — كافة الفلسطينيين الذين كان لهم محل اقامة تسرعى في الضفة الغربية وقطاع غزة في الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ ، مؤهلون للمشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتى •

٦ — يشارك الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية في الانتخابات •

- ٧ — تتكون « السلطة » من جمعية تشريعية تتكون من ٨٠ — ١٠٠ عضو ينتخبون من بين أعضاء الجمعية التشريعية ، وسيكون المجلس من ١٠ — ١٥ عضوا •

سادسا — صلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتى :

١ — القانونية (الجمعية التشريعية) :

- (أ) تشريع و سنن القوانين واللوائح •
- (ب) فرض الضرائب وتقرير اللوائح المالية ... الخ •
- (ج) الاشراف بين أمور أخرى على ما يلى :
- ادارة كافة الخدمات العامة •

- المحافظة على النظام العام وتولى السلطة العاملة على قوة البوليس •
- حركة الأشخاص والبضائع من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة •
- إصدار مستندات الهوية للسكان •
- إدارة العدالة •
- حرية العبادة وحرية الوصول الى ومن أماكن العبادة •
- احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية •
- ضمان حرية التعبير السياسى وحرية تكوين الأحزاب السياسية •

(د) تولى الملكية العامة وممتلكات الحكومة ومصادر الماء والطاقة.

(هـ) التصديق على سياسات التعليم والاقتصاد والصحة والحياة الاجتماعية والثقافية والسياسات الأخرى المرتبطة بالادارة وتحقيق رفاهية الشعب •

٢ — السلطة التنفيذية :

سيتولى مجلس الحكم الذاتى الادارة الفعلية بالنسبة لكافة الأمور التى سبق الاثساسة اليها ، وسيكون المجلس مسئولاً أمام الجمعية التشريعية ، ويقدم لها اقتراحاته فى شأن الادارة •

وستوضع قوة البوليس الدائم تحت السلطة المباشرة للمجلس الذى سوف يقوم بتعيين قائدها وكذلك التعيينات فى مستوى الضباط ، كما سيكون تكوين القوة من مسئولية المجلس •

٢ - السلطة السياسية :

- (أ) ستشارك السلطة في كل مراحل المفاوضات أثناء الفترة الانتقالية والتي تستهدف حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها •
- (ب) ستقوم السلطة بالاستيثاق من آراء الشعب الفلسطيني بشأن كل الأمور المتعلقة بحل المشكلة الفلسطينية •

النص الكامل للمشروع المصري لقيام

الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الضفة وغزة

أولاً :

(أ) نص اطار كامب ديفيد للسلام على انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ونقل سلطتها الى سلطة الحكم الذاتي التي ستحكم محلها •

(ب) أن مجموعة العمل — من خلال استعراض سلطات وصلاحيات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية — كانت تستطلع عن طريق مدخل على السلطات والمسؤوليات التي سوف تمارسها سلطة الحكم الذاتي عند حلولها محل الحكومة العسكرية وادارتها المدنية على نحو ما نص عليه اطار كامب ديفيد •

وقد كان ذلك هو الهدف من استعراض الأوضاع الحالية كوسيلة لثيق منفذ في الطريق المسدود الذي أدى إليه الأسلوب الذي اتبع في البداية للمناقشات الشاملة للمبادئ الكلية ، وكان ذلك أيضا خطوة لتزويد الأطراف بالمعلومات الأساسية اللازمة للبحث في نقل السلطة ، والواقع فإن عرض سلطات ومسؤوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية كان المقصود به أن يقود مجموعة العمل في ضوء ذلك

العرض وبمسدد نقل السلطة الى اعداد نموذج للسلطات وللصلاحيات
التي تمارسها سلطة الحكم الذاتي .

وقد أقر اجتماع لندن لرؤساء الوفود بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٩
هذا الأسلوب حيث قرر ما يلي :

« ان استعراض الأوضاع السائدة حالياً سوف يزود الأطراف
بالمعلومات الأساسية التي تتيح لهم مناقشة نقل السلطة على النحو
الذي نص عليه اطار كامب ديفيد ، الأمر الذي أدى بالتالي الى الدعوة
التي وجهتها اللجنة العامة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ الى مجموعة العمل
لاعداد نموذج مقترح للسلطات والمسؤوليات التي تعانق بواسطة سلطة
الحكم الذاتي ، وعرضه على اللجنة العامة للنظر فيه » .

(ج) بعد بيان المنهج على هذا النحو يصبح من الواضح أنه عند
اعداد نموذج لسلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي ،
فان الاطار الواجب الاعتناء به ينبغي أن يكون سلطات
مسؤوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، كما ينبغي أن
تكون النقاط الأساسية لبحث ذلك النموذج هي :

١ - انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية .

٢ - نقل السلطة .

٣ - أجهزة سلطة الحكم الذاتي التي سوف تتسلم السلطة من
الحكومة العسكرية وادارتها المدنية وتحتل مطها .

ثانياً - الحكومة العسكرية وادارتها المدنية :

(١) في ٧ يونيو ١٩٦٧ نشر الحاكم العسكري الاسرائيلي اعلاناً رقم
« ٢ » بعنوان « اعلان عن القانون والادارة » اختص جزء منه

بتولى الحكومة بواسطة قوات الدفاع الاسرائيلية وتحت بند
« تولى السلطات » يقول :

« ان أى سلطة للحكومة ، أو التشريع ، أو التعيينات ،
أو الادارة فيما يتعلق بالاقليم أو بسكانه سوف تتمثل من
الآن فصاعداً في شخص بمفردى ، وسوف تمارس فقط بواسطة
أو بواسطة شخص معين من جانبى لهذا الغرض ، أو يعمل
بالنيابة عنى » •

(ب) ان الحكومة العسكرية الاسرائيلية القائمة حالياً في الضفة
الغربية وقطاع غزة لديها سلطات كاملة شاملة ، فهم تمارس
سلطة وضع كل السياسات وتنسيق كل الأنشطة ، وينبع صنع
القرار فيها من قنوات مختلفة ومتصلة بمجلس الوزراء
الاسرائيلى ، ومستويات وزارية مختلفة بالإضافة الى سلسلة
من القيادات العسكرية التى تصل الى قائد المنطقة أو القائد
المقيم « قائد للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة » الذى زود فى
منطقته بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة على النحو المبين ز
الفقرة السابقة •

ويصدر الحاكم العسكري عن طريق الأوامر العسكرية
مراسيم تشريعية جديدة وتعديلات على القوانين القائمة •

وتصدرد السياسة تبعاً للاعتبارات التى يقرها مكتب
منسق الأنشطة والوزارذ الاسرائيلية المختصة وقائد المنطقة •

(ج) السلطة الادارية مفوضه لقادة الاقاليم والأقسام ، كما ان
الواجبات الادارية الروتينية ، وتشير الأنشطة العادية متروكة
للمؤسسات المختصة لتى كانت تقوم بها بالفعل فى الضفة
الغربية وغزة ، وكذلك الوحدات الادارية الجديدة للخدمات •

وتتولى الادارة المدنية للحكومة العسكرية فروعاً ، تختص
كل منها بالاشراف على عدد من الوحدات وتقوم الوحدات
بتسيير أمور الحياة اليومية •

ويخضع رؤساء الوحدات من خلال رئيس الفرع للحاكم
العسكري مباشرة ، ولأنهم يخضعون — في نفس الوقت وذلك
في المسائل الفنية — للوزارات المعنية فيتلفون منها التعليمات
في تلك المسائل ، وكيفيه التصرف فيها ، ومعالجة المشاكل التي
تنشأ من الحياة اليومية ، كما يتلقون من الحاكم العسكري من
خلال رئيس الفرع التوجيه السياسى والسلطة التنفيذية •

(د) وعلى ذلك فالمحكومة العسكرية واداراتها المدنية تتكون من
مستويات مختلفة تمارس درجات مختلفة من السلطة ، احداها
تشرع وتضع السياسات والاخرى تنفذ وتطبق السياسات •

وقد نص اطار كامب ديفيد على نقل كلا النوعين ، فالأمر
لا يتعلق بنقل التركيبة الادارية التي تطبق الأوامر ، وانما
يتعلق بالسلطة التي تختص بصلاحية اصدار الأوامر •

(هـ) وتجدر الاشارة الى ان الادارة المدنية للحكومة العسكرية
تتكون أساساً وحتى وقتنا الحاضر من الفلسطينيين •

وطبقاً لاحصائيات ديسمبر ١٩٨٨ كان في الضفة الغربية ١١١٦٥ موظفاً
فلسطينياً في الادارة المدنية و ٩٨٠ اسرائيلياً فقط • وفي قطاع غزة هناك
١٤ وحدة أساسية يرأسها مديرون عامون من الفلسطينيين •

ولذلك فانه يمكن القول أنه حتى في الوقت الحالى فان الفلسطينيين
يتولون معظم مسئولية تسيير الأمور في حياتهم اليومية ، ولكنهم ينفذون
قرارات اتخذت لهم ، ويطبقون سياسات شكلت بواسطة غيرهم •

ولذلك فانه عندما يمدهم اطار كامب ديفيد بحكم ذاتي كامل فان ذلك لا يمكن الا أن يعنى أنهم في ظل سلطة الحكم الذاتي سيكون بإمكانهم اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم ، وصنع سياساتهم الخاصة بأنفسهم .

ولا يمكن للحكم الذاتي الكامل الذي ينص عليه اطار كامب ديفيد للسلام ألا يبدو مجرد كونه اعادة تنظيم لما هو بالفعل في يد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، ولكن الطبعي أن يكون مبنيا على ذلك التشكيل الكامل لسلطة تحكم نفسها وبالتالي انسحاب الحكومة العسكرية ، ونقل سلطاتها المختلفة الى السكان .

ثالثا - انسحاب الحكومة العسكرية ونقل السلطة :

(أ) ان أول خطوة لاقامة الحكم الذاتي يجب أن تكون انسحاب الحكومة العسكرية .

لقد نص اطار كامب ديفيد للسلام بوضوح على :

« أن الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ستنسحب بمجرد انتخاب سكان هذه المناطق بحرية لسلطة الحكم الذاتي التي تحمل محل الحكومة العسكرية القائمة » .

كما نص الاتفاق التكميلي بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩ على :

« سوف تنسحب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية لتحل محلها سلطة الحكم الذاتي » .

(ب) وقد غرق كل من اطار كامب ديفيد والاتفاق التكميلي بين نوعية الانسحاب الذي تم في شكل خطابات متبادلة من الانسحاب :

الأول - انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية والذي يجب أن يكون تاما ومطلقا .

الثاني - انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية والذي سيكون جزئياً ، ويأمنه سيكون هناك إعادة لتوزيع القوات المتبقية في مناطق أمنية محددة .

(ج) ان انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية والذي يتم بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي لمو أول خطوة لتولى هذه السلطة سلطاتها ومسئولياتها ، ويتم نقل السلطة بتسليم الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، واكلل صلاحياتها ومسئولياتها للسلطة الجديدة المنتخبة .

• ويهكذا تحل سلطة الحكم الذاتي محل النظام القديم .

(د) وفي هذا المجال يجب التأكيد على العوامل الآتية :
١ - ان نقل السلطة يعنى تسليم كل السلطات والمسئوليات التي تمارسها الحكومة العسكرية وادارتها المدنية .

٢ - ان نقل السلطة يجب أن يتم بطريقة سلمية ومنظمة .

٣ - عند عملية نقل السلطة اذا وجد جهاز فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من الادارة المدنية الحالية يمكنه أن يتولى الصلاحيات ويحل محل الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ولكن في حالة ما اذا كانت هناك صلاحيات أو سلطات جديدة تنقل لسلطة الحكم الذاتي ولم تكن تمارس قبلا بواسطة الفلسطينيين تحت الحكم العسكري فانه في هذه الحالة يمكن البحث عن أجهزة جديدة .

(هـ) يجب التأكيد على السلطات والصلاحيات التي لم تكن تمارس قبلا بواسطة الفلسطينيين في ظل النظام العسكري ، وذلك بغرض اقتراح الأجهزة الضرورية اللازمة لذلك ، ان الفلسطينيين

قاموا بالدور الرئيسى فى الادارة المدنية والتي نفذت السياسات والأوامر الصادرة من النظام العسكرى ، أما فى ظل الحكم الذاتى فتتقضى الضرورة بوجود جهاز يزاوِل السلطة الجديدة ليقوم بصنع قراراته وتشكيل سياسته الخاصة ، ولا شك أن سلطة الحكم الذاتى المنتخبة ستكون هَذَا الجهاز •

رابعاً - السلطات والمسئوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى :
لتحديد نماذج السلطات والمسئوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى فان ثمة كلمات فى نص اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام تعتبر مفتاحاً ومرشداً ، وينبغى التأكيد عليها منذ البداية :

(أ) فهى سلطة حكم ذاتى بمعنى أنها تحكم ذاتها بذاتها ، وتتولد سلطاتها من داخلها ، وما من مصدر خارجى يفرض عليها سلطة •

(ب) تهىء حكم ذاتى كامل وليس جزئياً أو منقوصاً •

(ج) وهى تتحقق من خلال انتخابات حرة مما يجعلها سلطة حكم ديمقراطى للشعب وبالشعب ، وبما أنها جهاز منتخب فهى ذات صفة تمثيلية وتمارس جميع الاختصاصات والسلطات التى تمارسها عادة أى سلطة منتخبة •

١ - طبيعة سلطة الحكم الذاتى :

تعتبر سلطة الحكم الذاتى ترتيباً مؤقتاً لفترة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس ، وهذه العملية الانتقالية التى بدايتها انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، وإقامة سلطة الحكم الذاتى ، يمكن لها أن تبرهن على أن المشاكل العملية المترتبة على الانتقال الى السلام يمكن حلها بطريقة مرضية ، فالفترة الانتقالية تستهدف تغييراً

في المواقف يمكن حلها بتسوية نهائية تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويضمن الأمن لجميع الأطراف •

والهدف من هذه الترتيبات الانتقالية هو :

(أ) تأمين انتقال السلطة الى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقة سلمية ومنظمة •

(ب) مساعدة الشعب الفلسطيني على تطوير مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليتسنى تحقيق مبدأ الحكم الذاتي الكامل الذي توفره السلطة الذاتية •

(ج)تهيئة الظروف الملائمة للشعب الفلسطيني للاشتراك في المفاوضات التي تؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير •

٢ - مدى سلطة الحكم الذاتي :

(أ) تمتد سلطة الحكم الذاتي على جميع المناطق الفلسطينية التي احتلت بعد ٥ يونيه ١٩٦٧ ، والتي حددتها اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ (اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية في ٢ أبريل ١٩٤٩ بالنسبة لقطاع غزة ، واتفاقية الهدنة الاردنية الاسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بالنسبة للضفة الغربية بما فيها القدس المصرية) •

(ب) تمتد سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة الى كل من السكان والأرض على السواء •

(ج) تنطبق كل السلطات واختصاصات الحكم الذاتي على الضفة

الغربية وقطاع غزة اللذين سيعتبران في ظلّ الحكم الذاتي
الكامل اقليماً واحداً .

(د) كل التغيرات في الطبيعة الجغرافية أو التكوين البشرى أو
الوضع القانونى لكل أو جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة
يعتبر باطلاً ويجب الغاؤه ، نظراً لأنه يعرقل تحقيق الحقوق
المشروعة للشعب الفلسطيني كما حددتها اتفاقيه كامب ديفيد
لاطار السلام وخصوصاً بالنسبة لما يلى :

١ - القدس الشرقية التى يعتبر قرار اسرائيل بضمها باطلاً ،
ويجب الغاؤه ، وينبغى تطبيق قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن ولا
سيما تطبيق قرارى ٢٤٢ و ٢٦٧ بالنسبة للقدس التى هى جزء لا يتجزأ
من الضفة الغربية ، كما ينبغى احترام واعادة الحقوق العربية والتاريخية
فى المدينة .

٢ - المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وهى
غير قانونية ، ويجب فى اطار الحل النهائى سحبها ، كما يلزم وضع حد
لبناء أى مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة خلال الفترة
الانتقالية ، وعندما تقسوم سلطة الحكم الذاتى فان جميع المستوطنات
والمستوطنين فى الضفة يصبحون تحت ادارتها .

٣ - السلطات والمسئوليات العامة للحكم الذاتى :

١. - سن القوانين واللوائح .
- ٢ - رسم السياسات ومراقبة تنفيذها .
- ٣ - اعداد الميزانية واقرارها .
- ٤ - فرض وتجميع الضرائب .

- ٥ - تعيين الأفراد •
- ٦ - إصدار الهويات ووثائق السفر •
- ٧ - السيطرة على دخول وخروج الأفراد والبضائع الى التعليم •
- ٨ - أهلية تحمل الاتزامات والتملك •
- ٩ - سلطة امتلاك الأراضي العامة •
- ١٠ - سلطة التقاضي •
- ١١ - سلطة إبرام العقود •
- ١٢ - سلطة الاشتراك في المفاوضات النهائية لتصعيد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ولاستطلاع آراء الفلسطينيين •

١٣ - تحمل المسؤوليات التالية :

- * الادارة العامة •
- * للخدمة العامة •
- * الأمن الداخلي والنظام العام والبوليس •
- * الأملاك العامة والموارد الطبيعية •
- * المجالات الاقتصادية والمالية •
- * المجالات الاجتماعية والثقافية •
- * احترام حقوق الانسان والحريات العامة •

١٤ - سلطة القضاء وتحقيق العدالة •

٤ - هيكل سلطة الحكم الذاتي :

- (أ) تتشكل سلطة الحكم الذاتي من ٨٠ الى ١٠٠ عضو من يتم انتخابهم بشكل حر من جانب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة •

(ب) يضم هيكل سلطة الحكم الذاتي مؤسستين :

* مجلس نيابى يضم من الذين تم انتخابهم بحرية كـمـمـثـلـيـن للصفـة
الغربية وقطاع غزة *

* مجلس تنفيذى يضم ١٠ الى ١٥ عضوا يتم انتخابهم من اعضاء
المجلس النيابى *

(ج) المجلس النيابى :

(أ) يتولى المجلس النيابى سلطه الحكومة العسكرية ويحل
محلها فى سن القوانين والاوراآ ورسم انسياسات ومرافبه
تنفيذها واقرار الميزانيه وعرض الضرائب ... الخ *

(ب) يقرر المجلس نظامه الداخلى بنفسه كما يقرر تشكيل
رئاسة من رئيس ونائب له أو آخر ، وكذلك يقرر عدد
لجنه الداخليه وتشكيلها *

(د) المجلس التنفيذى :

(أ) يتولى المجلس التنفيذى الادارة الفعلية للصفة الغربية
وقطاع غزة ، وينفذ السياسات التى رسمها المجلس
النيابى فى مختلف المجالات *

(ب) له سلطة شاملة فى جميع المجالات ، ويكون له مطلق
الصلاحيات للتظيم والادارة وتعيين الافراد والاشراف
على الفروع التالية : التعليم — الثقافة والاعلام —
الصحة — النقل والمواصلات — الشؤون الاجتماعية —
الحل — السياحة — الأمن الداخلى — الاسكان — الشؤون
الدينية — الزراعة — الشؤون الاقتصادية — الشؤون
المالية والتجارية — الصناعة — العدل *

(ج) ينتهى المجلس ادارته واقسامه حسبما يرى ضروريا لحسن أداء مهماته ، ويحدد عدد الدوائر وتنظيماتها الداخليه وأجهزة التنسيق بينها بما يتفق مع مقتضيات الأداء الأفضل والاكثر فاعالية لتحقيق انشطتها ، ويمكن له في هذا المسدد طلب الاسعانه بالخبرة من جانب الأطراف الأخرى .

(هـ) يتحقق تنظيم القضاء في نظام للمحاكم ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا مع توفير الضمانات الكاملة لاستقلاله ، ولحسن تحقيقه للعدالة .

(و) سيكون لسلطة الحكم الذاتى ممثل الى جانب ممثلى اسرائيل ومصر والاردن في اللجنة الدائمة المنبثقة عن اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام (ماده ٣) ، ويمكن حل جميع المسائل التى تهم اسرائيل وسلطة الحكم الذاتى وتقتضى حولا مشتركة عن طريق اللجنة المذكورة .

٥ - مقر سلطة الحكم الذاتى :
يكون مقر سلطة الحكم الذاتى فى القدس الشرقية .

٦ - ترتيبات اضافية :

(ا) فور قيام سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية واعادة توزيع القوات التى ستبقى فى مواقع أمن محددة ، أى تحرك للقوات العسكرية الى أو عبر الاقليم يتطلب الحصول على اذن بذلك .

(ب) تقتضى اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام أن تتم مفاوضات بين

الأطراف بشأن اتفاقية تتضمن - بين ما تتضمنه - تحديد ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام المأمن ، مسئولية الأمن والنظام العام تتقرر بالاشتراك بين الأطراف وهم يفسمون الفلسطينيين والاسرائيليين والمصريين والاردنيين وسوف تشترك الولايات المتحدة بالكامل فى هذه التسوية .

(ج) سيتم تشكيل قوة بوليس محلية : قوة فى الضفة الغربية وقوة فى قطاع غزة ، سيقوم بإنشائها سلطة الحكم الذاتى ، ويتم تشكيلها من أهالى الضفة الغربية وقطاع غزة .

(د) انشاء خط برى بين الضفة الغربية وقطاع غزة والاتفاق على ترتيبات الربط بين المنطقتين .

● موقف اسرائيل من الحكم الذاتى :

يمكن القول بداية أن مجموعة الصحف الاسرائيلية قد اتفقت على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل فيما يخص بموضوع الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد ، وذلك فى الموعد الذى حددته بعام انتهى بالفعل فى ١٦ مايو ١٩٨٠ دون التوصل الى اتفاق ، بل ربما أمكن القول بأن الاعتبارات التى ساققتها هذه الصحف كسند لهذا التوقع تكاد تشير الى صعوبة التوصل الى اتفاق فى هذا الصدد على وجه الاطلاق ، اذ أن الموقف الاسرائيلى لا تحركه فقط اعتبارات المنلورة السياسية وتكتيكات غن التفاوض ، وانما يستند أيضاً الى مجموعة من الأسانيد التاريخية والدينية الجامدة مهما كانت زائفة .

١ - مفهوم الحكم الذاتى :

استقر فى ادراك غالبية الأطراف المرتبطة بالصراع العربى - الاسرائيلى أن قضية الشعب الفلسطينى هى جوهر الصراع ، ومن هنا

يعتمد الطرف العربي مثلا الى التمسك بحق هذا الشعب في الوجود المستقل ، بما يعنيه ذلك من حقه في تقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة ، بينما تعتمد اسرائيل على النقيض من ذلك ولنفس السبب الى انكار أى وجود مستقل للشعب الفلسطيني . ومحاولة تشويه هويته حال العجز عن تدمير كيانه ووجوده المهادى ذاته .

وانطلاقا من هذا الموقف الاسرائيلى فقد عبرت بعض الصحف عن ادراكها مفهوم الحكم الداتى انطلاقا من ادراكها مفهوم حق تقرير المصير حتى تصل فى النهاية الى أن المصير النهائى للمضة الغربية وغزة وهو الاندماج في اسرائيل .

فعلى سبيل المثال أشار « يهوشع بن يوسف » في صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٩٨٠/٥/٩ الى أن « جوهر المشكلة » هو عدم الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير ، وبحق الوجود المستقل بين العرب واسرائيل ، وهذا صحيح . ولكنه يضيف الى ذلك أن « الأصل في تلك المشكلة » هو عدم اعتراف الدول العربية والشعب الفلسطيني بوجود اسرائيل وحققها في الحياة دون اشتراط أن تعترف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في الوجود المستقل ، وبحق الدول العربية في الأمن ، لأن « جذور المشكلة » لديه لا تتمثل في قيام اسرائيل على أساس من الاستعمار الاستيطاني بما ينطوى عليه من اغتصاب وعدوان وعنصرية ، وانما تتمثل في رفض العرب لهذا الوجود ، كذلك يضيف « اليعازر جرنوت » في صحيفة عل همشمار في ١٩٨٠/٥/٢ أن التزام قطاعات عديدة من الاسرائيليين بحق تقرير المصير بالنسبة للشعب اليهودى وانكار هذا الحق على الشعب الفلسطيني ، لا يمثل فقط موقفا سياسيا ، وانما يستند هذا الموقف أيضا الى خلفية فكرية وتاريخية ، تقود تلقائيا الى خطورة أعمال هذا الحق بالنسبة للشعب الفلسطيني ، من منظور « الميثاق الوطنى » الذى تلتزم به قيادة هذا الشعب .

وفي ضوء هذه التطورات كان من الطبيعي أن يرد « اليكس بنملمان » في صحيفة عل همشمار في ١٩٨٠/٥/٣٣ على اقتراح الرئيس السادات ببدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة أولا ، بأنه على إسرائيل أن تقوم هي بهذه المبادرة ، على أن يكون « الهدف النهائي هو ضم مناطق الحكم الذاتي ، لإسرائيل بعد مضي الفترة الانتقالية » انما ينبغي في رايه اتباع تكتيك أكثر ملاممة .

ويمكن القول أن ادراك رئيس وزراء إسرائيل لهذه المفاهيم — وهو يشكل ركنا أساسيا في سياسته الاسرائيلية — يعتبر هاما للغاية ، ولقد أشار « بولس » في صحيفة هآرتس في ١٩٨٠/٣/٣١ الى هذا المعنى عندما خلص الى أن بيجين عندما قدم مشروعه للمرة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية ثم الى مصر في ديسمبر عام ١٩٧٧ انما كان يقصد . . . حلا نهائيا لمشكلة الشعب الفلسطيني وليس حلا مؤقتا ، ولهذا رفضته مصر ، وعندما تم التوصل الى اتفاقيتي كامب ديفيد فان كلا من الرئيسين السادات وكارتر لم يقبل الحكم الذاتي كحل دائم ، وانما كحل مؤقت لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، ولكن بيجين ظل يعمل طول الوقت وكأنما مؤتمر كامب ديفيد لم يؤخر أبدا — كما يرى الكاتب — على مشروع الحكم الذاتي كما وضعه من قبل في شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٧٧ ، وهو ما يعنى في رأى (حاييم صادق في معاريف ١٨/١/١٩٨٠) أن المسألة تعتبر مفاضلة بين الحكم الذاتي الكامل والحكم الذاتي المفرغ من محتواه ، وأن تفسيرات بيجين متشددة لا تتماشى مع ما اتفق عليه من الالتزام باخلاص باتفاقيات كامب ديفيد .

٢ — مازق مفاوضات الحكم الذاتي :

اتفقت أغلبية الصحف الاسرائيلية على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر وإسرائيل حول موضوع الحكم الذاتي خلال العام الذى حددته

اتفاقيات كامب ديفيد ، بل أكثر من ذلك يكاد « شلومو أفنيرى » مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية في صحيفة مطاريف ٤/٤/١٩٨٠ ، أن يجزم بعدم امكانية التوصل الى تسوية بشأن الحكم الذاتى في ظل حكم كتلة ليكود ومناحم بيجين ، وهو ما يعنى أنه ليست مصر وحدها التى ربطت بين عرقلة مباحثات الحكم الذاتى واستمرار كتلة ليكود ومناحم بيجين فى السلطة ، وانما بعض القوى الاسرائيلية أيضا ، وأساس ذلك — كما أشار شلومو أفنيرى — « أن كل من يفكر في بدائل سياسية مطالب أيضا بالتفكير فيما تعرضه حكومة بديلة كحل » . ولذلك يطالب بإفساح المجال لمصعود كتلة المعراخ الى السلطة ، باعتباره البديل الذى سيعيد ثقة العالم في استعداد إسرائيل للسلام .

ويوضح رصد مجموعة الاتجاهات العامة في الصحف الاسرائيلية أن توقعاتها المسبقة حول صعوبة التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتى ترجع لأكثر من سبب :

أولاًها : أن القيادة الاسرائيلية تفرق بين المواقف التى تم اتخاذها خلال المفاوضات مع مصر حول المعاهدة وتلك التى تتخذها إسرائيل الآن حول الحكم الذاتى ، حيث لا مجال « للتفاوض » .

ثانيها : أنه بينما جرت صياغة عبارات توقيتات المعاهدة المصرية الاسرائيلية بدقة شديدة ، فإن اتفاقية كامب ديفيد حول الحكم الذاتى بنصوصه الواردة فى الاتفاقية تتسم بالعمومية والغموض ، وهى لذلك تحمّل وجهات نظر متعددة ، ويعتبر ذلك هو أساس اختلاف التصورات بين مصر وإسرائيل .

ثالثها : أن الحواثر الحاكمة في إسرائيل فيما يبدو أدركت أنها قد وقعت في الخطأ عند الاتفاق على موضوع الحكم الذاتى بنصوصه الواردة

فى اتفاقية كامب ديفيد والمسألة المطروحة فى اسرائيل هى تصديق
أين أخضعت الحكومة ؟ وكيف السبيل الى تدارك ذلك ؟

رابعا : سلوك رئيس وزراء اسرائيل بصفة عامة ، وسلوك الحكومة
الاسرائيلية بصفة خاصة ، وتترد هنا مسائلنا القدس والمستوطنات كما
ترد الاشارة - فى رأى الصلحف الاسرائيلية - الى أن رئيس الوزراء
الاسرائيلى قد صدق فى « التفسير القانونى » لها تم الاتفاق عليه
بين مصر واسرائيل ، ولكنه لم يصدق فى تعليقه على « روح » الاتفاق •

خامسا : أن مصر تربط فعلا بين المعاهدة والتقدم فى مباحثات
الحكم الذاتى ، وهو ما يعنى أن مصر ما تزال عند التزامها بحقوق الشعب
الفلسطينى •

ولذلك اتفقت مجموعة الصحف الاسرائيلية على أن عدم المتوصل
الى اتفاق مع مصر بخصوص موضوع الحكم الذاتى يشكل خطرا على
المعاهدة معها ، ومن هنا نفهم اشارة « هاركابى » فى صحيفة عل همشمار
فى ٣١/٣/١٩٨٠ فى نقده سلوك الحكومة الاسرائيلية الى أهمية تفهم
القوى التاريخية التى تعمل فى المنطقة بدلا من سياسة بيجين ووزرائه
التي تؤكد (هذا هو اعندنا) ولذلك يشير « هاركابى » الى أنه اذا
انفجر « السلام » فان السبب فى ذلك سيكون المضة الغربية •

سادسا : توحيد اتجاهات مختلف القوى السياسية الأساسية فى
اسرائيل موقفها حول المستقبل النهائى للمضة الغربية وقطاع غزة ، أى حول
الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية ، والذى يقوم على مفاهيم الدمج والضم
التي يعلنها رئيس الوزراء الاسرائيلى بيجين ، وان اختلفت المبررات لدى
كل فريق ، حيث تنطلق كتلة ليكود أساسا من الاعتبارات التاريخية -
الدينية ، بينما تنطلق كتلة المراح من الاعتبارات الاستراتيجية - الأمنية •

٣ - الوضع في الضفة الغربية وغزة « الخطر الفلسطيني » :

تواجه الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلتين أساسيتين :

أولهما : مشكلة السيطرة على الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال .

وثانيهما : مشكلة « تمريد » اتفاقيات كامب ديفيد والتوصل الى « طرف فلسطيني معتدل » يقبل التوقيع على صكوك الحكم الذاتي طبقا لهذه الاتفاقيات ، ومن الواضح أن هناك تناقضا جوهريا بين هاتين المشكلتين ، لأن متطلبات السيطرة تفرض المزيد من العنف والقمع ، بينما ضرورات القسوية تفترض بناء جسور التعاون والثقة وابداء حسن النية .

ولقد انعكست هذه المواجهة بين متطلبات السيطرة وضرورات التسوية على اتجاهات الصحف الاسرائيلية التي تتبنى في معظمها مفهوما للحكم الذاتي يؤدي في النهاية الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل ، ولذلك أخذت هذه الصحف ازاء تدهور أوضاع الأمن واستمرار موجات التمرد الفلسطيني السذي اقترن بالضرورة برفض اتفاقيات كامب ديفيد ومفاهيم الحكم الذاتي في الحديث عما أسمته « الخطر الفلسطيني » .

وفضلا عن ذلك ، فقد منيت اسرائيل بخيبة أمل مرة أخرى ، وذلك بمناسبة تشكيل « لجنة التوجيه الوطني » بالضفة الغربية في عام ١٩٧٨ التي تشكلت لمحاربة مشروع الحكم الذاتي تحت سيطرة النجبة الشعبية بزعامة جورج حبش ، فقد تصورت اسرائيل أن هذه اللجنة قد تصبح بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فاذا بها تعلن دائما أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ولقد أضيف الى ذلك كله تدهور أوضاع الأمن بدرجة خطيرة في

الضفة الغربية وقطاع غزة بعد محاولة اغتيال رؤساء مدينتي نابلس ورام الله على أيدي المتطرفين الاسرائيليين ، وهكذا تفاقمت مشكلة السيطرة في الوقت الذي تضاعفت فيه امكانية التوصل الى « تسوية » مقبولة حتى من وجهة نظر مصر أولا .

٤ - الاطار الدولي للمفاوضات :

أولت المصنف الاسرائيلية جانباً أساسياً من اهتماماتها لطبيعة الاطار الدولي المرتبط بعملية التسوية في المرحلة الراهنة ، ولقد ركزت بصفة خاصة على ثلاث قوى :

- أولاهما - الولايات المتحدة الأمريكية .
- وثانيها - أوروبا الغربية .
- وثالثها - الأمم المتحدة .

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ولدورها في مفاوضات الحكم الذاتي يمكن استكشاف خطين أساسيين عبرت عنهما مجموعات الصحف الاسرائيلية .

أولهما - يميل الى المبالغة في نقد الدور الأمريكي في عملية التسوية ، اذ ذهب بعض الصحف ، الى أن الولايات المتحدة الأمريكية متلها مثل مصر قد تجاوزت اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتصل بموضوع الحكم الذاتي ، وأن موقفهما قد يؤدي لاقامة دولة فلسطينية في نهاية الأمر ، مما يثير بفجوه بين الولايات المتحدة واسرائيل .

غير أن الهجوم الحقيقي على موقف الولايات المتحدة الذي تجاوز مجرد النقد قد انصب على السياسة الأمريكية في مجال صفقات السلاح للدول العربية بصفة عامة وللمر بصفة خاصة . اذ نرى اسرائيل أن ذلك الموقف يضر بأمنها ضرراً بليغاً من ناحيه ، كما يؤدي الى تعزيز

التشدد العربى المادى لاتفاقيات كامب ديفيد من ناحية أخرى ، ومن الغرب أن اسرائيل تصر فى نفس الوقت على أن ضمانه أمنها - فضلا عن امكانيات كسر حدة الوفض العربى - لا يحققها غير استمرار صفقات الأسلحة الأمريكية لها ، وخاصة المتفوقة من الناحية التكنولوجية •

ثانيهما - يعلب عليه التقدير الواقعى للعلاقات الأمريكية الاسرائيلية اذ يذهب الى أن الولايات المتحدة - كما أثبتت مختلف اللقاءات على غالبية المستويات وبخاصة كما أثبت لقاء كارتر وبيجين فى أعقاب توقف مباحثات الحكم الذاتى - قد حرصت على ابراز تفهمها لموقف اسرائيل رغم الاختلاف بين الموقف الأمريكى والموقف الاسرائيلى فى بعض القضايا مثل القدس والمستوطنات والحكم الذاتى ، كذلك فقد اتضح فهم الولايات المتحدة لعدم امكانية الضغط على اسرائيل فى قضايا معينة يعتبر أى « تنازل » فيها من وجهة النظر الاسرائيلية - تجاوزا للحدود •

أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فقد شنت الصحف الاسرائيلية بصفة عامة هجوما حادا على « المبادرة الأوروبية » المتوقعة على طريق « التسوية الشاملة » ، وتساءلت تلك الصحف عن سبب تجاهل التحرك الأوروبى لاتفاقيات كامب ديفيد ، والبحث عن اطار اخر للتسوية •

وقد أرجعت غالبية الصحف ذلك الموقف الأوروبى الى حاجة أوروبا الغربية للبتول العربى من ناحية ، وإلى سياسة حكومة بيجين وخاصة فيما يتصل بقضيتهى القدس والمستوطنات من ناحية أخرى ، ولذلك اقترحت بعض هذه الصحف مفرجا لذلك يتمثل فى ضرورة نجاح محادثات الحكم الذاتى ، لمنع ومواجهة التحرك الأوروبى •

ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الصحف ، ذهب الى أن اختيار « اسحاق شامير » كوزير لخارجية اسرائيل انما جاء فى ضوء التغيرات العديدة على الساحة الدولية ، وعلصة اعتراف دول السوق الأوروبية

المشتركة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وارتفاع شأن منظمة التحرير الفلسطينية في محيط دول السوق ، فضلا عن محاولات تعديل القرار رقم ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن في نوفمبر عام ١٩٦٧ كأساس للتصوية .

وأخيرا واصلت مجموعة الصحف الاسرائيلية انتقادها للامم المتحدة، حتى لقد انطلق «يوزف» في صحيفة هاآرتس في ٤/٤/١٩٨٠ الى أن المنظمة الدولية في مفهوم اسرائيل عبارة عن «كلمات .. كلمات .. كلمات ..» وأساس ذلك لديه ، أنها فشلت في المهمة التي فامت من أجلها وهي تحقيق السلام بين الشعب العربي والشعب الاسرائيلي بطبيعة الحال ، ولقد هاجم الكاتب أيضا تعاطف دور دول العالم الثالث داخل المنظمة على حساب الدول العربية ، واقترح حلا لذلك ، تدعيم الاتجاه الى تجاوز وجود الأمم المتحدة ، والبحث عن تدعيم حل للمشكلات الدولية خارج نطاقها .

واستمرت نغمة النقد وعدم الموافقة على اطار السلام لحل المشكلة الفلسطينية ، وكان النقد وعدم الرضا من الجانبين على حد سواء واتهم الرئيس الراحل محمد أنور السادات بالخيانة وانتهت حياته في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ وبوفاته توقف الحديث عن اطار السلام ..

ومرت عشر سنوات وقامت الانتفاضة .. الا أن كل ذلك لم يجعل اسرائيل تسعى وراء السلام مع الفلسطينيين ..

الى أن قامت العراق باحتلال الكويت وتحركت امريكا وساعدتها بعض الدول العربية لاجراج العراق من الكويت .

ولما كانت الأمم المتحدة التي تحركت وترخت الولايات المتحدة لكي

تنتقل أكثر من نصف مليون جندي الى الصحراء السعودية للدفاع عن الحق والشرعية وطرد المعتدى العراقى .. ولما ارتفعت الأصوات تعبر عن رأيها بأن الولايات المتحدة والأمم المتحدة تكيل بمكيالين .. وإذا لم يكن ذلك كذلك .. فما هو موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية .

ووعد الرئيس بوش — تهدئة للمشاعر العربية — بأنه سوف يعمل على حل المشكلة الفلسطينية فور اخراج العراق من الكويت ..

وفعلا نفذ ما وعد في صورة اجتماع عقد في مدريد في شهر أكتوبر عام ١٩٩١ ضم ممثلين عن كل من إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين (بقيود) ومصر .. وكان المفروض أن تصل الوفود الى نتيجة في بحر عام من تاريخ الانعقاد .

ولكن مر عام وعامان وعقدت جولات بلغت عشر جولات دون أى تقدم يذكر ..

التقدم الوحيد هو ازدياد حدة القتل الاسرائيلى للعرب وطردهم وبدلا من أن كانوا يطردون فرادى . طرد في مرة واحدة في شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ ، ٤١٨ فلسطينيا الى منطقة جبلية على الحدود بين لبنان وإسرائيل . ورغم استنكار العالم للتصرف الاسرائيلى وصدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ بعودة المبعدين الى ديارهم الا أن إسرائيل تجاهلت قرار مجلس الأمن ولم يستطع مجلس الأمن تنفيذ قراره، وأما عن الولايات المتحدة فلم تحاول عمل شيء سوى بعض النداءات تستعطف فيها إسرائيل بأن تعمل على عودة المبعدين أو بعضهم ، ومرت الشهور والفلسطينيون يعيشون زمهرير الشتاء وقبض الصيف والعالم الغربى يستنكر والعالم العربى أعجز من أن يفعل شيئا وأخيرا تكرمت إسرائيل بالموافقة على عودة نصف المبعدين في شهر سبتمبر ١٩٩٣ .

وفجأة ويدون مقدمات وقبل أن تبدأ الجولة الحادية عشر في ٣١

أغسطس عام ١٩٩٣ أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن اتفاقهما على ترتيب مراحل للحكم الذاتي في كل من قطاع غزة ومدينة أريحا بالضفة الغربية ٠ نتيجة لأربعة عشر اجتماعا سريا عقدت في الفروج منذ مطلع يناير عام ١٩٩٣ ٠

وقد قوبل هذا الاعلان بردود فعل متباينة فقد رحبت به غالبية الدول العربية وصنعت دول أخرى وعارضته قلة منها ٠

أما على الصعيد الشعبي فقد عارضه الاسرائيليون المتطرفون كما عارضه الفلسطينيون المتطرفون أيضا ٠ ويهمني أن أقول هنا ما أذير من بنود عن الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية فيما يلي :

اعلان مبادئ لترتيبات الحكومية الذاتية الانتقالية :

أن حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الاردني ٠ الفلسطيني المشترك) المؤتمر السلام في الشرق الأوسط (الوفد الفلسطيني) ممثلا للشعب الفلسطيني قد وافقوا أنه قد حان الوقت لوضع حد لعقود المواجهة والنزاع ، وتبادل الاعتراف بحقوقهم الشرعية والسياسية وليكافحوا للعيش ، في سلام وتعايش وكرامة وأمن متبادل وليحققوا تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها ٠

وعليه ، فإن الجانبين قد اتفقا على المبادئ التالية :

المادة ١

هدف المفاوضات

١ - أن هدف المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية ، من خلال عملية سلام الشرق الأوسط الجارية هي من بين أشياء أخرى لتأسيس

سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية ، المجلس المنتخب «المجلس» للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات ، تقود الى تسوية دائمة على أساس قرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٢ - من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام وان مفاوضات الوضع الدائمى ستقود الى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

المادة ٢

الاطار العام للمرحلة الانتقالية

ان الاطار العام المتفق عليه للمرحلة الانتقالية مثبت لاحقا في اعلان المبادئ هذا .

المادة ٣

الانتخابات

١ - لتمكين الشعب الفلسطينى في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم حسب مبادئ الديمقراطية ، فان انتخابات مباشرة ، حرة وسياسية عامة ، سوف يتم اجراؤها لانتخاب « المجلس » تحت اشراف متفق عليه ورقابة دولية ، بينما سيتولى البوليس الفلسطينى تأمين الأمن العام .

٢ - سيتم ابرام اتفاقية حول شكل الانتخابات وشروطها حسب البروتوكول المرفق (الملحق رقم ١) يهدف اجراء الانتخابات في مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ التصديق على اعلان المبادئ هذا .

٣ - ستشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة .

المادة ٤

الولاية (نطاق السلطة)

ان نطاق سلطة المجلس سينطى الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع النهائى . ينظر الجانبان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة اقليمية واحدة ، وان وحدة وسلامة أراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية .

المادة ٥

المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائى

١ - سوف تبدأ السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية بعد الانسحاب من قطاع غزة واريحا .

٢ - ستبدأ مفاوضات الوضع النهائى بين الحكومة الاسرائيلية وممثلى الشعب الفلسطينى فى أسرع وقت ممكن ، ولكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية بين الحكومة الاسرائيلية وممثلى الشعب الفلسطينى .

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تشمل القضايا المتبقية بما فيها : القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع الآخرين وأية قضايا أخرى ذات فوائد مشتركة .

٤ - اتفق الطرفان على أن حصيلة مفاوضات الوضع النهائى يجب أن لا يحجب بها أو يمتدى عليها بالاتفاق الذى يتم التوصل اليه للمرحلة الانتقالية .

المادة ٦

تحويل السلطات والمسؤوليات التمهيدى

١ - عند التصديق على اعلان المبادئ هذا والانسحاب من غزة ومنطقة اريحا فستبدأ تحويل سلطات من الحكومات العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية للفلسطينيين المفوضين لهذه المهمات ، كما هو مبين هنا سيكون تحويل السلطات هذا ذا طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس .

٢ - سحالا وبعد التصديق على اعلان المبادئ هذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا ولأغراض تشجيع وترويج التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فإن السلطات التالية سيتم تحويلها للفلسطينيين : التعليم والثقافة والصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة والسياسة . وسيبدأ الجانب الفلسطينى فى بناء قوة البوليس الفلسطينى كما يتفق عليه والى حين تنصيب المجلس فانه يمكن للطرفين أن يتفاوضان على تحويل سلطات ومسؤوليات أخرى كما يتفق عليه .

المادة ٧

الاتفاقية الانتقالية

١ - سيتمأوض الوجدان الاسرائيلى والفلسطينى لعقد اتفاقية للفترة الانتقالية « الاتفاقية الانتقالية » .

٢ - ستفصل الاتفاقية المؤقتة من بين أشياء أخرى هيئة المجلس وعدد أعضائه وتحويل السلطات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس . ستفصل الاتفاقية الانتقالية كذلك السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية حسب المادة ٩ أدناه وجهاز القضاء الفلسطينى المستقل .

٣ - تشمل الاتفاقية الانتقالية ترتيبات للتنفيذ بمعد تصويب المجلس لتسلم السلطات والمسئوليات التي تم تحويلها سابقا حسب المادة ٦ أعلاه .

٤ - يمكن المجلس بعد تصفيه من الترويج والتشجيع للنمو الاقتصادي فان المجلس سيشكل من بين أشياء أخرى : السلطة الفلسطينية للكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحرى ، منعك التنمية الفلسطينية ، سلطة مجلس تشجيع الصادرات الفلسطينية ، السلطة الفلسطينية للبيئة ، السلطة الفلسطينية للاراضى ، والسلطة الفلسطينية لادارة المياه ، واية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها . وذلك حسب الاتفاقية الانتقالية التى ستفصل سلطاتها ومسئوليتها .

٥ - بعد الاحتفال بتشكيل المجلس فان الادارة المدنية سيتم حلها والمصومة العسكرية سيتم انسحابها .

المادة ٨ الأمن والأمن العام

لضمان الأمن العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فان المجلس سيشكل بوليسا فلسطينيا قسويا بينما ستستمر اسرائيل فى تحمل مسئوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، وكذلك جميع مسئوليات الأمن لاسرائيليين لأغراض حماية أمنهم الداخلى والمسلم .

المادة ٩ القوانين والأوامر العسكرية

١ - سيكون المجلس مفعولا للتشريع حسب الاتفاقية الانتقالية فى اطار جميع السلطات المحولة اليه .

٢ - سيقوم الطرفان بمراجعة مشتركة لجميع القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول الآن في المجالات المتبقية .

المادة ١٠

لجنة الارتباط الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة

لضمان تنفيذ هادئ لهذا الاعلان وأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالمرحلة الانتقالية فسيتم بعد التصديق على هذا الاعلان تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية اسرائيلية مشتركة للتعامل مع القضايا التي تتطلب التنسيق والقضايا ذات الاهتمام المشترك او الخلافية .

المادة ١١

التعاون الفلسطيني - الاسرائيلي في المجالات الاقتصادية

اقرارا بالمنفعة المتبادلة من التعاون في تشجيع التنمية للصفة الغربية ومقطاع غزة واسرائيل فانه سيتم بعد التصديق على اعلان المبادئ هذا تشكيل لجنة تعاون اسرائيلية - فلسطينية لتطوير وتنفيذ البرامج المبينة في الملحق (٣) والملحق (٤) بشكل تعاوني .

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الاردن ومصر للمشاركة في تشكيل مكتب لقرتبيات التعاون بين حكومة اسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى من جهة وحكومتى مصر والاردن من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم .

أن هذه القرتيبيات سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حصول أشكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، الى جانب الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاضطراب، وستتعامل هذه اللجنة كذلك مع القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

المادة ١٣

اعادة نشر القوات الاسرائيلية

١ - بعد التصديق على اعلان المبادئ هذا ، وبما لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس ، ستقوم اسرائيل باعادة نشر قواتها في الضفة الغربية وقطاع غزة اضافة الى انسحاب القسوات الاسرائيلية المبينة في المادة (١٤) .

٢ - ستسترد اسرائيل في اعادة نشر قواتها العسكرية بمبدأ أن قواتها العسكرية يجب أن يتم نشرها خارج المناطق المأهولة بالسكان .

٣ - اعادة نشر أخرى لمواقع محددة سيتم تنفيذها تدريجياً مع تسليم قوة البوليس الفلسطينى لمسئوليات الأمن العام والأمن الداخلى مما يتوافق مع المادة (٨) أعلاه .

المادة ١٤

الانسحاب الاسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة اريحا

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق كملحق رقم (٢) .

المادة ١٥

القرارات والخلافات

١ - الخلافات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ هذا ، أو أية اتفاقيات لاحقة متعلقة بالمرحلة الانتقالية سيتم حلها بالمفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة التى سيتم تشكيلها حسب المادة (١٠) أعلاه .

٢ - الخلافات التى لا يمكن حلها بالمفاوضات فيمكن حلها من خلال آلية للتسويات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٣ - يمكن للطرفين أن يعرضا على التحكيم خلافاً متعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن حلها من خلال (التسوية) ، وإلى هذا الحد ، وباتفاق الطرفين فإن الطرفين سينسكلان لجنة تحكيم .

المادة ١٦

التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقليمية

ينظر كلا الطرفين الى مجموعات العمل المتعددة الأطراف كآلية مناسبة للترويج لمشروع مارشال ، وللبرامج الاقليمية والبرامج الأخرى ، وبما يشمل برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين في (الملحق ٤) .

المادة ١٧

ملاحق ثرية

١ - أن اعلان المبادئ هذا سيدخل حيز التنفيذ بعد تسهر من تاريخ التوقيع عليه .

٢ - جميع البروتوكولات الملحقه باعلان المبادئ هذا ومحضر الاجتماع المتفق عليه ذو العلاقة ستعتبر جزءا لا يتجزأ منه .

الملحق رقم ١

بروتوكول حول صيغة وشروط الانتخابات

١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون هناك سيكون لهم حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين .

٢ - اضافة الى ذلك ، فان اتفاقية الانتخابات يجب أن تشمل بين أشياء أخرى القضايا التالية :

(أ) نظام الانتخابات .

(ب) صيغة المراقبة المتفق عليها والالتزام الدولي وعدد الأشخاص .

(ج) الأحكام والأنظمة الخاصة بالحملة الانتخابية ، بما في ذلك ترتيبات تنظيم الحملات الاعلامية وامانة الترخيص لمحطة تلفزيون .

٣ - الوضع المستقبلي للنازحين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في ١٩٦٧/٦/٤ لن يجف به لأنهم لم يتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية .

الملحق رقم ٢

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١ - سيرم الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصديق على اعلان المبادئ هذا ، اتفاقية حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ستشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة للتطبيق في قطاع غزة ومنطقة اريحا لاحقا للانسحاب الاسرائيلي .

٢ - سوف تنفذ اسرائيل انسحابا متصاعدا ومجدولا لقواتها

العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ حالا مع توقيع اتفاقية غزة - أريحا ويتم الانتهاء منه خلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية •

٣- - سيشمل هذه الاتفاقية من بين أشياء أخرى على :

(أ) ترتيبات لنقل سلمى وهادي للسلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين •

(ب) بنية سلطات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق باستثناء الأمن الخارجى ، المستوطنات ، الاسرائيليين ، العلاقات الخارجية والقضايا الأخرى التى يتم الاتفاق عليها •

(ج) ترتيبات لتسليم قسوات البوليس الفلسطينى للأمن الداخلى والأمن العام ، التى تتكون من بوليس يتم تجنيده مطلقا ومن الخارج (ممن يحملون جوازات سفر اردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر) • أولئك الذين سيشاركون فى البوليس الفلسطينى والذين سيأتون من الخارج ، يجب تدريبهم ككوات بوليس وضباط بوليس •

(د) حضور دولى أو أجنبى مؤقت متفق عليه •

(هـ) تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مشتركة للتنسيق والتعاون لأغراض الأمن المتبادل •

(و) برنامج تنمية واستقرار ، بما يشمل تأسيس صندوق للطوارئ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ولإدعم المسالى والاقتصادى ، كلا الطرفين سيعاونان وينسقان بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف •

٤ ز) ترتيبات للمحافظة على أمن الأفراد والمواصلات للانتقال بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٤ - الاتفاقية أعلاه سوف تشمل ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بشأن
الماء :

(أ) غزة . مصر .

(ب) أريحا . الاردن .

٥ - المكاتب التي ستقوى السلطات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية في هذا الملحق (٢) وفي المادة (٦) من اعلان المبادئ سيكون مقرها في قطاع غزة ومنطقة أريحا الى حين تنصيب المجلس .

٦ - وخلاف هذه الترتيبات المتفق عليها فإن وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا سوف يستمر كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ويسوف لن يتغير في المرحلة الانتقالية .

الملحق رقم (٣)

بروتوكول للتعاون الاسرائيلي . الفلسطيني في المجال الاقتصادي
وبرامج التنمية .

لقد وافق الطرفان على تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مستمرة للتعاون الاقتصادي مع التركيز من بين أشياء أخرى على ما يلي :

١ - التعاون في مجال المياه ، بما في ذلك برنامج لتطوير المياه يتم تحفيزه من قبل خبراء من الجانبين يحدد كذلك هيئة التعاون في ادارة مصادر المياه في الضفة وقطاع غزة ويشمل مقترحات لدراسات وخطط حول حقن المياه لكل طرف بما في ذلك الاستخدام العادل لمصادر المياه المشتركة ليتم تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية وبعدها .

٢ - التعاون في مجال الكهرباء بما يشمل برنامج تطوير للكهرباء
يحدد كذلك صيغة التعاون في مجال انتاج ، صيانة ، شراء وبيع مصادر
الكهرباء .

٣ - التعاون في مجال الطاقة وبما يشمل تطوير برامج لتنمية الطاقة
ويعرض لاستكشاف الزيت والغاز للاغراض الصناعية ، وخاصة في قطاع
غزة والنقب ، وكذلك للتشجيع على استكشافات مشتركة لمصادر أخرى
للطاقة ، وهذا البرنامج قد يتعرض كذلك لاقامة مجمع صناعات
بتروكيمياوية في قطاع غزة وبناء أنابيب للزيت والغاز .

٤ - التعاون في المجال المسالى بما يشمل برنامج عمل وتطوير مالى
لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة العربية وقطاع غزة واسرائيل
وكذلك انشاء بنك فلسطيني للتنمية .

٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات بما يشمل برنامجا يحدد
خطوطا واطارا لتأسيس منطقة ميناء غزة البحرى واقامة خطوط اتصالات
ومواصلات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل وإلى أقطار
أخرى ، اضافة الى ذلك فالبرنامج سيعمل على تقديم برامج لبناء الطرق
والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات ... الخ .

٦ - التعاون في مجال التجارة بما يشمل دراسات وبرنامجا لتنمية
التجارة بما يشجع التجارة الاقليمية وغيرها ، وكذلك اعداد دراسة
جدوى اقتصادية لامكانية انشاء منطقة تجارة حرة في غزة وفي اسرائيل
مع العبور المشترك الى هذه المناطق والتعاون في المجالات الأخرى
المتعلقة بالتجارة .

٧ - التعاون في مجال الصناعة بما يشمل برنامجا للتنمية الصناعية
والذى سيتعرض الى تأسيس مراكز اسرائيلية فلسطينية مشتركة للأبحاث

والتطوير ، وتروج للمشاريع الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة وتمعرض
مؤشرات واطار للتعاون في مجال النسيج والصناعات الغذائية والصيدلية
والالكترونية والاملاس والتوبيوتر والصناعات العلمية .

٨ - برنامج للتعاون ولتنظيم علاقات العمل والتعاون في المجالات
الاجتماعية .

٩ - خطة للتعاون في مجال تنمية المصادر البشرية ، تعرض لاقامة
ورش عمل وندوات فلسطينية مشتركة ومؤسسات وابحث وبنوك معلومات .

١٠ - خطة لصماية البيئة تعرض لاجراءات مشتركة أو منسقة في
هذا المجال .

بروتوكول تعاون اسرائيلي فلسطيني بخصوص برامج التنمية الاقليمية

١ - سيتعاون الطرفان في اطار جهود المفاوضات المتعددة الأطراف
لترويج برامج للتنمية الاقليمية بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ولتتم
بمبادرة (مجموعة السبعة) ، ستطلب الأطراف من مجموعة السبعة
البحث عن أطراف أخرى للمشاركة في هذه البرامج كأعضاء منظمات
التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤسسات التنمية في المنطقة العربية وكذلك
أعضاء من القطاع الخاص .

٢ - يتكون برنامج التنمية من عنصرين :

- (أ) برنامج تنمية اقتصادى للضفة الغربية وقطاع غزة .
- (ب) برنامج تنمية اقتصادى اقليمى .

(أ) برنامج التنمية الاقتصادي للأصغة الغربية وغزة يتكون من العناصر التالية :

- (أ) برنامج اعادة التأهيل الاجتماعى ويشمل برنامج اسكان وبناء •
- (ب) خطة لمشاريع تنمية صغيرة ومتوسطة الحجم •

٣ - برنامج لتنمية البنى التحتية (المياه ، الكهرباء ، المواصلات والاتصالات ... الخ) •

٤ - خطة تنمية المصادر البشرية •

٥ - برنامج أخرى •

(ب) برنامج التنمية الاقتصادي الاقليمى يتكون من العناصر التالية :

١ - تأسيس صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وكخطوة تالية انشاء بنك تنمية للشرق الأوسط •

٢ - خطة تنمية اسرائيلية فلسطينية اردنية مشتركة لتنسيق استكشافات منسقة لمنطقة البحر الميت •

٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) • البحر الميت •

٤ - محطات تحلية اقليمية للمياه ومشاريع أخرى لتطوير المياه •

٥ - خطة اقليمية للتطوير الزراعى ، بما فى ذلك تنسيق الجهود الاقليمية للحماية من التصحر •

٦ - ربط شبكات الكهرباء •

٧ - تعاون اقليمى لتحويل وتوزيع واستكشاف وتصنيع الغاز والزيوت ومصادر الطاقة الأخرى •

٨ - خطة تنمية اقليمية للسياحة والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية •

٩ - تعاون اقليمى فى قضايا أخرى •

(١٨ م - ٢ ج)

٣ - سيقوم الطرفان بتشجيع مجموعة العمل المتعددة الأطراف وسوف ينسقان لنجاحها • سيشجع الطرفان النشاطات في ما بين اجتماع المجموعات بما في ذلك دراسات الجدوى وما قبل الجدوى الاقتصادية من خلال مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة •

محضر اجتماع متفق عليه لاعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(أ) تفاهم واتفاق عام :

أية صلاحيات أو مسؤوليات خولت للفلسطينيين بما يتوافق مع اعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس سوف تخضع الى نفس المبادئ المبادئ (المادة ٤) كما هو مبين في محضر الاجتماع أدناه •

(ب) تفاهم واتفاق محدد :

من المفهوم أن :

١ - نطاق سلطة المجلس سوف تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي (القدس • اللاجئين • المستوطنات • مواقع الجيتس الاسرائيلي) •

٢ - نطاق سلطة المجلس سسوف يطبق بخصوص الصلاحيات والمسؤوليات والآجالات والسلطات المخولة اليه •

المادة (٤)

من المتفق عليه أن تحويل السلطات

سيكون على النحو التالي

١ - سيقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الاسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المخولين الذين سوف يتسلمون السلطة والمسؤولية والصلاحيات

التي ستحول للفلسطينيين حسب اعلان المبادئ في المجالات التالية :
التعليم والثقافة والصحة والنسئون الاجتماعية والضريبة المباشرة والسياحة
وأية سلطات أخرى يتفق عليها •

٢ - من المفهوم أن الحقوق والالتزامات لهذه المكاتب لن يتم تأثرها •

٣ - كل من المجالات المشار اليها أعلاه سوف تظل تتمتع بتخصصات
الميزانية القائمة حسب الترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها ، هذه الترتيبات
ستزود كذلك بالتمديدات الضرورية ليؤخذ في الاعتبار الضرائب التي
يتم جبايتها من خلال مكتب الضريبة المباشرة •

٤ - بعد اتمام اعلان المبادئ فان الوفود الاسرائيلية والفلسطينية
ستبدأ حالا في التفاوض على خطة تفصيلية لتحويل السلطات للمكاتب المشار
اليها أعلاه •

المادة (٦)

الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل كذلك

ترتيبات للتنسيق والتعاون

المادة (٧)

أن انسحاب الحكومة العسكرية سوف لن يحول دون ممارسة اسرائيل
السلطات والمسؤوليات التي لم توك للمجلس •

المادة (٨)

من المفهوم أن الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل ترتيبات للتعاون
والتنسيق بين الطرفين بهذا الخصوص ومن المتفق عليه كذلك أن تحويل
السلطات والمسؤوليات الى البوليس الفلسطيني سيتم تنفيذها على مراحل
كما سيتفق عليه في الاتفاقية المؤقتة •

المادة (٩)

من المتفق عليه أنه بعد المصادقة على اعلان المبادئ فإن الوفد الاسرائيلي والوفد الفلسطيني سوف يتبادلان أسماء الأشخاص المعينين من قبلهم كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية - الفلسطينية •

من المتفق عليه كذلك أنه سيكون لكل طرف عدد أعضاء متساو من الأعضاء في لجنة الارتباط وستتخذ قرارات لجنة الارتباط بالاتفاق ويمكن للجنة الارتباط أن تضيف أسماء أخرى من الجانبين بعد موافقة اللجنة •

المضيق (٢)

من المفهوم أنه تبعاً للاتسحاب الاسرائيلي فإن مسئولية اسرائيل تستمر عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والأمن العام للمستوطنات والاسرائيليين ومن الممكن أن تستمر القسوات الاسرائيلية والمدنيون في استخدام الطرقات بحرية في قطاع غزة ومنطقة اريحا •

وقد تم التوقيع على هذا الاعلان في واشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وكان أول لقاء مباشر بين رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين في القاهرة يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٣ •

ومع ذلك لازالت اسرائيل تماطل في تنفيذ الاتفاقية •

أزمة الصحراء

عقب استقلال المملكة المغربية في منتصف الخمسينات بدأت تطالب أسبانيا برفع يدها عن إقليم الصحراء ، على اعتبار أنه جزء من أراضيها ، واتخذت المغرب من جميع المنابر الإقليمية والعالمية وسيلة للوصول الى تحقيق أهدافها ، وأخيرا وفي عام ١٩٧٥ أعلنت أسبانيا تخليها عن إقليم الصحراء .

وقد تبع هذا الاعلان تفجر المشكلة التي تعرف حاليا باسم مشكلة الصحراء ، فبعض أبناء هذه المنطقة أرادوا لها الاستقلال ، وساندتهم في ذلك الجزائر وليبيا ، وفي الوقت نفسه تمسكت المغرب بضمها اليها على اعتبار انها جزءا من أراضيها ، ويبلغ تعداد السكان في الصحراء حسب احصاءات أسبانيا خمسة وسبعين ألف شخص وحسب تقديرات الشخصيات الصحراوية حوالي مليون شخص ، والإقليم مترام الأطراف ، ينقصه كافة الخدمات الضرورية .

وإزاء الخلاف بين وجهتي نظر السكان والمغرب بدأت الأخيرة تتدخل عسكريا لاثبات حقها في السيطرة على الإقليم ، وبدأت حرب أشبه بهرب العصابات تكبد فيها الجانبان خسائر في الأرواح والمعدات ، وترتب عليها أن خصصت المغرب جزءا كبيرا من دخلها للاتفاق على هذه الحرب مما أثر في برامج التنمية الداخلية وكانت نتيجتها قطع العلاقات بين المغرب وجيرانها كجمهوريةانيا والجزائر ثم ليبيا ، وبدأت الدول الأفريقية تعترف بالجمهورية الصحراوية حتى بلغ عدد الدول المعترف بها عام ١٩٨١ ثمان وعشرين دولة من بين احدى وخمسين (منظمة الوحدة الأفريقية) مما جعل الملك الحسن يفكر في الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية ، الا أنه بدلا من ذلك تعهد أعلن في خطاب له في يونيو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في نيروبي موافقته على وقف إطلاق النار مع الجمهورية الصحراوية وإجراء استفتاء في الصحراء تحت إشراف ورقابة

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية استجابة لتوصياتها ، وقد اعتبر البعض موافقة الملك الحسن على ذلك مجرد مناورة نظرا لأنه يعتبر أن ضم الصحراء هو مطلب قومي ، وأنه سبق أن أعلن قبل يومين من خطابه في نيروبي أنه لن يتخطى عن أى حبة رمل من الصحراء المغربية .

وقد طرح الملك الحسن مبادرته في ظل جو عربي متدهور ، خاصة بعد الهجوم الاسرائيلي على المفاعل الذري العراقي ، واعتبر الملك ضرورة توحيد الجهود العربية لمواجهة التصدي الاسرائيلي ، ولذلك كان لابد من تهدئة الموقف على جبهة المغرب العربي ، ومحاولة إعادة العلاقات بين دول المغرب العربي الى طبيعتها حتى تبدو جبهة متماسكة في مواجهة أى عدوان ومشاركة دول المشرق في محنتها .

وقد حقق الملك الحسن بمبادرته هذه الكثير من المكاسب منها عرقلة ضم البوليساريو الى منظمة الوحدة الإفريقية ، بالإضافة الى اقلال الانفاق العسكري لبلاده وتخصيص جزء أكبر من الميزانية للفواحي الاقتصادية الداخلية ، ثم ليأت الاستفتاء في أى وقت خاصة وأن الملك على ثقة من أن المواطنين المغاربة في الصحراء سيؤكدون من خلال الاستفتاء مظاهر الاخلاص والولاء للمغرب ، وقال انه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون في مدينة تندوف الجزائرية ، والذين يقدر عددهم حوالى مائة ألف مواطن يعودون الى الصحراء للاشتراك في الاستفتاء .

وقد بادرت الجبهة بالتنديد بمبادرة الملك ، واعتبرتها محاولة لاضفاء الصيغة الشرعية على الاحتلال العسكري المغربي للصحراء . وطالبت الملك تأكيدا لحسن النوايا بسحب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء ، وعودة كافة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفي مقدمتهم لاجئو مدينة تندوف ، كما طالب الصحراويون بإقامة ادارة دولية مؤقتة تشترك فيها الحكومة الصحراوية الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .

وقد رحب الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية بمبادرة الملك الحسن ووصفها بأنها أول خطوة على الطريق الصحيح لإقرار السلام في الصحراء ، على أن يتم انسحاب القوات المغربية قبل إجراء الاستفتاء .

وقد واكب تصريحات الملك الحسن هدد على ساحة دول المغرب العربي ، حيث استؤنفت العلاقات بين المغرب وموريتانيا بفضل وساطة الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية والتي توجت بعقد اتفاقية الطائف ، وتمهدت المغرب وموريتانيا بعدم السماح لأي قوى سياسية أو عسكرية باستخدام أراضيها ضد بعضها بعضا .

ويعنى هذا أساسا عدم استخدام البوليساريو الأراضي الموريتانية كنقطة انطلاق لشن هجمات ضد المغرب ، وكانت العلاقات قد توترت بين المغرب وموريتانيا منذ أغسطس عام ١٩٧٩ عندما قررت موريتانيا التخلي عن دواويرها التاريخية حول أحقيتها في ضم جزء من إقليم الصحراء إلى أراضيها في معاهدة وقعت مع البوليساريو ، ثم بادرت بسحب قواتها من إقليم « تيمس » المغربية ، حيث بادرت القوات المغربية باحتلالها وأصبحت المواجهة محتدمة منذ ذلك الحين بين البوليساريو والمغرب وزاد على ذلك اتهام موريتانيا للمغرب بتدبير انقلاب ضد نظام الحكم هناك .

واستؤنفت العلاقات بين ليبيا والمغرب في يوليو عام ١٩٨١ وكانت قد قطعت من قبل في نفس العام بسبب اعتراف ليبيا رسميا بالجمهورية الصحراوية ، وتقديم معونات كبيرة لها .

ومرت سنوات دون أن يجرى الاستفتاء ، وبدأت الغزوات بين الجانبين ما بين حين وآخر وكانت الضلّثر فادحة كما أسلفت في الأرواح والأموال .

الأنه مرت فترات طويلة يسودها الهدوء الى أن قام الملك الحسن في نهاية عام ١٩٨٨ بدعوة وفد من المسؤولين في الصحراء لتبادل الرأي حول إيجاد حل للمشكلة وتجديد اللقاء أكثر من مرة ، وكان ذلك سببا في تهدئة الأمور الى حد كبير ، مما أدى الى عودة المغرب الى مقعدها في منظمة الوحدة الافريقية بعد أن كانت انسحبت منها منذ عدة سنوات عقب موافقة أغلبية الدول الافريقية على ضم البوليساريو كعضو بالمنظمة .

والأمل كبير في أن يسود العقل ووحدة الصف العربي على إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة خاصة بعد أن أعلنت الأمم المتحدة عن تبنيها موضوع الاستفتاء والإشراف عليه رغم تأجيله من عام الى عام .
وسوف نعرض فيما يلي الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء .

جذور المشكلة :

الخلفية التاريخية لوضع الصحراء الأسبانية هي أنه في ٢٧ يونيو عام ١٩٠٠ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة أولى في باريس ، تصدد الممتلكات الفرنسية والأسبانية على ساحلى الصحراء وخليج غينيا ، ولكن المعاهدة لم توضح الحدود الشرقية والغربية لها كان يسمى « بأفريقيا الغربية الفرنسية » - وفى أكتوبر عام ١٩٠٤ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة ثانية في باريس كان الهدف منها الحصول على تأييد أسبانيا للإعلان الفرنسي البريطاني الصادر في ٤ أبريل من نفس العام . وذلك مقابل اعتراف فرنسا لأسبانيا بمنطقة نفوذ في شمال مراكنس « المغرب » وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على استكمال رسم الحدود الشمالية للصحراء الأسبانية ، بهذا أدمجت « الساقية الحمراء » داخل دائرة نفوذ أسبانيا كما أقرت المادة السادسة من المعاهدة . حق أسبانيا في الإقامة في أى وقت في « إيفنى » ولكن بشرط أن يتم الاتفاق على ذلك مع السلطان ، وتقر المعاهدة أن كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء فانه

أقليم تابع للمغرب ، وفي نوفمبر عام ١٩١٢ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة في مدريد تؤكد حدود مناطق نفوذ كل من الدولتين ، وفي ٧ أبريل عام ١٩٣٤ احتلت أسبانيا الاقليم بالفعل حتى أنها في يوليو عام ١٩٤٦ أصدرت مرسوما يصدد ما يسمى بمستعمرة « أفريقيا المغربية الأسبانية » ، ونص الرسوم على وضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء ، وتضم هذه المستعمرة اقليم « أيفني » الذي كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع « البرازيوس » سبتة ومليلة . وفي عام ١٩٥٢ قامت لجنة مشتركة فرنسية اسبانية برسم حدود ساحل الذهب وموريتانيا *

المطالب الإقليمية المغربية :

في عام ١٩٥٥ نشر الزعيم المغربي محمد علال الفاسي « حزب الاستقلال » - وكان منعيا في القاهرة - خريطة لمسأ سماه « بالمغرب الكبير » التي جعلها أساسا للمطالب الإقليمية المغربية *

وفي مارس عام ١٩٥٦ حصل المغرب على استقلاله الوطني بعد مفاوضات أجراها حزب الاستقلال مع فرنسا ، وعاد الملك محمد الخامس من منفاه في مدغشقر ، وفي التمهيد جرت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا أسفرت عن اعلان الأخيرة التخلي عن « حقوقها » في « المنطقة الشمالية » من المغرب ولكن باستثناء « سبتة ومليلة » ، كما رفضت مدريد التخلي عن « المنطقة الجنوبية » و « الصحراء الأسبانية » التي تواجه جزر « كساري » *

وفي يناير عام ١٩٥٧ قام « جيتس التحرير العربي » بعدة عمليات عسكرية ضد القوات الأسبانية في الصحراء أدت الى اجبار هذه الأخيرة على التراجع عن « طرفاية » و « العيون » و « فيلا سمينيوس » *

وحدثت في ١٢ - ٢٣ يناير اشتباكات عنيفة بين الطرفين بالقرب

من مدينة العيون نتج عنها التجاء العديد من سكان الصحراء الى «طرفاية»
خاصة من قبائل « التقتا » ، والى اقليم « آجادير » والى موريتانيا
« قبائل الرقييسات » .

ثم قام جيش التحرير المغربى بهجوم جديد على الأسبان فى اقليم
« أيفنى » والجنوب فاضطر الأسبان الى التقهقر حتى مدينة « سيدى
أيفنى » عاصمة الاقليم .

وفى ١٠ يناير عام ١٩٥٨ صدر قانون أسبانى بإنشاء «اقليم
الصحراء » وهو منفصل عن « أيفنى » . وينولى ادارته « المقيم العام
التابع لورثاسة الحكومة » ، كما أصبح الاقليم ممثلا فى البرلمان الأسبانى
« الكورتيس » من قسـل ٣ نواب .

وبهذا القانون ، أدمجت أسبانيا الصحراء ضمن اقاليمها ، فأصبح
هذا الاقليم جزءا منها .

وفى ٢٥ يناير عام ١٩٥٨ ألقى الملك الراحل محمد الخامس خطابا فى
« محميد » « بوادى دراع » على بعد كيلو مترات من الحدود الجزائرية ،
طلب فيه من القبائل الصحراوية تجديد ولائها له ، كما أكد رغبته فى
مواصلة الجهود لاستعادة الصحراء ، وقد جاء الخطاب الملكى بمثابة
تحذير مغربى موجه لفرنسا التى كانت قد شرعت فى انشاء ما سـمى
المنظمة المشتركة « للاقاليم الصحراوية » .

وفى مارس عام ١٩٥٨ أنهى القتال فى الصحراء بين المغرب وأسبانيا
بنوقيع الطرفين معاهدة « سينترا » وبموجبها قررت أسبانيا التخلي عن
اقليم « طرفاية » وسلمته للمغرب .

وفى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ اعتمدت الجمعية العامـة التابعة للأمم

المتحدة خلال دورتها الخامسة عشرة القرار رقم ١٥١٤ الذى يتضمن « الاعلان
عن منح الاستقلال للبلاد والنسجوب المستعمره » .

أصدرت الحكومة الأسبانية قانونا ينص على أن مدينة « الميون »
فى اقليم الساقية الحمراء قد أصبحت « العاصمة لاقليم الصحراء » ،
كما أقامت فى العاصمة « مجلسا اقليميا » يمثل السكان .

وقعت الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية »
بروتوكولا سريا ينص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين الجزائر
والمغرب من خلال « مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة
الجزائر المستقلة » .

وفى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٦٢ أصدر رئيس المجلس الأسبانى مرسوما
ينص على انشاء « ادارة خاصة باقليم الصحراء » يتولى بمقتضاه المجلس
البلدى فى الاقليم الشئون الادارية ، أما فيما يخص الكيانات المحلية
« القبائل » ، فقد تركت ادارتها « للجماعة » وهو مجلس محلى ، ويقف على
قمة ادارة الاقليم « المحافظ الاقليمى » الأسبانى .

وفى ٦ يناير عام ١٩٦٣ جرى لقاء فى مدريد بين الملك الحسن والجنرال
فرانكو تناول فيه الجانبان مشكلة « ايفنى » .

وفى ٢٦ مايو عام ١٩٦٣ أصدرت منظمة الوحدة الافريقية ميثاقها
الذى نص على مبدأ « احترام الوحدة الاقليمية لجميع الدول الأعضاء فى
المنظمة ، وعلى تسوية النزاعات بين هذه الدول بالوسائل السلمية » .

● النزاع المسلح المغربى الجزائرى :

حصلت الجزائر على استقلالها الوطنى بعد اجراء مفاوضات مع
الحكومة الفرنسية آثرت على اتفاقيات « ايفيان » فى ٥ يوليو عام ١٩٦٢ .

وفي سبتمبر عام ١٩٦٣، وقّع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ولكنه أبدى تحفظات حول مسكّنة حدوده مبدئياً أن « توقيسح الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علني أو ضمنى بالأمر الواقع الذي يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التي يملكها » .

وفي ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ قام نزع مسلح بين المغرب والجزائر في منطقة « حسي بيضة » و « تنجوب » ثم في « غيجيج » وانتهى النزاع .

ثم تم التوقيع في بامكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الأفريقية » لتصديق مسؤوليات أطراف النزاع ، وعلى انسحاب القوات على الجانبين مع تولي عسكريين أثيوبيين ومليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة .

● الخلاف حول تقرير المصير في الصحراء المغربية :

في عام ١٩٦٤ سُرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة « الأمم المتحدة » في تطبيق مبادئ القرار رقم ١٥١٤ « ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ » على « الصحراء الأسبانية » .

وقد اعتمدت الجمعية العامة « الأمم المتحدة » بالإجماع — مع استثناء أسبانيا والبرتغال — القرار رقم ٢٠٧٣ الذي يطالب الحكومة الأسبانية بصفتها الدولية — العودة الحاكمة — باتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً لتحرير اقليمى « إيفنى » و « الصحراء الأسبانية » من السيطرة الاستعمارية وبالبدا في اجراء مفاوضات حول المسائل الى تتعلق بالسيادة لهذين الاقليمين .

كما اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٢٢٩

الذى أشار الى أن أسبانيا لم تطبق المبادئ التى تضمنها القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » فيما يخص الصحراء الأسبانية وإيفنى ، وطالب القرار الحكومة الأسبانية بالتشاور مع « حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف معنى » بوضع الترتيبات اللازمة لإجراء استفتاء يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة لانتلحة الفرصة للسكان فى الصحراء الأسبانية بممارسة حقهم فى تقرير المصير ، وبناء عليه أصدرت أسبانيا مرسوما بإقتضاء « الجمعية العامة للصحراء » وهى تضم رؤساء القبائل وفضذات القبائل لتولى « الشئون الخاصة بالاقليم » .

وفى ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٧ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٣٥٤ الذى يلح على الحكومة الأم بانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ، وفى اليوم التالى اعتمدت القرار رقم ٢٤٢٨ الذى يكرر مطالبة الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » .

وقد وقعت أسبانيا والمغرب معاهدة « فاس » التى تنص على تخلى أسبانيا عن « إيفنى » للمغرب الذى تسلّم رسميا الاقليم فى ٣٠ يونيو من نفس العام .

كما تم توقيع معاهدة « أيفران » بين المغرب والجزائر ، وقد نصت المعاهدة على « علاقات الاخوة والصداقة وبهسن الجوار » بين الدولتين .

وعقد لقاء فى الدار البيضاء « المغرب » بين الملك الحسن الثانى والرئيس الموريتانى ولدداده ، وقد أسفر هذا اللقاء عن إبرام معاهدة بين الرئيسين مماثلة بمعاهدة « أفران » المغربية الجزائرية ، وتنص على سلوك سياسة موحدة من أجل الاسراع بتحريض الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية .

وفي ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٩ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في الدورة ٢٤ القرار رقم ٢٥٩١ الذي يكرر مرة أخرى مطالبة أسبانيا بتطبيق مبادئ تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية ، ولكن الحكومة الأسبانية أنشأت في مدريد « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » لتحل محل « ادارة الممتلكات والتقاليم أفريقيًا » الأسبانية ، وقد أدى ذلك الى عقد لقاء في « تلمسان » بين الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني ، ونص البيان المشترك الذي صعد هو :

« فيما يخص الأراضي المحتلة من طرف الأسبان ، قرر الطرفان بناء على قرار الأمم المتحدة المتعلق بها والمتضمن مبدأ تقرير المصير لسكانها ، العمل المنسق لتحرير هذه الأراضي وتصفية الاستعمار الأجنبي منها » •

كما وقع كل من المغرب وموريتانيا معاهدة في الدار البيضاء في المغرب « نصت على تخطي المغرب عن مطالبه الخاصة باقامة المغرب الكبير الذي تمتد حدوده حتى السنغال ، وبهذا انتهى الخلاف القديم بين الدولتين » •

وفي ١٧ يونيو عام ١٩٧٠ حدثت اضطرابات في مدينة « العيون » قام بها السكان احتجاجا على بقاء النظام الاستعماري الأسباني في «الصحراء» ، وقد ردت السلطات الأسبانية على ذلك بعمليات قمع واعتقالات وطرود السكان ، مما أدى الى انقطاع لقاء ثلاثي للقمة في تواديبو « موريتانيا » بين الرئيس مختار ولدداداه والملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين أدى الى صدور بيان ثلاثي أكد فيه الرؤساء الثلاثة « على تنمية التعاون الوثيق بين الدول الثلاث للتمجيد بتصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية وفقا لقرارات الأمم المتحدة » ، كذلك أدى هذا اللقاء الى اعتراف جسيدي للمغرب باستقلال موريتانيا •

كما صدر بيان جزائري موريتاني جاء فيه « فيما يتعلق بمسألة تحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية ، أعرب الرئيسان عن ارتياحهما العميق للنتائج الايجابية لندوة تواديبوا الثلاثية والتي تقرر أثناءها تدعيم التعاون الوثيق بين البلدان الثلاثة من أجل التعجيل بتحرير هذه الأراضي من الاستعمار ، وذلك وفقا لقرار منظمة الأمم المتحدة .

وفي ديسمبر عام ١٩٧٠ تكونت في الجزائر « حركة مقاومة للرجال الزرق » « مورحوب » يترجمها أدوار موسى « اسم حركي » الذي ينتمي الى فبئلل الرقيبات ، وهي حركة تطالب بإنشاء دولة مستقلة في الصحراء العربية ، كما ترفض اي تعاون مع أسبانيا وأى صيغة للتقارب مع المغرب أو موريتانيا ، كذلك تنادي الحركة بإفناء نظام ديمقراطي تسمى في « الصحراء الأسبانية » ، وأوسع أن لهذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعي الأسباني ومع الحركة التي تطالب بتقرير مصير واستقلال جزر كناري وكان مقرها في الجزائر .

وفي ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٠ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٢٥ القرار رقم ٢٧١١ الذي يطالب أسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية وفقا للقرار ١٥١٤ « ١٢ » ديسمبر ١٩٦٠ ، ولكن أسبانيا أعلنت في ٧ مارس ١٩٧٢ حالة الطوارئ في الصحراء على أثر قيام مظاهرات عنيفة قامت في « فيلا سنسيروس » و « الميونس » .

وفي ١٥ يونيو عام ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقيات في الرباط بين المغرب والجزائر ، وقد تخطى المغرب بمقتضاها عن المطالبة بالصحراء الجزائرية وبخاصة « تندوف » موضع النزاع المسلح الذي قام في أكتوبر ١٩٦٣ ، كما اعترف بأن « وادي زراع » يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ، أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها بإشراك المغرب في عملية استغلال

الحديد المستخرج من « كاره جيالات » تنعوف ، وكذا بالأساندة الدبلوماسية للمغرب على مطالبته بالصحراء الأسبانية .

والمعروف أن هذه الاتفاقيات قد تم التصديق عليها من طرف الجزائر ، ولكن الملك الحسن الثانى لم يصدق عليها .

وفى ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٢ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار رقم ٢٩٨٣ الذى يكرر مطالبة أسبانيا بتطبيق القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » الخاص بمنح سكان الصحراء الأسبانية حق تقرير المصير .

وفى عام ١٩٧٣ تكونت « الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب » المعروف « ببوليز اريو » ، وهى حركة تؤيد ضم الصحراء الغربية الى المغرب ، وعقب ذلك قام الرئيس الموريتانى المختار ولد داداه بزيارة للجزائر أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى موريتانى جاء فيه أن الطرفين « يجددان تضامنهما للقرارات التى اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز فيما يخص الوضع فى الصحراء المسماة الأسبانية » كما قرر الطرفان الاستمرار فى النظر فى هذه القضية ، وفى تنسيق جهودهما للإسراع بحركة اقتلاع الاستعمار من هذه الأرض ، ومن أجل نصرته حق تقرير المصير .

وقد قام وزير الخارجية الجزائرى بزيارة للرباط أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى مغربى جاء فيه : أن الجانبين المغربى والجزائرى قد أعربا عن اقتناعهما بضرورة أحكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للاحتلال الأسباني ، لمحاولات الحكومة الأسبانية للإبقاء بصورة أو بأخرى على نفوذها فى الصحراء .

كما جرى لقاء جديد بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا فى « أجادير » « المغرب » ، وقد اتفق الرؤساء الثلاثة على تأكيد ضرورة

تصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية دون ذكر أى شيء عن مستقبل
الاقليم .

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٧٣ وجه الجنرال غرانكو خطابا الى « الجمعية
العامة للصحراء » أكد فيه تعهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء
حقه في تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الاقليم وضعا جديدا
يؤدى الى الوصول في المستقبل الى الاستقلال الذاتى ، ثم بعدها يتم
اجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى .

وقد أدت هذه التصريحات الى قيام مظاهرات في « العيون » ،
والى عمليات قمع شديدة من جانب السلطات الأسبانية مما دعا الى أن
تصدر الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة في الدورة ٢٨ القرار رقم
٣١٦٢ الذى أقر القرارات السابقة خاصة « بالصحراء المسماة بالأسبانية » ،
ويعلن بأن الإبقاء على الوضع الاستعماري في الاقليم يهدد الاستقرار في
منطقة شمال غرب أفريقيا ، ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشعوب
المستعمرة ، كما يعبر عن تضامنه التام مع سكان الصحراء الناضمة
للسيطرة الأسبانية .

● الانسحاب الأسباني وتصاعد النزاع المسلح :

وفي ١٨ يونيو عام ١٩٧٤ تلقى الأمين العام للامم المتحدة ، تقريراً من
الحكومة الأسبانية تناول الوضع الراهن في الصحراء الغربية .

وقد جاء في التقرير أن الشعب الصحراوى هو صاحب الثروات
والخيرات التى تحتوى عليها أرضه ، وأنه سيكون « للصحراويين » جميع
الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأسباني ، وأن أسبانيا ستعمل على تأمين
وحدة تراب الصحراء الغربية ، كما ستمثل في العلاقات الدولية ، وجاء
أيضا في التقرير أن هذا الوضع الجديد لن يمس بشيء حق تقرير

(م ١٩ - ج ٢)

المصير الذى يملكه السكان وأنه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية لحسين
ممارسة هذا الحق .

وأبلغ وزير الخارجية الأسباني سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر
في مدريد بقرب الاعلان عن « وضع الصحراء الأسبانية الجديد » ، الذى
يهدف الى « حق تقرير المصير » .

وقد رد الملك الحسن برسالة معث بها الى الجنرال فرانكو ذكر
فيها « التدهور الشديد في العلاقات بين المغرب وأسبانيا نتيجة المبادرة
من طرف واحد التى قامت بها أسبانيا في الاقليم الصحراوي والتى تضع
المغرب أمام الضرورة في الدفاع عن حقوقه الشرعية » .

كما ألقى الملك الحسن الثانى خطابا بمناسبة احتفالات الشباب في
مدينة « فاس » تناول فيه التطورات الجارية في الصحراء الغربية ، كما
أوضح موقفه من الاستفتاء الذى تريد أن تجريه أسبانيا قائلا : « ان
السؤال الذى يجب أن يستفتى عليه السكان هو : هل ترغبون في البقاء
تحت وصاية الدول التى تحتلكم أم العودة الى الوطن الأم » .

وأضاف الملك الحسن الثانى أن مصالح أسبانيا الاستراتيجية يمكن
أن يضمها لها المغرب بمنحه أسبانيا قواعدا عسكرية لمدة محدودة
وذلك مقابل الاعتراف الأسباني بالسيادة المغربية على الاقليم ، كذلك أعرب
الملك الحسن الثانى عن استعداده لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية تنص على
الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المسائية والبرية التى يحتوى
عليها الاقليم .

وفي أغسطس عام ١٩٧٤ قامت حملة صحفية مغربية لتهاجم « نوايا
الجزائر » من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الاقليم
الصحراوي ، وقد أثارَت حملة مضادة جزائرية شديدة اللهجة تؤكد وقوف

هذه الدولة بجانب تصريح الصحراء المسماة بالأسبانية ، وكان نتيجة ذلك أن أعلن الملك الحسن الثاني أن حكومته قد شرعت في حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء الأسبانية ، كما صرح عن عدم تردده في إثارة الحرب إذا اقتضى الأمر ذلك لانتزاع هذا الاعتراف ، وفيما يخص الاستفتاء الأسباني طالب الملك الحسن بأن يتم هذا الاستفتاء « بضمانات داخلية وتحت إشراف دولي ، وبعد انسحاب القوات والإدارة الأسبانية من الاقليم » .

وفي نفس اليوم سلمت الحكومة الموريتانية مذكرة الى الأمم المتحدة تؤكد فيها أن الصحراء الخاضعة للإدارة الأسبانية جزء لا يتجزأ من موريتانيا ، وأن « الحكومة الموريتانية لن تكلف أى أحد مهمة التفاوض نيابة عنها مع الدول التي تدبر الاقليم لتقرير مستقبله ، لهذا طالبت المذكرة الموريتانية ، بإضافة سؤال آخر في الاستفتاء الذي سينظم في الاقليم وهو سؤال يتعلق بضم الاقليم الى الجمهورية الإسلامية الموريتانية » .

وفي ٢١ أغسطس عام ١٩٧٤ أبلغت الحكومة الأسبانية الأمين العام للأمم المتحدة عن نيته في الشروع في اجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، وذلك بضمان من المنظمة الدولية ، وكان رد الفعل أن ألقى الملك الحسن كلمة في مدينة « أجادير » أعلن فيها عن شروعه في تأييد خطة عاجلة على الصعيد القومي والاقليمي خلال عام ١٩٧٤ لتنمية اقليم طرفاية نظرا لأن هذا الاقليم قادر على القيام بدور الرابطة بين الوطن الأم والصحراء بعد استعادتها ، وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب بكسر العزلة التي تحيط بهم ، والتي فرضت عليهم ، وأقصتهم عن اخوانهم في المغرب .

وقد فشلت الاتصالات التي أجرتها الحكومة الأسبانية مع الدول

المجاورة للاقليم الصحراوي في الوصول الى اتفاق ، وصرحت « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » في بيان لها بأن السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعي في تقرير مصيرهم ، وبناء على ذلك عقد الملك الحسن مؤتمرا صحفيا أكد فيه أن الصحراء الأسبانية أرض مغربية ، وأنها يجب أن تعود الى المملكة المغربية ، ولكنه أضاف أنه يأمل في أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض ، كما أن المغرب سيطلب رأي محكمة العدل الدولية لمعرفة ما اذا كانت للمغرب حقوق تاريخية على الاقليم ، أما موريتانيا فأن المحكمة ستحدد لها اذا كانت معنية بالأمر أيضا . ولكن بأي حال من الأحوال فأن الجزائر لم تكن أبدا معنية بالصحراء ، وقد أعلنت ذلك رسميا ، وعقب ذلك شرعت السلطات الأسبانية في اجراء تعداد السكان في « الاقليم الصحراوي » وذلك بدون السماح بمعودة « المنفيين السياسيين » واكتفت باعتبار الى ٦٠ ألف شخص الذين بقوا في الاقليم هم الشعب الصحراوي .

وفي ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٤ عند عقد الدورة التاسعة والحسين للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، طرح الوفد المغربي سؤالا عما اذا كان الاقليمان الصحراويان كانا في الأصل كما تدعي ذلك الحكومة الأسبانية — خاليين من السكان وأقاليم دون صاحب ؟ « هل كانا وقت أن احتلتها أسبانيا ، تابعين لسيادة وإدارة الحكومة المغربية ؟ »

ودعا الممثل المغربي « الحكومة الموريتانية الشقيقة » الى المطالبة مع المغرب بالرأى الاستثنائي الذي ستدلى به محكمة العدل الدولية ، وقد قامت موريتانيا بذلك .

أما الوفد الأسباني . فقد أبدى احترامه لقرارات الجمعية العامة وانسحب عن رغبة بلاده في تطبيق آخر قرار « ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ » بإجراء استفتاء يتفق مع ما نص عليه هذا القرار .

وقد وافق الممثل الجزائري أيضا على عرض القضية على محكمة العدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة ، وان أضاف أن « رأى السكان المعنيين مباشرة سيشكل دائما العنصر الأساسى والحاسم فى أية تسوية » .

وعلى هذا ، سرعت ٣٥ دولة إفريقية وعربية - بما فيها المغرب وموريتانيا - فى وضع مشروع قرار يطلب رأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية .

وقد أدلى الملك الحسن الثانى بتصريح جاء فيه أن « المغرب وموريتانيا قد اتفقا على عدم اتاحة الفرصة لأى أحد بالقول بأننا غير متفقين » حول الصحراء الأسبانية » .

وبعقب ذلك توالى الاستبكات بين الجنود الاسبان و « المناضلين الوطنيين » فى « جديرة » ثم بالقرب من « تيفاريتى » .

وقد اعتمدت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الذى تقدمت به ٣٥ دولة الى الجمعية العامة والذى يطرح على محكمة العدل الدولية لبدء رأى استشارى حول السؤالين الآتيين :

١ - هل كانت الصحراء العربية « وادى الذهب والساقية الحمراء » أرضا دون صاحب عندما احتلتها أسبانيا ؟ فإذا كان الرد على ذلك بالنفى يأتى السؤال الثانى .

٢ - ماذا كانت العلاقات القانونية القائمة بين هذا الاقليم من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا ؟

وقد حصل المشروع على ٨٠ صوتا ضد لا شئ ، وامتنعت ٤٣

دولة عن التصويت ، وفي ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٣٩٢ الذي وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٣ دونية امتنعت عن التصويت ، و ٧ دول « لم تحضر » من بينها الصين ، ومن بين الدول التي أيدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ومعظم دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية ، أما الدول التي امتنعت عن التصويت فنجدها من بينها : أسبانيا وألمانيا الفيدرالية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالاسبانية .

وقد التقى الرئيس الموريتاني السيد مختار ولد داداه بالملك الحسن في « فاس » لتأكيد اتفاق الدولتين حول الصحراء الغربية .

وفي ٢٥ ديسمبر عام ١٩٧٤ دعا الملك الحسن أسبانيا في كلمة ألقاها أمام شخصيات السلك الدبلوماسي بمناسبة عيد الألفية إلى أن تلتزم بالطريق الذي رسمته الأمم المتحدة ، كما أشار إلى أن « الاحتكام القانوني لا يترك أي مجال للحقد بين الأطراف المعنية ، لما يتسم به بعدم التحيز ، ولأن المحكمة تقرر الحق ولا شيء غير الحق » .

ثم أعلنت حركة « مورجوب » أنها تنضم إلى وجهة النظر المغربية الخاصة بضم الصحراء الغربية إلى المغرب ، وبمحت بمذكرة في هذا الشأن إلى محكمة العدل الدولية .

كما قدمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب « بوليزاريو » مذكرة إلى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة تطالب فيها بإنهاء الوجود الأجنبي في الصحراء .

وأعلنت أسبانيا استبعادها لانتهاء وجودها في الصحراء إذا « تأخر تطبيق عملية تقرير المصير القومي لأسباب خارجة عن إرادتها » .

وقد قام السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائري
بزيارة للرباط حيث أعلن أن بلاده ليس لها « أى ادعاءات تتعلق
بالصحراء الأسبانية » .

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٧٥ أوصت لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة
بتطبيق مبدأ تقرير المصير على الصحراء .

ولكن في أكتوبر ١٩٧٥ نجد أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية
الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » تتقدم بمذكرة الى الجمعية العامة
للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين علم ١٩٧٥ ، تطالب فيها المنظمة
الدولية بالآتى :

- ١ - تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوى فى الاستقلال .
- ٢ - إلزام الدولة المستعمرة بإنهاء وجودها فى الصحراء ، وتسليم
السيادة والسلطة الى الجبهة « بوليزاريو » التى تمثل الشعب الصحروى .
- ٣ - تحذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل فى
الشئون الداخلية للشعب الصحراوى .
- ٤ - إعلان المنظمة الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن
وحدة واعترافها بحق الشعب الصحراوى فى اتحاد كافة ترابيه .

وفى ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٥ أدلت محكمة العدل الدولية برأيها الاستثنائى
بشأن الصحراء الأسبانية كالاتى « فيما يخص السّؤال الأول أن الصحراء
الغربية لم تكن أرضا بلا صلب عندما احتلتها أسبانيا ، فيما يخص
السؤال الثانى كانت هناك علاقات قانونية تربط بينها وبين المغرب من جهة
وموريتانيا من جهة أخرى » .

وأضافت المحكمة « أن ما توفر لديها من معلومات لا يقر بوجود

أى علاقة سيادة إقليمية بين الإقليم الصحراوي الغربى من جهة والمملكة المغربية أو موريتانيا من جهة أخرى ، وبالتالي فإن اقرار المحكمة بوجود علاقات قانونية لا يؤدى الى أى تعديل فى تطبيق حق تقرير المصير وتصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية وفقاً للقرار رقم ١٥١٤ المتخذ من الجمعية العامة فى دورتها الخامسة عشرة .

وقد أعلن الملك الحسن الثانى إقامة « مسيرة خضراء » تضم ٥٠ ألف شخص ، وبدأ سيرها فى اتجاه مدينة العيون عاصمة الصحراء .

كما وصل وزير الخارجية المغربى الى مدريد لاجراء مفاوضات مع السلطات الأسبانية .

وفى الوقت نفسه وصل وفد جزائرى الى مدريد لتابعة المفاوضات الأسبانية المغربية الموريتانية .

وقد تأجلت المباحثات الثلاثية الى أجل غير مسمى .

وأعلن الأمير خوان كارلوس أثناء زيارة قام بها لمدينة العيون أن أسبانيا ستعارض بالقوة « المسيرة الخضراء » إذا اقتضى الأمر ذلك ، ومع ذلك استؤنفت المفاوضات المغربية الأسبانية فى مدريد ، ولكن دون التوصل الى نتيجة .

وعبرت « المسيرة الخضراء » حدود الصحراء الأسبانية وتعمقت داخل الإقليم على مسافة ١٥ كيلو مترا من الحدود .

وصرح الملك الحسن الثانى بأن « المسيرة قد حققت أهدافها » وأصدر أمره الى أفراد المسيرة بالانسحاب .

ثم استؤنفت المفاوضات بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا ، وأدت

الى اتفاق ثلاثى ينتهى بمقتضاه الوجود العسكرى الأسبانى فى ميعاد غايته ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، على أن يوضع الاقليم حتى هذا التاريخ تحت ادارة ثلاثية وقد أدانت الجزائر سياسة « الأمر الواقع » بشأن الصحراء .

وفى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٥ تسلّم كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة جزائرية تضمنت عدم اعتراف الحكومة الجزائرية بالاتفاق الذى أبرم فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

وبعد أسبوع دخلت القوات المغربية الصحراء الغربية واحتلت مدينة سمارة .

وقررت « الجماعة » العامة الاقليمية فى الصحراء حل نفسها وانضمام أعضائها الى جبهة « بوليزاريو » . واحتلت القوات المغربية مدينة « العيسون » .

وجرت معارك عنيفة فى مدينة « لاجويرو » بين القوات الموريتانية وأعضاء جبهة بوليزاريو انتهت باحتلال القوات الموريتانية المدينة ، كما أقامت الجبهة فى ١٩ ديسمبر مظاهرة ومسيرات فى « ميرالو » و « أنفاريقي » سرعان ما عمت كل المناطق المحررة .

وفى الرباط أعلنت الصحافة المغربية بأن السلطات الجزائرية قد شرعت فى طرد الرعايا المغاربة المقيمين فى الجزائر .

وفى ٢٨ — ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ التقى العقيد ممر النقادى بالرئيس هوارى بومدين فى حاسى مسعود « الجزائر » وأصدر الرئيسان بياناً مشتركاً جاء فيه أن « أى مساس بالحدى الثورتين سيعتبر مساساً بالأخضرى » .

وقامت الجزائر بحشد قواتها على الحدود المغربية .

وقام الرئيس الموريتاني مختار ولد داداه بزيارة قصيرة للرباط ثم
لطرابلس وتونس •

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب
« بوليزاريو » بيانا، يتهم المسئولين الموريتانيين بالتواطؤ مع الحكومة
المغربية لغزو الصحراء حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة
شيلاسبسنيروس » •

حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة شيلاسبسنيروس » •
مما أدى الى اعلان الرئيس الليبي معمر القذافي أن ليبيا لن تظل
مكتوفة الأيدي اذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين حيرانها من الدول
أو اذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض •

وقد أعلنت جبهة « بوليزاريو » اطلاقها صاروخ سلام - ٦ على
طائرة قناصة ف ٥٥ تابعة للقوات المغربية واسقاطها •

وقد اضطرت القوات الموريتانية الى الانسحاب من مركز « بتين
بن تيلي » بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة « بوليزاريو » •

وأجرى الرئيس هواري بومدين اتصالات تليفونية مع الرئيس الحبيب
بورقيبة وتلتها اتصالات أخرى من الملك الحسن الثاني أعلنت رئاسة
الحكومة التونسية على أثرها حياد موقف تونس واعتداله ازاء الصراع
القائم حول اقليم الصحراء الغربية •

وفي نفس اليوم وصل الى الجزائر مبعوثون من الحكومتين السورية
والعراقية لعرض وساطتهما بين الأطراف المعنية بالنزاع •

وقد اتهم وزير الخارجية الموريتاني السيد ولد مكتاس الجزائر
— دون ذكر اسمها — بمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين
الموريتانية والمغربية ، وأضاف أن بلاده ستقف في وجهه أى استغلال
للتناقضات الداخلية في الدول الافريقية لغرض خفية •

وأجرى الملك الحسن الثانى اتصالات بالرئيس المصرى أنور السادات، وجرت اشتباكات مسلحة « فى المعلى » التى تقع فى الصحراء الغربية على بعد ٣ كيلو مترات من حدود الجزائر بين وحدة عسكرية جزائرية والقوات المغربية أدت الى احتلال القوات المغربية للمعلى ، كما تم أسر ٢٩ جزائريا ينتمون الى الفرقة رقم ٤١ التابعة للجيش الشعبى الجزائرى، والمعروف أن المعلى تقع أيضا على الطريق المؤدى الى « بيرمونرول » فى موريتانيا .

وفى ٢٩ يناير عام ١٩٧٦ قام السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية بجولة فى الجزائر والرباط ونواكشوط للوساطة بين الأطراف المعنية بنزاع الصحراء .

وأعلن سفير المغرب فى بلجراد أن حكومته مستعدة دعوة دول عدم الانحياز ، وأن هذه المحاولة من الجزائر تصدف الى التراجع عن موقفها من النداء الذى وجهه الرئيس هوارى بومدين الى توريث دول عدم الانحياز فى مسألة لا يجب أن تكون موضع نزاع .

وفى ٣ فبراير عام ١٩٧٦ توقف القتال بين القوات المغربية والقوات الجزائرية فى الصحراء .

وصدر بيان مشترك عن « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » وجبهة « بوليزاريو » لتحرير الساقية الحمراء جاء فيه ذكر « الموقف الناجم عن العدوان الامبريالى العائش الذى تتعرض له المنطقة وفقا لخطط ييسدا فى عمان ولبنان ويكتمل فى أمبولا مروا بأرض الصحراء الغربية » ، كما أشار البيان الى ضرورة إقامة وحدة كفاح تضم القوى التقدمية وتستطيع اتخاذ عنصر المبادرة والتحدى للمخططات والمساورات الامبريالية ، وقد أكد البيان عزم الجبهتين على مواصلة الكفاح الشعبى

المسلح وتكثيف النضال في فلسطين والصحراء الغربية حتى يتم النصر والتحرير .

وفي ٥ فبراير عام ١٩٧٦ قدم السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية تقريرا شاملا الى الرئيس أنور السادات حول مهمته في الوساطة بين المغرب والجزائر .

وقد أوضحت صحيفة « المحاهد » الرسمية الجزائرية الخطوط العريضة لموقف الجزائر من قضية الصحراء .

١ - الهدف الوحيد من تحركها « ينطلق من سياستها في مساندة حركة التحرير » .

٢ - النضال الجارى في الصحراء هو نضال بين التقدمية والافتعاع، بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار وشعب عربى يناضل من أجل بقائه .

٣ - أن أى مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة « بوليزاريو » الممثلة للشعب الصحراوى وكل من المغرب وموريتانيا .

٤ - أن أية وساطة في قضية الصحراء لا يكون لها أى معنى ما لم يكن هدفها التوصل الى أنقراض الشعب الصحراوى وصيانة وجوده .

وفي ٧ فبراير عام ١٩٧٦ وصف رئيس وزراء المغرب السيد أحمد عثمان في حديث مع صحيفة « فيجارو » الفرنسية ما قامت به الجزائر بطرد ٢٠ ألف مواطن مغربى من أراضي الجزائر بأنه طعنة موجهة للمغرب العربى وفي ظهر شعوب دول المغرب الأكبر ، لان هذه التصرفات انما تستهدف قطع الجسور ، وخلق جو عدائى بين الشعبين ، كذلك وصف رئيس الوزراء مبدأ حق تقرير المصير بأنه « فكرة مهمة » وقد بدأ المجتمع الدولى

• دليل العالم الثالث: بوحه خاص تتكشف الابعيد تطبيقتها بطريقة الية وعمياء •

وقد صرح ممثل جبهة « بوليزاريو » خلال اجتماع تم في الجزائر بينه وبين الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ، بضرورة توافر الشروط التالية لعودة السلام إلى الصحراء الغربية : الجلاء التام والفوري للقوات الأجنبية ، وعودة السكان المغاربة الذين أقاموا بالقوة في الصحراء إلى بلادهم الأصلية ، وعودة شعب الصحراء إلى دياره •

كما عاد الرئيس بومدين من طرابلس حيث أجرى محادثات مع العقيد القذافي ، وقد أصدر الرئيسان بيانا مشتركا تضمن دعم « العلاقات العضوية بين الدولتين » •

وقد أدلى العقيد القذافي بتصريحات للصحفيين يستدل منها على احتمال قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا ، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع إلى الهجوم •

وفي ١٥ فبراير عام ١٩٧٦ أعلن الملك الحسن في رسالة بعث بها إلى الرئيس بومدين قيام القوات الجزائرية بهجوم على واحة الملا أسفر عن وقوعها في أيدي الجزائريين ، ودعا في الرسالة الرئيس إلى « إعلانها حربا ساغرة بين البلدين » •

وقد أصدرت الجزائر بيانا نفت فيه وجود أية علاقة لها بالقتال في الصحراء ، وقالت ان قصوات بوليزاريو هي التي قامت بالهجوم في الصحراء ، وفي ١٦ فبراير ١٩٧٦ نقل مستر أولف ريديك المبعوث من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في رحلة استعلامية في الصحراء الغربية أول تقرير شفوي إلى كورت فالدهايم •

كما وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى « كورت فالدهايم » تشدد

فيه بالاتفاقية الثلاثية التي عقدت في مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا، ثم وجهت الجزائر ندائين : الأول من الرئيس بومدين الى رؤساء دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية ، والثانى من السيد بوتفليقة الى كورت غالدهايم ، تضمننا الاشارة الى الوضع الخطير الراهن في الصحراء .

وقد أعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية أن القوات المغربية قد دخلت واحدة « الملا » وسيطرت عليها بعد أن انسحبت القوات الجزائرية منها .

وأخيرا وصل السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية الى الجزائر وموريتانيا للتوسط في انتهاء النزاع القائم حول الصحراء .

وطلبت حكومة السودان عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب لمبحث مشكلة الصحراء ، وذلك « نظرا لان الوجود الأسباني سينتهى من الصحراء في آخر الشهر » .

ونقلت وكالات الأنباء من الرباط تصريحات عن المسؤولين الحكوميين تفيد بأن المغرب سينسحب من منظمة الوحدة الافريقية ، اذا اعترضت المنظمه رسميا بجهة « بوليزاريو » .

وفي ٢٦ فبراير عام ١٩٧٦ اتمت أسبانيا انسحابها من الصحراء العربية ، طبقا للاتفاق الثلاثي الذي وقعته مع المغرب وموريتانيا في مدريد « نوفمبر ١٩٦٥ » .

وقد لفت المغرب نظر المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة الى القرار الذى اتخذته مجلس « الجماعة » في الصحراء بالموافقة على انتقال المنطقة الى المغرب وموريتانيا ، ولكن في اليوم التالي أعلنت جبهة

« بوليزاريو » قيام « جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية » على الأراضي التي تسيطر عليها ، وقد حدد المغرب بقطع علاقاته الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالجمهورية التي أعلنتها جبهة « بوليزاريو » .

وفي أديس أبابا « حيث تعقد اجتماعات وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الإفريقية حدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة اذا ما وافقت على انضمام جبهة « بوليزاريو » بين صفوفها ، كما حددتا بحزمهما على الاعتراف بدورهما بكل الحركات الانفصالية القائمة في مختلف البلاد الإفريقية اذا ما اعترفت المنظمة بوجود « بوليزاريو » .

هذا ، وقد ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية في يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٦ أن ٢١ من ٤٧ دولة الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية أعربت عن تأييدها للاعتراف بجبهة « بوليزاريو » .

وفي أول مارس عام ١٩٧٦ وجه الملك الحسن الثاني ملك المغرب دعوة الى الرئيس الليبي معمر القذافي لزيارة الصحراء المغربية ليتعرف بنفسه على رغبة سكان الاقليم في الانضمام للمغرب .

كما أعلن ألفريد أثرتون وكيل وزراء الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في الجزائر العاصمة أن الولايات المتحدة لا تسعى لان تلعب دور الوسيط ، وأنه لا يجعل أى مقترحات بشأن الصحراء الغربية .

وقد دعت صحيفة المجاهد الجزائرية الجامعة العربية الى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

وغملا اعترفت بورندي بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية التي أعلنتها جبهة البوليساريو .

وفي الثاني من مارس عام ١٩٧٦ وصل ألفريد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية فشنون الشرق الأوسط الى الدار البيضاء وأعلن أن زيارته تدخل في نطاق تبادل وجهات النظر الدولية بين الولايات المتحدة والمغرب في المسائل التي تهم البلدين .

وفي اليوم التالي صرح محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية بأن مشكلة الصحراء معقدة ، وأن إيجاد مخرج سياسي للاتفاق بين أطرافها يحتاج الى وقت ، وقد أدلى محمود رياض بهذا التصريح بعد ١٢ يوما قضاها في مسعى التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا في أزمة الصحراء ، وأشار الأمين العام الى أن كل طرف يتمسك بموقفه ولا يريد أن يتراجع عنه .

وقد حذر الملك الحسن ملك المغرب الجزائر - فيما وصفته وكالات الأنباء بأنه أعنف لهجة استخدمها الملك منذ بدء التوتر - حول مشكلة الصحراء - بأن المغرب ستحتفظ بالصحراء بأى ثمن ، وأنها ستحطم أى احتمال لهجوم عسكرى قد تقوم به الجزائر ، واتهم الملك في خفاياه بمناسبة عيد الجلوس الجزائر بأنها خلقت موقفا خطيرا بتدخلها في الصحراء ، وأن هذا التدخل لا يعنى سوى أن للجزائر تضيق وقتها وطاقاتها دون أن تصل الى شيء .

وفي ٦ مارس عام ١٩٧٦ أعلنت جبهة البوليزاريو تشكيل حكومة صحراوية برئاسة محمد الأمين أحمد أحد مساعدى سيد العوالى السكرتير العام للجبهة . وتضم الحكومة ثلاثة وزراء للدفاع والنئون الخارجية والداخلية ، بالإضافة الى ٤ وزراء بدون وزارة ، وأعلن المتحدث باسم الجبهة أن جمهورية الصحراء ستطلب الانضمام الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية . وفي نفس اليوم اعترفت الجزائر بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفي اليوم التالي أعلنت كل من

المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر بسبب اعتراف هذه الأخيرة بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفي اليوم التالي أعلن المتحدث باسم الحكومة الجزائرية أن قطع المغرب وموريتانيا علاقاتهما مع الجزائر ليست له أهمية ، لأن الجزائر تتصرف على أساس الحق والعدالة والشرعية ، وأعقب ذلك قيام عدد من المسؤولين الجزائريين السابقين بتوجيه نداء إلى الشعب الجزائري يندد بالنزاع مع الشعب المغربي وبالنسطة الفردية ، وطالب النداء بوقف الحرب بين الجزائر والمغرب وبانتخاب جمعية وطنية تأسيسية ، وبإنهاء نظام الحكم المطلق الحالي ، ووجه على النداء فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق - ويوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية السابق ، وحسين الأحول الأمين العام السابق للحزب الشعبي الجزائري وحركة التحرير ، والشايح محمد خير الدين العضو السابق في المجلس الوطني للثورة الجزائرية •

وفي ١٧ مارس عام ١٩٧٦ أجرى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت مباحثات في الجزائر مع أحمد الأبراهيمي وزير الاعلام والثقافة بالجزائر ورئيس وفد بها بمجلس جامعة الدول العربية بشأن أزمة الصحراء الغربية . وكان وزير خارجيه الكويت قد عقد اجتمعا ممانلا مع كل من الدكتور أحمد العراقي وزير خارجية المغرب وحمدى ولد مكناس وزير خارجيه موريتانيا •

وقد نسرت صحيفه « السياسة » الكويتية أن اتفاقا سريا وقع بين موريتانيا والمغرب ينص على أن نلنى الاقليم الصحراوى سيتون من نصيب المغرب والثلت الباقي من نصيب موريتانيا •

وفي ١٨ مارس عام ١٩٧٦ وصل الى مونتريال ممثلان لجبهه البوليزاريو بناء على دعوة من « الهيئة الجامعية الشعبية لما وراء البحار » وأعلنا

(م . ٢٠ - ج ٢)

أن جبهة البوليزاريو بدأت فعلا عمليات حرب عصابات في المغرب وموريتانيا
ضد أهداف عسكرية بحقة .

وفي ٢١ مارس عام ١٩٧٦ أعلن الدكتور أحمد العراقي وزير خارجية
المغرب بأن مسئولين من السعودية ومصر وسوريا والعراق والسودان
وتونس قاموا بمساع حميدة للصر الخلاف بين الجزائر والمغرب ، وقال
وزير خارجية المغرب أن الصوار يجب أن يكون لاعادة المياه الى مجاريها
مع الجزائر ، ولا نقبل النقاش في سيادتنا الوطنية واستكمال وحدة التراب
المغربي .

ثانيا - عمليات التسوية السلمية :

بذلت العديد من الماسعى والجهود لتسوية المشكل الصحراوي وذلك
منذ بداية الخلاف الجزائري المغربي عام ١٩٧٥ (باستثناء مشروع بيهيز
دى كويلار الجارى التفاوض بشأنه) .

ولكن انتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص في
المشاريح والصينغ التي تصل بين وجهات النظر المتصارعة بقدر ما يرجع
الى ادراك الأطراف أنفسهم لصعوبة عملية التفاوض ، فأحيانا ما استخدمت
المفاوضات كوسيلة لتبجيد الوقت حتى يتمكن أحد الأطراف من دعم
أوضاعه العسكرية ، وأحيانا ما استخدمت لتعميق عزلة أحد الأطراف
وتقليل مكانته الدبلوماسية ، اضافة الى أن الأهداف لم تكن واضحة
في أذهان الأطراف .

علاوة على عدم الثقة بين الأطراف . فالمغرب قد تنظر الى الدعم
الجزائري للبوليساريو على أنه يهدف الى تطويق المملكة المغربية من
الجنوب والوصول الى المحيط الأطلسي ، أما الجزائر فانها تعتبر محاولات
المغرب للسيطرة على إقليم الصحراء تدخل في اطار مخطط أوسع من حيث

أنها ستكون البداية للمطالبة بإقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب في هذا المسمى سيشكل السابقة الأولى من نوعها والتي تهدد الكيان الجزائري نفسه ، وفي ظل هذا المناخ من الشكوك وعدم الثقة فإن غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسوء نية حتى ولو كان الطرف المرسل يهدف فعلا إلى تخفيف التوتر ، فإن الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها بأنها أسلوب من أساليب الخداع والتعويه وتحقيق أهداف ومآرب أخرى .

كذا اختلفت نظرة الأطراف في ماهية النزاع ، فالجزائر اعتبرت أن النزاع لا يخصها ، وإنما يخص المغرب وجبهة البوليساريو ، في حين اعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتقة وعملاء للجزائر . وأن الخلاف بينها وبين الجزائر فقط ، وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقتدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل في حد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو .

وقد انعكس ذلك على تقديم التنازلات حيث أن التنازل الواحد يمثل في ذاته تقديم تنازلات أخرى . فالقبول بتقديم تنازل مقابل للتنازل الذي قدمه الطرف الأول هو في ذاته مجموعة تنازلات ، فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل تنازل البوليساريو عن مطلب انسحاب الإدارة المغربية في الاقليم يعني تقديم المغرب لتنازل آخر هو قبول حق تقرير المصير ، وقد أدى هذا إلى تصلب المواقف التفاوضية للأطراف ، وإلى إفراغ محتوى التنازلات لتعني لا شيء بل والتراجع عنها بعد الموافقة عليها ، ولعل هذا مرجعه صعوبة إدارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربي يدرك على أنه الطرف المستهدف منه تقديم التنازلات التي هي في ذاتها مكاسب للطرف الآخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابلة تعوض خسارته .

كذا لا يمكن اغفال دور الرأي المسام الداخلي في تعقيد المساومة

واكتسابها الطابع المتشدد ، فللقضية الصحراوية في المغرب هي قضية شرعية حكم ، فمنها استطاع الملك المغربي تعزيز التفاف الشعب المغربي حوله .

وينفس الطريقة في الجزائر حيث ان القضية الصحراوية تمثل رمزا لدعم القيادة الجزائرية للحركات التحررية ، ولذا فان التساهل بشأنها يعني انحرافا للقيادة عن الخط الذي انتهجته منذ حصول الجزائر على استقلالها ، والتي هي في الأصل نتائج حركة تحرير ، كذا يرجع اخفاق جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثلاثة التي تدخلت لتسوية الصراع ، فهي في الغالب اما أطراف افريقية أو عربية أو منظمات دولية ، وكل تلك الأطراف ليس لها مصلحة مباشرة في نتائج التسوية ، بتعبير أدق ان استمرار الصراع الصحراوي لا يلحق الضرر بمصالحها للدرجة التي تكون فيها رغبة لتوظيف مواردها وامكانياتها لتسوية الصراع . والحالة التي يمكن أن نستنتجها في هذا السياق الوساطة السعودية . حبت انهما تتضرر من استمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها للمغرب ، لذا فان التسوية السلمية تمثل في ذاتها مصلحة لها ، ونظرا لان طبيعة الصراع الصحراوي كصراع يدور حول دعاوى اقليمية فان تسويته تتطلب نوعية من الوساطة تكون لهم مصلحة في ناتج التسوية وتكون لديهم الموارد والامكانيات التي من خلالها يمكن التاثير على أطراف الصراع خاصة في حالة عدم توفر ارادة التسوية لدى أطرافه .

وتتضح تلك الملامح المشار اليها آنفا اذا ما استعرضنا جهود التسوية منذ بداية الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء ، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مراحل ست .

● المرحلة الأولى :

اتصالات مبدئية من أطراف ثالثة للوقوف على امكانية التسوية عام ١٩٧٦

خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ أجرى العديد من رؤساء الدول وكبار المسؤولين في كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغيينيا والجنابون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية اتصالات بأحد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجل التوقف على امكانيات التوفيق بينهما - وأبرز تلك المحاولات الجولة المكوكية التي قسام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك والتي استغرقت أسبوعا تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، واقترح خلالها وقف إطلاق النار وعقد اجتماع ثلاثي (المغرب والجزائر وموريتانيا) لوزراء الخارجية يتسلوه اجتماع قمة ثلاثي ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمة ، في حين وافقت المغرب على اقتراح وقف إطلاق النار فقط .

كذا اقتراح الرئيس سنجور في فبراير من نفس العام الذي يكرس عملية التقسيم . مع استغلال مشترك للثروات المعدنية لاقليمي بوكرا وجارا جيليت

وفي مارس توصلت اليمن والسعودية الى اتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يرمى بالا تستخدم كل دولة القوة العسكرية في مواجهة الأخرى ، واستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو .

وفي نهاية عام ١٩٧٧ حاولت السعودية التوسط مرة أخرى في الصراع ، وعقد لقاء قمة بين الجزائر والمغرب في الرياض ولكن لم تتجهج مسطحا .

● المرحلة الثانية :

الاتصالات بين الأطراف المتصارعة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ :

وفي سبتمبر عام ١٩٧٧ حاولت البرليساريو الاتصال بكل من المغرب وموريتانيا كل على حده لأجل استكشاف امكانية التوصل الى اتفاق سلام مع أحد الطرفين ضد الآخر ولكن الدولتين اكتشفتا حيلة البوليساريو ، كذا اقترحت البوليساريو في بداية عام ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع اتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالي في مايو من نفس العام المساعدة في الوصول الى هذا الاتفاق الثنائي ولكن لم يكمل مسعاها بالنجاح .

وفي نوفمبر عام ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثاني اتصالات مع هواري بومدين لأجل الوصول الى حل سياسي للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمد طالب الابراهيمي مستشار الرئيس بومدين وأحمد رضا المستشار الملكي لماعك المغرب في نوفمبر في مدينة فاس ، وفي شهر ديسمبر في مدينة لوزان . أعقبها انعقاد مؤتمر قمة ثنائي ضم الملك الحسن وهواري بومدين في مدينة بروكسل في ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وغدا لبعض التقارير فان المحادثات استهدفت وضع التفاصيل النهائية لتقسيم اقليم الصحراء بين البوليساريو والمغرب ، وكان من المقرر عقد لقاء قمة آخر في بروكسل في الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر في نفس العام ، ولكنه ألغى لمرض هواري بومدين .

ولكن الأمور انقلبت رأسا على عقب بفعل سقوط مختار ولد داداه الرئيس الموريتاني ، واعتبر سقوطه بمثابة نجاح لاستراتيجية البوليساريو في تكثيف هجماتها على موريتانيا ، وفي تحرك حذق أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد وذلك حتى تتيح الفرصة للقادة الموريتانيين الجدد بلورة خياراتهم خاصة وأنهم كانوا مترددين بين الاستمرار في الحرب بما يعنيه ذلك من اثاره غضب وعداء المغرب ، وقد

استغلت فرنسا وليبيا ومالي تلك الظروف وعرضت مساعيها للوصول الى تسوية ، وانعقد في بالماكو مؤتمر حضره ممثلون من موريتانيا والبوليساريو، وكانت الصيغة الاولى للاتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب الى البوليزاريو ، غير أن الملك الحسن أعلن في ٢١ أغسطس عام ١٩٧٨ بأنه لن يسمح بإقامة دولة مختلفة الأيديولوجية على حدود بلاده الجنوبية مما دفع بنجامينا الى عرض اقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو في ساقية الذهب محاصرة بالأراضي الموريتانية ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الاقتراح وطلبوا بإقامة دولة في الاقليم الصحراوي ككل .

● المرحلة الثالثة :

وساطة منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في الخرطوم في نهاية عام ١٩٧٨ لجنة الحكماء بالتشاور مع الأطراف الرئيسية بنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة في عضويتها سبع دول افريقية ، وفي ٢٣ يونيو ١٩٧٨: أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الآتي :

- أن يمارس الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره عن طريق إجراء استفتاء حر وكامل .
- أن يختار الشعب الصحراوي بين أحد البديلين (فاما الاندماج في 'الملكة المغربية أو الاستقلال) .
- دعوة أطراف النزاع الى عقد اجتماع وذلك لضمان تعاونهم و' تنفيذ وقف إطلاق النار والاستفتاء .
- تشكيل لجنة تضم خمس دول افريقية للإشراف على وقف إطلاق القسطن :

وقد عبرت المغرب عن وجهة نظرها ازاء المشكل الصحراوي في الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٢ - ٥ ديسمبر ١٩٧٩ في منروها واستملت على العناصر التالية :

- البوليساريو ليست الا صنيفة الجزائر *
- سيتوقف اطلاق النار تلقائيا مجرد أن توقف الجرائر عدوانها *
- لا توجد حاجة لاجراء استفتاء لان شعب الصحراء المغربية عبر بالفعل عن رغبته في الاندماج في المغرب * في حين طالبت جبهة البوليساريو :
- اجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب *
- الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء *
- سحب الادارة المدنية المغربية *

● المرحلة الرابعة :

مؤتمر القمة الافريقي في نيروبي عام ١٩٨١ :

مع احتمال انضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو الى عضوية الوحدة الافريقية لتزايد عدد الدول المعترف بها الى ٢٨ دولة افريقية في يونيو عام ١٩٨١ من اجمالي ٥١ دولة ، وفي تحرك تكتيني من قبل الملك الحسن للحيولة دون ذلك اعلن في خطاب القاه في ٢٦ يوليو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في نيروبي موافقته على وقف اطلاق النار واجراء استفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية *

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبي الى 'الاعلان بأن الاستفتاء يعد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخيه المغربية في الصحراء ، وأن المواطنين

المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ،
وأنه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون في مدينة تندوف
الجزائرية بالعودة إلى الصحراء للاستترك في الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض
مطلقا مع البوليزاريو لأن النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر
وموريتانيا فقط ، في حين دعت وزارة الاعلام في الجمهورية الصحراوية إلى
اجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ، ووضعت ثلاثة شروط
لتحقيق استفتاء تقرير المصير هي :

١ - انسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء.

٢ - عودة كافة اللاجئين الصحراويين إلى الاقليم ، وفي مقدمتهم
لاجئو مدينة تندوف .

— المبادرة باقامة ادارة دولية مؤقتة تسترك فيها الجمهورية الصحراوية
إلى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة
الوحدة الافريقية .

وقد سارعت منظمة الوحدة الافريقية إلى تشكيل لجنة لبحث
المبادرة المغربية وتقديم توصياتها للمنظمة الافريقية حول تنظيم
واجسراء الاستفتاء المشترك في الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة في
أغسطس ١٩٨١ خلال اجتماعها في نيروبي مشروعا متكاملا لتنظيم عملية
الاستفتاء تضمن العناصر التالية :

✽ يعبر الصحراويون عن أنفسهم في تقرير المصير بإجراء استفتاء
حر وكامل .

✽ الصحراويون المدرج أسمائهم في قوائم حصر السكان الأسبانية
والذين يتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء

بأصواتهم الى جانب الصحراويين المقيمين في الدول المجاورة والدين سيتم تحديدهم عن طريق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

✽ اقامة ادارة مؤقتة ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وأمنية تساعد على قوة حفظ سلام دولية من الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الافريقية .

وفد رخص الماهل المغربي كافة قرارات اللجنة ، بينما كررت جبهة البوليزاريو مطالبها السابقة الخاصة باجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب ، وسحب الادارة المغربية ، وانسحاب القوات المغربية من الصحراء .

وحاول العديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر لكن بدون جدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة الملك خالد ابن عبد العزيز في يوليو ١٩٧٩ ، ووساطة ياسر عرفات في سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيبة عقد لقاء قمة ثنائيا بين الملك الحسن والمشاغلي بن جحيد ، وكرر محمد مزالي رئيس الوزراء التونسي المحاولة مرة أخرى في يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفي يونيو ١٩٨٠ دعت البوليزاريو الملك خالد ابن عبد العزيز الى التوسط في النزاع .

● المرحلة الخامسة :

محاولات التوفيق ١٩٨٢ - ١٩٨٥ :

ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربي الجزائري ، فقد حضرت الحرائر مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في فاس عام ١٩٨٢ ، كما اشتركت ضمن الوفد العربي برئاسة الملك الحسن الثاني المرسل الى واشنطن لعرض المشروع العربي للسلام ، وفي يناير ١٩٨٣ شاركت

الجزائر في أعماله المؤتمر البرلماني العربي في فاس ، وفي أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك محمد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة الى الجزائر والمغرب للتوفيق بين البلدين بشأن المشكلة الصحراوية .

وكتيجة طبيعية للسبل الأحداث انعقد مؤتمر قمه تنانئ بين الملك الحسن وانتادلى بن جديد في ٢٦ فبراير ١٩٨٣ . في بلدة « المعقيد لطفى الصدوقية » .

كله ويفضل وساطة الملك محمد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى في بلدة « وجدة » المغربية في مايو ١٩٨٣ أعقبها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة اطلاق سراح ١٥٠ جنديا من ليبيا سبق وأن أسرهم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندي جزائري ، وكانت عملية التبادل هذه اشارة واضحة لرغبة الطرفين في مواصلة الحوار ، وفي فك الارتباط بين العلاقات الثنائية وبين المشكلة الصحراوية .

● المرحلة السادسة :

وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ :

واكبت هذه المرحلة التغيرات المعقدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات وفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرز ملامح تلك العلاقات اعطاء دور متميز للأمم المتحدة في تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما ظهر في تسديد الولايات المتحدة التزاماتها المالية لدى المنظمة الدولية ، اضافة الى التغيرات على الساحة المغربية بالنظر الى سعي اقامة تكامل اقليمي . علاوة على تصاعد تكلفة استمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعة . لهذا فان وساطة بيريزدى كويلار والتي استهلها في عام ١٩٨٦ قد نجحت في التوصل الى مشروع تسوية

حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا ، ويتضمن المشروع العناصر التالية :

١ - تعيين ممثل خاص للامم المتحدة ليتولى مسئولية اعداد وتنظيم اجراء الاستفتاء ، وتعيين هذا الممثل الخاص هو هكتور جروسى اسبيل من اورجسواى .

١ - يتوجه ممثل دى كويلار للقاءهم مع المسئولين المغاربة والمسئولين في جبهة البوليساريو على عدة خطوات واجراءات تنفيذية تمهيدا لاجراء الاستفتاء .

٢ - يساعد الممثل الخاص لدى دى كويلار في مهامه هذه فريق مراقبين من الأمم المتحدة يضم ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ شخص ، هؤلاء سيؤلفون ثلاث وحدات مدنية ووحدتين عسكريتين ووحدتين أمنية .

٣ - المهمة الأساسية الأولى للممثل الخاص لدى كويلار ستكون اللقاء مع المسئولين المغاربة والمسئولين في جبهة البوليساريو على برنامج زمني للخفض عدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقدر عدد أفراد القوات المغربية في الصحراء بنحو ١٠٠ ألف جندي ، بينما يقدر عدد أفراد قوات البوليساريو بـ ٢٠٠٠٠ ألف رجل .

٤ - عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ، في المرحلة الأولى يخفض عدد القوات المربطه في الصحراء الى النصف ويتم تجميع قوات البوليساريو في المرحلة الثانية التي يحددها الممثل لدى كويلار ، وتكون تحت اشراف مجموعة من المراقبين العسكريين للدولتين ، وفي المرحلة الثالثة يخفض المغرب عدد قواته الى نحو ٢٠ او ٢٥ ألف جندي يتم تجميعهم أيضا في مواقع يحددها الممثل الخاص لدى كويلار ، وتحت اشراف المراقبين الدوليين .

٥ - بعد التفاهم على هذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعد تطبيق وقف إطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج المتعلق بخفض عدد القوات المغربية وتجميعها مع قوات البوليساريو في مواقع محددة .

٦ - تبدأ حينذاك مرحلة انتقالية تستمر الى حين اجراء الاستفتاء ، ويكون للممثل الخاص لدى كويلار السلطة الوحيدة المخولة في جميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط به بعد ذلك .

٧ - بعد ذلك يعد الممثل الخاص لدى كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المسارحة في هذا الاستفتاء الشعبي ، ويساعد في هذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ، ويتوقع أن يشارك في الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ ألف صحراوي .

ويمكن اللقاء بعض الضوء على أسلوب تنفيذ دي كويلار في معالجته للمشاكل الصحراوية ، ونوجزها في الآتي :

١ - سرية الاتصالات ، فالملاحظ أن دي كويلار سكرتير عام الأمم المتحدة في مباحثاته مع أطراف النزاع الصحراوي يحافظ على السرية من حيث احاطة تلك المباحثات بقدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعلام المختلفة .

٢ - تجزئة الموضوع وتحقيق اهداف جرتية في خريق الوصول الى الهدف الرئيسي ، وتوضح تلك التجربة في ترميز المترواح على الاستفتاء فقط ، وهي النقطة التي تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقية العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية أو التفاوض المباشر من جبهة البوليساريو والمغرب أو الشكل النهائي للتسمية فكل تلك الأمور لم يتطرق اليها المشروع .

٣ - الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين ، فقد اعتمد بيريزدى كويلار في وساطته على كينيث كاوندرا رئيس منظمة الوحدة الافريقية .

٤ - الاستناد الى مصادر محايدة في جمع المعلومات ، فقد دخلت بعثة فنية تابعة للأمم المتحدة برئاسة عيسى دبالو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيرا مدنيا وعسكريا أنيط بها مهمة جمع المعلومات عن الأوضاع في الصحراء واعداد تقرير لبيريزدى كويلار ، وقد وصلت البعثة الى الصحراء في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وأمضت بها ثمانية أيام .

ومقارنة المواقف الأصلية للطرفين ، بينود المشروع المقترح من قبل بيريزدى كويلار والذي حظى بقبول المغاربة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتي :

أولا : أن المغرب لم يتدخل كثيرا عن مواقفه ، فالمشروع يدخل له امكانية الابقاء على الادارة المغربية والقوات المغربية ، اضافة الى أن المشروع لم يطالبه باجراء مفاوضات مع البوليساريو .

ثانيا : أن البوليساريو لم يتحقق لها أيا من موافقها الاحادية . وأن كانت المكاسب المتحققة لها هي ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض اعداد القوات المغربية دون ان يعنى ذلك انسحابها كليا .

وأخيرا وبعد أكثر من اثنى عشر عاما : طرح بيريزدى كويلار في أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى باوافقه المبدئية من قبل المغرب وجبهة البوليساريو ، واعتبر ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التسوية خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجديدة التي بدأت تسرى في اوصال

منطقة المغرب العربي وتزامنت أيضا مع مناخ الوفاق الدولي الجديد بين
القوتين العظميين .

(١) سياسات القوى الكبرى الرئيسية :

اتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه في ذلك شأن بقية الصراعات
في العالم الثالث باعتمادية أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية ، غير
أن الصراع الصحراوي في بعده الدولي يتميز بخصيقتين :

أولا : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثه الصحراء في
حد ذاتها وإنما الانعكاسات الإقليمية التي أوجدها الصراع .

ثانيا : أن الاستقطاب الدولي والتنافس الأيديولوجي العالمي لم يمتد
بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء . ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قد
ارتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل طرف من طرفي
النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) مما حدا بتلك القوى الى اتباع
سياسات معينة ازاء المشكلة الصحراوية تتراوح بين الحياد والانحياز
المحسوب نتائجها حتى تحتفظ في كل الأحوال بعلاقات ان لم تكن قوية ومتينة
فعلى الأقل غير معادية مع كل من طرفي النزاع .

وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ما ألقينا
الضوء وبايجاز شديد على سياسة كل دولة كبرى على حده .

١ - فرنسا :

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، فكلا الدولتين ترمطهما
اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجرة ، كذلك تعتبر المغرب سقوا
رئيسيا للصادرات الفرنسية في افريقيا ، ومشتريا هاما لصناعة الأسلحة
الفرنسية . كما يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء انفرنسيين . الأمر

الذي دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء 'الدولتين' ، حرصا منها على مصالحها ، ولا يحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف ادا ما مال ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحة مع عدم إثارة عداء الطرف الآخر .

هكذا نجد الحال عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الأخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا وأعلنت ان رغبة موريتانيا في السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولي في الوقت ذاته طمانت فرنسا المغرب خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط في ٢٤ يناير عام ١٩٨١ أن امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا في عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات كثيرة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، بتفضيلهم المسبق لاقامة علاقات مع الجزائر وهو ما تجسد في استقبال الخارجية الفرنسية لمسؤولين من البوليساريو في أغسطس ١٩٨١ ، وهي المسابقة الاولى من نوعها . والسماح بافتتاح مكتب للبوليساريو في ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم إثارة عداء المغرب ، لزيارات كلودنيسيمون وزير الخارجية الى الجزائر .

غالبا ما كان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب ، بعد استمرت فرنسا في الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة بالصحراء وامتنعت أيضا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية . بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكي .

٢ - أسبانيا :

كذلك كان الأمر بالنسبة لاسبانيا . فهناك أسباب ملحة تقتضى منها ضرورة الاحتفاظ بعلاقات دولية مع كل من الجزائر والمغرب ، فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الاسبانية في أفريقيا ، كما تتخوف من ناحية أخرى أن تتغير المغرب دواعيها الإقليمية على اقليمي سبته ومليله . لذلك حرصت اسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة

الجزائر ، والاحتفاظ في الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل أسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوي لكل من المغرب وموريتانيا الا أن الحكومة الأسبانية أكدت على أنها لن تتنازل عن السيادة ، وأكثر من ذلك اعترفت بحق الصحراويين في تقرير الوضع النهائي للاقليم .

وتعتقد الأمور بالنسبة لأسبانيا اذا ما أخفنا في الحساب أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية الأسبانية ، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكناري » التي تأسست في عام ١٩٦٤ ، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » في اقليم سبتة ومليلة وتربطها بها اتفاقيات للصيد يمكن أن تمنع المغرب عن تجديدها كما حدث في عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الأسبانية .

وعلى الرغم من تعاطف الرأي العام الأسباني مع الصحراويين ووصول الاستراكيين الى الحكم ، والذي سبق وأن وعد زعيمه فيليب جونزالين - والذي تولى رئاسة الوزارة الأسبانية في أكتوبر ١٩٨٢ - أثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو في ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سيبذل كل جهد في أسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل سرعى للشعب الصحراوي ، الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة في السياسة الأسبانية ، بل أعلنت أسبانيا على لسان وزير خارجيتها خورخه مانريكو موران في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شيء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفي ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب ، كما امتنعت أسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

● الاتحاد السوفيتي :

كان من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة أن يعترف الاتحاد السوفيتي بالجمهورية

الصحراوية ويقدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو ، غير أنه في الواقع لم تذهب موسكو الى هذا المستوى من التأييد والسمانة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوى على العناصر الآتية :

- ✽ أن الاتحاد السوفيتى يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوى .
- ✽ أن الاتحاد السوفيتى يعارض أى تصرف من شأنه اعاقبة جهود الشعب الصحراوى فى ممارسة هذا الحق .

— أنه من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو اثناء البحث عن حل للمشكلة الصحراوية .

- يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض تحقق مطلب الشعب الصحراوى فى تقرير المصير .

وقد تكون العلاقات الاقتصادية التى تربط موسكو بالرباط هى السبب وراء التحفظ السوفيتى ازاء المشكل الصحراوية ، ففي ١١ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجارى قيمته ٢ بليون دولار ، تحصل بموجبيه موسكو على الفوسفات فى مقابل حصول المغرب على النفط والكيماويات وسفن التسيح من الاتحاد السوفيتى . ويعرف هذا الاتفاق (بصفقة القرن) ، ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هذا المستوى من الضخامة .

● الولايات المتحدة :

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر . فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادى . فى حين أن علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجية . فككتنا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحو الخطر الشيوعى ، فقد اشتركت المغرب فى عملية الكونغزو عام

١٩٦١ - والتدخل في اقليم شابا الزائيري في ١٩٧٧ اضلقة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية في الأراضي المغربية ، علاوة على أن المغرب ساندت دبلوماسية كيسنجر في الشرق الأوسط ، لذا فإن الولايات المتحدة تنحاز قليلا الى المغرب في صراعه على الصحراء . وقد أيدت واتسطن اتفاقيات مدريد وقدمت للمغرب الأسلحة والمعدات ، وساهمت مساهمة فعالة في بناء الجدران الأمنية .

ولكن الرؤية الأمريكية للصراع الصحراوي وكيفية حله تتعدد بالعناصر الآتية :

✳ أن الهدف من وراء تقديم الأسلحة للمغرب هو مساعدتها في اندماج عن نفسها .

✳ أن الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع .

✳ أن الصراع في الصحراء لا يمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممكن وجود فائز أو خاسر في الحرب .

✳ أن الأسلحة الأمريكية للمغرب تسهم في خلق التوازن العسكري الذي من شأنه أن يدفع الجزائر والبوليساريو الى الدخول في تسوية مع المغرب .

وينصح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المتشكل الصحراوي تراوحت بين الحياد والانحياز المحدود والمصوب . فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لأي من تلك القوى في علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجة التطابق الكامل في المواقف .

والواقع أن التوازن العسكرى والسياسى فى منطقة المغرب العربى مهم ، ولكن يمكن القول عموما أن قدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتمدد وفقا لامكانياته الذاتية وهجم المساندة التى يمكن أن يتلقاها من حلفائه الخارجيين •

غذا ما عجزت امكانياته الذاتية عن تحقيق أهدافه المرجوة من الصراع فان الدعم الخارجى فى هذه الحالة سيلعب دورا محوريا فى تحديد نطاق أمد الصراع •

وهنا سيتوقف استعداد الطرف الخارجى بتقديمه المساندة والدعم على أهدافه ومصالحه •

وانطلاقا من أهداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فان أيا منها ان يكون لديه الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لأى من الطرفين المتصارعين فيحقق أهدافه الذممة . والمتوقع أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع أى الحفاظ على الصراع عند حدوده الدنيا من التصعيد ، دون الاسهام حقيقة فى حله طالما ان الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها . والهدف من وراء ذلك هو الحيولة دون تصعيد الصراع الى الدرجة التى تجسد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيجرب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الآخر غير الحليف •

وهكذا فان محدودية الدعم والمساندة الخارجيه يميل فى حد ذاته حافظ للتسوية ، بالتظر الى أن أطراف الصراع قد يجسدون فى حالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ومع عدم امكانيه تحقيق أهدافهم الأصلية ، ان السبيل الوحيد للخروج من المأزق هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع •

٢ - الاطار الاتليمى لمنطقة المغرب العربى :

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية فى محتوى منطقة المغرب العربى ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لها والذى يمكن ايجازها فى التالى :

✽ تحسن العلاقات الليبية الجزائرية فى نهاية عام ١٩٨٥ بعد فترة من الجفاء بين البلدين اثر ابرام اتفاق « وحدة » بين المغرب وليبيا وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، وقد جاء هذا التحسن على اثر زيارة أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى للجزائر ، وما تلا ذلك من انعقاد القمة الليبية الجزائرية فى نهاية يناير عام ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحدود الجزائرية ودخول الدولتين فى مباحثات وحدوية .

✽ تحسن العلاقات الليبية التونسية بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المشاكل العالقة بين الدولتين ، وعودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين .

✽ عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر بعد فترة انقطاع دامت اثنى عشر عاما وصددور بيان مشترك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما فى المساهمة فى بناء المغرب العربى الكبير .

✽ انعقاد أول قمة لدول المغرب العربى فى يونيو عام ١٩٨٨ فى الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة لتنسيق التعاون ، تكلف بوضع الأسس اللازمة لاقامة المغرب العربى .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوثام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربى ، وأن دوله بصدد البحث عن صيغة لقيام المغرب العربى الكبير ، وفق نسق سياسى واقتصادى متكامل .

وقد انعكس هذا المناخ على المشكلة الصحراوية في بعدين
أساسيين :

أولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال لا سيما بعد
ثبوت محدودية الخيار العسكري الى مرحلة التناور لأجل البحث عن
الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره أحد العقبات الرئيسية أمام
بناء التكامل المغربى *

ثانيهما : تغليب مسئولية الاقليمية على المسئولية القطرية المحدودة،
وقد ساعد على أحداث هذه النقلة النوعية للمشكل الصحراوى ،
بروز اتجاه نحو « مغربة حل الصراع » بمعنى أن حصل الصراع بات
من وجهة نظر دول اقليم المغرب العربى يمكن في إطار المغرب العربى
التكبير ، ويتضح هذا الأمر فيما ذكره العديد من المسئولين في منطقة
المغرب ، وفيما تناقلته وسائل الاعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة
الثورة الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية ان حرب الصحراء من الممكن
تسويتها في إطار المغرب العربى الطبيعى ، كذا صرح الرئيس معمر القذافى
بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى في المنطقة ، وأكدت تونس أيضا
على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن على على أنها تراجع صوابية
الحل المغربى للنزاع الصحراوى *

وأخيرا قام مجلس التعاون المغربى ، ومما لا شك فيه سيجد حلا
للتسوية *

٣ - محفزات للتسوية وثيقة الصلة بأطراف النزاع انفسهم :

بالرغم من عدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوى قد أصبح
في وضعه الراهن مواتيا لامكانية تسويته ، إلا أن هناك العديد من
المؤشرات التى تدل على أن الصراع بنت عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف

النواتج عن استمراره ، وتمثل تلك التكاليف في حد ذاتها حوافز للأطراف نحو التسوية . فالجزائر في أوضاع اقتصادية صعبة بالإضافة الى أن الأوضاع السياسية غير مستقرة خاصة بعد خروج الرئيس الساذلي بن جديد واعتقال محمد بوضياف وازدياد نفوذ الاسلاميين المتطرفين . والبوليساريو تفرقت كلمتهم ولجأ البعض من زعمائهم الى المغرب ولم يعد لهم سند ، أما المغرب فتمثل الأعباء المترتبة على استمرار الحرب في الآتي :

على الصعيد الدبلوماسي :

بدأت منظمة الوحدة الأفريقية تصدر قرارات تميل لصالح تحالف البوليساريو والتي وصلت الى ذروتها في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في شهر فبراير عام ١٩٨٢ ، حيث أصدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كمضو كامل الحقوق في المنظمة ، كما أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوروبية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضا اعتراف الأحزاب اليسارية الأوروبية بالجمهورية الصحراوية وتدعمت كل هذه الانقصاصات بتحصول في قرارات الأمم المتحدة التي أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليساريو .

على الصعيد العسكري :

فرضت احرب أعباء اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربي ، فقد تضاعف حجم القوات المسلحة المغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث ترايد عددها من ٥٦ ألف مقاتل عام ١٩٧٤ الى ١٢٣ ألف عام ١٩٨٨ ، كذا ترايدت أعداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ ألف عام ١٩٧٤ الى ٣٥ ألف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالي القوات المسلحة المغربية ٢٣٨ ألف جندي عام ١٩٨٨ .

وترتب على هذا التزايد المطرد في حجم القوات ارتفاع موازنة الدفاع من ٨٣٨ مليون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليون درهم عام ١٩٨٨ • ويضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التي بلغت ٢١٤٥ مليون درهم عام ١٩٨٢ •

وواكب هذا التصاعد في نفقات التسليح انخفاض عوائد المغرب من صادراتها من الفوسفات الذي يتشكل ثلث اجمالي صادرات المغرب • وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصورة مطردة منذ بداية عقد الثمانينات •

وقد انعكست الأوضاع الاقتصادية المتردية على استمرار الحرب ، وتصاعد نفقاتها وأعبائها على مستوى المعيشة •

ومع قيام مجلس التعاون المغاربي في عام ١٩٨٩ والجدية على طريق التعاون في كافة المجالات فإن الأمل كبير بإيجاد حل لهذه المشكلة التي طال أمدها وراح على طريقها آلاف الضحايا وعطلت التنمية في البلاد المتصارعة واعتقد أن العقل والمصلحة سوف يسودان في النهاية ويضعان ختاماً لهذا الصراع يرضى عنه كافة الأطراف •

ولا زال الحديث يدور كل فترة عن الاستفتاء الذي ستقوم به الأمم المتحدة •• وعموماً فالمشكلة لم يعد لها حلورة فتره السبعينات والثمانينات •

الحبشة والصومال

بعد أكثر من عامين من المفاوضات توصل الطرفان الاثيوبي والصومالي في الثالث من ابريل عام ١٩٨٧ الى اتفاق يقضى باعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٧٧ ، وانسحاب القوات المرابطة على حدود الدولتين ، بالإضافة الى عدد من النقاط الأخرى . ويمكن القول أن هذا الاتفاق يثير الحذر بقدر أكبر مما يثير التفاؤل ، فهذا الاتفاق وإن كان الأول من نوعه وبالتالي فمن الممكن أن ينهي حالة العداء التاريخي بين الدولتين أو ينهي حالة الحرب القائمة بينهما منذ عام ١٩٧٧ ، فإن النظرة المتعمقة لطبيعة الصراع من جهة وللاسباب التي دفعت الدولتين الى الاتفاق من جهة ثانية وللاهداف التي حققها كل طرف من الاتفاق في ضوء المطالب السابطة لهما من جهة ثالثة تقودنا الى القول بأن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون هدنة مؤقتة بين الصومال وأثيوبيا يرتبط استمرارها أو نهايتها باستمرار أو نهاية الظروف التي دفعت كل طرف لتوقيع الاتفاق .

فقد أخذ النزاع الاثيوبي الصومالي شكل « الصراعات الاجتماعية الممتدة » بمعنى انه أصبح صراع أجيال ومجتمعات ، وامتد عبر فترة طويلة من الزمن وأصبح النزاع بين قوميتين ، كما ان التفاعل بين اثيوبيا والصومال اتسم بالتذبذب ، فانتقل من فترة تتخلع فيها الحرب الى فترة مسكون . صحيح أن النمط الغالب للتفاعل هو النمط الصراعى الا أن ذلك لم يحل دون وجود فترة يسود فيها النمط التعاونى مثل تباحث الدولتين او محاولات الحل السلمية التي تمت في فترات عديدة .

فجذور النزاع الصومالي الاثيوبي تمتد الى مطلع القرن الرابع عشر ، وقد تغلبت دائما بلاد الحبشة في هذا النزاع بفضل مساوئنة البرتغاليين وغيرهم من الأوربيين ، حتى كان عام ١٨٩٨ وهو العام الذى استولت فيه اثيوبيا على منطقة الأوجادين التى تقع شمال غرب الصومال،

وسيطر امبراطور الحبشة على مدينة « هرد » عاصمة الاقليم ، وضمت
أثيوبيا الاقليم الى امبراطورية الحبشة .

وبعد ذلك الحين استمر استيلاء أثيوبيا على منطقة الأوجادين ،
واستمر معه عداء الصومال لاثيوبيا . الا أن حالة العداء زادت حدتها
بعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠ ، وتبنى الدولة الجديدة سياسة
السمي لتحقيق وحدة الأراضي الصومالية ، ولذلك فقد تحفظ الصومال
على قرار مؤتمر القمة الافريقي الأول عام ١٩٦٤ باحترام قدسية حدود
الدول الأعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال ، كما أصدر مجلس
الثورة بعد الانقلاب الذي حدث في الصومال عام ١٩٦٩ بيانا أكد فيه
الالتزام باتتمام الوحدة الصومالية ، الا أن آمال الصومال في المتوصل
الى حل قسب تبذدت عام ١٩٧٤ بعد قيام الثورة الاشتراكية في أثيوبيا،
واعلان نظام جديد بوحدة البلاد الاثيوبية مما زاد من حدة العداء
بين الدولتين واللجوء الى القسوة العسكرية .

وفي عام ١٩٧٧ نجح سكان الأوجادين (حوالي أربعة ملايين نسمة
الان) في طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالي . ولكن
لم يمض عام على النجاح الصومالي حتى تمكن الاثيوبيون من استعادة
الأوجادين بدعم من الاتحاد السوفيتي الذي أراد الرد على الصومال بعد
الغاء معاهدة الصداقة بين موسكو ومقديشو ، وقيام الرئيس الصومالي
سياد بري بطرد الخبراء السوفيت من قاعدة « بربرة » العسكرية
البحرية ، وتسليمها الى الولايات المتحدة بعد اخذها من الاتحاد السوفيتي .

ولكن رغم تزايد العداء بين الدولتين واللجوء الى الحل العسكري
كانت هناك محاولات حل سلمي ومهادنة بين الدولتين ، والتي كانت آخرها
المحاولة التي انتهت بالاتفاق بين البلدين .

ويترتب على العوامل التي اتسم بها الصراع الصومالي الاثيوبي

والتي جعلته يتخذ شكل الصراع الاجتماعى الممتد غياب نقطة ممددة
لانتهاه هذا الصراع ، فعمل هذه الصراعات لا تنتهى بقرار طرف أو
آخر لانتهاء الصراع ، فهى صراعات اجيال ومجتمعات ومصير قومى *

ونتيجة لهذا يمكن أن يكون لاتفاق الأخير فترة مسكون فى نمط
التفاعل بين الدولتين *

لقد تم هذا الاتفاق تحت ضغوط داخلية وخارجية عديدة تعرضت
لهذا كل من أثيوبيا والصومال *

١ - الأسباب الداخلية فى كلا الدولتين :

غالبالنسبة لأثيوبيا نجد أنه بالإضافة الى الظروف الاقتصادية ،
ونوبة الجفاف الشديد التى تمر أثيوبيا بها مما عرض قسما كبيرا من البلاد
الى المجاعة فان القوات الاثيوبية تخوض حربا ضد الجبهات الداخلية
المعارضة ، وأهمها الجبهة الشعبية لتحرير آريتريا والجبهة الشعبية لتحرير
التيجرراى *

وفى الفترة الأخيرة عانت القوات الاثيوبية الهزائم أمام هاتين
الجبهتين ، وسقطت مدن عديدة فى أيدي تلك الجبهات * واثبتت فصائل
النور الاريتريه قدرتها على احتواء الحملات العسكرية لأخراجها من
أراضيها الى السودان * فقد قاد الرئيس الاثيوبى منجستو هيلاماريام
حملة بنفسه ، وكانت السادسة من نوعها ، الا أن هذه الحملة باءت
بالفشل ، وأصبحت الحرب الاريتريه تكلف الخزانه الاثيوبية مليون دولار
أمريكى يوميا ، مما أدى الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية السيئة فى
البلاد ، كما أصبحت الحرب تكاف أثيوبيا خسائر بشرية ، اذ يوجد أحد
عشر ألف أسير أثيوبى لدى النوار الاريتريين *

ونتيجة لهذا فقد ضعفت الروح القتالية لدى القوات الاثيوبية

نتيجة لخسائرها من جهة ، وتعسف القيادة العليا الاثيوبية معها من جهة أخرى ، وأدى هذا الى زيادة التدمير داخل الجيئس الاثيوبى والدعوة الى انتهاء الحرب ، وقد اكتسفت بالفعل عام ١٩٨٦ محاولة انقلابية قام بها ضباط صغار بحاربون فى ارتيريا وفرار طيار منهم الى السودان .

أما بالنسبة للصومال فهى من الناحية الاقتصادية ليست احسن حالا من أثيوبيا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هناك حركتان تعملان ضد الحكومة الصومالية بدعم من أثيوبيا وبعض القبائل الصومالية ، وهاتان الحركتان هما : جبهة الانقاذ الصومالية التى تحصل على دعم من عشيرة «الميجريان» فى شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال . والحركة الوطنية الصومالية التى تدعمها عشائر اسحق فى شمال غرب الصومال ، وتسبب هاتان الحركتان المتاعب للحكومة ، وتنظم الحكومة الصومالية باستمرار حملات ضد هاتين الحركتين والقبائل المساندة لهما ، اذ تقول الحكومة فى الصومال أن الهجوم الذى شنه الاثيوبيون كان بدعم من الحركة الوطنية الصومالية الذين تم تجنيدهم من عشائر اسحاق ، ودربوا عبر الحدود فى أثيوبيا .

وقبل بضع سنوات نظمت الحكومة حملات ابادة ضد عشيرة الميجربان ، وفى يوليو عام ١٩٨٨ تم تنظيم حملة ابادة ضد عشائر اسحق التى يزيد عددها عن نصف مليون نسمة . وذلك بتدمير المنازل وموارد المياه ، وجعل المنطقة الواقعة بين الجيئسين الصومالى والاثيوبى غير قابلة للسكنى ، فتم بالفعل محو قرى ديبيل ورايسو ورامل وجارانا جيل فى عمليات ليلية .

وبالاضافة الى هذا فقد تم تهجير الجيش والشرطة ومؤسسات الخدمة المدنية والشرطة العسكرية فى الصومال ، حيث تشكل الحكومة فى تنظيمات جمع المعلومات هناك .

● الأسباب الخارجية :

أما بالنسبة للظروف الدولية التي دفعت الدولتين لتوقيع الاتفاق فيمكن القول أنه مع أهمية منطقة القرن الأفريقي لكلا الدولتين العظميين ، وأهمية تواجدهما لخدمة استراتيجيتها اإكونية ، يلاحظ اتفاق ارادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - بل ومعظم الدول الفاعلة دوليا وإقليميا على تهدة الوضع في القرن الأفريقي ، فالولايات المتحدة تسعى الى تهدة الوضع في القرن الأفريقي لتقليل احتياج أثيوبيا للاقتصاد السوفيتي ومحاولة كسب أرضية في الحبة ، ولذلك قامت بتخفيض المساعدات الاقتصادية للصومال فوصلت الى (٧٥) مليون دولار عام ١٩٨٧ بدلا من (٣٣) مليون دولار عام ١٩٨٥ . كما رغضت الولايات المتحدة تزويد الصومال بكثير من المساعدات العسكرية .

أما الاتحاد السوفيتي فقد رحب أيضا بالتقارب بين الصومال وأثيوبيا وتهدة في القرن الأفريقي .

فهو لا يمارس سياسة توسعية في أفريقيا ، وفي ظل سياسة جورباتشوف العملية فهو لن يخاطر بمساعدة الصومال حفاظا على علاقته مع أثيوبيا من جهة ، ولن يزيد من دعمه العسكري لأثيوبيا بصورة واضحة تؤثر على علاقته بالولايات المتحدة خاصة مع بداية مرحلة جديدة من الوفاق بين الدولتين العظميين .

وفي ضوء الظروف الداخلية في كل من أثيوبيا والصومال والظروف الدولية القائمة فان اتفاق الدولتين يحقق مصالحهما .

فهو من جانب أثيوبيا يعطيها القدرة على حشد المزيد من القوات لمواجهة الاريتريين والتجراى في الشمال بعد تحييد الصومال في الجنوب ، وبالتالي تستطيع حكومة أثيوبيا حسم الموقف لصالحها في مواجهة الثوار الاريتريين - . وحينئذ يمكن للحكومة الاثيوبية تحقيق هدف مزدوج وهو :

— دفع الاتحاد السوفيتي لتقديم الدعم لاثيوبيا خشية التعرض لمخاطر حرب أهلية في حالة نجاح الجبهة الاريتيرية .

— خلق استعداد لدى الشعب الاثيوبي لتحمل مزيد من التضحيات خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة ، وفي نفس الوقت صرف الأنظار عن معارضة نظام الحكم . أما الصومال فان توقيع الاتفاق مع اثيوبيا سينتج عنه منع مساعدة اثيوبيا لجبهة الانقاذ الصومالية والحركة الوطنية الصومالية ، ومن جهة أخرى فان الاتفاق مع اثيوبيا سيمكن الرئيس الصومالي سياد بري من عمل توازن في سياسته الخارجية مع القوتين العظميين من جهة - ويمكنه أيضا من فتح قنوات مع النظام الراديكالية في المنطقة ، وهي النظم التي تتعاطف مع اثيوبيا مثل ليبيا واليمن الجنوبية .

وبالإضافة الى محاولات الحل العسكري للنزاع القائم بين الصومال واثيوبيا جرى عدة محاولات للحل السلمى ، فبعد انعقدت في لاجوس في الفترة من ١٨ — ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ لجنة حكماء لبذل المساعي الحميدة بين البلدين ، ضمت ممثلى تمانى دول أعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية، وقد أصدرت اللجنة توصيات تبنت وجهة نظر المنظمة التي تريد الحفاظ على الحدود القائمة خشية فتح المزيد من ملفات الحدود في القارة الافريقية ، وهذا ما أكدته المنظمة في اجتماعات القاهرة ١٩٦٤ ونيروبي عام ١٩٨١ ، وهو الأمر الذى رجمته الصومال .

وفي الفترة من ١٦ — ١٧ يناير عام ١٩٨٦ التقى الرئيسان الاثيوبي منجستو هيلاماريام ، والصومالي محمد سياد بري في جيبوتي على هامش قمة مكافحة الجفاف في شرق أفريقيا ، واتفق الرئيسان على تعيين لجنة من كل بلد يرأسها وزير الخارجيه . وبالفعل اجتمعت اللجنتان في اجتماع مشترك ثلاث مرات بالتبادل في نئ من انديس ابابا ومقديشيو ، كان آخرها في أبريل عام ١٩٨٧ . الا انها لم تنجح في التوصل الى اتفاق لتعارض مواقف البلدين .

فالجانب الاثيوبي تقدم عرضا تضمن النقاط التالية :

- ✳️ اعتراف الصومال أولا وقبل كل شيء ، اعترافا كاملا بحدود اثيوبيا الحالية ووحدة أراضيها ، وأن ليس للصومال أية مطالب فيما عدا إمكانية استعادته لقريتي « جلد جوب » و « بلاميلي » .

- ✳️ وقف الصومال لسكل مساعدة للاريتريين والتيجراي ووقف الحركات المضادة لاثيوبيا في الأراضي الصومالية .
- ✳️ تبادل الأسرى .
- ✳️ عدم استخدام القوة في تسوية الخلافات

أما الجانب الصومالي فقد تقدم عرضا تضمن النقاط التالية :

- ✳️ موافقة اثيوبيا على حق تقرير المصير لشعب الأوجادين .

- ✳️ استعادة بلعتي جلد جوب وبلاميلي اللتين احتلتها القوات الاثيوبية عام ١٩٨٢ .

- ✳️ وقف إطلاق النار وابعاد القوات المسلحة عن الحدود .
- ✳️ تبادل الأسرى .

- ✳️ تبادل التمثيل الدبلوماسي وحل مشكلة اللاجئين المتدفقين الى الصومال ويشكلون عبئا اقتصاديا عليه .

- ✳️ وقف مساعدات أنيوبيا لجبهتي المعارضة الصومالية .

وقد ظلت الاتصالات متوقفة لفترة عام كامل حتى كان اجتماع كل من الرئيسين الصومالي والاثيوبي في جيبوتي على هامش قمة هيئة مكافحة التصحر ، وبعد هذا اللقاء استؤنفت اجتماعات اللجنة المشتركة الاثيوبية الصومالية في اللقاء الرابع ، وتم توقيع الاتفاق في الثالث من أبريل . وهو الاتفاق الذي نص على عدد من النقاط هي :

إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وانسحاب قوات البلدين
المرابطة على الحدود ، وتبادل الأسرى والمسجونين السياسيين ، وضرورة
قيام كل من الطرفين بوضع نهاية للنشاطات المخربة والدعاية المناهضة
التي تتبادلانها ، وعدم التدخل في أي جانب في الشؤون الداخلية للجانب
الأخر ، كما اتفق أيضا على عقد اجتماع وزاري بناء على طلب أحد
الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم المتصلة
بحل النزاع بحسب ذلك إلى رئيسي البلدين .

ومن استقراء بنود الاتفاق ومطالب الطرفين السابقة يلاحظ :

* أن الاتفاق حقق مطالب الصومال السابقة الخاصة بإعادة العلاقات
الدبلوماسية وتبادل الأسرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وانسحاب
القوات الأثيوبية من الحدود ، كما أن الاتفاق قد حقق مطالب أثيوبيا
الخامسة بعدم التدخل في شؤونها الداخلية (مساعدة الاريتريين والتجراى)
وتبادل الأسرى ، وعدم استخدام القوة في تسوية الخلافات .

* أن الاتفاق قد تجاهل الموضوع الأساسي للنزاع الأثيوبي
الصومالي ، وهو مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين ، فلا الاتفاق
قد نص على حق تقرير المصير لشعب الأوجادين ، أو استعادة الصومال
لبلدتي جلد جوب وبلاد بيلي ، ولا هو قد نص على اعتراف الصومال
بوجود أثيوبيا الحالية ، وكل ما تمخض عنه الاتفاق في هذا الشأن هو
تأجيل بحث مشكلة الحدود إلى اجتماع وزاري يعقد في فترة لاحقة .

وتؤكد الملاحظات السابقة أن الاتفاق لم يكن بغرض حل جذري
للنزاع بقدر ما كان استجابة للظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي
فرضت نفسها على الجانبين الأثيوبي والصومالي ، وبمعنى آخر فإن
الاتفاق قد عالج النتائج التي ترتبت على سبب النزاع ، ولم تعالج سبب
النزاع نفسه .

هذا ويلاحظ أن استمرار النزاع الاثيوبي الصومالي هو احتمال قائم طالما بقيت مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين معلقة بدون حل ، صحيح أن الرئيس الصومالي يريد السلام مع أثيوبيا نظرا للظروف الداخلية والخارجية المحيطة به ، ولكنه أيضا لا يريد التخلي عن أربعة ملايين صومالي يقيمون في الأوجادين ، والرئيس الاثيوبي يقول أنه مع السلام في المنطقة أيضا ولكنه يرفض القرار بحق سكان الأوجادين في تقرير مصيرهم خشية أن يؤدي ذلك الى الانفصال عن أثيوبيا .

ومع ذلك فقد يحمل المستقبل أيضا احتمال التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة الأساسية ، وبالتالي ينتهي النزاع القائم بين الدولتين ، وإذا قدر للطرفين التوصل الى حل ، فإنه سيكون صيغة للحكم الذاتي لسكان الأوجادين دون انفصالهم عن أثيوبيا مع استعادة المدينتين الحدوديتين الى الصومال .

وقد حمل المستقبل المفاجآت فعلا لكل من الصومال وأثيوبيا غفى الصومال قام انقلاب أودي بالرئيس زياد بري وبقيت البلاد منذ خروجه نهبا للميليشيات والطامعين في السطو ، وانتهى بها الأمر بأن أصبحت الحرب الأهلية قائمة بين الجميع وضحايا الحرب والجوع يتساقطون لولا أن تدخلت الأمم المتحدة وأوكلت الى الولايات المتحدة الأمريكية حسم الموضوع وقامت بعملية « إعادة الأمل » في عام ١٩٩٢ واستطاعت أن تعيد بعض الأمن والسلام الى البلاد في ظل قوات الأمم المتحدة . الا أنه في مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ قامت قوات السيد محمد فارح عديد باغتيال ثلاثة وعشرين باكستانياً من جنود الأمم المتحدة مما أدى الى قيام الأمم المتحدة بالانتقام من قوات فارح عديد ومطالبة كل الجبهات بتسليم السلاح حتى يعود الأمن والأمان الى الصومال مرة أخرى .

أما عن أثيوبيا فقد قام انقلاب أيضا على الرئيس منجستو ساعد

فيه ثوار أريتريا وتم التظلم من الحكم القاتم وعاد المهجوع الى البلاد وكان ثمن مساعدة الاريتريين منحهم الحق في اجراء استفتاء حول البقاء مع الحبشة أو بالاستقلال وفعلا أجرى استفتاء في مطلع شهر مايو عام ١٩٩٣ أكد فيه الجميع مطالبتهم بالاستقلال وفعلا أعلن استقلال أريتريا في الأسبوع الأخير من شهر مايو عام ١٩٩٣ وتقدمت بطلب للامم المتحدة وقبلت عضويتها فعلا في مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ وكذلك أصبحت عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية واحتل رئيسها مقعد أريتريا لأول مرة في اجتماع القمة الذي عقد بالقاهرة في ٢٨ يونيو عام ١٩٩٣ •

مشكلة جنوب السودان

عقب فترة ديمقراطية قصيرة (١٩٦٩/٦٤) انعقد مؤتمر قومي رسمي سمي بمؤتمر المائدة المستديرة ، وكان الغرض منه السعي لاييجاد حله جذري من طريق التفاوض لمشكلة الجنوب السوداني ، شاركت في المؤتمر كل القوى السياسية في الساحة السودانية شمالا وجنوبا ، على أن توصيات المؤتمر لم تنفذ لقصر الفترة وتبدل الحكومة في الشمال ، ثم تصاعدت العمليات العسكرية في الجنوب ، وتعميا المناخ لقفزة عسكرية جديدة على السلطة قادها هذه المرة المقدم جعفر محمد نميري في ١٩٦٩/٥/٢٥ ، وأنشأ نميري وزارة لمشقون الجنوب ، وبدأ حوارا مع المتمردين لايفاف الزيف الدموي في البلاد ، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق أديس ابابا عام ١٩٧٢ الذي منح الجنوب بموجبه حكما ذاتيا في اطار السودان الموحد ، وقد توقف القتال تماما عقب الاتفاقية ، وعاد المقاتلون من الغابة ، وتعميا المناخ لأول مرة لاييجاد مصالحة قومية بين جناحي البلاد .

على أن سنوات السلام لم تدم طويلا ، اذ سرعان ما اندلع القتال مرة أخرى في أكتوبر عام ١٩٨٣ لأسباب منها : أن الميزانية لم تكن كافية لاستيعاب الحائدين من الغابة في الخدمة العسكرية والمدنية ، وعندما تقرر إيقافهم من الخدمة لجأوا الى أسلوب الغابة لغرض إرادتهم بقوة السلاح ، صحب ذلك أيضا شعور بالاحباط لأن نهضة سريعة لم تحدث بالبلاد بمسد توقيع الاتفاقية : ويبلغ اضطراب الوضع منتهاه في مسألة هل يحكم الجنوب كإقليم واحد ؟ أو يقسم الى أكثر من إقليم لمنع الهيمنة القبلية ؟ وفي وسط هذا النجوى المتوتر أرسلت الحكومة فريقا عسكريا للتحقيق في اختفاء أموال تنطلق بحامية بور ، الا أن قائد الحامية رفض التحقيق ، وتسامن معه الجنود ، وتمردت الحامية ، ولحقت بها قوات من مناطق أخرى ، وكان العقيد جون قرنق يقضي أجازته في قريته القريبة من المنطقة فلاحق هو أيضا بالمتوردين .

وبحلول قرنق الصورة اتسعت الأبعاد المطية والدولية للقضية ، واستطاع قرنق أن يفرض قيادته على كل الجبهات المقاتلة فى الجنوب ، وتبنى طرحا ماركسيا يمشر بحلول اشتراكية تفرض على الوطن كله ، واتصل قرنق لأغراض التموية بدول خارج الحدود ، وجعل منطلق هجماته من داخل الحدود الاثيوبية ، وسمى حركته حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان نافيا عنها كل بعد إنفصالى .

تعددت التسميات والانفصال واحد :

وبالرغم من التأكيدات المتكررة لمجموعة قرنق بأنها لا تسعى الى حل انفصالى ، إلا أن تصريحات « جون لوك » ممثلها فى العواصم الغربية الأوربية فى هيئة الاذاعة البريطانية والتلفزيون الالمانى وفى المقالات الصحفية توحى بغير ذلك .

وعلى تباعد الفترة الزمنية بين الخطاب الذى ألقاه ممثل الجنوب فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى انعقد بتشكيل قومى فى ١٦/٣/١٩٦٥ لمعالجة قضية الجنوب عقب سقوط الحكم الصحري الأول (١٩٥٨ - ١٩٦٤) يلاحظ أن هناك تشابها بين التصريحات التى يلقى بها جون لوك وبين الخطوط الرئيسية التى وردت فى خطاب ممثل الجنوب الذى يؤكد على أن السودان ينقسم الى قسمين : جغرافيا - وعنصريا - وثقافيا .

ففى الشمال مواطنون من أبيل عربى يتحدثون لغة واحدة ودين واحد ، وتنتج أفكارهم وأمانيتهم للعالم العربى ، « ولم يتحدث عن مشاركة السودان الفاعلة فى كل القضايا الافريقية » .

أما فى الجنوب فالناس ينتمون الى أحد افريقي . ويختلفون عن الشماليين جملة وتفصيلا ، ولم يكن هناك اتصال بين الشقين فى الماضى ، وان كان ثمة اتصالات هائلا لم تكن طيبة « يعنى تجارة الرقيق » ويضيف

بأنه عندما تأخذ في الحسبان هذا الاختلاف الجوهري يتضح أن هناك
سودانيين لا يمكن لهما أن يتحدا •

وجون لوك في تصريح صحفي له في ٣١/٧/١٩٨٥ يقول : أن
السودان دولة أفريقية تضم أجناسا متعددة ، والزعم بأنها دولة عربية
زعم باطل • وفي أجابته في نفس اللقاء على سؤال صحفي عما اذا كانوا
يعارضون عروبة السودان أجاب لوك : نعم وبالتأكيد ، ودعنا لا نتجاهل
الحقائق التي كشف عنها التعداد الذي جرى بعد الاستقلال ، وكشف
أكذوبة الأغلبية العربية في السودان لأن نسبة العرب ٣٩٪ الى غيرهم من
أبناء السودان •

كما أن جادين يقرر أن الجنوبيين يرفضون الحكم العربي في الجنوب
خصوصا وأن هذا الحكم يسند جيش احتلال عربي ، وقد أصبح معنى
الاستقلال لعدد كبير من الجنوبيين استبدال حكم استعمار أجنبي
باستعمار عربي وحشي •

كما يرى جون لوك أنهم جناح آخر مختلف عن الجناح العسكري
لقوات أنيانيا الذي واصل النضال ضد القمع الشمالي طوال ١٧ عاما
منذ علم ١٩٥٥ •

ويرى جادين أن العرب بينما كانوا يؤيدون السياسة الرامية الى
نشر الاسلام كانوا يعارضون المسيحية ، فأرغم الجنوبيون على قبول
الأسماء الإسلامية ، كما أن الطريقة التي أدخلت بها اللغة العربية للجنوب
طريقة شاذة •

كما أن تطبيق الشريعة قد أربح الجنوبيين ، وسعى عدد منهم
ليتسمى بأسماء عربية ، وفي تصريح صحفي في ٣١/٧/١٩٨٥ نقول نحن
ندعو الى نظام استراكي ، ونعارض غرض الشريعة الإسلامية بأي
صورة من الصور •

وقد اشترط الانفصاليون عام ١٩٦٥ شروطا تمجيزية قبل بدء الحوار لمعالجة القضية أثناء انعقاد مؤتمر المسائدة المستديرة ، واليوم يكرر قرن نفس الشروط بأسلوب آخر فقد وعسوا الى سحب الجيش من الجنوب فوراً ورفع حالة الطوارئ ، وفي ذلك الوقت كانت حالة الأمن متدهورة جدا في الجنوب ، وفي حالة انسحاب الجيش ما هي القوات البديلة ؟ ونادى قزق بعد عشرين عاما بانسحاب المجلس العسكري من السلطة خلال سبعة أيام ، وتسليمها للمدنيين دون النظر الى الفراغ الذي ينشأ في هذه الحالة لعدم وجود سلطة بديلة بعد اسقاط النظام السابق .

● الاسلام والروابط العربية والافريقية :

ان المشكلة في الجنوب مشكلة خطيرة ، فبالرغم من أنها تشكل خطرا على السلام في افريقيا فانها تبذر البذور التي تؤدي الى تحطيم العلاقات الافريقية العربية .

ان هذا المفهوم الذي أورده جادين ، وتصريحات لوك المربية والمسموعة تضع القضية في اطارها اللحضاري وبعدها الثقافي ، فهناك خلط متميز في مفهوم الاسلام والعروبة الافريقية ، يضاف الى ذلك تجارة الرقيق التي يزوج بها زجا ، يلوح به وسط ضباب كثيف لتحجيم العلاقات العربية الافريقية أو نفسها من جذورها .

ويمكن أن نستعرض هنا النواحي التاريخية لهذا النشاط غير الانساني البشع ، وجذور هذه التجارة المحرمة التي شهدتها القارة الافريقية ، وشملت العالم اجمع حتى تلقى الضوء على مدى الافتراءات التي يصيبها أمثال هؤلاء على العرب ، سواء في شمال السودان أو غيرها من البلدان العربية .

● الغرب وتجارة الرقيق :

نشأت تجارة الرقيق منذ زمان سحيق في التاريخ ، وقد كانت داءا

وببلا أصاب البشرية كلها التي شاركت فيها بأقدار متفاوتة ولأسباب
متعددة بما في ذلك الأفريقيون أنفسهم • فقد كان الرق معروفاً ووسط
القبائل الأفريقية •

ولا نكاد نجد في المصادر الغربية حديثاً عن هذه المسألة التي
مارسها الأوربيون وهم يتاجرون بالبشر الأفريقيين عبر المحيطات وعلى
مدى زمنى يزيد على أربعمئة عام ، جنب هؤلاء اليؤساء في ظروف لا تمت
للإنسانية بصلة للعمل في حقول القطن في الدنيا الجديدة ، أن عدد
الأرقاء الذين حملوا من أفريقيا إلى الأمريكتين بلغ أكثر من أربعين مليوناً
أصلياً أكثرهم من المناطق التي كان يسكنها المسلمون في غرب أفريقيا •
وعلى سبيل المتابعة التاريخية فإنه عندما استقلت الولايات المتحدة الأمريكية
(١٣ ولاية آنذاك) عن بريطانيا العظمى عام ١٧٧٦ كان إعلان الاستقلال
فيها الذي وضعه توماس جيفرسون ينص على أن الناس ولدوا متساويين ،
وبالرغم من ذلك فقد بلغ عدد الرقيق مليوناً يخدمون مليونين من
البيض ، أى عبد لكل اثنين من البيض • وظل الرئيس جيفرسون محتفظاً
بربقيته حتى مات •

وقد ضريت مصادر التاريخ الغربى ستارا كنيهاً على أصل هؤلاء
الأفريقيين ، زاعمة أنهم وثنيون ، وإن أصلهم مجهولاً ، وقالت إن
استرقاقهم كان عملاً حضارياً لتمدين السود المنوحشين •

وعلى العكس من ذلك تماماً كان أكثر هؤلاء الأرقاء مسلمين ، بل إن
فيهم من دخلته الدماء العربية لاجتلاط القبائل العربية مع القادمين من
شمال أفريقيا •

وقد عرفت أمريكا الاسلام أول ما عرفته على أيدي هؤلاء الأرقاء ،
الأن عملية قطعهم من جذورهم الدينية والعرقية قد تمت تحت ضغط
عنيف مع محاولات تصدير ، وغرس للثقافة الغربية تم على مدار القرون •

وبالرغم من هذا التعميم الكثيف الذى بدأ مع السفينة الأولى التى هملت رقيقا عبر الأطلنطى « زهرة مايو » عام ١٥٠٤ فقد نسربت اخبار هؤلاء الأرقاء • يتحدث اليكس هيلى فى كتابه الجذرى عن «كونتاكتنى» الذى استرق من محيطة الاسلامى فى جابونيا الحالية ، والذى كان يصرب وهو فى جهود الهرق ضربا مبرحا لاصراره على استخدام اسمه الافريمى المرتبط بالتراث الاسلامى ، وهناك محبوب بن سليمان الذى حرف الى (جون بن سولومون) الذى كان يواظب على أداء فريضته الدينية وهر فى الأسر ، ثم بلال بن محمد سابيلو الذى أسر من فوتا جالسون (شرو السفغال) والذى ما تزال كتاباته العربية معروضة فى متحف أثالانتا فى ولاية جورجيا ، وعمر بن سعيد الذى كانت فيه دماء عربية والسذى كان يكتب القرآن باللغة العربية •

● المصالح الغربية والافريقية :

بدأت المحاولات الأولى لتوحيد القارة الافريقية نظريا على يد مفكرين سود كانوا يعيشون خارج القارة ، كانت الدعوة للوحدة كرد فعل لانهجمة الاستعمارية التى اجتاحت القارة فى القرن التاسع عشر ، ولتجميع كل السود المهاجرين خارج القارة للعودة اليها ، وبالفعل عاد البعض واستقروا فى ليبيريا وسيراليون ، كان من أبرز هؤلاء ديبوا ، وايمن سيزار (المارتيفك) ، وفرانس فيرون ، ثم ليوبولد سينجور الذى كانت دعوته للزفوجه مفصلة على قوائم عرقية ، وفى الخمسينات أصدر كوامى أنكروما كتابه « أفريقيا يجب أن تتحد » ودعا فيه الى وحدة قربية تتجاوز الأطر الزنجية ، وتشمل كل قاطنى القارة ، ولعب القادة الأفارقة والعرب دورا مهما فى تدعيم هذا الاتجاه ، منهم جمال عبد الناصر والملك الراحل محمد الخامس وبين بيللا وسيكوتورى وهيلاسلاسى ومدويبو كيتا ونيريرى ، وباتساع هذا الوعي القارى ذاب الحاجز المصطنع الذى كان يلوح به لفصل الشمال العربى من العمق الافريقى فى الجنوب ، ذلك أن القارة كلها عانت من الاستعمار ، وعلى هذا

الأساس جاء تكوين منظمة الوحدة الإفريقية في ٢٥/٥/١٩٦٣ شاملا
لأقطارها جميعا دون تفريق .

ان العروبة التى تقتصف بها أغلبية سكان السودان ليست ذات صفة
عنصرية تجمع بين أفراد جنس معين من البشر ، بل هى رابطة ثقافية بين
العديد من الأجناس والأعراق ، ولو كانت غيب ذلك لخرج منها معظم
العرب المحدثين فى آسيا وأفريقيا بما فى ذلك السودان الشمالى .

كما أن العرب استوطنوا أفريقيا منذ أقدم العصور ، وقد حدث
تمازج بينهم وبين السكان المحليين فى كثير من المناطق ، مما أدى الى
تعميق السنغال (أحمدو) كيتا وآل سيكوتورى (معناها الشيخ تورى)
فى مالى وغينيا ومزجها العلماء المسلمين فى تشاد فى القرن الماضى ، التى
قتل فيها الفرنسيون سنقا ٤٠٠ من علماء المسلمين فى يوم واحد ، ثم
الامام محمد أحمد المهدي (١٨٢٤/١٨٨٥) فى السودان ، والسيد محمد
عبد الله حسن (١٨٨٠/١٩٢٣) فى الصومال ، كل هؤلاء قادوا معارك
ضارية وقفت فى وجهه الاستعمار الغازى ، هم مسلمون ، ولكنهم أفريقيون
من أبناء القارة ، لم يتعارض اسلامهم مع افريقيتهم ، بل كان حافظهم فى
معاركهم ضد الغزاة من خارج القارة .

والاسلام فى شموله وعالميته جاء بأول دعوة يمكن أن يؤسس عليها
ميثاق للحقوق الانسان حتى فى عصرنا هذا .

وقد كانت الآية « يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى
وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم »
كانت هذه الآية هى اللبنة الاولى فى بناء أول أمم متحدة فى التاريخ ،
فالخطاب فيها للناس (المسلم وغير المسلم) ، ومناطق التكريم لا علاقة له
باللون ولا بالجنس ولا بالعنصر ، وبذلك القاعدة اهتمت اليها البشرية
أخيرا جسدا ، وما تزال تكاد فى سبيل تطبيقها .

وفي إطار هذا المبدأ الانساني العالمي الذي جعل التعارف هو وجهة البشر بديلا عن التنافر والتدابير والصدام والتناحر (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) خلا مفهوم العروبة من أى مفهوم عنصري ، فقد كان الرسول العربى - صلى الله عليه وسلم - يقول « سلمان منا أهل البيت » مع أن سلمان كان عبدا فارسيا لا تجمعهم بقريش العربية في الدم رابطة ، وكان عمر بن الخطاب لما تحرر من عنجهيته الجاهلية يصف بلالا العبد الحبشى بأنه « سيدنا » ، فقد علمته العقيدة أن التفاخر ليس بالألوان ولا الأعراق ، كان عمر يقول « أبو بكر سيدنا وأعقق سيدنا » ، وهكذا تحول بلال المسترق المستضعف من مقام العبد الى مقام السادة الذين يسودون على السادة ، فقد كان عمر في الجاهلية من قبيلة لا ترضى بغير السادة والسوداء .

وكان أول من آخى بينهم الرسول صلى الله عليه وسلم في صدر الدعوة بلال الاثيوبي الأفريقي ، وسلمان الايراني الفارسي ، وصهيب الرومي الأوربي ، كأنما كان تأخيا يجمع ويمثل المعمورة في ذلك الزمن ، فلم تكن أمريكا وأستراليا قد اكتشفتا آنذاك ، فكان التمثيل أفريقيا آسيويا وأوروبيا ، بل يكاد الاسلام يقتلع من العروبة كل فهم عنصري في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول « ليست العربية لأحدكم من أب ولا من أم ، ولكنها اللسان فمن تكلم العربية فهو عربى » ، كل ناطق بالعربية بصرى القطر عن لونه وعرقه فهو عربى .

● الصلات التاريخية بين الشمال والجنوب :

لم ينشر الكثير عن تاريخ جنوب السودان قبل القرن التاسع عشر ، كما أن الصلات البشرية التي تربط شقى القطر وجدت اهمالا متعمدا في الحديث عنها ، وربما لهذين السببين نتنا الاعتقاد الخاطئ بأنه لم يكن بين الشمال والجنوب أدنى حد من الصلات على حد قول أقرى جادين :

يقول كينيث اينفهام في كتابه (تاريخ شرق أفريقيا) : « ان ظهور الممالك في منطقة البحيرات (أوغندا - الكونغو - كينيا) كان نتيجة الهجرات التي حدثت في القرون الماضية ، كما ان معرفة المناطق الجنوبية بصناعة الحديد يشير الى وجود صلة محتملة بالحضارة العربية القديمة (شمال الخرطوم) التي ازدهرت في القرن السابع قبل الميلاد ، وقصد كان العرب القادمون من الجزيرة وحضرموت اكثر الناس معرفة بأحوال شرق أفريقيا والمناطق المتاخمة » .

وقد كانت المنطقة الواقعة في وسط أفريقيا وشرقها محل النزاع بين النفوذ العربي الذي عرف القارة منذ عهد قديم والنفوذ الأوربي الوافد حديثا ، (وليس صحيحا أن أفريقيا كانت قارة مظلمة ومجهولة ، هذا لحظ في اعتبار الحضارة العربية التي تعتبر المعرفة ما جاء عن طريقها فقط ، وينطبق ذلك على مراحل الدراسات التاريخية التي تتفجر قفزا من الحضارتين الرومانية والارغيقية الى عصر النهضة دون ذكر للحضارة الاسلامية ومساهمتها في الحضارة الانسانية) .

وكانت القبائل النيلية في السودان (الدينكا والشلك والنوير) على صلة مع سلاطين مملكة الفونج في سنار (١٨٢٠/١٥٠٤) ويعتقد الدينكا أن هجراتهم كانت تصل الى الحدود المصرية ، ويفسرون كلمة الخرطوم (العاصمة السودانية) على أنها دينكاوية الأصل ، وتعني ملتقى النهرين ، وكان انوير يقيمون في جزيرة آبا الحالية ، وتقول أساطيرهم أن لهم صلة بقبائل الجعليين في الشمال .

يقول الأستاذ عباس ابراهيم في دراسته عن المعسكر السوداني في أوغندا التي نشرتها مجلة الدراسات السودانية : ان من أكبر الهجرات القادمة من الشمال الى جنوب البلاد هي هجرة المعسكر عليهم ، فقد كتب القس اش في كرونيكال أوغندا ١٨٩٤ يقول : « ان استجلاب عدد

كبير من المسلمين السودانيين الى أوغندا لعمل جسد خطير ، اذ أن هناك خطرا في أن ينشأ اتحاد بين هؤلاء الجنود المسلمين وبين المسلمين الباقيين ضد الأمالي المسيحيين والأوربيين ، وربما تقدمت جيوش المهديّة من الشمال لتمص كل آثار المسيحية والحضارة في أفريقيا » .

أما في فترة المهديّة (١٨٨٥/١٨٩٨) فقد وصلت قوات الثورة المهدية بقيادة كرم الله كركساوى الى المديرية الاستوائية ١٨٨٣ ، ووقف الانتصار بقيادة عربى دفع الله يواجهون التغلغل الأوروبى القسام من الكونغو ١٨٨٤ ، ويقال ان عطا القضايل زعيم الشك بايع الامام المهدي ، وكان الدينكا يغنون في أغانياتهم الشعبية للمهدي بن دنيق ، ولهذا فلم يكن مستغربا بعد هذا التفاعل الحضارى النشط أن يكون على عبد اللطيف الدينكاوى هو الذى قاد تنظيم الضباط السودانيين في الشمال الذى فجر الثورة المسلحة ضد الانجليز عام ١٩٢٤ .

وأخيرا ليس هناك من ينكر الخصائص السكانية المتميزة لجنوب السودان ، على أن مدلول هذه الخصائص لا ينبغي أن يكون سلبيا يحول دون التثناء أبناء الوطن الواحد ، ان مثل هذا التمييز موجود في العالم كله ، فالسودان ليس استثناء ، ولا يجب أن تستحيل هذه القضية على الحل السياسى ، وبالحوار الجاد الذى يؤمن لكل الأطراف في هذا المناخ الديمقراطى أن تصدح برأيها مهما يكن متطرفا ، فالحوار هو ميراث أساسى في صلب تكوين الانسان السودانى الذى تتصلح في داخله الأعراف ولا تتنافر ، والذى يسقط عن الشمال ميلاده العربى الأفريقى يسقط حقائق التاريخ ولا يعنى حقائق الجغرافيا ، والذى يلغى عن السودان كله أى أثر عربى أو أفريقى يتعمى عن الواقع ولا ييمر الحياة ، ان القتال الدائر الآن لا يجنى منه أحد غير المزيد من الخراب والتدمير في وطن تدهمه المجاعة وتعمصه الصحراء الزاحفة ، أما هذه الشروط التمييزية التى يطرحها العقيد قرقن وتوسيعه لنطاق المارك التى استشهد

فيها مواطنون أبرياء فلن تعود على الوطن كله الا بالخسران ، ان الفرصة مواتية الآن لادراك موكب التاريخ الذي لا ينتظر أحدا ، فهناك اجماع في الشمال والجنوب على أهمية النضال ، وهو أمر لابد أن يتدبره العقيد قسرونق .

● مساوى الحكم الانجليزى في السودان :

قامت سياسة الاستعمار الانجليزى في السودان على مبدأ « فرق تسد » مستغلة في ذلك الاختلافات العرقية والدينية والثقافية ، وقد نفذت هذه السياسة باخلاص شديد للامبراطورية البريطانية منذ احتلال السودان في عام ١٨٩٨ الى الخمسينات من هذا القرن ، ومنذ عام ١٩٢٤ قامت حركة وطنية مضادة للانجليز في السودان بقيادة مجموعة من الضباط السودانيين الذين شكلوا جمعية « اللواء الأبيض » بهدف التحرر من السيطرة الاستعمارية والالتقاء مع مصر ، وكان من نتائج قمع هذه الحركة أن طردت الادارة الانجليزية الجيش المصرى من السودان وانفردت هى بالحكم المطلق بعد أن كانت تتستر تحت نظام الحكم الثنائى المصرى الانجليزى السودانى .

● بداية المخطط :

ولما خلا للانجليز الجو في السودان كرسوا جهودهم لفصل الجنوب عن الشمال ، وفي كتاب وثائقى يحتفظ به في دار الوثائق القومية في الخرطوم ويحمل عنوان « مأسى الانجليز في السودان » تفصيل واف لهذا المخطط وكان قد قام ما يسمى بوشيد السودان عام ١٩٤٦ بجمع معظم المقالات التى نشرت في جريدة الوغد المصرى حول مساوى الحكم الانجليزى في السودان وطبعها في هذا الكتاب الوثائقى .

وفي الفصل الذى أوردت فيه مقالة عن « فصل الشمال عن الجنوب او المناطق المقفلة » تم الاستشهاد بفقرة من الدستور لجماعة « الفايان »

التي تضم مفكرى حزب العمال البريطانى ، وهو دستور السياسة الاستعمارية التي كانت تسير عليه حكومة السودان الانجليزية لفصل جنوب السودان عن شماله •

وتقول هذه الفقرة : « ومشكلة الجنوب هي أكبر المشاكل الانسانية في البلاد ، فان نظرة المتعلمين من أبناء شمال السودان اليه هي نفس نظرة المصريين لشمال السودان وفصل الجنوب عنهم يعتبر عندهم مسألة كرامة ومصدرا قلق مزعوجين بالخشية من أن يفقدتهم فصله الثروة التي يتوقعون اكتشافها في أراضيها والتي يقصدون أن تكون ضامانا لتقديم السودان في المستقبل •

أما عن جميع الاعتبارات الأخرى فيتحتم ألا يضم جنوب السودان الى منطقة العرب في الشمال ، لأنه ينتمى الى قلب أفريقيا التي تحده جنوبا ، ونهبت المقالة الى خطورة هذه السياسة الاستعمارية التي ترمى الى تجزئة السودان وفصل الجنوب وضه الى امبراطورية تقوم في قلب أفريقيا يستعيف بها الانجليز عن الهنند التي كانت تؤشك أن تفلت من قبضتهم ، وقد دفع الانجليز الى هذه اللعبة الاستعمارية الخطيرة ، شعورهم بأن شمال السودان لا يمكن أن يظل في ربطة الاستعمار الى الأبد ، بل لابد له أن يتنبه ويهب ليربط مصيره بمصر وبالشرق العربى • فأعدوا عدتهم ليوم الفصل لكي يساووا الشماليين والمصريين حينذاك عن التخلي عن الشمال في مقابل ضمهم الجنوب لامبراطوريتهم في أفريقيا السوداء •

وهناك تصريح للمستتر روبرتسون السكرتير الادارى لحكومة السودان في ذلك الوقت قال فيه : « ان سياستنا ترمى الى اقامة حكم ذاتى محلى في الجنوب منفصل ومستقل عن الشمال » ، ويرصد الوغسد السودانى الذى غادر السودان عام ١٩٤٦ الى القاهرة ومكث فيها ليراقب المفاوضات التي أجرتها الحكومة المصرية مع الانجليز من أجل الجلاء أنه

نتيجة لسياسة الفصل بين جنوبي السودان وشماله حظرت الحكومة الانجليزية على السودانيين الشماليين أن يذهبوا الى الجنوب الا بترخيص خاص تصدر فيه مدة الإقامة وغرض الرحلة ، كما أنها تمنع الشماليين الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية •

ومن النواذر المضحكة ما حدث لأحد الموظفين من أبناء الشمال الذي نقس للعلم في الجنوب ضد رغبته ، ولما فسلت كل الطرق التي تذرع بها لنقله الى الشمال هداه التفكير الى حيلة بسيطة ، فقد ذهب الى السوق العام وأخذ يؤذن للصلاة ، فما كاد الحاكم الانجليزي يسمع بذلك حتى نقله على الفور ، وذلك لانه خالف التعليمات الانجليزية بعدم العبادة الاسلامية علنا •

● منع الاختلاط :

وقد امتد هذا المنظر لمنع الشماليين من انشاء المدارس في الجنوب ومعاملتهم بقسوة طبقا لسياسة مرسومة وردت في المكاتبات الرسمية باسم مصاربية الاستعراب •

واذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب تمنعه الادارة من أخذ أطفاله معه عندما يريد الرجوع الى مسقط رأسه في الشمال ، وتبقيهم هناك خوفا من أن يقوى هذا القراوج والتقارب بين العرب في الشمال والزنوج في الجنوب •

وفي محاولة لفصل الجنوب عن الشمال فصلا أبعيا أوغد الانجليز الارساليات التبشيرية الى القرى النائية والأدغال الموحشة فيه ، وأمدوها بالمال وحملوها بنفوذهم لكي تؤدي رسالتها ، وتركوا أمر التعليم في يدها لكي تستغله كأداة لتنشئة الأجيال كما يريدون ، أجيالا مختلفة في عقيدتها مختلفة في تربيتها اوفى لغتها وتفكيرها عن سكان الشمال •

الانجليز الذين منحوا سلطات مطلقة في الادارة والقضاء .
ولتكريس الفصل كان نظام الادارة في الجنوب يعتمد على المفتشين

وكذلك ألغيت كل المحاكم الشرعية في الجنوب منذ عام ١٩٢٤ ، وأصبح المسلم الذي يريد الزواج أو الطلاق أو غير ذلك يذهب أمام المفتش الانجليزى لكى تتم له المراسم والاجراءات ، وفى ذلك انتهاك سافر للاسلام .

وسارت سياسة الانجليز على هذا النمط في الجنوب وفق خطة مرسومة تسند لوائح وأوامر صادرة تحت قانون الجوازات والرخص للعام ١٩٢٢ بعنوان « أمر المناطق المغفولة » ، ولم يقتصر هذا الأمر على الجنوب وحده بل شمل جهات كثيرة أخرى ، وبمقتضى هذا القانون حرمت التجارة على السكان الا بجواز خاص ، وأجاز للسلطة الادارية اخراج أى سودانى من تلك المناطق دون أى جريمة تثبت عليه أو أى مخالفة رسمية .

والمناطق المغفولة عام ١٩٤٢ ، تشمل المديريات الاستوائية وأعلى النيل ودارفور وكردفان والشمالية والنيل الأزرق ، وتصل جملة المساحة المغفلة في هذه المناطق الى ٧٠٧٢٢٥ ميلا مربعا ، وبالمقارنة مع مساحة السودان كله وهى ٩٦٧ ألف ميل مربع نجد أن الادارة الانجليزية حرمت السودانين حرية الانتقال في مساحة تعادل ثلثى مساحة بلادهم .

ومشكلة جنوب السودان قديمة وليست حديثة عهد ولكى نبينها بعمق فيجب أن نعرض الى ثلاثة معالم تاريخية مرتبطة بمشكلة الشمال والجنوب :

أولا : المؤتمر الذى عقده ممثلون عن الشمال والجنوب في عام ١٩٤٧
والذى عرف باسم مؤتمر جوبا .

ثانيا : مشروع قانون ثم بقرار الاستقلال في البرلمان السوداني
الأول عام ١٩٥٥ •

ثالثا : اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ والتي وضعت حدا للجريب الأهلية
التي استمرت ١٧ عاما ومنحت جنوب السودان الحكم الذاتي في اطار
السودان الواحد •

مؤتمر جوبا ١٩٤٧ :

لقد كان مؤتمر جوبا هو أول اجتماع رسمي بين الشمال والجنوب
لتبادل وجهات النظر ، ووضع ركائز علاقاتهم المستقبلية •

وكان المؤتمر معنيا ببحث ما اذا كان جنوب السودان سوف يرسل
ممثليه الى جهاز تشريعي جديد في الخرطوم ، يجتمع فيه الشمال
والجنوب للتداول ، وسن القوانين كسحب لدولة واحدة موحدة ، أو
سيقسم جهازين تشريعيين يختص كل منهما بأحد جزأى الدولة •

في الواقع كانت القضية محل البحث في مؤتمر جوبا هي ما اذا كانت
الوحدة بين الشمال - الجنوب التي قررتها الادارة البريطانية عام ١٩٤٦
سوف يقرها الجنوبيون بوجود غياب ضمانات لشعب جنوب السودان •

وقد شملت الضمانات التي طالب بها الجنوبيون المجالات الآتية :

١ - احترام الثقافات الجنوبية (اللغات ، التقاليد ، المعتقدات
والعادات الموروثة) والحفاظ عليها وتشجيعها •

٢ - المساواة بعد فترة طويلة من النزاعات بين الاقليمين والالتزام
بالمساواة بين المواطنين في الدولة السودانية الموحدة المزمع انمايتها •

٣ - المساواة العرقية •

٤ - دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية العاجلة للجنوب •

٥ - اشتراك الجنوبيين في ادارة البلاد على المستوى القومى مع الحكم الذاتى لاقليم جنوب السودان •

وقد وافق ممثلو شمال السودان على هذه الضمانات وضعتوا من أجل تمثيل الجنوب في المجلس التشريعى في الخرطوم . وقرروا الجنوبيون أن يدخل الجنوب في اطار وحدة البلاد ، وأن يرسل ممثلين الى الخرطوم ، وذلك مقابل الوفاء بالضمانات السابق الاشارة اليها والتي وافق عليها ممثلو الشمال •

وكان الضمان الذى حصل عليه ممثلو الجنوب في ١٩٤٧ هو الوحدة في اطار التمسدد ، فمطالبة الجنوبيين بالضمانات - والتي كانت في جوهرها تهديء للمحافظة على التمسدد ، ومن أجل تنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب السودانى والتي وافق عليها الشماليون في المؤتمر - قد أرسى مسددات الوحدة السودانية ومسارها ومضمونها •

وقد وافق الحاكم العام للسودان على هذه الضمانات والتي كان من المفترض أن تشكل جزءا من الاطار القانونى والدستورى للمجلس التشريعى والتنفيدى الذى تم تاسيسه عام ١٩٤٨ •

وقد بدا واضحا من إخلال التطورات التي حدثت في الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٥ أن الضمانات السابقة والتمهيد بتنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب قد حنى بالانحناء ذليل . وربما لم يحظ باهتمام قليل ، وربما لم يخط باهتمام على الإطلاق ، ومن ثم فقد أثرت هسة القضايا مرة أخرى عام ١٩٥٥ حينما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة •

فراز الاستقلال والمهد الفيدرالى :

تزايدت المشكلات التى تواجه التكامل القومى والوحدة القومية ، وأصبحت أكثر حساسية وخطورة حين أدرج موضوع استقلال البيلاد للمناقشة واتخاذ قرار بشأنه فى ديسمبر عام ١٩٥٥ •

ان استعراض مستوى التقدم الاقتصادى الاجتماعى والنظر الى باقى الضمانات والتى وافق عليها فى عام ١٩٤٧ ليس بالأمر المشجع •

ففى مجال التعليم ، لم تفتح الا مدرسة اعدادية حكومية وأخرى ثانوية فى جنوب السودان ، ان هذا المؤشر يعكس المستوى المنخفض للتقدم فى مجال التنمية التعليمية •

ولم يكن هناك سوى تقدم ضئيل فى مجال الزراعة والمجالات الأخرى للتنمية الاقتصادية ، ومن بين ٨٠٠ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية التى خصمت للسودنة عام ١٩٥٤ سئل الجنوبيون ٦ وظائف فقط (وفى المراكز الدنيا) الأمر الذى يوضح انخفاض مستوى مشاركة الجنوبيين فى ادارة البلاد ، وقد ظهر التمرد فى صفوف القوات العسكرية فى الجنوب فى ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥ مما أدى الى فقصدان ارواح الكثيرين من المدنيين والعسكريين فى الشمال •

ونتيجة للاحداث الدامية عقدت محاكمات لم تتوفر لها ضمانات عادلة، مما أدى الى اعدام عدد من الجنوبيين الذى اتهموا بالتورط فى التمرد •

وقد أضاف التمرد وردود أفعاله أبعادا جديدة لأزمة الوحدة الوطنية • كانت هذه هى الخلفية الدائنة حين أدرج اقتراح اعلان الاستقلال وإقامة دولة السودان .استقلة ذات السيادة للمناقشة فى البرلمان فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥ •

فقد كان الاقتراح مهددا بممارسة ممثلى الجنوب اذا لم يتم

الفاكيد على الضمانات السابق الاشارة اليها واقرار نظام فيدرالى للحكومة لتنظيم العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب •

وقد أكد ممثلو الشمال فى البرلمان مرة أخرى على تلك الضمانات ، وتم ائتمده باقامة حكومة فيدرالية فى المستقبل - فنتج عنها حصول اقتراح الاستقلال على التأييد بالاجماع من جانب ممثلى الجنوب - ومن ثم فقد أصبح البعده الفيدرالى جزءا من الاتفاقية الشاملة لاعلان استقلال السودان ، واعتقد الجنوبيون أنهم قد ضمنوا الفيدرالية فى مقابل قبولهم واقامتهم دولة قومية مستقلة ذات سيادة - ومن ثم فحين أعلنت السودان كوحدة مستقلة فى أول يناير عام ١٩٥٦ احتفل بهذه المناسبة كل السودانيين فى طول البلاد وعرضها • واحتفل الجنوبيون بوهم الفيدرالية ، فماذا حدث بالنسبة للبعده بالفيدرالية فى السنوات التالية على الاستقلال؟

فى الواقع أصبح هذا السؤال متصلا بالحوار الدائر فى السودان ، وفى السنوات التى أعقبت الاستقلال ثبت أن الوعد بالفيدرالية كان وهما ولم يبرمج التزاما أصيلا للتنظيم الدستورى فى المستقبل - بل بدأ كما لو كان بمثابة مناورة لتأجيل انفجار الازمة ، وتخطى صعوبة تمرير اعلان الاستقلال دون مساندة الجنوب •

لقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٧ - ١٩٧١ تطورات أدت الى ازمة تهدد الوحدة القومية •

لقد تراجع أولئك الذين كانوا فى مراكز صنع القرار فى تلك الفترة عن تعهدهم بالفيدرالية ، ونظروا اليها على انها تعنى الانفصال - وفرضت عقوبات على أولئك المطالبين بالفيدرالية - بل لقد عبر العديد من الزعماء السياسيين والشباب وغيرهم الحدود هربا من القبض عليهم بتهمة المطالبة بنظام حكم فيدرالى للسودان •

وقد برز عنصر آخر ليضاف الى العناصر الموجودة كسبب للصراع، وهو العامل الديني ، فقد شجعت الحكومة رسميا اللغة والدين السائدين ليخلا محل اللغات والديانات الأخرى داخل البلاد عامة وفي الجنوب خاصة في محاولة فاشلة ومكلفة في آن واحد لاقامة دولة قومية متجانسة ثقافيا ودينيا نلتها مط التصديدية والاختلاف *

ومن ناحية أخرى لم يبذل أى جهد لتخطى فجوة التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين الاقليمين ، بل على العكس فقد اتسعت الفجوة بمرور الوقت ، وكان رد الفعل من جانب جماعات معينة في الجنوب لهذه الأشكال المختلفة من القمع والتمييز هو العنف المسلح والتوترات التي تتسبب انفصال الجنوب عن الشمال * بل أكثر من ذلك فان مؤيدي هذه النظرة انساروا الى أن الالتزام الأصلي بالوحدة كان قائما على نوع من المقايضة تعكسها صيغة الوحدة في اطار التعدد ، والتي كانت هي العرض من اقتراح تطعيم دستوري على أساس هيدراى *

كان هذا بشكل عام هو السودان حتى نوفمبر عام ١٩٧١ حين برزت فرصة تاريخية أخرى من أجل اعادة تقييم التنسيق الكامل لفترة الوحدة القومية وبناء الأمة خلال ٢٤ عاما منذ مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ *
اتفاقية أدبس أبابا :

عندما بدأ الحوار في نوفمبر عام ١٩٧١ ، لم يعد مجرد حوار بين بعض الأريين الشماليين من جهة وبعض زعماء القبائل والموظفين الصغار الجنوبيين من جهة أخرى ، ولا لتبادل وجهات النظر في وجود ادارة استعمارية في مدينة نائية في الجنوب كما كان الحال في عام ١٩٤٧ ، كما لم يكن هذا الحوار بين مشروعين للشمال وللجنوب في اطار البرلمان ، كما كان الحال في عام ١٩٥٥ ، ولا هو بين حكومة مركزية وزعماء سياسيين في الجنوب تم تفويضهم من خلال التصويت برغم الايدى أو الاقتراح السرى في بعض الدوائر في الجنوب *

مقد كان الحوان الذي تكاثف في نوفمبر عام ١٩٧١ وأتى ثصاره في فبراير عام ١٩٧٢ بين الحكومة المركزية وممثلين عن قوات حرب العصابات والتي نشأت نتيجة للسياسات التي أتبعتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب منذ عام ١٩٥٤ والتي يسيطر عليها طرف واحد .

وكانت القضية الأساسية للصوار هي وحدة البلاد ، لقد نشأ جيش حرب العصابات لأسباب متعددة أهمها :

● **التنوع الثقافي والديني وتعدد اللغات والأجناس والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الذي نشأ عن الظلم في توزيع الثروات والفرص وسيطرة فئة واحدة من مؤسسات صنع القرار وإدارة السياسة العامة على الأمور في البلاد .**

فعلى سبيل المثال لم يأخذ التجنيد في الجيش شكلا متوازيا على المستوى الإقليمي ، فضلا عن الخدمة المدنية (بما فيها الشئون الخارجية حيث تدار السياسة الخارجية) وهذه الفئة هي التي تضع التوصيات ويتقوم على تنفيذها من المؤسسات الاقتصادية (بما فيها توزيع الانفاق العام والمساعدات الفنية) . وقد ركر الصوار على تعريف القضايا الحساسة للمصراع .

وفيما بين أوك وآخر فبراير عام ١٩٧٢ فقد استمرت المحادثات في أديس أبابا بين حركة تحرير جنوب السودان والحكومة المركزية وانتهت الى اتفاق حول قضايا اللغة والدين والقومية والترتيبات الاجتماعية الاقتصادية والترتيبات العسكرية والأمنية ، وقد أعدت الاتفاقية لإعادة بناء الجيش السوداني بحيث تضاف عليه صبغة المؤسسة القومية ، ونتيجة لذلك يسمح باستيعاب مباشر داخله لجزء ضخم من قوات حرب العصابات، الأمر الذي أدى إلى أن وضع ١٠ آلاف من قوات الإثنايا سلاحهم وقبعا في منازلهم استجابة للقضية .

وقد أخذت الترتيبات التي تم الاتفاق عليها شكل :

* قانون نظامى .

* العديد من البروتوكولات لقطاعية الفترة الانتقالية .

ورغم أن حركة تحرير جنوب السودان ركزت على ضمان تنظيم للعلاقة بين الشمال والجنوب ، إلا أنها طالبت فعليا فى المرحلة الأولى من المبادرات بتنظيم شامل يضم الشرق والغرب كمناطق تعاني من أهوال اقتصادى اجتماعى فى نفس الفئة مع الجنوب . إلا أن الكثيرين من ممثلى الحكومة المركزية فى محادثات أديس أبابا نظرو للامر بشكل معايير وفضلوا النظر لهذه المناطق (الغرب والشرق) كمسئله منفصلة ، بل نظرو إلى اقتراح حركة تحرير جنوب السودان على أنه محاولة خبيثة لانهاء مشاعر عدم الرضا وكسب ود جماهير لا تشكو من تخلفها الاقتصادى والاجتماعى .

ومع ذلك فإنه من الواضح اليوم وعلى الأقل من خلال النظر لمقولات حركة تحرير شعب السودان والجو الاجتماعى العام السائد فى البلاد أن القضية التى تم تجنبها فى عام ١٩٧٢ قد أصبحت واردة لأن تدرج فى جدول الأعمال .

فلم يبعد يمكننا النظر الى الشرق والغرب كمناطق تنعم بالهدوء ، بل وقائمة بالسلطة والمؤسسات التى تحكمها وتنظمها ، وقد حلت مسئلة الدين كجزء من التسوية التى تم التوصل اليها فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، وتم التعبير عنها فى الدستور الوطنى عام ١٩٧٣ ، فقد اعترضت المائدة ١٦ من ذلك الدستور بالاسلام والمسيحية والديانات التقليدية .

ورغم أنه قد تم الاتفاق على وضع وخصوصية وإحترام كل من هذه الديانات فى المجتمع السودانى فلم يسمح لأى منها بالأساس بالحقوق المدنية والسياسية لأى مواطن ، فقد تم تحريم استخدام الدين لأغراض

سياسية • ان ترتيبات أديس أبابا التي تم التعبير عنها في قانون نظامي تنص على إجراءات للمراجعة والتغيير من خلال استفتاء عام في الجنوب اذا رغبت الأطراف المعنية في ذلك •

وفي عام ١٩٨٣، تم اعادة النظر بشكل غير قانوني في اتفاقية أديس أبابا، وذلك من خلال عمل فردي، يسانده جماعات هدفها الأساسي المسودة لمحاكمة الموفين القائلين قتل الاتفافية، ومن أجل تقوية السيطرة الدينية الاصولية وتنظيم الحياة العامة في البلاد، ومن أجل اضعاف الحكم الذاتي في الجنوب من ناحية أخرى •

لقد أدخلت تعديلات جوهرية على الاتفاقية، فعلى سبيل المثال تغيرت الترتيبات الأمنية والعسكرية، وألغى الترتيب الذي يتعلق باللغة في محاولة للعودة للسياسة السابقة التي تشجع تفوق لغة واحدة على بقية اللغات، وأعيد النظر في الترتيبات المالية والاقتصادية في ضوء اكتشاف البترول في الجنوب، وتم تحويل قوى مالية هامة من سلطة الحكومة الاقليمية في الجنوب الى الحكومة المركزية، وتم استبدال النظام العلماني لحياة البلاد بقانون الشريعة الاسلامية •

ونتيجة لهذه التغييرات وغيرها عاد الكثيرون من جنوب السودان الى المصائب والرجال الذين تم استيعابهم في الجيش الوطني كجزء من اتفاقية أديس أبابا، عادوا الى الأعراس وشكلوا العمود الفقري لجيش تحرير شعب السودان والحركة السياسية التابعة لها •

ان استعراضا عاما للعقود الأربعة الأخيرة والتي انشغل خلالها شعب السودان بوضعته الهشة توضح أن فشل الاتفاقيات السابقة قد جعل من الصعب في المستقبل الاتفاق على أي ترتيبات تكفل الوحدة •

فكلا الطرفين في الصراع المسلح الراهن هو أكثر حذراً تجاه الآخر عنه منذ ١٥ سنة سابقة نتيجة تداعيات اتفاقية أديس أبابا •

● الأحزاب في جنوب السودان :

تمثل الأحزاب السياسية الجنوبية قطاعا هاما في الحركة السياسية السودانية بحيث لا يمكن تجاهلها في معالجة أى قضية من قضايا المجتمع السودانى ، وليس الجدل الدائر في السودان حول تطبيق الشريعة الاسلامية وعدم التوصل الى وضع ينهى هذا الجدل الا الموقف الذى تتبناه الأحزاب الجنوبية مؤيدة من قبل اليسار والأحزاب الأخرى التى تعبر عن اقليم بعينه ، أو عرق معين كالحزب القومى السودانى الذى ينتمى اليه أبناء منطقة جبال النوبة غربى السودان ، كذلك فانه لا يمكن اغفال دوائر الأحزاب الجنوبية ، بصرف النظر عن الخلافات الدائرة فيما بينهم في حل الصراع القائم في الجنوب ، فالأحزاب الجنوبية تعبر عن منطقة الجنوب التى تمثل ثلث مساحة السودان البالغة نحو مليون كيلو متر مربع ، يسكنها ربع عدد السكان البالغ ٢٥ مليون نسمة حسب احصائيات عام ١٩٨٣ ، أى نحو ٥ مليون نسمة ينتمون الى خصائص مختلفة من القبائل ، أهمها قبيلة الدنكا (مليون ونصف مليون نسمة) المنتشرة في اقليمى أعلى النيل وبحر الغزال ، ويقتلون الى حد كبير في اقليم الاستوائية ، وهناك قبيلة النوير وهى من القبائل النيلية ، وقبيلة الشيلوك التى تتخذ من منطقة هانسودة باقليم أعلى النيل مركزا لقيادتها الروحية حيث يوجد مقر (الرث) وهو ملك الشيلوك ، ثم تأتي القبيلة الرابعة وهى قبيلة الزاندى ، وهى من القبائل الكبيرة ذات الأصل الأفريقى والذى تنتشر أيضا في عدد من الدول الأفريقية المجاورة ، وتتركز في اقليم الاستوائية ذلك الاقليم الذى يحمل خصائص معينة ، حيث توجد به سبع قبائل رئيسية هى اليارى والمادى والأشولى واللاموكا والتابوسا والدادينجا واليوبيا والزاندى والمورو ، ولكل قبيلة من هذه القبائل مجموعات اللغوية وعاداتها وتقاليدها الخاصة بها ، ولا شك أن هذا التعدد والتنوع القبلى يؤثر في عملية التكوين الحزبى ويعكس أثره على جزء من الصراعات الدائرة في الجنوب ، فهناك صراع غير معلن بين القبائل

نفسها ، وليس الصراع في حد ذاته نزاعاً بين أقوام في الجنوب وآخرين في الشمال ، وينعكس الحجم المزدوج للقبائل على تكوين الأحزاب ، فإذا أحصينا عدد السياسيين الحزبيين نجد أن أكثرهم من الدنكا . وهذا بالطبع لا يؤثر في دور القبائل الأخرى مثل الموير والتسيارك والقبائل التي تعيش في إقليم الاستوائية . وإذا كان هناك خلاف فيما بين هذه القبائل أو بين الأحزاب نفسها فهم في النهاية يتفقون على أنهم أحزاب سودانية ذات أصل أفريقي يفخرون بعرقهم الزنجرى - وبياه - سون به الآخرين ويتحكم في تعاملهم مع القضايا الهامة سواء تصايا المجتمع والدين والثروة ونظام الحكم ، وفي محاولة لتأكيد الذات الأفريقية والمفاهم الزنجرية في مواجهة الثقافة العربية التي يخشون منها أن تهدد أصولهم الزنجرية ، وتفرض عليهم الخويزن الكامل في الثقافة العربية فانهم يسعون الآن الى ايجاد كتلة سياسية تسمى نفسها « الأحزاب السودانية الأفريقية » ، وفي ٧ أكتوبر عام ١٩٨٧ أصدرت هذه الأحزاب بياناً أسمته « الميثاق المشترك » حم الأحزاب الجنوبية التالية :

- ١ - حزب الشعب التقدمى .
- ٢ - التجمع السياسى لجنوب السودان .
- ٣ - الاتحاد الوطنى للسودان الأفريقى .
- ٤ - المؤتمر الأفريقى السودانى .
- ٥ - مؤتمر الشعب الأفريقى السودانى .
- ٦ - حزب الشعب الفيدرالى السودانى .

وقد انضم الى هذه الكتلة الأفريقية من غير 'الأحزاب الجنوبية' الحزب القومى السودانى ووقع ممثلو هذه الأحزاب على الميثاق الذى جاء فى مقدمته ما يلى : « تعبيرا عن اهتمام وحرص الأحزاب الأفريقية السودانية بالسلام فقد قامت مؤحرا بارسال وفند الى اثيوبيا ودول شرق افريقيا ليلتقى مع الحركة السعبيه لتحرير السودان من أجل تنسيق

جنود السلام • وقد توصلوا بنجاح الى تفاهم مشترك من أجل السلام في اجتماعات أديس أبابا وكمبالا ونيروبي وتعبيراً عن رغبتهم في الحفاظ على قوة الدفع من أجل السلام فقد اتفقت الأحزاب الإفريقية فيما بينها على أن تتحد معاً من أجل التوصل الى سلام حقيقى •

وعلى هذا الأساس أصدرت الأحزاب الإفريقية الميثاق المشترك الذى يتشكل تسرياً أساسية للانضمام لايه حكومة وهذه الشروط هى :

- ١ - إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ ، والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ التى عدلت عام ١٩٦٤ • وعام ١٩٧٤ •
- ٢ - تحديد موعد ووضع جدول زمنى لعقد المؤتمر الدستورى •
- ٣ - اعتبار اعلان كوكا دام أساساً لهذا المؤتمر •

٤ - يجب أن يراعى عند تكوين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية أن تكون موسعة ، وتضم - من المشاركة العادلة للسلطة للشعب السودانى خاصة تلك المناطق المحرومة • وتضمن لها وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات بالتشاور مع احزاب الكتلة الإفريقية وتلك التى تشكل الحكومة •

٥ - أن النظام الحالى للإدارة فى جنوب السودان يجب أن يبقى ، ولكن يجب حل مجلس الجنوب والحكومات الإقليمية فى الجنوب كى يسمح بتشكيل جديد يعكس الروح الجديدة لوحدة الجنوب ، والأحزاب الجنوبية هى وحدها المسئولة عن تكوين عبء الحكومات •

٦ - يجب أن تتوقف الحكومة تسليح المجموعات السكانية لان هذه السياسة من شأنها خلق صراع عسكرى بين القبائل •

٧ - رفع حالة الطوارئ •

٨ - يجب تطبيق السياسة الاقتصادية التي توصل اليها المؤتمر الاقتصادي الوطنى *

٩ - كل الأحزاب المشاركة فى الحكومة عليها أن تكون مستعدة للتوقيع على هذا الميثاق *

وبالمنظر الى دور الأحزاب الجنوبية نجد أنها شاركت فى الانتخابات التى أجريت فى أبريل ومايو عام ١٩٨٦ ، وأصبح لها ٣٢ مقعدا فى الجمعية التأسيسية ، منها التجمع السياسى لجنوب السودان ، وحزب « ساك » ، وحزب الشعب الفيدرالى السودانى ، وهناك أكثر من ٣٠ دائرة خالية فى الجنوب بسبب عجم امكانية إجراء الانتخابات فيها نظرا للظروف الأمنية فى الجنوب ، ومعظمها فى إقليم بحر الغزال وأعلى النيل *

وهكذا فإن الأحزاب السياسية الجنوبية فى السودان أصبح لها دور هام فى الحركة السياسية السودانية *

وهذا يقودنا الى نقطة البدء فى تشكيل الأحزاب السياسية الجنوبية *

بدأت المحفرة السياسية فى الجنوب عام ١٩٤٧ ، ومنذ ذلك التاريخ دخل جنوب السودان فى اطار القضايا النضالية والوطنية فى السودان خاصة أن الاحتلال البريطانى كان يعتبره من المناطق المغلقة ، ولم يكن يسمح للسودانيين الشماليين بالانتقال الى الجنوب الا بتصريح خاص *

ومعنى ذلك أن الانفصال الادارى بين الشمال والجنوب كان قائما فى ظل الاحتلال رغم أن السودان كله كان يحكم كدولة واحدة ، وقد سعى الاحتلال البريطانى الى فرض شخصية مستقلة على الجنوب ومنع ارتداء الجلابيب - كمادة الشماليين - وجعل الاجازة الأسبوعية هو يوم

الأحد ، واللغة السائدة هي الانجليزية ، وكل هذا في إطار السياسة التي عرفت باسم « سياسة المناطق المقفولة » .

وفي عام ١٩٤٦ عقد المؤتمر الإداري لجنوب السودان تحت رعاية الحاكم العام وأوصى بأن يعقد مؤتمر في جوبا عاصمة الاستوائية يجتمع فيه الشماليون والجنوبيون بهدف الإجابة على سؤال واحد وهو : هل يقبل الجنوبيون بالانفصال أم بالاندماج مع الشمال ؟ وفي مؤتمر جوبا قرر الجنوبيون أن يندمجوا مع الشماليين في إطار السودان الواحد ، وكان هذا المؤتمر أول تجربة يشارك فيها الجنوبيون في العمل السياسي ؟

وكان من نتيجة مؤتمر جوبا تشكيل مجلس استشاري في شمال السودان مثل فيه الجنوبيون لأول مرة بخمسة عشر عضوا ، ومن الأسماء التي اختيرت في هذا المجلس « بوس ديو — ساتسلاوي — ساما — بنويل لوكيا » وغيرهم تم جاء مؤتمر القاهرة عام ١٩٥٣ وشاركت فيه الأحزاب السودانية ، ونظرا لأنه لم يكن للجنوبيين حزب معين فلم يشاركوا فيه ، وكان لهذا المؤتمر أهمية خاصة في تاريخ الحركة الوطنية السودانية لأنه وضع الخطوط الأولى لاستقلال السودان .

وإذا كان هذا المؤتمر لم يحضره الجنوبيون ، فإنه يمه إلى ضرورة إيجاد حزب سياسي يعبر عنهم ، فنشأ حزب الأحرار برئاسة السيد بيوس « بوث ديو » ودخلوا انتخابات عام ١٩٥٣ ، وشارك النواب الجنوبيون في أول برلمان سوداني ، ودخل حزب الأحرار في المفاوضات بعد ذلك مع الأحزاب الشمالية .

وفي البرلمان جرت مناقشات شارك فيها نواب الجنوب وطلبوا بنظام فيدرالي للجنوب ، واستمر النقاش حتى يوم ١٧ ديسمبر عام ١٩٥٥ عندها اجتمع البرلمان وقرر انضمام الجنوب مع اعطاء كافة الاعتبارات للجنوب ، والتفت ارادة الشماليين مع الجنوبيين في المطالبة باستقلال

السودان في أول يناير عام ١٩٥٦ ، وقد اختلطت الحركة السياسية في الجنوب بالحركة السياسية في الشمال حيث انضم عدد كبير من الجنوبيين الى الحزب الاتحادي الوطني الى أن وقع التمرد في ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥ .

وقع التمرد في منطقة التوريت بعد أن شعر الجنوبيون بأن الوعود التي قطعت لهم لم تتحقق ، ولم يعين سوى ستة منهم في مقاعد الحكم الإداري التي بلغ عددها ٧٠٠ مقعد . وكذلك كانت القيادة الجنوبية في القوات المسلحة لا يزيدون عن ٩ ضباط من بين ٢٣ ضابطا ، ومعظم المساكين الصغار من الجنوبيين ، فخرج عدد من السياسيين الجنوبيين من الاتحاديين وانضموا الى الجنوبيين ومن بينهم « بولن المير » و « داك دي » ، وكان الأول وزيراً للثروة الحيوانية ، والماني وزيراً للإسغال في حكومة اسماعيل الأزهرى عام ١٩٥٦ . وبعد سقوط حكومة الأزهرى بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ وقعت الخلافات بين الأحزاب السياسية . ووسط هذه الخلافات عاد الجنوبيون يطالبون بحكومة فيدرالية ، ومن هؤلاء حزب الأحرار ، وهو من أوائل الأحزاب الجنوبية التي دعت الى الفيدرالية ، وكان معظم أعضاء البرلمان في البرلمان وعددهم ٦٠ عضوا من هذا الحزب (كان عدد أعضاء البرلمان ١٨٠ عضوا) وعندما جاء الحكم العسكري بقيادة الفريق ابراهيم عبود عام ١٩٥٨ وحلت الأحزاب ثلاثي حزب الأحرار وسافر أعضاؤه الى الدول المجاورة في تنجانيقا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى ، ومن هذه البلاد تم تشكيل الأحزاب الجنوبية ، وأطلقوا على أنفسهم حزب المنطقة المغلقة السودانية .

تشكل هذا الحزب في أوغندا . وتشكل مناتب لسه في أديس أبابا وزائير ، وأصبح يمثل نواة للأحزاب السياسية التي تشكلت بعد ذلك ، فمنه خرج حزب سائو بقيادة « جوزيف أودوهو » وأمينه العام « وليم

دينج ، عام ١٩٥٩ ، ثم تغيرت قيادة « أدوهو » باجيرية جازيك ، وظل وليم دينج أمينه العام ، واستمر الحزب على هذا النحو حتى عام ١٩٦٥ حيث انشق الى حزبين : الأول جناح « وليم دينج » الذي ارتضى أن يعمل من داخل السودان ، والثاني جناح « أجريه جازيل » الذي آثر أن يظل في المنفى ، ثم تشكلت الجبهة الجنوبية بعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ بقيادة كلiment أمبورو واختير الدكتور « هللى لوجالى » أميناً عاماً ، وفى المناخ الديمقراطي لثورة أكتوبر ظهرت أحزاب جنوبية صغيرة مثل حزب السلام وحزب الوحدة بقيادة « سانتينودنج » ، إلا أن الأحزاب الرئيسية تمثلت فى ثلاثة أحزاب هى جبهة الجنوب وحزب « سانو » بشقيه الأول فى المنفى والثانى فى داخل السودان ، واشترك الثلاثة فى اجتماع السائدة المستديرة فى مارس عام ١٩٦٥ بالخرطوم . وهو المؤتمر الذى مهد لوقف النزاع المسلح فى الجنوب وخرجت منه لجنة الاثنى عشر والتي ضمت حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب السبع والاخوان المسلمين والحزب التسويعى السودانى وجبهة الجنوب وحزب سانو جناح ولم دينج ، ثم عقدت الأحزاب السودانية بعد ذلك مؤتمراً للنظر فى تنفيذ قرارات المائدة المستديرة ، وفى هذه المؤتمرات اتضحت الأبعاد السياسية لكل حزب ، فجبهة الجنوب تحالب بالاستفتاء لتحقيق الوحدة مع الشمال ، وجاء ن بيابها « نحن لا نملك الحرية لاختيار شكل الحكم فى الجنوب أو تصديد العلاقة بين الشمال والجنوب إلا باستفتاء شعبى يقرر أما انفصال الجنوب عن الشمال أو وحدة الشمال والجنوب أو تحقيق الوحدة الفيدرالية ، وقد اتضح أن الجبهة تمارس عملها بأسلوب تخفيكى فى الوقت الذى حدد « أجريه جازيل » موقفه واضحا بانفصال الجنوب عن الشمال ، واختار وليم دينج فكرة تكوين حكومة فيدرالية » .

لقد فتحت ثورة أكتوبر الباب أمام الجنوبيين لتكوين الأحزاب والتعبير عن ارادتهم السياسية .

وفي عام ١٩٦٧، نجح « جوردون مونات » تجربة جديدة لأول مرة - وهو نائب « كليمنت أمبورو » في جبهة الجنوب - حيث قام بجولة في دول شرقي أفريقيا : كينيا وأثيوبيا وأوغندا ، وفي هذه الجولة التقى بالعديد من الجنوبيين المتنافرين قبليا ، ولاحظ أن هناك خلافات كثيرة فيما بينهم فقرر ألا يعود إلى السودان ويعمل على توحيد هذه الجماعات داعيا إلى الاستمرار في الحرب ، وأنشأ تنظيمًا عسكريًا وبشكل حكومة في المنفى ، حكومة النيل الانتقالية وأصبح له وزراء ، كما شكل حكومة في الاقاليم الجنوبية ، ومن هؤلاء « ديفيد كوك » الذي عينه وزيرًا للدفاع و « دانيال كوت » للإدارة ؛

نجحت هذه الجماعات في أن تتوحد فيما بينها وشكلوا « أنيانيا » التي قادت العمل العسكري في الجنوب قبل اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢ ، استمرت هذه الحكومة لمدة عام حيث قضى عليها جوزيف لاجو الذي كان قائدا لحركة أنيانيا ، وأسقطت الحكومة وألغى نشاط الأحزاب وهرب « جوردون مونات » إلى زائير بعد أن أقاله لاجو ، وعمل « جوزيف لاجو » على تطوير سلاحه بالتعاون مع دول أجنبية •

عندما جاء جعفر نميري إلى الحكم عام ١٩٦٩ أوقف نشاط كافة الأحزاب ، وأصبح الوضع متشابها في الشمال والجنوب ، فالشمال يحكم عسكريا ، والجنوب يحكم عسكريا ، وقد ساعد هذا الوضع على انجاح اتفاقية عام ١٩٧٢ المعروفة باتفاقية أديس أبابا . وقد رفض « جوردون مونات » هذه الاتفاقية ، ونزل معارضا للاوضاع كلها سواء حكومات الجنوب أو حكومة نميري •

استمر السودان ستة عشر عاما يديره بنظام الحزب الواحد في فترة جعفر نميري وهو حزب « الاتحاد الاشتراكي » ثم سقط هذا النظام في أبريل عام ١٩٨٥ واستردت السودان عافيتها السياسية وولدت الأحزاب

الى الحياة من جديد ، وأعيد تشكيل الأحزاب الجنوبية فتشكل التجمع السياسى لجنوب السودان برئاسة « صمويل أرو » وينضم الى التجمع عدد من الأعضاء السابقين سواء فى جبهة الجنوب ومن حزب سانو . وقد انشق من التجمع السياسى أندرو ويو بعد خلاف بينه وبين صمويل أرو وعاد الى حزب سانو ليكون رئيسا له ، وبذلك عاد حزب سانو بثوب جديد بعد الانتفاضة الشعبية فى أبريل عام ١٩٨٥ ، وأصبحت خريطة الأحزاب الجنوبية تتمثل فى ستة أحزاب هى التجمع السياسى لجنوب السودان بقيادة صمويل أرو ، وحزب سانو بقيادة أندرو ويو ، وحزب الشعب التقدمى يتزعمه البابا سرور وهو حزب ينفرد عن الحزبين السابقين بأنه حزب اقليمى يمبر عن السياسات والاتجاهات فى اقليم الاستوائية وهى اتجاهات تدعو الى جعل الاقاليم الجنوبية ثلاثة أقاليم بدلا من دمجها فى اقليم واحد ، ويتشارك الحزب فى الجمعية التأسيسية بعدد قليل من الأعضاء ، ثم يأتى حزب « سابكو » وهو اختصار لاسم الحزب السودانى الاfricanى ، ويتزعمه مورييس لاوبا وهو أيضا ينتمى الى اقليم الاستوائية وله عدد من الأعضاء فى الجمعية التأسيسية ، ومنه اختير الدكتور باسيفيكو لادو لوليك عضوا بمجلس رأس الدولة ، ويأتى حزب سالك - أى المؤتمر السودانى الاfricanى - مبرا عن التيار اليسارى والمتقنين وسط الجنوبيين الذين يرفضون الانقياد للسياسيين التقليديين القدامى ، ويوجهون لهم الانتقادات بأنهم يحتلون دائما عن المناصب ، ورأس هذا الحزب الدكتور والتر كونجوك وهو أستاذ بجامعة الخرطوم وعين وزيرا للعمل فى حكومة الصادق المهدي الأولى بعد فترة الحكم الانتقالي ثم استقال احتجاجا على سياسة الحكومة فى الجنوب ، وقد خرج من هذا الحزب اثنان انضما الى حركة جون جارانسج المعروفة باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان .

يأتى بعد ذلك الحزب الفيدرالى ويرأسه جونسواى وال وهو يضم مجموعة من الجنوبيين الذين لم يكن لديهم اتجاهات حزبية من قبل ،

ويدعو الحزب الى تحقيق نظام الحكم الفيدرالى للجنوب وله أعضاء ،
في الجمعية التأسيسية ووزير في الوزارة القومية •

ثم تأتى أحزاب مبعثرة أخرى مثل حزب السلام برئاسة رمضان تول
وهو حزب يؤمن بالارتباط بالاسلام والدول العربية . وحزب تحرير
السودان ويرأسه إبراهيم الطويل وليس له أعضاء أو مكاتب ويكتفى بإصدار
البيانات التى تحمل توقيع رئيسه ، وهو عمل سياسى فردى ثم لارضاء
اتجاهات غير سودانية ، وحزب العمل القومى برئاسة كون جوت أكتوت .
وهذه الأحزاب الصغيرة لميست لها فاعلية الا إصدار البيانات بين
وقت وآخر ، وليس لها ممثلون في الجمعية التأسيسية أو الحكومة •

مما تقدم يتضح أن الأحزاب السياسية في جنوب السودان كانت في
نشأتها مواكبة للكفاح الوطنى من أجل الاستقلال • وكان لقاء الأحزاب
السودانية الشمالية مع قادة الثورة المصرية عام ١٩٥٣ دافعا للسياسيين
الجنوبيين في تشكيل أحزاب تعبر عن آرائهم وأمكارهم . وبمقارنه تسخيل
الأحزاب السياسية في جنوب السودان حيث يتعمق الشعور بالافريقية
نلاحظ أن تكوين الأحزاب في جنوب السودان لم تنشأ على يد السلاطين أو
أبنائهم كما حدث في غرب أفريقيا مثل غانا ونيجيريا حيث أدت الحرس
السياسية في هذه البلاد الى استمرارية سلطات السلاطين المخولة في القبائل .
فقد بدأت الأحزاب في الجنوب السودانى على يد الطبقة المثقفة . وكان
رؤساء الأحزاب قبل الاستقلال وبعده من المتعلمين . أما التأثير القبلى
فقد جاء على أساس الوزن السكانى للقبائل حيث تعتبر قبيلة الدنكا أكبر
القبائل عددا وبعدها النوير والتسيلوك ، والزاندى وهاربا في الاستوائية
ويمكن أن يتواجد في حزب واحد أعضاء من قبائل مختلفة ويبقى الموزن
السكانى غالبا على هذه الأحزاب حيث ينتشر أهل الدنكا في أحزاب متعددة
لكثرتهم مثلهم في ذلك مثل أهل النوير ، ويرتبط اسم القبيلة أيضا بالمنطقة •

هناك شخصيات سياسية متعددة جوييه ، ساهمت في تسخيل الأحزاب

السياسية ، ويعتبر الأب « ساتورينو لوهورى » أول من كون مكتب حزب سانو عام ١٩٦١ وكان راعيا دينيا للحزب ومات عام ١٩٦٧ فى أوغندا ، أما « سانتينودنج » فهو أول وزير جنوبى فى الحكومة القومية بعد الاستقلال وكان وزيرا للثروة الحيوانية أما عن وليم دنج فيرجع له الفضل فى ظهور حزب سانو كقوة سياسية تضم المثقفين الجنوبيين من طلبة تلقوا دراساتهم فى الجامعات الأوروبية ونجحوا فى استقطاب الجنوبيين الموجودين فى الدول المجاورة قبل اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ •

لقد ساهمت مؤسسات أجنبية فى النزاعات بين الشمال والجنوب ، وارتدت هذه المؤسسات ثوب الدين وتقديم العون للاجئين ، وبلغ عددها ١٥ مؤسسة هى على النحو التالى :

- المنظمة البروتستنتية •
- الوكالة الكاثوليكية للمساعدات •
- المجلس العالمى للكنائس •
- مؤسسة كاريناس الدولية الفرنسية •
- رابطة كنائس السودان •
- مجلس الكنائس فى أديس أبابا •
- كنيسة الأبناء الفيونيين الإيطالية •
- جماعة الاكسيون ميدكو الألمانية الغربية •
- جمعية مساعدة أفريقيا الألمانية الغربية •
- لجنة الانقاذ الدولية بلندن •
- اللجنة الدولية الجامعية لتبادل الصداقة بهولندا •
- جماعة اليسوعيين البلجيكية •
- الهيئة العالمية لخدمة الجامعات بجنيف •
- مجلس المهاجرين الدانمركى •
- مجلس المهاجرين النرويجى •

كانت أهداف هذه المؤسسات زرع بذور التفاح وايفار مسدور الجنوبيين واستنزاف أكبر جزء من موازنة الحكومة السودانية لتتفق على العمل العسكري بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية واضعاف التضامن بين السودان والدول الافريقية عن طريق الاحتكك والصدام على الحدود ، والحيلولة دون اللجوء الى اتجاه عربى فى الجنوب •

لقد بدأ دخول النموذ الأجنبى المناطق الجنوبية فى السودان منذ منتصف القرن التاسع عشر ، والواقع ان دراسته جنوب السودان يمتد ان نبدا منذ عام ١٨٢٠ لأنه لا توجد دراسات شافية عن أحوال السحن فى الجنوب قبل هذا العام ، وهو عام حملة محمد على الى جنوب السودان لكشف منابع النيل ، بيد أن الدلائل تشير الى أن بعض قبائل الجنوب مثل التسك فى أعالي النيل ارتبطت بهذه المنطقة منذ سنوات ما قبل الميلاد ، حيث كانت هذه القبائل جزءا من مملكة توش (٧٥٠ — ٣٠٠ قبل الميلاد) . وقد أثبت الباحث ويوييتى عندما رار سبار عام ٥٢٢ م ان مملكة الفونج تضم العنصر انزنجى ، وهو العنصر الذى تنتمى اليه قبائل الجنوب • وحانت بحر الغزال والاستوائية تعيش فى اطار تلك المملكة • وانتشرت فى ذلك العهد قبائل المزاندى والدينكا : ثم سقطت هذه المملكة مع دخول حملة محمد على عام ١٨٢٠ • وهذا العام يعد أساسا فى العلاقة بين الشمال والجنوب ، حيث أصبح السودان شماله وجنوبه جزءا من امبراطورية محمد على التى امتدت حتى بحيرة فيكتوريا ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الباب الى الجنوب مفتوحا للمكتشفين والتجار ، وبمعد أن تم اكتشاف منابع النيل والحصول على معلومات عن جنوب السودان عام ١٨٣٨ قرر محمد على ارسال بعثة استكشافية برئاسة مندوب عن السلطان سليم التى وصلت عام ١٨٤٠ • ووصلت البعثة التالية الى منطقة ريجان جنوب جوبا ، وفى عام ١٨٥٠ تدفق المكتشفون الأجانب أمثال المندرومىلى الانجليزى ، وبيلارد تايلور أول زائر أمريكى ، ثم أنشأت بريطانيا مكتبا لها عام ١٨٥٦ سمي المكتب الأجنبى البريطانى لاكتشاف شرق أفريقيا ، ثم توالى المكتشفون مثل سبيك وجرات

وبكر . وقد أدت زيارات هؤلاء الأوروبيين الى نشر الدين المسيحي ، وفي نفس الوقت بدأت معهم تجارة الرقيق والماعز التي استمرت سنوات طويلة حاربا الاسلام والمسيحية ، ومما يجب ذكره أن التجارة بدأت محلية ، وكانت سببا لاندلاع الحروب بين القبائل ، وذكر جبرائيل وندرسون أن انقبائل الأقوي التي تغير على القبائل الأضعف هي التي كانت تقوم بعملية البيع للتجار الاوربيين وغير الاوربيين ، وقد منع خديوي مصر تجارة الرقيق في الفترة من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٩ حيث كانت هذه السنوات سنوات الحرب بين الحكومة وتجار الرقيق .

وساعدت محاربة تجار الرقيق على نشر الدين الاسلامي ، وارتدى من دخل الاسلام الملابس العربية ، واكتسب العادات والأسماء العربية ، الا ان ذلك تجع الغربيين على نشر الدين المسيحي ، وبدأ نشط البعثات التبشيرية ، وافتتحت اول مدرسة للكاتوليك عام ١٩٥٠ ، وبعدها في عام ١٨٦٢. انشئت مدرسة اخرى في خاكا بالمنطقة الاستوائية ، ثم تزايدت أعداد البعثات التبشيرية بعد أن أصبح الجنرال جوردون حاكما للاستوائية الذي عينه خديوي مصر ، وكتب للكنيسة في انجلترا عام ١٨٧١ يدعوها للعمل في جنوب السودان ، وقد أدت هزيمة النورة المهدية على يد الانجليز عام ١٨٩٨ في معركة أم درمان الى سقوط الجنوب في يد الاوربيين ، وأصبح سوقا رائجا للتجارة ونشر الدين المسيحي ، وظهرت الأطماع الدولية تجاه السودان كله شماله وجنوبه ، ويسجل التاريخ الحديث مقاومة القبائل للغزو الأجنبي . وكانت قبيلة النوير في مقدمه هذه القبائل عام ١٩٠٢ ومثلها قبيلة الدينكا وأنواك واللاتوكا وتابوسا والدادنجا باقليم الاستوائية ، وظلت هذه المقاومة حتى عام ١٩٣٠ عندما أمكن للاحتلال أن يسيطر على هذه القبائل ، وقد انتعشت تجارة الرقيق بتشجيع من الاوربيين وبلغ عدد ضحايا هذه التجارة ٧٣٦ ألف شخص في الفترة من ١٩٠٥ - ١٩٢٣ بتشجيع من القوى الأوربية لاثارة كراهية الجنوبيين للعرب الذين شارك عدد منهم في هذه التجارة ، حتى اذا

أخضع الاحتلال القبايل عام ١٩٣٠ شن الاحتلال البريطاني حملة على تجارة الرقيق وطاردوا التجارين بها وراحوا يثيرون الحملات المضادة على العرب حتى صدقهم الجنوبيون بأن العرب هم الذين تاجروا في أبنائهم •

● مشكلات التكامل القومي :

تشكل السودان — وهي أكبر دولة أفريقية (بحوالى مليون ميل مربع) — موقعا فريدا بين المالين العربى والأفريقى •

وتفصله السودان بين أفريقيا المسلمة وغير المسلمة وبين المساحات الناطقة بالعربية وبقية القارة ، وهي ذات حدود متشتركة مع تسمى دول أفريقية — مصر فى الشمال ، وإثيوبيا فى الشرق ، وأوغندا وكينيا وزانير فى الجنوب ، وجمهورية أفريقيا الوسطى فى الجنوب العربى ، وتتساقط فى الغرب ، وليبيا فى الشمال العربى ، أن هذا الموقع بما يتضمنه من حدود ثقافية واستراتيجية يتقاطع مع وحدات وتنيه ولغوية ذات دلالة ، والتي تعتبر مصادر هامة فى تحديد هوية السودان •

وقد نظر الدارسون السودانيون — سواء من الشمال أو الجنوب — إلى السمة الأخرى — عربية الفريدة للسودان من زوايا مختلفة •

فقد رأى البعض من زاوية جنوبية أن السودان بلد متنوع فى وضعه البيئى والطبيعى وفى التجمعات الوثنية والمنصرية واختلاف أساليب الحياة والعلاقات الأيدلوجية والديانات المتنافسة ، ويعتبر السودانيون الشماليون أنفسهم عربا ، ويعتبر السودانيون الجنوبيون أنفسهم أمارقة ، هذا الشقاق الأخرى — عربى الحاد ينفى فكرة السودان الواحد والتسبب الواضح •

أما الشماليون فيؤكدون أن الأغلبية العظمى من الشماليين يشعرون أنهم عرب وأمارقة على حد سواء دون أى احساس بتناقض أو توتر ،

• ان حقيقة أنهم عرب ومسلمون — على نحو سائد — انما تميزهم عن مواطنيهم الجنوبيين والذين هم غالبا من الوثنيين ، والى حد ما اما مسلمين أو مسيحيين الا أن هذا لا يعنى أنهم ليسوا أغارقة •

وحيث أن السودان — شماله وجنوبه — هو الاقليم الوحيد فى القارة ، بل فى العالم الذى لا تتمثل فيه الاختلافات الافريقية العنصرية والطبيعية والثقافية ككل فغصب بل يشكل وحدة متكاملة فريدة من نوعها فانه يمكن أن نصف شمال السودان وجنوبه بأنه الاقليم الذى يشكل مثلا واضحا لأفريقيا ككل أكثر من أى بلد أو اقليم آخر •

وينظر البعض الى التأكيد على النشأة العنصرية والثقافية للسودان وعلى انصرية فى الشمال على أنه لا جدوى منها ، ان تاريخ السودان يشير الى أنه حين تتصارع القوى وتزول تهديدات الاستيعاب الأحقق عن حزين الملامركيه وحين يتم ضمان حرية العلاقات الاجتماعية فان رموز الهوية تقبل أو ترفض على أساس قيمتها الذاتية وقوتها الجديدة ، وينحدر شعب الجزء الشمالى فى السودان من أصول حامية سامية من موجات متتالية من الهجرات العربية والتي تركت عناصر هامه للهوية النسخيه العربية الاسلامية لدى جماعات وبنية مميزة فى كل الشمال ، وينتمى شعب الجنوب الى ثلاث جماعات عرقية النيلين ، والحامين النيلين • كل من هذه الجماعات ينقسم الى عدة جماعات فرعية ، فكثر من القبائل الجنوبية جاءت فى هجرات قديمة من جنوب وشرق غرب الاقليم ، بعضهم عاش دائما فى المنطقة ، والآخرون جاءوا نتاج انصهار هذه الجماعات الرئيسية •

ورغم أنه يمكن تتبع تاريخ السودان القديم فى القرن الثالث والثانى قبل الميلاد الا أن تاريخه الحديث كوحدة سياسية بدأ مع التخلط المصرى والأوربى فى أوائل القرن التاسع عشر •

لقد استقر الاحتلال المصرى العثمانى (١٨٢١ - ١٨٨٥) المقاومة السودانية ، وأدى فى النهاية الى احياء دينى قومى تحت قيادة محمد أحمد المهدي ، والذي بلغ ذروته عند اعادة بناء السودان المستقل سياسيا، ورغم أن حصاد المهديّة - كحركة دينية وسياسية - يتمثل فى دورها الهام فى تطوير السياسة السودانية ، الا أن الدولة المهدية نفسها لم تعيش طويلا ، وقد هزم خليفة المهدي الخليفة عبد الله عام ١٨٩٨ - على يد القوات المشتركة لمصر وبريطانيا ، ان اعادة الاستيلاء على السودان جعلها خاضعة لما سمي « بالحكم الثنائى المصرى البريطانى » ذلك الذى كان شيئا مستحدثا فى القانون الدولى .

وحيث ان مصر ذاتها كانت محمية بريطانية فان السلطة الفعلية فى السودان كانت فى يد بريطانيا ، وكانت الطبيعة السياسية والادارية لهذا القانون الثنائى ظاهرية من أجل التأثير على اتجاه وتوزيع السلطة فى السودان وهو يتجه نحو الاستقلال .

وقد أصبح الأنصار - أتباع المهديّة - أكثر تماثلا مع التحرك من أجل السودان مستقل يرتبط ببريطانيا وذلك من أجل الحد من نواجد النفوذ المصرى ، وأصبحت الطائفة الدينية المتنافسة وهى « الختمية » أكثر تعاونا مع مصر تحت شعار وحدة وادى النيل كوسيلة لمواجهة السيطرة البريطانية ، وقد تبع تكوين الأحزاب السياسية الكبرى نفس الخط الطائفى مع حزب الأمة الذى يمثل الانكسار وحرب الاشقاء الذى أصبح فيما بعد الحزب الوطنى الاتحادى والذي يدعمه الختمية .

وقد استغرق الأمر أكثر من عشرين عاما لتتدلع المقاومة ضد بريطانيا فى مختلف اجزاء البلاد خاصة فى الجنوب وجبال النوبة التى كانت تحت السيطرة القوية من جانب البريطانيين ، وبعد التهذئة اتبعت الادارة البريطانية السياسة التقليدية « فرق تسد » ، فبدلا من أن تحكم البلاد كأرض واحدة ، فقد أبقت على انقسام صارم بين شمال السودان وجنوبه .

وفي أوائل العشرينات تم وضع نظام الحكم غير المباشر ، وكان التأكيد على سلطة لامركزية محليه في أيدي زعماء القبائل مع الأخذ في الاعتبار تحديد سلطة الزعماء الدينية وتقليل عدد النخبة المتعلمة الصغيرة ونفوذها •

لقد أعطت الميروقراطية — والتي تطورت مع الثلاثينات الى نظام أكثر احكاما من الادارة الوطنية — الأولوية للحكم غير المباشر للحفاظ على القانون والنظام والوضع القائمين ، وليس للتنمية الاجتماعية والسياسية •

ففي جنوب السودان أخذ الحكم غير المباشر بعداً اداريا للسياسة السودانية والتي تم تقديمها بصورة رسمية عام ١٩٢٢ من أجل بناء سلسلة من الوحدات القبلية والعرقية شبه المستقلة عن طريق تشجيع الوعي القبلي ، وكان هذا يعني العزل الفعّال للجنوب عن التيارات الشمالية ، الأمر الذي جعله يبدو للتشمال كتكريس واثارة للخلافات الدينية والتاريخية ، واعاقه عملية التكامل الموروثة في الاتجاه الطبيعي لبناء الأمة •

وقد استبعد الشماليون من الجنوب ، وغرقت قيود على حركة الحنة بين الشمال وتم تقييد الميل الى التعريب والأسلمة في الجنوب ، بينما أطلقت أيدي البعثات الأمريكية والأوروبية ، الأمر الذي مكّنها من أن تقوم بعملية تبشير محدودة في الاقليم •

وطبقا لبعض المؤرخين الرواد عن السودان « لقد أدت السياسة الجنوبية الى فصل متماثل للجنوب ، وإلى نكريس الاقليمية داخل هذا الجزء من البلاد ، حيث أن هدف السياسة في الشمال كان يسير في اتجاه وقف أو احباط الاتجاهات التي تسير نحو التجانس •

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، قامت السياسة البريطانية بتغيير

كامل ومفاجئ ، وبدات تتجه نحو التكامل بين الشمال والجنوب . ويمكن أن نرجع هذا التغيير للضغوط القومية ، ولاعتبارات تتعلق بالامبراطورية البريطانية فيما يتعلق بالسلطة الاستعمارية الأخذه فى الضعف . والى الحقيقة المرتبطة بها ، وهى أنه لا يوجد بديل يمكن الأخذ به اذا كان يجب المضى لاعداد من نوع ما لسودان من أجل الحكم الذاتى ، الا أن الأضرار التى لحقت بالبلاد لم يكن من السهل معالجتها فالاختلاف بين الجنوبيين والشماليين كانت حقيقة . تلك الاختلافات التى نادت تحلنى على حقيقة أنه لا توجد جماعة واحدة متجانسة فى داخلها فيما يتعلق بالنواحي الثقافية والأنتية ، وقد كفت مستويات غير المتساوية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحلا الاقليمين حد فى الجنوب من سيطرة الشمال ، هذا بالإضافة الى اتجاه اللامبالاة . وأحيانا التعالى من جانب الاحزاب السياسية التقليدية التى ظهرت فى الشمال .

وقد تفجر الخوف والشك والجرايم المضرة بتسلط على فى مناسبة الاستقلال حينما تمردت القوات الجنوبية فى اغسطس عام ١٩٥٥ ، ذلك التمرد الذى نتج عنه خسائر كبيرة فى الارواح لدى الجانبين . وانتشر عدم الاستقرار فى كل الجنوب ، ورغم انه انتهى فى النهاية وساد بعده النظام الا أنه قد ميز مقدم الاستقلال الذى تحقق رسميا فى اول أيام عام ١٩٥٦ وكان مصفوما بالمخاطر .

وقد اتسمت المرحلة الأولى بعدد الاستقلال بتكثيف التنافس الطائفى والانقسام السياسى بين الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادى) وفى داخلهما . وشغل النظام البرلمانى المستررع على شاتلة نظيره الغربى فى أن يأخذ فى الاعتبار حقائق الحياة السياسية فى السودان على المستوى القومى والمحلى ، وتم طبع وظائف التمثيل والمشاركة والتطعيم فى الحكومة بطابع السياسة الطائفية للنخبة التقليدية . وتمثل الفشل الأعظم فى منطقة الجنوب ، إذ أن عدم المبالاة بالطموحات والمظالم الاقليمية سواء عن طريق الاممال أو المناورة قد خلق موقفا متفجرا لا هوادة فيه .

لقد كان المطلب الجنوبي بخلق وضع خاص للجنوب مطلباً معقولاً، وكان من الممكن أن يحظى بيمض الأسس المقبولة التي تساعد في التوصل إلى تسوية مشتركة ، إلا أن أياً من الحزبين الكبيرين لم يكن يستطيع أن يسمو فوق مصالحه الطائفية من أجل أن يتعايش مع المحتوى القومي لقضية الجنوب . هذا بالإضافة إلى أن السياسة الجنوبيةين أنفسهم لم يبتوا أنهم أقل اهتماماً باتباع الطموح الترقصى والمصالح القبلية ، أن سلوك التسماليين — أو بمعنى أدق — عجزهم بدأ وكأنه يهدف بالأساس إلى حرمان الجنوبيين من أى نصيب حلى فى إدارة البلاد .

وفى نوفمبر عام ١٩٥٨ تدخل النظام العسكرى (تحت قيادة الفريق ابراهيم عبود) ووضع حداً للوجود غير المستقر والقلق للحكومة البرلمانية .

وقد بحث النظام العسكرى أشكالاً مختلفة من أجل حل المشكلة المحدقة بالبلاد ، واطبق فى الجنوب برنامجاً عدوانياً للإسلة والتعريب، وكانت النتيجة زيادة الاغتراب لدى الجنوبيين تجاه النظام وتجاه الإسلام وتجاه الشمال ، وكما قال هولت ودالى : ان تلك السياسة والتي وضعت أسسها فى الأيام الأولى للحكم الثنائى والتي ربما ساعدت على توسيع السمة القومية بدت — تحت الحكم العسكرى — وكأنها تهدف إلى قمع الهوية الجنوبية الوليدة رغم أنها لم تتبلور بعد .

وقد وضع بتشولد هذه السياسات فى سياقها التاريخى والثقافى عن طريق اختبار المقدمات المنطقية فى تفكير النخبة العسكرية : « لقد كان الإسلام واللغة العربية هما — فى الواقع — العامل الحافز على خلق ثقافة متكاملة — وان لم تكن متجانسة — من العديد من القبائل الأثنية فى الشمال ، ان الاعتقاد بأن هذه المصينة ذاتها قابلة للتطبيق على الجنوب ليس شيئاً غريباً وان كان ساذجاً نوعاً ما » .

الا أن هذه السياسات — ومهما بدت من وجهة نظر اللجنة العسكرية حسنة النية — فإنها قد أثبتت أنها كانت عديمة الفائدة كليا .

وقد لجأ النظام العسكري الى الشكل السياسى البسيط الذى يتمثل فى محاولة حل مشكلة الجنوب عن طريق القوة بمد أن اصيب بالحباط نتيجة عجزه عن الوصول الى السيطرة على مشكلة المتكامل القومى المعقدة وعدم الرضا المتزايد فى البلاد ، وكانت النتيجة هى وضع البلاد فى حلقة مفرغة من العنف المتصاعد .

وتطورت المقاومة الجنوبية ، وفى عام ١٩٦٢ تشكلت حركة سياسية فى المنفى وأتت عرفت باسم سانو ، وجيش حرب عصابات « الانيانيا » وهى الجناح العسكرية لسانو والذى بدأ العمل فى جنوب السودان فى عام ١٩٦٣ .

وأصبح المتمردون يحاربون علنا من أجل الانفصال فضاغت الحكومة — نتيجة ذلك — عملياتها العسكرية المتزايدة فى الجنوب . وفى عام ١٩٦٤ هرب حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ جنوبى الى أوغندا وزائير وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى .

لقد عجل تعقيد مشكلة الجنوب بسقوط النظام ، وعبر الرأى العام فى الشمال عن استيائه لسياسة الحكومة فى الجنوب ، وخرجت فرق البحث فى جامعة الخرطوم بنتائج مؤداها « أنه لا يمكن إيجاد حل مع استمرار العسكريين فى التحكم » وأدت المواجهة العنيفة بين الطلاب والقوات الحكومية فى أكتوبر عام ١٩٦٤ الى اندلاع انتفاضة شعبية موحدة أطاحت بالنظام العسكري فى خلال أسبوع واحد ، وهدد بدأت الحكومة المدنية الانتقالية — فور تسلمها السلطة عقب ثورة أكتوبر — بإلغاء السياسات القمعية للنظام العسكري ، وبدأت تخطو نحو المصالحة مع الجنوب

فأصدرت عفوا علما ، بل ودعت الزعماء الجنوبيين المنفيين للمشاركة في
الاعداد لوقف إطلاق النار والبدء في المفاوضات •

وفي مارس عام ١٩٦٥ دعت الحكومة الجديدة الى مؤتمر المساندة
المستديرة في الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب ، وقد شارحت في هذا
المؤتمر معظم الأحزاب السياسية الكبيرة الشمالية والجنوبية ، وقد شمل
النقاش الخطط المختلفة التي تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير ونموذج
الحكومة المحلية ، الا أنهم لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق حول أى منها ،
فقد عارضت الأحزاب السياسية الشمالية حق تقرير المصير على أساس
أنه ما من جزء أو جماعة في البلاد لها الحق المطلق في أن تقرر مصيرها
بالانفصال •

وقد نظر الى الفيدرالية على أنها مرفوضة من منطلق الموارد
القومية والبشرية ، وأيضا باعتبارها تشجع تزايد المحلية ، وقد وافقت
الأحزاب الشمالية على حكومة اقليمية •

أما احزاب الجنوب فقد انقسمت ما بين مؤيد لحق تقرير المصير
ومؤيد لشكل من أشكال الوحدة الاختيارية • ورغم أن ممثلى الشمال
والجنوب كانوا قد اتفقوا — عاكسين العزم — على استبعاد كل من
الانفصال وبقاء الوضع القائم الا أنهم لم يتفقوا على أى شئ آخر •

ان الغشل في التوصل الى اتفاقية لم يكن حتميا ، ففي عام ١٩٦٦
انتهت اللجنة — والتي كان قوامها اثني عشر رجلا والتي شكلها المؤتمر من
أجل استكمال البحث للتوصل الى تسوية — الى مقترحات بحكم ذاتي
للجنوب يشبه الى حد كبير ما تقرر فيما بعد في اتفاقية أديس أبابا
عام ١٩٧٣ •

الا أن الصورة العسكرية والسياسية في عام ١٩٦٥ كانت مختلفة ،

ولم تكن التطورات والأوضاع داخل السودان ومن حولها ملائمة
لتنسوية سليمة •

وذهبت بالتالي المبادرة الى أنصار الحل العسكري •
لقد انقسم الزعماء الجنوبيون بحسبة حول شكل التنسوية ، الأمر
الذى أدى الى فشلهم فى تقديم أرضية مشتركة ، وفى نفس الوقت فان
قوات الانيانيا — والتي لم يتم اشتراكها مباشرة فى المفاوضات — كانت
تعمل على استغلال استرخاء الاجراءات الأمنية والايقاف المؤقت للعمليات
العسكرية فى الجنوب •

لقد كان يجب أن تكون الحركة الحقيقية على الأرض فى الجنوب ،
وليس فى قاعة الاجتماعات داخل المؤتمر ، حيث انه بترديد قوة الانيانيا
انحصر تأثير الساسة الجنوبيين الأكثر اعتدالا •

وكانت هناك أحداث مماثلة فى الشمال — بأشكال مختلفة ولأسباب
مختلفة — الا أنها فى النهاية أدت الى اتخاذ سياسة متشددة ، فالسياسة
الخارجية الراديكالية التى اتبعتها الحكومة الانتقالية لم تؤد فقط الى
تقويض النهج الليبرالى ازاء مشكله لجنوب ، بل كانت أيضا — ودون قصد
من جانب الحكومة — فى صالح كل من الانيانيا وزعماء الأحزاب الشمالية
الكبرى ، فالتأييد من جانب حكومة الخرطوم ذات التوجه الراديكالى الى
حركات التحرير الأفريقية — وفى بعض الأحيان الحركات الانفصالية قد
أفزع النظم المحافظة فى الدول المجاورة ، فكل من حكومة أثيوبيا والكونغو
(زائير) وتشاد لها مشكلات تتعلق بتكامل الاقلية الأمر الذى جعل
رد فعل هذه الحكومات — على ما اعتبرته دعما ايجابيا من جانب السودان
للجماعات المناوئة فى بلادها — هو تقديم المساعدة العلنية للانيانيا •

بالإضافة الى ذلك ، فان حكومة الخرطوم الراديكالية ، المحاصرة من
الخارج — كما أوضحنا — كانت تواجه أيضا هجوما من الداخل •

فقد قامت الأحزاب السياسية التقليدية والتي غضيت لاستبعادها النسبي من السلطة والتي استأنت للاتجاه اليسارى للحكومة — بمحاولة ناجحة لاستعادة هيمنتها على السلطة السياسية فى البلاد .

وفى مواجهة تلك التحديات الداخلية والخارجية ، انحسر بسرعة نفوذ العناصر اليسارية ، وفى أعقاب انتخابات أبريل عام ١٩٦٥ ، عادت الى السلطة حكومة ائتلافية تحت زعامة محمد أحمد محبوب — زعيم حزب الأمة — والذي أعاد فوراً تطبيق سياسة متسدة فى التعامل مع مشكلة الجنسوي .

وفى الواقع فإن عودة السياسة الحزبية قد أحيا من جديد الانقسامات الطائفية والإيدلوجية والإقليمية القديمة والتي أصبحت أكثر حدة واتساعاً من أى وقت مضى ، فحيث أن الأحزاب أصبحت منتحلة بالمنورة من أجل الوصول لمواقع سياسية ، فإنها لم تعد تملك القوة ولا الرغبة فى التعايش مع الموضع المعقد والمتدهور فى الجنوب ، ذلك الموضع الذى عادت تصفه من جديد بشيء من التبسيط بأنه مجرد مشكلة أمنية يكمن حلها فى يد القسوة العسكرية . ومن ثم فقد ظلت مشكلة الجنوب بلا حل ، بل ظلت محاولات إيجاد دستور دائم وفعال مسألة لا اتفاق عليها بين الشماليين والجنوبيين بل لا اتفاق عليها داخل كل فريق على حده .

ونتج عن كل ما سبق أن وقعت السودان مرة أخرى تحت الحزم العسكرى للمرة الثانية منذ الاستقلال .

فى مايو عام ١٩٦٩ . قام بعض الضباط الراديكاليين الشباب تحت رعايه جعفر نميرى بانقلاب عسكرى واستولوا على السلطة من الحكومة المدنية ، وقصد شارك الضباط الراديكاليون بعض الجماعات اليسارية والقومية والتي — وبطلعها للاستراكية العربية والأفريقية — كانت تسعى الى سياسة تحول اقتصادى وسياسى فى السودان ، وقد اعترف النظام

الجديد بالاختلافات الثقافية والأثنية الموجودة في السودان ، بل وطرح
حصلا سياسيا قائما على الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب •

ولم تكن هناك استجابة مباشرة من جانب الزعماء المعارضين في
الجنوب بسبب الشك وعدم الثقة من جانب ، وبسبب أن الحركات
الجنوبية المتعددة كانت لا تزال مختلفة فيما بينها حول منهج حل القضية
من جانب آخر •

في الواقع لقد كان الزعماء الشماليون والجنوبيون على حد سواء
يواجهون صراعات داخلية على السلطة ، فاستلوا بدعم سلطتهم داخل
حركاتهم ، وبعد نجاح نميري مع حلول عام ١٩٧٠ أن يقضى على المقاومة
المسلحة من جانب الأحزاب التقليدية واليمينية وخاصة الأنصار ، وبعد
احباط محاولة انقلاب عسكري شيوعي في يوليو عام ١٩٧١ ، انقلب نميري
على حلفائه اليساريين وأبعدهم عن الساحة السياسية ، في نفس الوقت
تقريبا كان جوزيف لاجو زعيم اثيانيا يسمى الى ضم الفرق الجنوبية
المختلفة تحت زعامته • في عام ١٩٧١ نجح لاجو في إقامة اثيانيا موحدة
وذات جناح سيلي جديد هو حركة تحرير جنوب السودان تحت
قيادته المباشرة • والتقت مصالح الزعيمين العسكريين بشكل غريب ، ف نظام
نميري - وبعد القضاء على التصدي اليساري واليميني - لم يكن
يشعر بعد بالأمان ، بل شعر أنه في حاجة الى إقامة أساس للسلطة وإقامة
شرعية سياسية •

فأعاد نميري - بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية في أكتوبر عام ١٩٧١
- الاتصال بقيادة الجنوب ، ذلك الاتصال الذي كان قد بدأه اليساريون
قبل فترة ، وبدأ يضغط من أجل إيجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب ، من
ناحية أخرى كان لاجو معنيا بأن يحول دون أى محاولة تتدخل جديدة
من جانب السلطة الجنوبية ، وكان مهتما أيضا بوضع حد للحرب بأفضل
شكل ممكن بالنسبة للجنوب •

بإختصار لقد توصل الطرفان الى أن هذا الصراع لانتهائى ،
فالأنانيا قد جعلت الجنوب اقليما يصعب أن تحكمه الخرطوم ، بيد
أن الحصول على انفصال معترف به دوليا كان ضربا من المستحيل ، لذا
كانت الحكومة تطالب بالوحدة وتعلن أن كل شىء قابل للتفاوض ، لقد
عمل على تسهيل هذا التقارب بعض العوامل الخارجية ، فقد أدى موقف
نميرى من اليساريين الى تشجيع مجلس الكنائس العالمى ونظام هيلاسلاسى
على اتخاذ تحركات أكثر ايجابية فى محاولات التقريب بين الطرفين المتنازعين
فى السودان .

وتجدر الاشارة هنا الى أن نجاح المفاوضات فى أديس أبابا كان
سهلا ممكنا ، إذ أنه ما من قائد سودانى من الذين شاركوا فى تلك
المفاوضات كان مقيدا بشدة بالاتجاهات المعارضة أو على الأقل كان يشعر
بأنه عرضة للمحاسبة من جانب جماهيره .

لقد تم انقاذ المفاوضات ، لأن نميرى تحرك لمنع أى محاولة شمالية
لتعبئة المعارضة لهذه التسوية ، ولأن الزعيم الجنوبى قرر أن يعمل
لصالح الوحدة الشاملة للسودان .

وقد استنتج كاسفير : « اذا كانت الحالة السودانية هى الاستثناء
من قاعدة أن الحرب الأهلية من المستحيل حلها عن طريق تسوية تفاوضية
فانما الاستثناء الذى يثبت القاعدة » .

● الانسحاب :

تقدمت اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ حلا سلميا لأكثر مشكلات
السودان تعقيدا ، ووضعت حدا للحرب الأهلية التى استمرت ما يقرب
من سبعة عشر عاما . وقد أعلن الطرفان فى اعلان رسمى مشترك :
« أخذا فى الاعتبار المحافظة على السلم والاستقرار كأولوية أولى ،

فقد تم تحديد اطار سياسى وادارى وقانونى يمكن من خلاله تحقيق المطامح الاقليمية ، ويمكن أن يحافظ على السيادة والمصالح القومية » *

وبناء على هذه الاتفاقية صدر قانون باسم « اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى للمحيريات الجنوبية عام ١٩٧٢ » *

وتم التصديق عليها من جانب الطرفين فى أديس أبابا فى ١٩٧٣/٣/٢٧ *

وطبقا للاتفاقية يصبح الجنوب اقليما خاضعا للحكم الذاتى يشمل ٣ مديريات - مديرية بحر الغزال ومديرية أعالي النيل والمديرية الاستوائية - وقد تم تقنين العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليمية بحيث يعطى للحكومة المركزية الحق فى السيطرة على ما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية والتجارة والتخطيط للاقتصاد القومى والنقل والاتصال ، بينما تكون الحكومة الاقليمية مسؤولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلى والادارة والتنمية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية *

وقد منحت الاتفاقية الاقليم الجنوبى جهازا تشريعيا (مجلس الشعب الاقليمى) وجهازا تنفيذيا (المجلس التنفيذى العالى) ومنحت الاتفاقية مجلس التسع الاقليمى - الذى ينتخب بالامتراع السرى الحق فى مطالبة رئيس الجمهورية - بعد الحصول على الموافقة باغلبية الثلثين - أن يؤجل أو يسحب أى مشروع مرتضى من شأنه أن يضر بمصالح أو نزوات الجنوب ، كما أعطى المجلس الحق أن يطالب - بأغلبية ٣/٤ الأعضاء - بترقية رئيس المجلس التنفيذى العالى أو أى عضو فى الجهاز التنفيذى الاقليمى ، وعلى الرئيس طبقا للقانون أن يقبل هذه المطالب ، لقد كان المجلس التنفيذى العالى مسؤولا عن حكم الجنوب تحت رئاسة « رئيس تنفيذى » يتم اختياره من جانب مجلس الشعب الاقليمى ، ويتم تعيينه من جانب رئيس الجمهورية *

كما أعطت الاتفاقية الحكومة الجنوبية ميزانية مستقلة وعوائد الضرائب الإقليمية ، بالإضافة الى اموال أخرى تصددها الحكومة المركزية ، ويتم تحديد تمثيل الجنوبيين في الجيش السوداني بنسبتهم الى عدد السكان ، وقد وضع استخدام القوات المسلحة الجنوبية تحت سلطة رئيس الجمهورية لتمارس بناء على مشورة رئيس المجلس التنفيذي العالي .

وقد اشترطت الاتفاقية : - « بينما تكون العربية هي اللغة الرسمية للسودان تكون الانجليزية هي اللغة الرئيسية لاقليم الجنوب » ، ويحفظ الجنوبيون بتمثيله في مجلس الشعب القومي على أساس الاقتراع العام والتمثيل النسبي .

واكدت الاتفاقية على أنه يمكن تعديل الاتفاقيات - فقط - بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القومي ، وبموافقة ثلثي مواطني الجنوب في استفتاء عام .

لقد كان عامل الوقت هو أول صعوبة واجهت تطبيق الاتفاقية ، وبالتحديد كيفية تخطي الفترة ما بين وقف الأعمال العدائية ، وبداية تطبيق أول قانون شامل ، وماهية الاكليات التي تجعل ذلك القانون ذا غايلية .

وللتخلص من هذه الصعوبات عقدت اتفاقيات انتقالية لادماج المقاتلين في الأبنية في قوات الجيش النظامي ، وتسوية أوضاع اللاجئين ، وفي أبريل عام ١٩٧٣ اتخذت أول خطوة تجاه انشاء حكومة اقليمية حين عين السيد ابل الير (الوزير السابق لشؤون الجنوب) رئيسا للمجلس التنفيذي العالي المعين من أجل الاضطلاع بشؤون الاقليم لفترة انتقالية مدتها ١٨ شهرا ، حتى تجرى انتخابات مجلس الشعب الاقليمي .

لقد كان أعضاء المجلس التنفيذي العالي خليطا من جنوبيين عملوا

سابقا داخل حكومة نيميرى أو ممثلين لأجزاء مختلفة من حركة المقاومة ، ومنح جوزيف لاجو رتبة لواء فى الجيش السودانى •

ولم تكن نهاية الصراع الطويل انجازا ضئيلا ، بل لقد أشاد العالم الخارجى كله بالتسوية السلمية باعتبارها نصرا باهرا لنيميرى •

وبالنسبة للدول الأفريقية خاصة تلك التى تعانى أوضاعا متشابهة كان للتسوية السلمية عن طريق المفاوضات مغزى خاص •

وعلى المستوى التنظيمى فقد تبع نظام الحكم الذاتى الاقليمى الذى أقر فى الجنوب ، ليس فقط انتقالا اداريا للسلطة من المركز الى الاقليم ، وإنما نشرًا للسلطة المركزية الى السلطات الاقليمية مع خلق أجهزة تشريعية وتنفيذية جديدة •

الآن اتفاقية الحكم الذاتى كانت اما غامضة أو أنها أجمعت عن التحديد فى بعض القضايا الأساسية فيما يتعلق بالوظائف التشريعية والتنفيذية للحكومة •

ومنذ أن خرجت الاتفاقية الى حيز الوجود قبل اعلان الدستور كان هناك اختلاف تام بين بعض بنودها وما جاء فى الدستور ، بل كانت أحيانا تحوى فى مضمونها تناقضا مع ما جاء فى الدستور ، هذه الاختلافات الأساسية المرتبطة بطبيعة النظام السياسى ومبادئه الأساسية أدت الى غوضى سياسية وغموض أو قصور قانونى •

وأكثر هذه الأشياء وضوحا هو أنه بينما قام الحكم الذاتى فى الجنوب على أساس برلمانى يعتمد فيه التنفيذ على مساندة الجهاز التشريعى ، فقد أتى الدستور بنظام رئاسى تكون فيه السلطة التنفيذية منوالة لرئيس الجمهورية ونصده ، أن هذا ربما لا يحوى تناقضا اذا

كان كل نظام سيمثل مفصلاً عن الآخر ، إلا أنه من الصعب أن نرى كيف تسير العلاقات بين المركز والاقليم في اطار نظامين مختلفين كلية .

لقد أعلن الدستور أن الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم الوحيد في كل البلاد .

وعلى الاتحاد الاشتراكي أن يختار رئيس الجمهورية ويختار أو يوافق على اختيار مرسومى مجلس الشعب .

لقد كانت أحكام الاتفاقية مختلفة فيما يتعلق بانتخاب المجلس التنفيذى ، كما أن فكرة نظام الحزب الواحد لا تتسق مع الافتراض الأساسى بوجود حكومة برلمانية ، لذا فإن تدخل الاتحاد الاشتراكي السودانى في سياسة الجنوب كان متعارفاً مع روح بل ونص الاتفاقية ، الأمر الذى أدى الى الانقسام وعدم الاستقرار ، ومن هذه الأشياء العربية أيضاً أنه على الرغم من أن الدستور قد أعطى رئيس الجمهورية الحق فى أن يحل مجلس الشعب القومى فإن اتفاقية ١٩٧٢ لم تضع مثل هذا الحكم فيما يتعلق بحل المجلس الاقليمى .

وحين قام نميرى فيما بعد بتنفيذ الدستور وحل المجلس الاقليمى نظر الى عمله من جانب بعض زعماء الجنوب باعتباره انتهاكاً صارخاً لاتفاقية أديس أبابا .

ويمقياس نشر السلطة : - لقد فشلت اتفاقية الحكم الذاتى في التعامل مع نظام الحكومة المحلية ، فقد وضعت الاتفاقية سلطة المجالس المحلية تحت تصرف المجلس التنفيذى العالى ، وهذه المركزية الواضحة فى نظام ينشر السلطات بدت وكأنها بمثابة حرمان للمستويات الادارية الأدنى من التعامل مع القضايا التى هى بالضرورة ذات طابع محلى ، وقد استخدمت هذه الفكرة فيما بعد كمجة من أجل تبرير قرار إعادة

تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات - ذلك القرار الذى اثار الجدل ،
وحين قدمت الاتفاقية ميزانيه مستقلة للجنوب مع عوائد الضرائب
الاقليمية والأموال المركزية . لقد افترضت الاتفاقية وجود احصائيات
محدودة للعوائد والضرائب والرسوم والتي يمكن أن تنقل الى التروة
الاقليمية ، وبما أنه لم يكن هناك احصائيات وكل ما كان متاحا هو أموال
محدودة فان هذا البند لم ينفذ . ولم يكن له أدنى تأثير على صياغة
العلاقات المالية بين الخزانات المحلية والخزانة المركزية .

لقد أشعلت الموارد المالية الضئيلة عدم الرضا لدى الجنوب
ضد فشل الحكومة المركزية فى تحديد أموال بعينها تخصص بتنمية
الجنوب من الناحية الاقتصادية .

كما كانت اتفاقية ١٩٧٢ غامضة فيما يتعلق بتعريف ما هى بالتحديد
المعايير التى على أساسها يتم تعيين الحدود ، هل هى ادارية ام ثقافية ؟
هذا الموضوع أصبح فيما بعد مصدرا لحدوث شقاق فى العلاقات
بين الشمال والجنوب .

ومنذ اتفاقية الحكم الذاتى فان السياسة المعلنة للحكومة كانت
التحرك تجاه اقامة نظام حكم محلى أكثر شمولاً .

ويحدد اقامة حكومة اقليمية فى الجنوب كان هناك افتراض بأن خبرة
الجنوب يمكن أن تقدم نموذجا لتخطيط ممثل لاعادة تشكيل سلطة
الحكومة وهيكلها وانتساء حكومة اقليمية فى الشمال .

ومن الناحية النظرية فقد كان نشر انسلطة المقترح يعنى تغييرات
عنيقة فى هيكل النظام الحكومى وسلحته ووظائفه فى السودان .

وفى عام ١٩٨٠ تم تعديل الدستور بحيث تصبح الحكومه الاقليمية

جزءاً أساسياً من حكومة البلاد ، وقسمت اتفاقية الحكم الاقليمي في عام ١٩٨٠ شمال السودان الى خمسة أقاليم — الشمال ، الوسط ، الشرق كردفان ، دارفور •

وبينما أخذت خبرة الجنوب كنموذج لتقديم حكومة اقليمية لشمال السودان فقد كان تقسيم الشمال الى أقاليم بمثابة اقتراح لاعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقسام مستقلة ، وأن الدعوة لاعادة التقسيم التي تبناها جوزيف لاجبو كانت تقوم على فكرة أنه نظام حكم اقليمي جديد غان الأسباب التي كانت تحتم بقاء الجنوب كوحدة واحدة لم تسد موجودة ، وقد رأى معارضو اعادة التقسيم أنه سوف يقضى على روح اتفاقية أديس أبابا وسوف يؤدي الى تشويه صورة الدستور ، وسيدخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار • لقد كان واضحاً أن نمري يفضل اعادة التقسيم ، ولكنه في مراحل مختلفة من النقاش كان واضحاً أن لديه تحفظات حول نتائج المحتمة •

وفي أكتوبر عام ١٩٨١ ، حل المجلس الشعبي الاقليمي وتخلص من ادارة « أبك الير » — والذي كان معارضاً لاعادة التقسيم — وعينت حكومة مؤقتة لتوجيه الجنوب الى انتخابات واستفتاء عام حول قضية اعادة التقسيم •

وجاءت نتيجة الانتخابات التي أجريت في منتصف عام ١٩٨٢ بتفوق ضئيل لمؤيدي اعادة التقسيم — والذين يمثلون القبائل الصغيرة على المعارضين له • والذين كانوا بالأساس من الدنكا أكبر قبائل الجنوب — وفي الصراع السياسي الذي أحاط بالانتخابات قرر نمري أن ينفذ ما أتت به نتيجة الاستفتاء وأن يقيم التغيير المزمع في وضع اقليم الجنوب •

وفي ٦/٦/١٩٨٣ أعلن نمري إقامة ثلاث حكومات اقليمية في الجنوب — بحر النزال — الاستوائية — أعلى النيل •

وقد قدم الرئيس إعادة التقسيم للجنوب باعتباره ذروة سياسة نشر السلطة في البلاد كشكل فاشتمل بذلك الهيكل الانتشاري للسودان على ثمانى حكومات اقليمية كل منها لها حاكم (محافظ) ومجلس تنفيذى، ومجلس تشريعى ، وادارة مدنية .

لقد كان التنظيم الجديد يهدف الى اقامة نظام مسئول فى النهاية أمام الرئيس على أن يحكم مع وزارة صغيرة وضجة مدنية فى الخرطوم ويساعده فى ذلك جهاز قوى من المستشارين .

ويكان ادفاع عن التمول للاقليمية كما كان من قبل : — « أنه سيؤدى الى حكومة اقليمية تتخذ قرارات هامة على المستوى المحلى » .

الا أن المتعلمين السودانيين الجنوبيين استأوا من الاعتداء على النظام الذى اقامته اتفاقيه اديس ابابا ، وقد زاد من اشتعال هذا فى الجنوب اعلان نميرى فى سبتمبر عام ١٩٨٣ فرض قوانين الشريعة الاسلاميه على السودان ، فأصبح سببح الاسلامة — بحرف النظر عن صحته أو خطئه — هو القلق الذى يعتصر الجنوب . وعلى الرغم من ان تلك القضية كانت مثارا لنقاش قومى لفترة طويلة ، الا ان تطبيق الشريعة الاسلاميه فى ذلك الوقت كان مباحثا من منظور الاثار التقسيمية المحتملة التى ربما تنتج على صعيد العلاقات مع الجنوب ، والعلاقات بين الجماعات العلمانية والجماعات الدينية فى الشمال . وربما يرجع السبب الذى شجع نميرى على تطبيق الشريعة الاسلاميه هو أنه — وبعد إعادة تقسيم الجنوب — لم يعد يخشى أن يتكون هجوم مضاد على قدر من التقسيم ضد القوانين الاسلاميه .

هذه الحركات المتناقضة خلقت عدم الاستقرار فى السياسة الاقليمية والاقومية على حد سواء قبل تطبيق الشريعة الاسلاميه واعادة التقسيم ، فقد اندلعت حركات العصيان المسلح فى الجنوب .

وفى أثناء الجدل الدائر حول إعادة التقسيم عام ١٩٨٣ — والذي اعترضه الفوضى — تبلورت حركة مقاومه اطلقت على نفسها « أنيانيا ٢ » ومهدد التوتر وعدم الرضا فى الجنوب باندلاع صراع مسلح واسع النطاق فى آية لحظة ، وبدأت مواجهه — سواء عن قصد أو بدون قصد — تحل محل المصالحة والثقة على نحو متزايد •

● عملية نشر السلطة :

لقد بدأ الرأى العام السودانى المستتير سواء فى الشمال أو فى الجنوب يدرك بشكل متنامى أن السياسة الفردية التى اتبعها نميرى فى صنع القرار قد قوضت كل المؤسسات التى أقامها من أجل انشاء حكومة اقليمية ، وقد نتج عن الانتخابات الإقليمية فى الاقاليم الخمسة الشمالية تشكيل مجالس تسعوية اقليمية ، وعودة الحكام السابقين ، وكان كل هؤلاء الحكام قد اختيروا من قبل من جانب الرئيس •

وقد وعد نميرى — قبل الانتخابات — ألا يتدخل مطلقا فى سلطات الاقاليم ، ولكنه أوضح أن التوظيف الأمان لنظام « نشر السلطة » يعتمد على تحقيق كل اقليم لاحتفائه الذاتى من الناحية الاقتصادية ، وبما أن ذلك — وفى ضوء الوضع الاقتصادى للبلاد — كان من الأهداف طويلة الأجل فإن الامتتناج المنطقى الضمنى يتلخص فى أن التحقيق الكامل للحكم الإقليمى يجب أن ينتظر إلى المستقبل غير المنظور •

وفى الواقع فإن التطبيق الاقتصادى للإقليمية لم يذهب أبدا أبعد من اعطاء كل اقليم الحق فى جمع الضرائب المحلية ، فخررة الجنوب قد أثبتت أنه ومع الموارد الاقتصادية الضئيلة للبلاد فإن قضية توزيع الأموال يمكن أن تشكل مصدرا خطيرا للنزاع بين المركز والاقاليم كما حدث فى نيجيريا ذات الموارد الكبيرة نسبيا •

ان عملية التقسيم الى اقاليم قد خلقت بعض التساؤلات حول دور التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى السودانى) فى النظام الجديد ، ومرة أخرى فقد أكدت خبرة الجنوب أن تدخل الاتحاد الاشتراكى السودانى فى العملية السياسية الاقليمية كان سلبيا ، وعادة ما كان له آثار تمزيقية ، لمقد فشل الاتحاد الاشتراكى السودانى — منذ انشائه فى عام ١٩٧٢ وادماجه فى دستور عام ١٩٧٣ كتنظيم سياسى واحد فى تحقيق هدفه المعلن وهو تخطى الفجوة بين الحاكم والمحكوم .

وقد فرضت وظيفة الاتحاد الاشتراكى الاقليمية دورا اشرافيا متزايدا للمركز على الاقاليم ، ومن هذا المنطلق أصبح أداة فى يد نميرى ليستحوذ على السلطة السياسية ، وحيث ثار الجدل فى الشمال حول التقسيم الى اقاليم فقد تم ايضا مزايما نشر السلطة ، فحجم الدولة ويمينها الأساسية المتخلفة جعلت من الضرورى وجود حكم فعال وايجابى، ونشر السلطة يعيد الحكومة الى الشعب ، ومن ثم يشبع الطموحات المحلية .

وكانت أكثر الافتراضات تفاؤلا : أن الحكومة الاقليمية والمحلية والتي تقسم بالمشاركة سوف تساعد على اصفاء الطابع الديمقراطى على العملية السياسية فى البلاد ككل .

ان المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نشر السلطة كانت مبادئ مرغوبا فيها بشكل واضح ، الا أن السؤال الأساسى الذى طرح نفسه كان : ما اذا كان السودان مستعدا لمثل هذا النظام ؟ ، بل أبعد من ذلك ما اذا كانت الظروف السائدة سوف تسمح بوجوده من الناحية الاقتصادية والسياسية ؟ ، وفى الواقع فإن العوامل التى تحول دونه ، ففى جو تصوده مشكلات اقتصادية مستعصية وأزمات سياسية عجيبة ، ويتفتش فيه عدم الرضا وعدم الاستقرار الشعبى ، فإن المنهج الانتشارى

يكون بمثابة العامل الذي ينسل الاتجاهات الانفصالية في أجزاء البسلام المختلفة أكثر من أنه يعمل على إخمادها •

ومن وجهة نظر الكثيرين من المتعلمين السودانيين فإن دوافع النظام من أجل إقامة حكومة اقليمية كان مشكوكا فيها •

خفي بعض الأحيان • نظر اليها باعتبارها مجرد طريق لتكريس النظام الرئاسي ، وتخليص الخرطوم من مشكلات السياسة الحزبية وجعل الاقاليم قابلة ومذعنه للوضع القائم •

وهناك مصدر آخر للتناقض ، فاقترح إقامة حكومة اقليمية في الشمال زاد من تعقيد العلاقات بين الشمال والجنوب والتي هي أصلا علاقات تتسم بالاضطراب ، فمن وجهة نظر جنوبية فإن المحاولة كحل لإنشاء نظم اقليمية في الشمال هي من أجل التقليل من الفجوة على الأقل نظريا — بين الشمال والجنوب — بل أكثر من ذلك فإن الجنوبيين وبعد أن راوا اقليمهم قد انحسر إلى السدس كان عليهم أن يقبلوا بمرارة إعادة التقسيم للجنوب نفسه إلى ثلاثة أقاليم •

وبالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من غرابة الوضع ههنا يتعلق بالعلاقة بين الطيف البرلماني للحكومة اقليمية في الجنوب والطبيعة الرئاسية للدستور القومي فإن اتفاقه عام ١٩٨٢ للحكومة اقليمية خلقت نظما اقليمية شبه برلمانية في الشمال ، وكان الاتجاه العام مع ذلك في الواقع هو تخريس السلطة الرئاسية داخل هيكل سياسي — ولكنه ليس فيدراليا — مصوص عليه في الدستور •

لقد كان أسلوب نمري لصع القرار المقائم على الفردية يوحى بأنه يدرك عملية نشر السلطة — التي أنشأها — باعتبارها نظاما فيدراليا مع وجود رئاسة ذات سلطات كاملة ، لقد كان هناك تناقض أكثر من مجرد الترتيبات الدستورية والتناقضات الموروثة •

لقد كانت الرئاسة الاستبدادية هي العنصر الوحيد المتناسك في النظام السياسي المتباين الذي خلقته هذه الرئاسة ، والذي يتسم بانتباين من داخله ، وكانت في نفس الوقت العنصر المؤدي الى زعزعة الاستقرار بهذا النظام ، وكان ذلك واضحا في طبيعة العلاقة بين نميري والجنوب والتي اتسمت بالازدواجية ، فلفتره جديرة بالاعتبار حظي نميري بشعبية في الجنوب فاقت شعبيه أى زعيم محلي ، وأعطت الأمل في مستقبل أفضل ، ولكن ومنذ البداية فان مشكلة بناء الجنوب بسكل عام عقدتها الشكوك المتبادلة ، والميراث المتبقى من التاريخ الطويل للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وقد خلقت المهمة الفاشلة - لاستيعاب قوات التمرد في الجيش النظامي واعادة توطين اللاجئين بلا شك - حلافا وسوء فهم .

وبدأت عليه الإصلاح فقط حين أقيمت أول انتخابات للمجلس الشعبي الاقليمي عام ١٩٧٣ ، فقد اختار نميري من جديد حليفه الجنوبي - أبل السيد نائب الرئيس - لرئاسته المجلس التنفيذي العالي حتى قبل ان يسرع المجلس الاقليمي في الاحتيال ، وقد وضعت تلك الخطوة من جانب نميري سابقه لتدخل الرئيس والذي كان يمتصه اعتداء حطير ، وأدى الى عدم استقرار في داخل النظام الجنوبي الذي - ورغم أنه اتسم بالبدائية والتقسيم - كان لا يزال يعمل .

ومن وجهة نظر الرئيس فان هذه التدخلات كانت حتمية من أجل تجنب المواجهات التعزيقية ، واجباط بعض التطورات التي من شأنها احداث كثرته في الجنوب ، أو بمعنى آخر فقد كان يجب انقاذ الجنوب من نفسه ، وكما علق أحد الزعماء الجنوبيين : « لقد بقى الجنوب على قيد الحياة ولكن تحجيم المؤسسات قد أتم محو وجودها تماما » .

وكان لابد من أن تكون هناك لحظة ما لا يستطيع بعدها الجنوب

تحمل مثل هذه القيود ، لحظة تدفع بالجنوبيين أنفسهم الى نفس المواجهة
التمييزية التي كانوا يعملون على تجنبها .

ويمكن بالأساس ارجاع عدم الاستقرار السياسى المزمع فى الجنوب
الى الفشل فى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد عاق بعض
التضارب فى الاختصاصات عمل كل من المجلس التنفيذى العالى والمجلس
الشعبى الاقليمى ، ذلك التضارب الذى ينبع أساسا من الظل الهيكلى فى
مؤسسات النظام الاقليمى ، لكن العملية السياسية تفاقمت بسبب
الاضطرابات والتوترات القبلية ، وعدم الرضا والاحباط الناتج عن
الخطوات البطيئة فى التنمية الاقتصادية ، وكان الشعور العام « أن الوعود
التي اتفخت فى وقت اتفاقية أديس أبابا لم تتحقق ، وأن الحكومة
الاقليمية لا تتنازل بالتسدر الكافى لانقزاع تنازلات أكبر من الشمال ،
وكانت إحدى المشكلات الأساسية هى الانقسامات الحادة بين الجماعات
السياسية فى الجنوب ، فبينما مال الزعماء الجنوبيون للاتفاق فيما بينهم
حول اتجاهاتهم المبدئية فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال ، فقد اختلفوا
بشكل خطير فيما بينهم حول التفاصيل . وقد خلقت المواجهة مع
الشمال هدفا مشتركا وموحدا ، الا أن المصالحة والحكم الذاتى
الاقليمى بعثت من جديد الاتهامات المتبادلة بين الجنوبيين ، ويرجع
ظهور الانقسامات والتوتر من جديد بشكل أكبر الى التنافس الشخصى
والمدعاءات القبلية ، فالاختلافات بين جوزيف لاجو وأبلأ أليز كانت
اختلافات قائمة على أساس شخصى وقبلى وليس سياسى أو أيولوجى .

وهناك بعد آخر سلبى فيما يتعلق بالقادة الجنوبيين . وهو أنهم
بدلا من استئعال وضعهم فى الجنوب من أجل التاثير والانخراط فى القضايا
القومية فقد تصرف السياسة الجنوبيون وكان هذه القضايا ذات أهمية
ثانوية بالنسبة لمصراعهم على السلطة فى السياسة الاقليمية ، وقد بدأ
السياسة الجنوبيون يفضلون الاشتراك فى الانتخابات الاقليمية للوصول

للمجلس الشعبي الاقليمي عن المجلس الشعبي القومي ، ورغم أن هذه الظاهرة في حد ذاتها لم تكن ظاهرة صحية فإن تفضيل الهوية الاقليمية بات ذا نتائج سلبية على العلاقات بين الشمال والجنوب .

ان وجودا جنوبييا ذا تطلعات قومية أو صوت جنوبى في القضايا القومية ربما لم يكن ليغير من مجريات الأحداث ، ولكنه كان على الأقل سيحيى العملية السياسية ويعطى انساره لاهتمام الجنوب بالقضايا القومية ، ومن ثم ربما يضع قيذا من نوع ما على بعض القرارات القومية التى يكون للمكومة المركزية فيها اليد العليا .

وعلى العكس من ذلك فقد كان الدور ذو التأثير الأكبر الذى لعبه الجنوب فى السياسة القومية هو النهوض لمساندة نميرى أثناء التحديات السديدة التى واجهت حكمه من جانب قوى المعارضة الشمالية ، ومن ثم وفى هذا السياق الذى يدمو للدهشة أصبح الجنوب بمثابة « سياسة اعادة التأمين » بالنسبة لنميرى ، بل فى الواقع أداة لبقاء هذا النظام على وجه التحديد .

وحين بدأ الجنوب نفسه يدس بوطاسة السلطوية شعر المثقفون والزعماء الجنوبيون انهم خدعوا من جانب الشمال ، وبدت ملامح جديدة للانقسام الذى يصعب تخليه بين « الشمال العربى والجنوب الافريقى » ، لقد تمثل الفشل الحقيقى للزعماء الجنوبيين فى عجزهم عن تقديم برامج لسياسة بديلة مما حرم جماهيرهم من أى خيار سياسى حقيقى ، فان استغاثهم المترايد بالسياسة الاقليمية حرم الجنوب من أى تأثير ذى أهمية فى القضايا القومية التى تعنيه بالدرجة الأولى ، وكان نتيجة ذلك أن أصبح الاقليم الجنوبى عرضة للاحتكار من جانب المركز .

لقد أدى هذا الفئسل بشكل خاص الى الفردية والقبلية على المستوى الاقليمى ، وهذا بدوره أدى الى الفردية فى عملية صنع القرار

على المستوى القومى عن طريق منح نيمرى المبررات والسلطة للتدخل فى
السياسة الجنوبية •

كل ذلك كان من شأنه زيادة التفكك الفعلى فى نظم الحكومة الاقليمية
التي أسستها اتفاقية أديس أبابا •

لقد كانت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ هى التسوية الوحيدة فى تاريخ
الحرب الأهلية الصديئة ، ويموجب الاتفاقية كان للجنوب أن يمارس
حكما ذاتيا مع وجود درجة معقولة من العلاقات القائمة على المؤسسات
والحرية النفسية •

ولفترة ما أصبح الجنوب — فى غياب الانفتاح السياسى فى الشمال
— هو العصب المكتشف للبلاد •

الا أن قادة الجنوب أثبتوا عجزهم عن استغلال الموقف ، فقد فشلت
عودة الحياة السياسية المنتطه للجنوب فى حل المشكلات الاجتماعية
والاقتصادية والاقليمية ، وتميزت السياسة الجنوبية بالطموح الشخصى
والعداوات بين الجماعات وكل ما يصاحب ذلك من عناصر طائفية
وحزبية ممزقة •

لقد كانت مساندة القبائل الأصغر لاقتراح تقسيم الجنوب الى
أقاليم (للتخلص من هيمنة الدنكا) متالا لطغيان الانتماءات والدوافع
القبلية على الوعى والهوية الاقليمية الأوسع التي تبلورت أثناء الصراع
الطويل ضد الحكومات فى الشمال •

وقد ازدادت الحالة سوءا مع التدخلات المتكررة للحكومة المركزية
فى الشؤون الاقليمية ، تلك التدخلات التي زعم القائمون عليها أنها من أجل
تصحيح الوضع غير المستقر فى الجنوب •

لقد نتج عن هذه التدخلات بالأساس زعزعة استقرار التجربة الجنوبية في الحكومة الإقليمية وتمجيها على المستوى السياسى والمؤسسى على حد سواء •

لقد كان الأثر التراكمى هو مضاعفة القيسود فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، وزيادة الانقسام بين الإقليمين ، الأمر الذى أدى بدوره الى استدعاء تدخل مركزى تحكمى جديد وعلى نحو متزايد •

لقد كاد توازن القوى الهش أن يسقط كلية من خلال قرارين : —
مد التقسيمات الإقليمية الى الشمال ، وإعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم ، ومن منطلق المشاركة الشعبية كان خلق حكومات إقليمية فى الشمال يعنى القليل •

ورغم أن النظام قد أدى طقوس الانتخابات الإقليمية فقد نظر كثير من السودانيين لذلك على أنه يتسم بنفس سمات الاستفتاءات الدورية التى تعطى الرئيس — بشكل ثابت لا يتغير ٩٩٪ من أصوات الشعب — لقد عبرت العملية ككل بشكل مسرحى عن حقيقة أن « نشر السلطة » الحقيقى لا يمكن أن يفرضه أمر أو قرار رئاسى ، ان ما نتج عن ذلك تشويش سياسى فيما يتصل بالطبيعة المحدودة للحكومة الإقليمية يمكن أن يؤثر على المفاهيم الشعبية لتوزيع السلطة ويشوهها ، وبالتأكيد فان الاحباط والشكوك داخل المجتمع السودانى خاصة بين المثقفين كانت قد وصلت الى مرحلة يجب معها النقاش العنيف حول قضية نشر السلطة وليس مجرد الدفاع عنها •

● اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ :

« القانون الأساسى لتنظيم الحكم الذاتى الإقليمى فى المحيريات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراطية » •

تمشيا مع لحكم دستور جمهورية السودان الديمقراطية ، وتحقيقا للبيان البارز لثورة مايو عام ١٩٦٩ للذى يمنح المديريات الجنوبية للسودان حكما ذاتيا اقليميا داخل اطار السودان الاشتراكي المتعدد ، وانسجاما مع مبدأ ثورة مايو بأن يشارك وينصرف الشعب السودانى بفاعلية على النظام اللامركزى لحكومة بلادهم ، فقد سن القانون التالي :

(مادة ١) يسمى هذا القانون « قانون الحكم الذاتى فى المديريات الجنوبية » ويصبح سارى المفعول فى فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اتفاقية أديس أبابا •

(مادة ٢) يصدر هذا القانون باعتباره قانونا أصليا لا يجوز تمديله الا بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب ، وموافقة ثلثى مواطنى اقليم جنوب السودان فى استفتاء عام يجرى فى المديريات الجنوبية الثلاث للسودان •

الفصل الثانى : التعريفات

(مادة ٣)

(٣ - ١) « الدستور » يتسرى الى النظام الجمهورى رقم ٥ هـ أو أى قانون أساسى آخر يمل محله أو يعدله •

(٣ - ٢) « الرئيس » يقصد به رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

(٣ - ٣) « المديريات الجنوبية للسودان » يقصد بها مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعلى النيل بحدودها كما كانت عليه فى الأول من يناير عام ١٩٥٦ ، وأى مناطق أخرى تعتبر ثقافيا وجغرافيا جزءا من المركب الجنوبى على نحو ما قد يتقرر عن طريق الاستفتاء •

(٣ - ٤) « المجلس الشعبى الاقليمى » يقصد به الهيئة التشريعية لمنطقة الجنوب السودانى •

(م ٢٦ - ج ٢)

(٣ - ٥) « المجلس التنفيذي العالي » يشير الى المجلس التنفيذي
المعين من قبل الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي .

وتشترك هذه الهيئة على ادارة وتوجيه الشؤون العامة في المنطقة
الجنوبية للسودان .

(٣ - ٦) « رئيس المجلس التنفيذي العالي » يقصد به الشخص المعين
من قبل الرئيس بناء على توصية المجلس الشعبي الاقليمي ، ويؤول اليه
مهمة توجيه الانسرح للتنفيذية المسؤولة عن ادارة المديرية الجنوبية
والاشراف عليها .

(٣ - ٧) « مجلس الشعب القومي » ويقصد به المجلس التشريعي
القومي الممثل للشعب السوداني وفقا لبنود الدستور .

(٣ - ٨) « السوداني » ويعني به أي مواطن سوداني ، كما هو
محدد في قانون الجنسية السودانية للعام ١٩٥٧ ، وأي تعديلات أخرى
طرأت عليه .

الفصل الثالث

(مادة - ٤) تشكل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعلى النيل
كما هو محدد في (المادة ٢ - ٣) منطقة حكم ذاتي داخل اطار
جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعرف باسم المنطقة الجنوبية .

(مادة - ٦) العربية هي اللغة الرسمية للسودان والانجليزية هي
اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية دون المساس باستخدام أي لغة أو لغات
أخرى قد تضجى الضرورة العملية لتأدية الوظائف الادارية والتنفيذية
في المنطقة على نحو كفء وسريع .

الفصل الرابع

(مادة - ٧) لا يجوز لمجلس الشعب الاقليمي أو المجلس التنفيذي العالي اصدار تشريعات أو ممارسة أى سلطات على المسائل ذات الطبيعة القسومية وهي :

- (١) الدفاع القومى •
- (٢) الشئون الخارجية •
- (٣) العملة والنقد •
- (٤) النقل النهري والجوى الاقليمي الداخلى •
- (٥) الرسوم الجمركية والتجارة الخارجية باستثناء تجارة الحدود وبلغ معينة يجوز للحكومة الاقليمية تخصيصها بتعديق من الحكومة المركزية •
- (٦) الجنسية والهجرة •
- (٧) التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •
- (٨) التخطيط التعليمى •
- (٩) المراجع العامة •

الفصل الخامس : الهيئة التشريعية

(مادة - ٨) يمارس التشريع الاقليمي فى المنطقة الجنوبية بواسطة مجلس الشعب الاقليمي المنتخب من قبل المواطنين السودانيين المقيمين فى المنطقة الجنوبية ، ويحدد القانون تكوين وشروط عضوية المجلس •

(مادة - ٩) ينتخب أعضاء مجلس الشعب الاقليمي عن طريق الاقتراع المبررى المباشر •

(مادة ١٠)

(١٠ - ١) يجوز للرئيس تعيين عدد اضافى فى مجلس الشعب الاقليمي الأولينظرا لعدم مواعمة الظروف لاجراء الانتخابات وقفا

لما هو منصوص عليه في (المادة ٩) على ألا يتجاوز الأعضاء المعينون ربع أعضاء المجلس .

(٩٥-٢) ينظم مجلس الشعب الاقليمي أعماله وفقا لقواعد الاجراءات الموضوعة من قبل المجلس التشريعي المذكور أثناء جلسته الأولى .

(١٠-٣) ينتخب المجلس الشعبي الاقليمي أحد أعضائه لتؤول اليه رئاسة المجلس ، على أن يرأس الجلسة الأولى الرئيس المؤقت للمجلس التنفيذي الحالي .

(مادة-١١٠) يسن مجلس الشعب الاقليمي القوانين الخاصة -ة بالحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والادارة الكفء وتطوير المنطقة الجنوبية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة في الزراعي التالية :

(١) تعزيز الموارد المالية الاقليمية والاستفادة منها لأجل التنمية وادارة المنطقة الجنوبية .

(٢) سن القوانين بالاستناد الى المعرف والقانون التقليدي داخل اطار القانون القومي .

(٣) انشاء السجون والمؤسسات الاصلاحية وصيانتها وادارتها .

(٤) انشاء المدارس العامة على كافة المستويات وصيانتها وادارتها وفقا لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية .

(٥) تطوير اللغات والثقافات المحلية .

(٦) تخطيط القرى والمدن وتشبيد الطرق وفقا للخطط والبرامج القسومية .

(٧) إنشاء المستشفيات العامة وصيانتها وإدارتها •

(٨) دعم التجارة ولقافة صناعات مطية وأسواق وتشكيل مجتمعات
محلية •

(٩) إدارة الخدمات الصحية والبيئية ، والعنلية بالأهومة ورفاهية
المطل ، والإشراف على الأسواق ، ومكافحة الأمراض الوبائية ، وتدريب
المعاونين الصحيين ، وإقامة المستوصفات ومراكز الإسعاف •

(١٠) دعم الثروة الحيوانية ، ومكافحة الأوبئة ، وتحسين التجارة
والانتاج الحيواني •

(١١) إقامة حندائق الحيوانات والمتاحف والمعارض الثقافية •

(١٢) التمحين والتنقيب دون المساس بحق الحكومة المركزية في
حانة اكتشاف غاني طبيعي ومعادن •

(١٣) التجنيد بغرض تنظيم وإدارة الشرطة وخدمات السجون
وذفنا للسياسة العامة •

(١٤) تطوير وحماية واستغلال الغابلات والمحاصيل ومراعى الماشية
وذفنا للقوانين القومية •

(١٥) دعم وتشجيع برامج المساعدات الذاتية •

(١٦) كاتفة المسائل الأخرى المفوضة من قبل الرئيس أو مجلس
الشعب القومي لإصدار تشريعات بشأنها •

(مادة - ١٢) يطلب مجلس الشعب القومي الحقائق والمعلومات
الخاصة بتشسير الإدارة في الاقليم الجنوبي •

(مادة - ١٣)

(١٣ - ١) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي - وبأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ولأسباب خاصة تتعلق بالمصلحة العامة - أن يطلب من الرئيس تغيير الرئيس أو أى عضو آخر فى المجلس التنفيذى العالى ، ويتمين على الرئيس الموافقة على مثل هذا الطلب .

(١٣ - ٢) فى حالة خلو منصب رئيس المجلس التنفيذى العالى بسبب الاستقالة أو التغيير فإن المجلس بأكمله يعتبر فى حكم المستقيل تلقائياً .

(المادة ١٤) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي بأغلبية الثلثين أن يطلب من الرئيس تأجيل سريان أى قانون نظراً لأنه - من وجهة نظر الأعضاء - له آثار عكسية على رفاهية ومصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، وإذا اعتقد الرئيس ملائمة هذا الطلب فيجوز له الموافقة عليه .

(المادة ١٥)

(١٥ - ١) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي بأغلبية أعضائه أن يطلب من الرئيس سحب أى مشروع قانون معروض على مجلس الشعب القومى . لأنه من وجهة نظره له آثار عكسية على رفاهية وحقوق أو مصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، وذلك الى حين ابلاغ وجهات نظر مجلس الشعب الاقليمي .

(١٥ - ٢) فى حالة قبول الرئيس مثل هذا الطلب يعرض مجلس الشعب الاقليمي وجهات نظره خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قبول الطلب .

(١٥ - ٣) يبلغ الرئيس وجهات النظر تلك الى مجلس الشعب القومى الى جانب ملاحظاته الذاتية فى حالة ما اذا رأى ذلك ضرورياً .

(المادة ١٦) يبلغ مجلس الشعب القومي كافة مشاريع القوانين والقوانين الى مجلس الشعب الاقليمي لاعلامه بها ، ويسلك مجلس الشعب منحي مماثلا .

الفصل السادس : السلطة التنفيذية

(المادة ١٧) تؤول السلطة التنفيذية الاقليمية الى المجلس التنفيذي العالي الذي يتصرف بالنيابة عن الرئيس .

(المادة ١٨) يحدد المجلس التنفيذي العالي واجبات الادارات المنقوعة في المنطقة الجنوبية باستثناء المسائل المتعلقة بادارات الحكومة المركزية فانها تتطلب تصديق الرئيس .

(المادة ١٩) يقسم يوم الرئيس بتميين رئيس المجلس التنفيذي العالي واستبداله بناء على توصية مجلس الشعب الاقليمي .

(المادة ٢٠) يتسك المجلس التنفيذي العالي من أعضاء يتم تعيينهم واستبدالهم عن طريق الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي .

(المادة ٢١) رئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضاؤه مسئولون أمام الرئيس ومجلس الشعب الاقليمي عن كفاءة الادارة في المنطقة الجنوبية ويؤدون اليمين أمام الرئيس .

(المادة ٢٢) يجوز للرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي العالي حضور اجتماعات مجلس الشعب الاقليمي ، ويشاركون في مداولاته بدون أن يكون لهم حق التصويت الا اذا كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الشعب الاقليمي .

(المادة ٢٣) ينظم الرئيس من وقت لآخر العلاقة بين المجلس التنفيذي العالي والوزراء المركزيين .

(المادة ٢٤) يجوز للمجلس التنفيذي العالي أن يأخذ المبادرة بقوانين لانشاء خدمة عامة اقليمية . وتحدد هذه القوانين شروط وينسود الخدمة العامة الاقليمية .

الفصل السابع : الموارد المالية

(المادة ٢٥) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي فرض رسوم وضرائب اقليمية الى جانب الرسوم والضرائب القومية والمحلية . ويجوز له أيضا اصدار التتريعات والأوامر لضمان جباية كافة الأموال العامة على مختلف المستويات .

(١) تشمل مصادر دخل المنطقة الجنوبية الآتى :

١ - الضرائب الاقليمية المباشرة وغير المباشرة .

٢ - اسهامات مجالس الشعب الحثومية المحلية .

٣ - دخل المشروعات الزراعيه والصناعية والتجارية فى المنطقة وفقا للخطبة القسومية .

٤ - الاعتمادات المالية المصوت عليها من قبل مجلس الشعب القومى تمثيا مع متطلبات المنطقة .

٥ - الاعتمادات المالية المحصنة من الخزانه القومية لأجل توفير الخدمات .

٦ - موازنه التنمية الخاصة بالجنوب والمعرضه بواسطة المجلس الشعبى الاقليمى بغرض التعميل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى المنطقة الجنوبية وفقا لما هو منصوص عليه فى اعلان ٩ يونيو ١٩٦٨ .

٧ - أى موارد أخرى .

(ب) يعمد المجلس التنفيذي العالى الموازنة لمقابلة نفقات الخدمات الاقليمية والأمن والتنمية تمثيلاً مع الخطط والبرامج الاقليمية وتعرض الموازنة على مجلس الشعب الاقليمى للتصديق عليها •

الفصل الثامن : احكام اخرى

(المادة ٢٧)

(٢٧ - ١) يشكل مواطنو المنطقة الجنوبية نسبة من مجموع قوات الشعب المسلحة • وذلك باعداد تناسب الحجم السكانى لاقليم الجنوب •

(٢٧ - ٢) يتمين أن يسيطر الرئيس على استخدام القوات المسلحة الشعبية داخل وخارج اطار الدفاع القومى بناء على نصيحة رئيس المجلس التنفيذى العالى •

(٢٧ - ٣) تدرج الترتيبات المؤقتة لأجل تشكيل القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية فى بروتوكول الترتيبات المؤقتة •

(المادة ٢٨) يجوز للرئيس الاعتراض على أى مشروع قانون يراه يتعارض مع احكام الدستور القومى ، ويجوز لمجلس الشعب الاقليمى بعد تلقى وجهات نظر الرئيس اعادة تقديم مشروع القانون •

(المادة ٢٩) يجوز لرئيس واعضاء المجلس التنفيذى العالى المبادرة باقتراح مشروعات قوانين فى مجلس الشعب الاقليمى •

(المادة ٣٠) يجوز لأى عضو فى مجلس الشعب الاقليمى المبادرة بعرض مشروع أى قانون باستثناء مشاريع القوانين المالية التى لا يجوز عرضها بدون اشعار كاف من رئيس المجلس التنفيذى العالى •

(المادة ٣١) يجاهد مجلس الشعب الاقليمى من أجل دعم وحدة السودان واحترام روح الدستور القومى •

(المادة ٣٢) يكفل لكافة المواطنين حرية التحرك داخل وخارج المنطقة الجنوبية باستثناء الحظر والقيود على التحرك الذي قد يفرض على مواطن بعينه أو مجموعة من المواطنين لأسباب تتعلق بالصحة العامة والنظام .

(المادة ٣٣)

(٣٣ - ١) يكفل لكافة المواطنين المقيمين في المنطقة الجنوبية فرصا متساوية في التعليم والتوظيف والتجارة وممارسة أى منه .

(٣٣ - ٢) لا يجوز لأى قانون أن يكون له تأثيرات عكسية على حقوق المواطنين المذكورة في العنصر السابق على أساس العرق والأصل القبلى والديانة ومكان الميلاد والجنس .

(لمادة ٣٤) « جوبا » هى عاصمة المنطقة الجنوبية ومركز الهيئه التشريعية والتنفيذية والاقليميه .

ملحق (١)

الحقوق والحريات الأساسية

يتعين على دستور جمهورية السودان الديمقراطية أن يكفل الاتى :

- ١ - حظر حرمان المواطن من مواطنته .
- ٢ - مساواة المواطنين .

(٢ - ١) للمواطنين كافة حقوق وواجبات متساوية أمام القانون بدون تمييز قائم على أساس الأصل القومى . والميلاد ، واللغة ، والوضع الاجتماعى أو الاقتصادى .

(٢ - ٢) كافة الأشخاص متساوون أمام المحاكم القانونية ، ولهم

الحق فى اقامة الدعاوى القانونية ، لأجل رفع أى ظلم و اعلان أى
حق ، فى جلسة علنية بدون تأجيل يلحق الضرر بمصالحهم .

٣ - الحرية الشخصية .

(١ - ٣) المسؤولية الجزائية فردية ، ويحظر أى نوع من العقوبة
الجماعية .

(٢ - ٣) يفترض أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته .

(٣ - ٣) يحظر العقوبة والتتريع الجزائى بأثر رجعى .

(٣ - ٤) يكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه شخصيا أو عن طريق
وكيل .

(٣ - ٥) لا يجوز القبض أو الاحتجاز أو السجن لأى شخص
باستثناء لما هو منصوص عليه فى القانون . ولا يجوز بقاء أى شخص
رهن الحبس أو الاحتجاز لمدة تزيد على أربعة وعشرين ساعة بدون أمر
قضائى .

(٣ - ٦) لا يجوز تعريض أى شخص لأساليب الاغراء والترهيب
والتعذيب لأجل انتزاع الدليل منه سواء كان فى حاله أو ضد
أو ضد أى شخص آخر ، كما لا يجوز انزال عقوبة اذلالية على
أى شخص مدان .

٤ - حرية الدين والضمير .

(٤ - ١) يتمتع كل شخص بحرية الاعتقاد الدينى والضمير . وله
حق ممارستهم سرا أو علنا ، واقامة المؤسسات الدينية على أن تخضع
لقنود معقولة لصالح المبادئ الاخلاقية والصحة والنظام وفقا لما هو
منصوص عليه فى القانون .

(٤ - ٢) يكفل للأباء والأوصياء حق تعليم أطفالهم والذين تحت رعايتهم تمثيلاً مع اختيارهم •

٥ - حماية العمال •

(٥ - ١) يحظر أى نوع من العمل الإلزامى أو الإجبارى باستثناء الأمر به فى حالة الضرورة المدنية أو العسكرية أو تطبيقاً لعقوبة جزائية ينص عليها القانون •

(٥ - ٢) يكفل حق الأجر المتساوى للعمل المتماثل •

٦ - يكفل حرية الأقلية فى استخدام لغاتها وتطوير ثقافتها •

ملحق (ب)

« مسودة القانون المحلى حول بنود الدخل والمنح المقدمة من الحكومة المركزية للأقليم الجنوبى » •

١ - الأرباح المتراكمة لدى الحكومة المركزية والناجمة عن تصدير منتجات الأقليم الجنوبى •

٢ - ضريبة الأرباح التجارية للأقليم الجنوبى والمدرجة فى السجل المركزى لوزارة المالية •

٣ - الرسوم المفروضة على المنسوجات الكحولية والروحية المستهلكة فى الأقليم الجنوبى •

٤ - أرباح السكر المستهلك فى الأقليم الجنوبى •

٥ - الضرائب المفروضة على منتجات غابات الأقليم الجنوبى •

٦ - الضرائب المفروضة على أوراق الدخان والسجائر •

٧ - الضرائب والرسوم المفروضة على مشاريع الحكومة المحلية والمركزية (خمسة في المائة من اجمالي أرباح المصانع والمجمعات التعاونية والمشروعات الزراعية ودور العرض السينمائي) •

٨ - الدخيل الناتج عن أنشطة الحكومة المركزية في الاقليم الجنوبي بشرط أن يتحمل الاقليم الجنوبي نفقات الصيانة • على سبيل المثال دخل مكتب البريد ، ومبيعات الأراضي ، وبيع النماذج والمستندات، ورسوم الطوابع ، وأي بند آخر يتم تحديده من حين الى آخر •

٩ - التراخيص باستثناء تلك التي تمنح في رسوم الحكومة المحلية.

١٠ - ضريبة التنمية الخاصة التي تدفع من قبل المقيمين في الاقليم الجنوبي ويحدد مجلس الشعب الاقليمي معدلها •

١١ - ضريبة الشركات المفروضة على أى مصنع أو مشروع زراعى مقام في الاقليم الجنوبي ، ولكن لا يدار بواسطة الحكومة الاقليمية (٥ ٪ من التكلفة المبدئية) •

١٢ - اسهامات الحكومة المركزية لأجل تشجيع الانشاء والتنمية لكل مشروع زراعى ومشروع صناعى ومشروع تجارى (٢٠ ٪) من التكلفة المبدئية •

١٣ - تتلقى مشاريع الخدمة الاجتماعية الجديدة - التي يتم اقامتها عن طريق الاقليم أو أى من وحداته الحكومية المحلية والتي يخصص لها اعتمادات مالية - المنح من وزارة المالية على النحو التالى:

مؤسسات التعليم : ٢٠ ٪ من النفقات •

القنوات وشبى الطرق والكبارى : ٢٥ ٪ من النفقات •

الترفيه الاجتماعى : ١٥ ٪ من النفقات •

— مشاريع الجذب السياحي : ٢٥٪ من النفقات .

— منح لأجل التعليم الجامعي وما يمد المرحلة الثانوية : داخل السودان ٢٠٪ من المنح ، خارج السودان ٣٠٪ من المنح .

الاسهام لأجل البحث والتقدم العلمي والأنشطة الثقافية : ٢٥٪ من النفقات .

١٤ — ضريبة الدخل المحصلة من الموظفين والمسؤولين العاملين في الاقليم الجنوبي سواء في الخدمة المدنية المحلية أو المركزية الى جانب العاملين في الجيش والشرطة والسجون والهيئة القضائية والمؤسسات السياسية .

الاتفاق على وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية

(المادة — ١) يسرى هذا الاتفاق في التاريخ والتوقيت المحددين للتصديق على اتفاق أديس أبابا .

(المادة — ٢) وضع نهاية لكافة العمليات العسكرية ، والأعمال المسلحة في المنطقة الجنوبية ، ومن توقيت وتاريخ وقف إطلاق النار .

(المادة — ٣) تظل كافة القوات المتحاربة باقية في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها وقت وقف إطلاق النار .

(المادة — ٤) يولف الطرفان على منع أى أعمال عنف سواء أكانت فردية أو جماعية ، ووقف أى أنشطة سرية مخالفة للنظام العام .

(المادة — ٥) يسمح بالتحركات الفردية لأعضاء كل من القوتين المتحاربتين خارج المنطقة الخاضعة لسيطرتهم فقط إذا كان هؤلاء الأفراد غير مسلحين ، ومصرح لهم من قبل للسلطات المعنية ، وينبغى أن تتجنب

خطط تمرکز القوات أى احتكاك بين قسوات الجيش القومى والقوات
المتحاربة التابعة لحركة تحرير جنوب السودان *

(المادة - ٦) تشكيل (لجنة مشتركة) يؤول اليها تنفيذ كافة
الموضوعات المتعلقة بوقف اطلاق النار ، بما فى ذلك تعويض اللاجئين،
وتضم اللجنة المشتركة أعضاء من كافة الدول المتأخمة للمنطقة الجنوبية،
علاوة على ممثلين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجلس الكنائس
العالمى ، ومؤتمر الكنائس الاغريقى وكذلك مندوب الأمم المتحدة السامى
للاجئين *

(المادة - ٧) تقترح اللجنة المشتركة كافة الاجراءات كى يتبناها
كلا الطرفين فى معالجة كل الأحداث بعد التحقيق الكامل على الفور *

(المادة - ٨) يمثل كل طرف فى « اللجنة المشتركة » بضابط واحد
رغيع المستوى ، وخمسة أعضاء آخرين *

(المادة - ٩) « جوبا » هى مقر قيادة اللجنة المشتركة الى
جانب أفروع اقليمية فى جوبا وملكال وواو *

(المادة - ١٠) تعين اللجنة المشتركة لمجانا محلية فى المراكز
المتنوعة للمنطقة الجنوبية : تضم عضوين من كل طرف *

بروتوكولات التنظيمات المؤقتة

الفصل الأول : التنظيمات الادارية المؤقتة

(المادة - ١) يعين رئيس جمهورية السودان الديمقراطية بالاستشارة مع حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكي السودانى فى المنطقة الجنوبية رئيس وأعضاء المجلس التنفيذى العالى المؤقت .

(المادة - ٢) يتألف المجلس التنفيذى العالى المؤقت من الرئيس والأعضاء الآخرين ذى المناصب الوزارية فى :

- (أ) المالية واقتصادى .
- (ب) للتعليم .
- (ج) الاعلام والثقافة والسياحة .
- (د) النقل والمواصلات .
- (هـ) الزراعة والانتاج الحيوانى والسمكى .
- (و) الصحة العامة .
- (ز) الادارة الاقليمية (الحكومه المحلية ، والشئون القانونية والشرطة والسجون) .
- (ح) الموارد الطبيعية الريفيه (استخدام الاراضى وامدادات المياه وزراعة الغابات والتعاونيات) .
- (ط) الاسكان والأشغال العامة والمتنفس .
- (ي) الخدمات العامة والمعمال .
- (ك) المسادن والصناعة والتجارة والامداد .

(المادة - ٣) ينشئ المجلس التنفيذى العالى وفقا للقوانين القومية خدمة مدنية اقليمية تخضع لتصديق مجلس الشعب الاقليمى .

(المادة - ٤) يصدد الرئيس بالاستشارة مع المجلس التنفيذي
العالي موعد انتخاب مجلس الشعب الاقليمي ، ويضع المجلس التنفيذي
العالي المؤقت ترتيبات اقامة مثل هذا المجلس .

(المادة - ٥) لتسهيل عملية التشغيل والتعيين في كل من المؤسسات
الاقليمية والمركزية تجمع حركة تحرير جنوب السودان قسوائم بأسماء
مواطني المنطقة الجنوبية المقيمين خارج السودان لتقديمها الى وزارة
الخدمة العامة والاصلاح الاداري .

(المادة - ٦) يعهد الى المجلس التنفيذي العالي المؤقت ووزارة
الخدمة العامة والاصلاح الاداري توفير المخصصات المالية الضرورية
في موازنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ لأجل تلك التعيينات .

(المادة - ٧) لا يجوز أن تتجاوز صلاحية المجلس التنفيذي العالي
المؤقت فترة ثمانية عشر شهرا .

الفصل الثاني : الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة الشعبية في المنطقة الجنوبية

(المادة - ١) تظل تلك الترتيبات سارية المفعول لفترة خمس
سنوات قابلة للتعديل بواسطة الرئيس بناء على طلب رئيس المجلس
التنفيذي العالي بموجب موافقة مجلس الشعب الاقليمي .

(المادة - ٢) تتكون القوات المسلحة الشعبية في المنطقة الجنوبية
من المقسوة القومية المعروفة باسم « القيادة الجنوبية » وتضم اثنى عشر
الف ضابطا وجنديا من بينهم ستة آلاف من مواطني الاقليم والستة آلاف
الأخرى من خارج الاقليم الجنوبي .

(المادة - ٣) يتصدد التجنيد وادماج المواطنين الجنوبيين داخل
(م ٢٧ - ج ٢)

القوات المشار اليها سلفاً من قبل اللجنة العسكرية المشتركة آخذه
فى حساباتها الانتشار المفصل المبدئى للقوات بغرض تحقيق الاندماج
فى القوات القومية بصورة سلسة .

(المادة - ٤) تتألف « اللجنة العسكرية المشتركة » من ثلاثة
ضباط عسكريين رفيعي المستوى لكل جانب ، وتتخذ قرارات اللجنة
العسكرية المشتركة بالاجماع وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسائل
المختلف حصولها على السلطات المعنية .

الفصل الثالث : العفو العام والترتيبات القضائية

(المادة - ١) لا يجوز رفع قضية أو إقامة دعاوى قانونية أخرى
مهما كانت مدنية أو جنائية ، ضد أى شخص فى أى محكمة قانونية ،
لمحاسبته على أى تصرف ارتكبه داخل أو خارج السودان منذ اليوم الثامن
عشر من أغسطس عام ١٩٥٥ ، وذلك فى حالة اذا كان هذا الفعل أو
المسألة ذات صلة بالتمرد والعصيان فى الاقليم الجنوبى .

(المادة - ٢) اذا أقيمت دعوى مدنية ذات صلة بالأفعال
والمسائل المشار اليها فى (المادة - ١) قبل أو بعد تاريخ التصديق
على اتفاق أديس أبابا فإنه ينبغي أن يحكم فى هذه الدعوى بالبراءة
وتصبح لاغية وباطلة .

(المادة - ٣) يبرأ كافة الأشخاص الذين يقضون فترة عقوبة
الحبس أو رهن الاحتجاز لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها فى المادة
٢ أو يطلق سراحهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التصديق على
اتفاق أديس أبابا .

(المادة - ٤) تحتفظ « اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار »
بسجل كافة المدنين المأذنين ، وهو السجل الذى يثبت أن كافة

الأشخاص بالدرجة أسماؤهم قد رد اعتبارهم وفقاً لمحتوى هذا الاتفاق ، غير أن اللجنة قد تفوض هذه السلطة إلى البعثات الدبلوماسية لجمهورية السودان الديمقراطية في حالة وجود مواطنين من المنطقة الجنوبية يعيشون في الخارج ، وتطبق عليهم بنود هذا الاتفاق •

(المادة - ٥) في حالة العائدين المسلحين ، أو المنتمين إلى القوات المتحاربة تحتفظ اللجنة العسكرية المشتركة بسجل مماثل بأسماء هؤلاء الأشخاص الذين ينبغي معاملتهم بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة - ٤ •

(المادة - ٦) بموجب بنود المادة المشار إليها سلفاً ، تنشئ محكمة خاصة ذات سلطات شبه قضائية لفحص وإقرار تلك الحالات التي تكون في تقدير السلطات لا ينطبق عليها شروط العفو العام المحددة في المادة - ١ من هذا الاتفاق ، وتتألف المحكمة الخاصة من رئيس يتم تعيينه بواسطة رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، وأربعة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم عن طريق لجنة وقف إطلاق النار •

(المادة - ٧) تعرض الحالات المشار إليها في المادة - ٦ على المحكمة الخاصة بناءً على طلب وزير العدل •

(المادة - ٨) تنצל بنود العفو العام المدرجة في هذا الاتفاق ، علاوة على سلطات المحكمة الخاصة سارية المفعول حتى ذلك الوقت الذي يقرر فيه الرئيس بالاستشارة مع اللجان المشار إليها في هذا الاتفاق أنهم قد أنجزوا وظائفهم •

الفصل الرابع : لجنة العودة والتوطين

١ - العودة :

(المادة - ١) تنشأ « لجنة خاصة » داخل الاقليم الجنوبي وخارجه فى حالة ما اذا تطلب الأمر ذلك ، يؤول اليها مسئولية اتخاذ كافة الاجراءات الادارية والاجراءات الأخرى الضرورية لاعادة كافة مواطنى الاقليم الجنوبى الذين يقيمون فى الدول الأخرى ويحفظ خاصة فى الدول المجاورة و « جنوبا » وهى مقر قيادة اللجنة .

(المادة - ٢) تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل « أحدهم يمثل الحكومة المركزية ، والآخر يمثل مكتب مندوب الأمم المتحدة السامى للاجئين . والثالث يمثل الاقليم الجنوبى . ولننى تعمل تلك اللجان خارج السودان فانه ينبغى أن تضم ممثلا عن الحكومة المخيفة بالاوضاع الى ممثل الحكومة المركزية وهو سفير السودان أو مندوبه .

(المادة - ٣) يؤول الى السلطات الحدودية المختصة مسئولية السيطرة على عملية العودة فى المناطق الحدودية بالتعاون مع ممثلى لجنة التوطين .

(المادة - ٤) يتعين على لجنة العودة أن تعمل بصورة دقيقة مع لجنة الاغاثة واعادة التوطين لضمان أن عمله وتوقيت عودته اللاجئين عبر الحدود قد تم التنسيق بشأنها بصورة شاملة .

٢ - اعادة التوطين :

(المادة - ١) يتعين إقامة « اللجنة الخاصة للاغاثة واعادة التوطين » بحيث تخضع لرئيس لمجلس التنفيذى العالى المؤقت . ومنز تبادتها فى جنوبا ، وفروعها الاقليمية فى جنوبا وملاكال وواو ويؤول الى اللجنة وفروعها وائى وحدات قد ترى اللجنة أنه من المناسب

اقامتها فى مواقع أخرى لتسهيل أنشطتها ، مسئولية التنسيق والتنفيذ لكافة خدمات الاغاثة ، والتخطيط المتعلق باعادة التوطين وتأهيل كافة العائدين ، وهم على النحو التالى :

١ - اللاجئين من الدول المجاورة •

٢ - الأشخاص النازحون المقيمون فى المراكز الرئيسية للاقليم الجنوبى ، والأجزاء الأخرى من السودان •

٣ - الأشخاص النازحون من قوات أنيانيا المتبقية ومؤيدوهم فى الغابات •

٤ - الأيتام والمعوقين •

(المادة - ٢) بالرغم أن اعادة التوطين وتأهيل اللاجئين والأشخاص النازحين تمتد من الوجة الادارية مسئولية الحكومة الاقليمية الا أن الظروف الحالية فى الاقليم الجنوبى تملئ ضرورة تجميع جهود السودان بأسره والمنظمات الدولية لأجل تقديم المساعدة واعادة تأهيل الأشخاص الذين تضرروا من جراء الصراع •

وتنسق السودان « لجنة اعادة التوطين والاغاثة » أنشطة وموارد المنظمات داخل السودان •

(المادة - ٣) ينبغى أن تكون الأولوية الأولى اعادة توطين الأشخاص النازحين داخل السودان وفقا للنظام التالى :

(أ) الأشخاص المقيمون حاليا فى المراكز المكتظة بالسكان فى الاقليم الجنوبى ، والأشخاص الراغبون فى العودة لمناطقهم وأوطانهم الأصلية •

(ب) الأشخاص العائدون من الغابات بما فيهم مؤيدو أنيانيا •

(ج) الأشخاص المعوقون والأيتام •

(المادة - ٤) ينبغي أن تعطى الأولوية الثانية الى العائدين من الدول المجاورة والدول الأخرى وفقا للخطة المتفق عليها ، وتوفر هذه الخطة الآتى :

(أ) مراكز استقبال ملائمة مجهزة بتسهيلات لأجل الايواء واعداد الغذاء والأدوية والرعاية الطبية •

(ب) النقل الى قرى اعادة التوطين الدائمة أو المواطن الأصلية •
(ج) الأجهزة والمعدات •

(المادة - ٥) سوف تقوم « لجنة الاغاثة واعدادة التوطين بالآتى » :

(أ) مناقشة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة لى تستمر فى تقديم مساعدتها للطلاب الذين يتلقون بالفعل دعمها وبصفة خاصة طلاب المدارس الثانوية والمعاهد العليا حتى يتم وضع ترتيبات ملائمة لاعادتهم الى الوطن •

(ب) جمع المعلومات الكافية عن الطلبة والاسخاص المدناجين الى المساعدة المالية من الحكومه السودانية •

(المادة - ٦) تقوم لجنة الاغاثة واعدادة التوطين بالاعداد لاجل تعليم كافة العائدين الذين تنقوا تعليمهم فى المدارس الأولية •

وقد تم هذا الاتفاق فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير فى السنة الميلادية ألف وتسعمائة وأربعين وسبعين . فى مدينة اديس ابابا ، اثيوبيا ، بين حكومة جمهوريه السودان الديمقراطية من ناحية وحرنة تحرير جنوب السودان من ناحية أخرى ، وسيصبح سارى المفعول فى التاريخ والساعة المحددين للتصديق عليه من قبل رئيس جمهوريه السودان الديمقراطية وقائد حرنة تحرير جنوب السودان ، ويتعسبن التصديق عليه بواسطة القائد المحدد اسمهما نائضخاص • أو عن

طريق ممثليهم المفوضين من هذه المدينة ، أديس أبابا أنيويبا في الساعة
الثانية عشرة ظهرا في اليوم الثاني عشر من شهر مارس في السنة الميلادية
ألف وتسعمائة واثنين وسبعين *

واقترارا لما سبق ، — نحن ممثلو حكومة جمهورية السودان
الديمقراطية ، وممثلوا حركة تحرير جنوب السودان — نرفق توقيعاتنا
في حضور ممثله جلالة امبراطور أنيويبا ، وممثلي مجلس الكنائس العالمي
ومؤتمر كنائس أفريقيا ومجلس الكنائس السوداني *

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية :

١ — أبيل البير — وال كاي ، نائب الرئيس ووزير دولة للتشئون
الجنوبي *

٢ — د+ منصور خالد ، وزير التشئون الخارجية *

٣ — د+ جعفر محمد علي بخيت ، وزير الحكم المحلي *

٤ — الفريق محمد آل بغير أحمد ، وزير الداخلية *

٥ — عبد الرحمن عبد الله ، وزير الخدمة العامة والاصلاح الادارى *

٦ — العقيد ميرغني سليمان *

٧ — الكولونيل كمال أبشار *

عن حركة تحرير جنوب السودان *

١ — أنيويبي مونديري جـوانزا ، رئيس الوفد *

٢ — د+ لورانس ول ول ، سكرتير الوفد *

٣ — مادينج دي جرانج ، المتحدث باسم الوفد *

٤ — الكولونيل فريدريك بريان مابوت ، الممثل العسكري الخاص *

٥ — أوليفر باتالي المينسو ، عضوا *

٦ — أنجيلو فاجيو مورجان ، عضوا *

٧ — ريف بول بوت ، عضوا *

٨ — جوب أدبير دي جـوك ، عضوا *

التعهد

- ١ - نابيلا كيفلي ، ممثل جلالة امبراطور اثيوبيا .
- ٢ - ليوبولدو نيليث ، ممثل مجلس الكنائس العالمي .
- ٣ - كودوو أنكراه ، ممثل مجلس الكنائس العالمي .
- ٤ - بورجيس كار ، السكرتير العام لمجلس كنائس أفريقيا .
- ٥ - صموئيل أفى بوجو ، ممثل مجلس الكنائس السوداني .

« إعلان كوكا دام »

٢٤ مارس ١٩٨٦

البرنامج المقترح للعمل الوطني

١ - على أساس خبرة السنوات الماضية المشكلة لفترة ما يعد الاستقلال ، وبالنظر الى الانجازات البطولية لشعبنا في نضاله الجماهيري السياسي والمسلح ضد مظلة أشكال الظلم والقمع والاستبداد ، وهو النضال الذي عبر عنه على مدار عقدين من خلال ثورتين عظيمتين .

ورغضا لكافة أشكال الديكتاتوريات . والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطي وانطلاقا من القناعة بأنه من الضروري خلق « سودان جديد » يتمتع فيه كل مواطن سوداني بالحرية المطلقة من الظلم والجهل والمرض والقيود ، بالإضافة الى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية . أيضا السودان الجديد الذي سوف يكون متحررا من العنصرية والقبلية والطائفية وكافة أسباب التمييز والتفاوت .

وسميا حقيقيا لوقف نزيف الدم الناتج عن الحرب في السودان ووعيا تاما بأن العملية المؤدية الى تشكيل « السودان الجديد » سوف تبدأ بعقد المؤتمر الدستوري القومي .

وايماننا بأن المقترحات المعروضة والمطروحة من قبل حركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، تمتد متطلبات ضرورية لعقد المؤتمر الدستورى المقترح ، وتشكل الأساس المتين لبدء مثل تلك العملية .

٢ - يوافق وفدنا التجمع الوطنى للانقاذ القومى وحركة التحرير الشعبى السودانى - جيش التحرير الشعبى السودانى - وهما ما سوف نشير اليهما بعد ذلك باسم الجانبين - على أن المتطلبات الرئيسية التى سوف تهى مناها يقود الى عقد المؤتمر الدستورى المقترح هى :

(ا) اعلان كافة القوى السياسية والحكومة الحالية التزامهم بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس ما يدعى باسم مشكلة جنوب السودان ، وينبغى أن يكون ذلك وفقا لجدول الأعمال المتفق عليه فى هذا الاعلان .

(ب) رفع حالة الطوارئ .

(ج) إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ . وكافة القوانين الأخرى المقيدة للحريات .

(د) العمل بدستور ١٩٥٦ والمعدل فى عام ١٩٦٤ بإدراج الحكومة الاقليمية ، وكل المسائل الأخرى كتلك التى سوف يتم التوصل الى اجماع رأى بشأنها من كافة القوى السياسية .

(هـ) إلغاء الاتفاقات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى والتى تمس السيادة الوطنية للسودان .

(و) السعى المستمر من كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف اطلاق النار .

٣ - تعقد حركة التحرير الشعبى السودانى - جيش التحرير

النسعى السودانى - بأن الالتزام العام من قبل كافة القوى السياسية والحكومة الحالية بأن تحل الحكومة المذكورة نفسها ، وأن يصل محلها حكومة وحيدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل كافة القوى السياسية بما فى ذلك جيش التحرير الشعبى السودانى - حركة التحرير الشعبى السودانى والقوات المسلحة - وفقاً لما سوف يتم الاتفاق عليه فى المؤتمر المقترح ، هو مطلب ضرورى لعقد المؤتمر الدستورى المقترح . وبناء على ذلك اتفق الجانبان على أرجاء الموضوع للمزيد من المناقشات فى المستقبل القريب .

٤ - اتفق الجانبان على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف يعقد تحت شعار السلام والمعدالة والديمقراطية والمساواة ، علاوة على أن جدول أعمال المؤتمر المقترح سوف يتضمن التالى :

(١ - ٤)

(أ) مشكلة القوميات .

(ب) حقوق الانسان الأساسية .

(ج) نظام الحكم .

(د) مشكلة الديانة .

(هـ) التنمية والتنمية غير المتوازنة .

(و) الموارد الطبيعية .

(ز) القوات النظامية والفرصيات الأمنية .

(ح) المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الاعلام الجماهيرى .

(ط) السياسة الخارجية .

(٤ - ٢) وافق الجانبان على أن جدول الأعمال السابق لا يعنى

الشمول بأى حال من الأحوال .

٥ - يتفق الجانبان مؤقتاً على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف

يعقد في الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو عام ١٩٨٦ على ان يسبقه اجتماعات تمهيدية ، وأن المؤتمر سيعقد من حيث الواقع بعد ما تعلن الحكومة الحالية الترتيبات الأمنية الضرورية وتوفر المناخ الملائم الضروري •

٦ - وأخذاً في الاعتبار الحاجة الى مشاورات منتظمة من جانب كل طرف مع الجانب الآخر - فقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة اتصال مشتركة تضم خمسة أعضاء من كل جانب ، كما اتفق الجانبان أيضا على ان يوم الاربعاء الموافق السابع من مايو عام ١٩٨٦ سوف يكون موعدا لبدء الاجتماع الأول للجنة ، والذي سوف يعقد في أديس أبابا •

٧ - هذا الاعلان تم اصداؤه بحلا اللغتين الانجليزية والعربية ، وقد اتفق الجانبان على ان النص الانجليزي سيحتوي الاصل ، وفي حاله الاختلاف سيفضل على النص العربي •

٨ - وبإصدار هذا الاعلان فان الجانبين يناديان الشعب السوداني الممثل في أحزابه السياسية المتنوعة والاتحادات التجارية والنقابات بالعمل الجاد لأجل تحقيق أهداف هذا الاعلان •

يحيا نضال الجماهير السودانية •

عن حركة التحرير الشعبى السودانى العقيد كيروينو كيائين بول •
نائب قائد جيتس التحرير الشعبى السودانى ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى •
عن التجمع الوطنى لانقاذ الوطن •

عواد الكريم محمد سكرتير عام التجمع الوطنى لانقاذ الوطن ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى •

وجهة نظر حزب الأمة بالنسبة للجنوب :

فى عام ١٩٤٨ م عندما بحث مستقبل علاقة الجنوب بالتمال . وفى عام ١٩٥٥ م عندما بحث أمر اعلان الاستقلال من داخل البرلمان . وفى عام ١٩٦٦ م عندما انعقد مؤتمر جميع الأحزاب السودانية ، وفى عام ١٩٧٢ م عندما وقعت اتفاقية السلام فى كل تلك المناسبات اتفقت الحزبة السياسية السودانية على أن للجنوب وضعا خاصا فى السودان الموحد .

ومنذ فترة الحكومة الانتقالية الأولى التى قامت بموجب اتفاقية عام ١٩٥٤ م فى السودان طفت على السطح متحلة الجنوب . هذه المتحلة هى تعبير سياسى عن واحد أو أكثر من العوامل الآتية :

١ - التباين الموروث بين الشمال القائم تماسكه على الدين الاسلامى واللغة العربية وبين أقاليم غاب عنها أو ضعف فيه هذان العاملان .

٢ - الاختلاف المكتسب بسبب سياسة الجنوب التى طبقها الاستعمار ما بين عام ١٩١٨ - ١٩٤٨ م ، وهذا الاختلاف جديد غرسه الاستعمار وغذته مرارة ومخاوف موروثه من عهد الرق والاسترقاق .

٣ - احساس زاد مع نمو الوعى السياسى لمدى بعض أبناء المناطق السودانية بأن مناطقهم مهملة ومتخلفة ومحرومة .

٤ - احساس تغلب على تفكير وساعر أبناء بعض المناطق بأن مشاركتهم فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتناسب وحجم مناطقهم السكانية .

هذه العوامل ثمانية بصورة أو أخرى كانت سببا فى كل مظاهر الصراع بين الشمال والجنوب . والذى انفجر مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ م للأسباب الآتية :

- تدخل الحكومة المركزية فى شؤون الاقليم الجنوبى وحرمانه من الصلاحيات المقررة له .

- إهمال الالتزام بالمسألة الاقتصادية والتنمية الجنوبية .
- تقسيم الجنوب دون مراعاة الاجراءات الدستورية .
- اختلاف حاد حول موقع المصفاة أ يكون فى بانتيو أم فى كوستى ؟
- اختلاف حول اعادة توحيد القوات المسلحة وما أدى اليه ذلك
- الاختلاف من تمرد شرائح جنوبية مسلحة *

هذه الأسباب ساعدها :

- أن النظام بأخطائه الداخلية خلق لنفسه رفضا كبيرا أدى الى عطف نحو التمرد *
- أن النظام بأخطائه الدبلوماسية من انحياز ومحورية أتاح مجال الدعم الخارجى لهم *
- وزادت أسباب التأييد للتمرد عندما أعلن النظام المايوى قوانين سماها اسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ م ، فعصدها الجنوبيون على اختلاف مشاربهم خرقا ل ضمانات وضعت فى الدستور ، وتجاوزا لوجودهم التشريعى فى مجلس الشعب ، وتجريدا لهم من حقوق المواطنة ، هكذا نشأ الموقف الأخير فى الجنوب ، وهو مختلف عن سابقه بأن الحركة المسلحة الآن لا تنادى بالانفصال ، بل بسودان موحد فى ظل نظام أفضل * ومختلف عن سابقه بأن الحركة المسلحة الحالية لا يؤيدها كثير من الجنوبيين بل يعارضونها ويقاومونها مثل : الأحزاب الاستثنائية وحركة أنيانيا الثانية ، وقبائل الفرتيت فى بحر الغزال ، وعناصر من المسلمين الجنوبيين ، وآخرون *

الحركة المسلحة الحالية التى سمت نفسها حركة تحرير شعب السودان ، أما أن تكون جماعة طموحة تريد أن تفرض على السودان فكرا

سياسيا بالقوة أو أن تكون أداة لجهات أجنبية ، فى هاتين الحالتين شأن
قبحنا أن نتصددى لها وأن نحاصرها وأن نعزلها وأن نهزمها ، ولأن
الدائم لعام ١٩٦٧ م .
ندخر طاقة فى سبيل ذلك » .

وأما أن تكون الحركة حركة وطنية ذات اجتهاد مختلف ، وفى هذه
الحالة فاننا نعتقد أن المؤتمر القومى الدستورى الذى دعونا اليه هو
المنبر الصحيح لمبحث القضايا المختلف عليها وحسمها .

لقد دعونا فى الماضى لمؤتمر المائدة المستديرة . ونتبعنا نتاجه
المجهودات الاتفاق على نصوص ادرجت فى مشروع دستور السودان
عبر لجنة الاثنى عشر ، ومؤتمر جميع الاحزاب السودانية حتى امسرت
والآن ندعو لعقد المؤتمر الدستورى القومى وراينا حول القضايا
الأساسية التى سوف يطرأ عليها هو .

أولا : ضرورة تحديد العلاقة بين المركز والاطليم ، ونحن نعتقد
أن تقسيم الصلاحيات التى اتفق عليها فى الماضى تقسيم فى بسوهره
سليم ، ولكن المطلوب حمايه الصلاحيات الاقليميه من انتقاعات المرسليه ،
وتأكيد أن لدى الاقليم امكانيات ماليه مسئلة عن القرار المرسلى .

أما هل يكون الجنوب اقليما واحدا أم عددا من الأقاليم فامر
يخص الجنوبيين أنفسهم ، ولا بد أن يتصمموه بالوسائل الديمقراطية ،
ونحن نقبل ما يقررونه فى هذا الحد .

ثانيا : الاتفاق على استراتيجيه التنمية وادخال مددا للتوازن مع
مراعاة لظروف المناطق المتخلفة ، وهو اعتبار نؤمن به وأدخلناه فعلا فى
خطتنا آتيمويه .

ثالثا : مسألة المشاركة العادلة فى كل مجالات الحياة العامة ، انفسا

نعتقد أن ظروفنا موضوعية وذاتية قد حالت في الماضي دون المشاركة
الموزونة في مجالات الحياة العامة ، وهذا الموضوع يمكن أن تفصله الآن
ورقة عمل محددة تزيل ما فيه من غبن .

رابعا : التوفيق بين تطلعات الصحة الاسلامية وحقوق المواطنة
الكاملة لغير المسلمين - وهذا موضوع حضرنا فيه ورقة عمل للمؤتمر
القومي الدستوري .

خامسا : عروبة السودان وقد فصلنا الموقف فيها في صدر نهج
الصحة .

سادسا : أفريقية السودان وقد فصلت في صدر نهج الصحة .

سابعا : مراعاة حقوق الاقليم في الثروة الطبيعية التي توجد في
داخل مناطقها ، ونرى أن يخصص نسبة معقولة من عائدات الثروات
الطبيعية للاقليم الذي توجد به . على أن يكون ضمن الثروة القومية
وبرناميج الانتعاش بها .

ثامنا : قومية القوات المسلحة وكفالة ذلك لتكون صحيحة التمثيل
للشعب السوداني والتعبير عن تكوينه ضباطا وجنودا .

اننا اذ ندعو لهذا المؤتمر نناشد الجميع الاشتراك فيه بجدية
واخلاص ، آملي أن يجد حلا اساسيا للمشاكل المطروحة حلا يصونه
بعد ذلك الدستور والقانون .

لا بد من إلغاء تصورات وممارسات وقوانين النظام السابق
الخاصة بالحكم الاقليمي واقامة حكم اقليمي سليم على الأسس الآتية :
١ - تكون الصلاحيات الاقليمية على نحو ما نص عليها في اتفاقية
جميع الأحزاب في عام ١٩٦٦ م .

- ٢ - تكون للاقليم صلاحيات تشريعية فى حدود سلطاتها .
- ٣ - تكون للاقليم قيادة منتخبة انتخابيا حرا .
- ٤ - تكون للاقليم ايرادات مستقلة تتناسب وصلاحياته .
- ٥ - يراعى الاقتصاد فى تكلفة الحكم الاقليمى لتوجه النسبة الأكبر من الموارد المالية للتنمية الاقليمية ، للانتاج ، وللخدمات .

الحكم المحلى

لقد افترى النظام المايوى على الحكم المحلى وسـمـفـره لأغراضه السياسية ، وجرده من شخصيته الاعتبارية وأخضعه للحكم الاقليمى .

اننا نلتزم باقامة حكم محلى ديمقراطى ذى صلاحيات محددة وشخصية اعتبارية ، ويحدد القانون بوضوح صلاحيات الحكم المحلى فى ظل الحكم الاقليمى .

الحكم الأهلى

لقد رغبنا شعار اصلاح الادارة الأهلية فى الستينات ، وانبرى له النظام المايوى بقرار التصفية الفورية ، فأحدث فراغا كبيرا أدى لاضطراب الأمن فى كثير من المناطق ، وأدى لقطع الصلة بين الدولة وكثير من المواطنين .

- انا نلتزم بالغاء جميع اجراءات مايو التهريجية ، ونقيم البديل الآتى :
- (أ) الابقاء على خلو مناطق الموعى من الادارة الأهلية
 - (ب) تطوير الادارة الأهلية فى المناطق الحديثة الاستقرار .
 - (ج) تدعيم الادارة الأهلية مع تطهيرها فى المناطق البدوية وسوف يبين القانون كيفية التصفية والتطوير والاصلاح ، ويبين المناطق التى تقع فى التقسيمات الثلاثة .

● وجهة نظر الجبهة القومية الاسلامية :

فى مسألة جنوب السودان :

قدمت هذه الورقة لمؤتمر الجبهة الاسلامية القومية فى دورة انعقاده بتاريخ ١٩ شعبان ١٤٠٥ هـ

والجدير بالذكر أن حوالى المائة من أبناء جنوب السودان قد تساركوا فى ذلك المؤتمر ، وقد جاءوا من بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل ممثلين للمسلمين فى معظم المدن والقرى والأرياف الجنوبية ، وقد ترأس الجلسة الأولى للمؤتمر أحد أبناء الجنوب ، وكذلك خاطب أحد أبناء الجنوب التجمع الشعبى الاسلامى الحاشد بميدان أبو جنزير فى يوم ٢١ شعبان ١٤٠٥ هـ الذى تم فى اطار مؤتمر الجبهة .

نأمل أن تسهم هذه الورقة فى التنوير العام بالجنوب وقضيته ، وأن تتضافر الجهود فى سبيل الوصول لحل ناجز للقضية .

جنوب السودان :

تبلغ مساحة الاقليم الجنوبية مجتمعة ٦٥٠.٠٠٠ كم^٢ ، وتعاادل حوالى ربع مساحة السودان البالغة ٢٥٠٥.٨١٣ كم^٢ .

السكان :

حسب احصاء عام ١٩٨٣ م يبلغ سكان الجنوب ٣٧١.٢٩٦ ٥ نسمة من جملة سكان السودان البالغ عددهم حسب نفس الاحصاء ٢١.٥٩٢.٥٨٢ ، وهم بذلك يشكلون ربع سكان السودان تقريبا ، وهذا لا يعنى بأن الجنوبيين ينحصر فى الجنوب ، بل هناك قبائل جنوبية أصبحت اداريا جزءا لا يتجزأ من الشمال ، وكذلك عدد كبير من الأفراد النازحين شمالا .

(م ٢٨ - ج ٢)

اللغة :

بالجنوب أكثر من مجموعة لغوية أكبرها لغة الدينكا والعربية التي تعتبر لغة السودان الرسمية . ولغة السياسة والاتصال والتخاطب بين المواطنين الجنوبية في صورتها المحلية الدارجة . وهي لغة التعليم في معظم الابتدائيات والمتوسطات من المدارس ، وتستعمل لغة الانجليزية كلغة رئيسية في دواوين الحكومة ومعظم الثانويات والجامعة .

الديانة :

الاحصائيات تشير الى أن معظم سكان الجنوب لادينيين ، ثم يليهم المسلمون فالمسيحيون ، والاحصاء الوارد في الكتاب السنوي للتبشير في عام ١٩٨١ م (يصدره مجلس الكنائس العالمي) يقرر أن ٦٥٪ لادينيين ١٨٪ مسلمين و ١٧٪ مسيحيين . وأثر الاسلام قوى في المدن . بينما المسيحية في الأرياف ، أما في أواسط المتعلمين فآثر المسيحية آثر من الاسلام بكثير .

الموارد الاقتصادية :

الجنوب غنى بموارده الرراعيه وثرواته الحيوانيه وعاياته الاستوائية، وهو أغنى نظرا لاكتشاف البترول وبعض المعادن الهامه بالنحاس والحديد والذهب . هذا فضلا عن احتمال سونه منطلقه سياحية . ونسبه لبعده الجنوب عن هوانى التهدير . وسوء سبه المواصلات داخل الاقليم وبينه وبين الشمال والعوامل الطبيعية مثل الأمطار الغزيرة والسدود التي تبلغ مساحتها مساحه أنجلترا فلم يستلجع الجنوب الاستفادة من موارد ، وظل يزرع تحت كل الفقر الى يومنا هذا .

التاريخ :

قليل هو المعروف عن تاريخ الجنوب قبل القرن ١٩ . ويعد أول اتصال له مع العالم الخارجى على يد الكابتن التركى سليم سنة ١٨٣٩ م

بأمر من الخديوى محمد على لاكتشاف منابع النيل وفتح طريق للتجارة، وقد وصل غندكرو عام ١٨٤١ م ، وطيلة فترة السيادة التركية ظل الجنوب يدار ويحكم بواسطة اوروبيين أمثال صمويل بيكر وشارلس غردون البريطانيين ، والايطالى جسى باتسا ، واليهودى الألمانى ادوارد شفترز الذى ادعى الاسلام وتسمى بأمين باتسا ، وبذلك كانت عاقبة سياسة الحكم فى الجنوب هى من مسئولية الاوروبيين الذى أراقشوا كثيرا من الدماء لأهل استتباب الأمن ، وفتحوا الباب للكنائس لتعمل فى جنوب السودان ، ودخلوا تجارة الرقيق التى أصبحت فيما بعد أهم تجارة فى الجنوب ، شاركهم فيها المسيحيون اللبنانيون وفقّة من التجار الشماليين الذين تحملوا فيما بعد ثبعة اللوم وحدهم ، وتجسّسوا الدور الرئيسى السابق للاروبيين والمسيحيين اللبنانيين •

فترة المهدية :

بعد انتصار المهدية عام ١٨٨٥ م تأثر الاسلام واللغة العربية فى الجنوب تأثرا سلبا ، فاهتمام المهدية بالانقلاب شمالا وشرقا جعل أثرها فى الجنوب ضميما ، هذا وقد تفتتت وانحسرت كثير من المؤسسات والقوى البشرية الاسلامية الموجودة فى الجنوبية ، فالذين ساندوا الثورة اتجهوا شمالا للهاق بالمهدى ، وهربت القوى الاسلامية الأخرى المضادة للمهدية جنوبا ، وافتتح الباب لاستعمار جديد غدخل البلجيك يحملون معهم لغة جديدة هى لغة البنغالا •

الحكم الثنائى :

(١٨٩٩ - ١٩٥٦) وقع السودان تحت مظلة الحكم الانجليزى المصرى اسما ، وتحت الحكم الانجليزى حقيقة وفعلا ، وخاصة الجزء الجنوبى من القطر ، ومنذ البداية فتح الانجليز الباب على مصراعيه للكنائس ، وقسموا الجنوب دوائر نفوذ بين الكنائس حيث آتاهوا لها الحرية الكاملة لتخطيط التعليم وإدارته ، ونسبة لان هدف تلك الكنائس

تبشيري في معظمه فانها لم تهتم بتطوير التعليم في الجنوب الا بالقدر الذى يخدم أغراضها ، فلم يعتمد التعليم مدارس القرى والمراحل الابتدائية ، وقد ركزت جهودها على تطوير اللهجات المحلية وترجمة الانجيل بها . ومعاربة اللغة العربية ، واساعة الانجليزية . ومحسول اثر للاستلام والمسلمين ، وقد أدت سيطرة الكنائس على التعليم الى حرمان أبناء المسلمين منه لدهر طويل ، ذلك لان الآباء أسروا الابتعاد عن هذه المدارس خوفا على أبنائهم من التنصير لا سيما ان بعض الكنائس جعلت الدخول لمدارسها مشروطا بالتعميد في الدين المسيحى . ولم تتكف المؤسسات الكنسية بالسيطرة على التعليم ، بل مارست ضغطا على الحكومة الانجليزية لمحاربة كل المؤسسات والعوامل التى قد تؤدى الى نشر الاسلام وثقافته .

فتم استبعاد القوات السودانية واستبدالها بقوة جنوبية مسيحية تحت امرة ضباط انجليز استبدلت الجمعة بالأحد عطلة اسبوعية ، وبدأت المطالبة بإبعاد كل الشماليين وغيرهم من المسلمين العاملين في الجنوب الى الشمال ، كما بدأت المطالبة بفصل الجنوب وضمه لاونديدا أو كينيا .

سياسة المناطق المقفولة :

في عام ١٩٢٢ م استجابت الادارة اليريطانية للضغوط . وسنت القانون الذى يعرف بمرسوم المناطق المقفولة . والذى أعنى الحكومة الحق في أن تمنع أى سودانى أو أجنبى من دخول مناطق معينة أو البقاء فيها الا باذن رسمى من السلطات . وتأن القانون يهدف الى الأساس لتقسيم الشماليين أو المسلمين عامة من الدخول أو البقاء في الجنوب خشية تأثيرهم على الأهالى .

مؤتمر الرجاء اللغوى :

(١٩٢٨ م) يعتبر هذا أول وأخطر مؤتمر لغوى فى تاريخ الجنوب ، اذ خرج بقرار تطوير اللغات المحلية واستعمالها فى المراحل الأولى من التعليم ، تم التمول للانجليزية واستبعاد اللغة العربية كلية ، وقد حضر ذلك المؤتمر ٤١ ممثلا كهم وبلا استثناء من الأجانب ورجال الكباش .

سياسة الجنوب فى الثلاثينات :

انتهجت الادارة البريطانية فى الثلاثينات ما يعرف باسم (سياسة الجنوب) ، وقد هدفت للقضاء كلية على الاسلام وآثاره فى اللغة العربية وثقافتها ، وابعاد كل ماله أثر مباشر أو غير مباشر فى ذلك ، وقد ركزت تلك السياسة على الحكم الأهلى والقبلى ، واستعمال الانجليزية بدلا من العربية ، ولم تقف تلك السياسة عند هذ الحد ، بل تطورت لتشمل كل صغيرة وكبيرة ، فمنع استعمال الأسماء والألقاب والملابس العربية ، ومنعت الطهارة والتراوج بين الشماليين والجنوبية ، وحرمت الانتقال بين الشمال والجنوب الا بتسيرة من السلطات الانجليزية ، والتي غالبا لا تعطى لتماهى مسلم .

نجحت هذه لسياسة الى حد ما فى عزل الشمال عن الجنوب ، واعطاء الجنوبيين انطبعا بتميزهم العرقى والثقافى عن الشمال ، ورسخت فى أذهانهم أن الشماليين تجار رقيق ومستعبدين ، وولدت فى النفوس حذرا ونارا وحسدا ، وذلك يتطلب جهودا مكثفة من أبناء السودان لمد جذور الثقة بين الجنوب والشمال ، لكن سياسة الجنوب هذه لاقت معارضة شديدة من قبل الأحزاب الشمالية ومؤتمر الفريسيين ، وقد تزامن هذا الاحتجاج الداخلى مع تهديد الايطاليين للحدود من الخارج عقب الحرب العالمية الناية مما دفع بالانجليز الى تغيير سياستهم نحو الجنوب سنة ١٩٤٦ م حفاظا على تماسك الجبهة الداخلية والتفرغ

للخطر الخارجى ، وقد ترتب على السياسة الجسيدة سنة ١٩٤٦ م قبول اللغة العربية فى مدارس الشمال بدلا من أوغندا ، ومشاركة الحكومة بقدر أكبر فى التعليم بدلا من تركه للكنايس وحدها .

مؤتمر جوبا :

فى سنة ١٩٤٧ م انعقد مؤتمر جوبا الشهير والذي حضره ١٥ ممثلا من الجنوب و ٦ من الاداريين الانجليز و ٦ من الشماليين ، وقد رفض المؤتمر فكرة فصل الجنوب والخاصة بأوغندا أو كينيا ، وطالب المؤتمرون بضم الجنوب للشمال تحت راية السودان الواحد .

التمرد الأول :

بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥ م أثناء اعداد السودانين للاستقلال. التنام ارتكبت بعض الأخطاء فى حق جنوب السودان مثل عدم اشراك الجنوبيين فى مفاوضات الجلاء ، واعطائهم عددا قليلا من الوظائف أثناء المسوئنة وعدم تحقيق الوعود المعقولة التى أمطروهم بها السياسيون الشماليون ، أضيفت كل هذه الأخطاء الى تراكمت الماضى التى غرستها الكنائس وخلقتها الاستعمار ، كما حاولت بعض الجهات الخارجية الايقاع بين الشماليين والجنوبيين فأدى كل ذلك الى توجس الجنوبيين وعدم ثقتهم فى اخوانهم بالشمال . ووئذ تمرد الجنوب سنة ١٩٥٥ قبل الاستقلال .

فترة الاستقلال :

شهدت تلك الفترة نشأة بعض الأحزاب الجنوبية ومشاركة جزئية للجنوبيين فى الحكومة ، وتبعها هدوء نسبي فى الجنوب ، لكن انقلاب الفريق عبود أنهى الفترة الديمقراطية فى نوفمبر ١٩٥٨ م ، وبالرغم من أن فترة عبود شهدت فى الجنوب دخول التعليم الدينى ، وتوسعا فى المدارس الحكومية ، وانشارا نسبيا للغة العربية ، واعادة العظلة

الأسبوعية للجمعية مرة أخرى ، إلا أن الطريقة التي تمت بها هذه الخطوات كثيرا ما كانت متعجلة ومتضخمة ، مما أدى الى تفاقم الاضرابات في الجنوب وقادت لتمرد سنة ١٩٦٣ م الذي أعقبه قرار الحكومة بطرد كل المبشرين الأجانب من البلاد سنة ١٩٦٤ م ، وكانت نظرة حكومة عبود لمشكلة الجنوب على أنها مجرد خروج على القانون والنظام ، وتستلزم مراقبة الخوارج والمتمردين ، لكن لم تجد سياسة حكومة عبود تجاه الجنوب قبولا في الشمال الذي اعتبر قاده أن أساس المشكلة يكمن في طبيعة النظام العسكري القائم ، وبالفعل كانت هذه القضية إحدى الأسباب الرئيسية التي أطاحت بالنظام العسكري ، وأدت الى عوده الديمقراطية مرة أخرى في ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ م .

فترة التوحيد :

كانت أبرز معالم الديمقراطية الثانية تجاه الجنوب مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد سنة ١٩٦٥ م ممثلا كل الأحزاب الشمالية والجنوبية، وقد طرحت الأحزاب الشمالية بناء على مبادرة الحركة الإسلامية فكرة الحكم الذاتي الاقليمي في المؤتمر ، وأيدهم في ذلك حزب الوحدة الجنوبي بينما تقلبت آراء فرعي حزب سانو بين الاستقلال التام للجنوب والحكم الفيدرالي ، أما جبهة الجنوب فقد طالبت بحق تقرير المصير .

لم يصل المؤتمر الى قرار موحد أعلن في نهاية جلساته ، لكنه عين لجنة عرفت فيما بعد بلجنة الاثنى عشر لتواصل الحوار ، وبمعد نقاش مستفيض توصلت اللجنة لعدة توصيات هامة على رأسها طرح الحكم الاقليمي اللامركزي بديلا للمركز في كل السودان .

وفي أواخر العهد الديمقراطي تردت الأحوال في الجنوب وساءت سياسة الحكم في البلاد عامة . مما أدى لانقلاب مايو ١٩٦٩ م الذي أنشأ وزارة لشئون الجنوب في بداية عهده ، وبدأ حوارا مع المتمردين في محاولة لايكاف نزيه الحكم الذي استمر منذ عام ١٩٥٥ م ، الاغترات

مقطعة ، وأدى الجوار الى اتفاقية أديس أبابا الشهيرة سنة ١٩٧٢ م
التي أسعفت النظام في وقت اشتدت فيه عزلة الخارجية والداخلية ،
وأسمعت في تهيئة مناخها جهود مجلس الكنائس الأفريقي وجهات أثيوبية
ونريطانية •

أديس أبابا:-

جاءت اتفاقية أديس أبابا بنوع من السلام المؤقت في الجنوب ،
فقد بدأ الموقف يتغير بعدها بستين اثنين ، اذ لم تنظر الاتفاقية
للقضية بكل أبعادها الوطنية ، وانما عالجت حل القضية على أساس أنها
مشكلة الجنوب في مواجهة الشمال ، ومن حيث تمايز الطبيعة السياسية
والثقافية والاجتماعية ليس الا ، وعليه هدفت الاتفاقية الى تكريس
شخصية للجنوب مقابل الشمال سياسيا واجتماعيا وثقافيا بل عسكريا
أيضا ، وثابست الاتفاقية تماما الموازنات العامة لنظام الحكم
في السودان شماله وجنوبه ، والتناقضات الموجودة داخل الجنوب نفسه
فلم تتطرق لها ، علاوة على ذلك فان تصوير القضية على أنها مشكلة
الجنوب في مواجهة الشمال يضيف تعقيدات جديدة الى الوضع القائم
من خلال تقنين أزمة الثقة بين شطري السودان •

ومع ذلك فان الاتفاقية لم تجد عند التطبيق التزاما دقيقا ببندوها
سواء في الشمال أو الجنوب ، فقد خرقت مرات عديدة ، ومرة الأمر
في بادئ كانه شيئا لم يحدث ، فمثلا نصت الاتفاقية على عدد معين
من الوزارات وتم الاتفاق على عدد معين من المقاعد لمجلس الشعب
الاقليمي ، ولكن تضاعف العدد في كلا المجالين تقريبا •

كما نصت الاتفاقية على مركزية تخطيط التعليم ، لكن لم يكن ثمة
التزام واضح بذلك الشرط ، ومن ذلك في غالبية لعجز الحكومة المركزية عن
تقديم الخدمات التعليمية أو تمويلها ، كما نصت الاتفاقية على عدد

معين من الحيريات ، ولكن ذلك العدد تضاعف فيما بعد ، ثم زاد على الضعف في فترة لاحقة .

وشهد عام ١٩٨٣ م تطورا مهما على الصعيد السياسي ، فقد طالبت بعض الجهات الجنوبية بتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم أسوة بالأقاليم الشمالية ، وطرح الأمر للحوار ، وكان نظام نميري متحيزا للأقاليم الثلاثة ، فبدلا من اتاحة نظرية الرأي الآخر قام النظام باعتقل بعض دعاة وحدة الجنوب الذين رأوا في التقسيم خرقا غير مقبول لاتفاقية أديس أبابا ، وأرادوا لأي تعديل ان يتم حسب الأسس المقررة في الدستور لا بأمر جمهوري شوقي .

وكان لكل فريق منطق وأسبابه التي يستند عليها في الدعوة لرأيه ، فقد كان دعاة وحدة الاقليم الجنوبي يستندون أساسا على أمرين :

١. الأول : هو أن اتفاقية أديس أبابا قد نصت على وحدة الجنوب بمديرياته الثلاثة ولا يمكن الرجوع عن هذا الأمر الا وفق الضوابط والقوانين المفيدة لذلك الأمر وذلك ما لم يحدث .

الثاني : هو أن الجنوب المفكك المقسم يكون بالضرورة ضعيفا أمام الشمال الموحد ، وذلك يؤدي لضياع كثير من الفرص والحقوق بينما يشكل الجنوب الموحد قوة ضاغطة ومؤثرة ، أما دعاة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فاستندوا على أن اتفاقية أديس أبابا قامت في ظروف خاصة انعمت فيها الثقة بين الشمال والجنوب ، وقد تخطاها الزمن ، وحدث الكثير من التغيرات ، كما أنها قد خرقت عدة مرات استجابة لظروف عليية .

وقالوا ثانيا : ان وجود ثلاثة أقاليم يعطي فرصة أكبر للمشاركة الشعبية في القرار ، كما تجعل المسؤولين قرييين من الجماهير لا سيما أن

ح- حدود الاقاليم الجنوبية الثلاثة قامت منذ عهد الاستعمار على أساس اعتبارات جغرافية وسكانية مناسبة لحسن ادارتها محليا ، وان وجود ثلاث وحدات ادارية مسئولة يجعل التخطيط الاقتصادى والاجتماعى أكثر سهولة ، ويجعل تنفيذ سياسات التنمية أيسر ادارة ومتابعة خاصة أن صعوبة النقل والاتصال تجعل ادارة الجنوب كرقعة واحدة أمرا عسيرا ، وقد قدروا ثالثا أن وجود ثلاثة أقاليم يبعد احتمال الهيمنة السياسية لفئة بعينها ، وبالتالي تكون الحكومات الاقليمية أكثر انسجاما مع جماهيرها •

وعندما عرض الأمر على مجلس الشعب الاقليمى كانت الغالبية تقف مع تقسيم الجنوب ، وكان هذا الاتجاه شبه اجماعى فى الانتخابات النيابية بالاستوائية •

وتم تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فى يونيو عام ١٩٨٣ م بأمر جمهورى ، وتبلورت عن هذا التقسيم أربع مجموعات ، ثلاث منها تضم غالبية قبائل أعلى النيل ، وكل سكان الاستوائية تقريبا ، وبعض سكان غرب بصرى الغزال •

وهذه المجموعات الثلاث تطالب بالاستمرار فى تقسيم الجنوب ، بل ان بعضا من أبناء عرب بحر الغزال (المتمثل فى مجلس منطقتى واو وراجا) يطالبون بقيام اقليم رابع خاص بهم •

أما المجموعة الرابعة فهى مجموعه سكان مديريتى شرق بحر الغزال والبحيرات وجزء من مديرية جنقلى ، وهؤء يطالبون بالعودة للاقليم الواحد بشدة واصرار ، وينتمى غالبيتهم لقبيلة الدينكا الكبرى ، وهؤلاء لهم وزنهم الخاص نظرا للكثافة السكانية الكبيرة التى يتمتعون بها ، ولأن لهم وجودا ذا وزن مؤثر فى الخدمة العسكرية والمدنية ، ولما لهم من الروح القيسادية العالية •

التمرد الأخير :

تضافرت أسباب كثيرة لتؤدي الى قيام التمرد الأخير ، ولو توافر للحكومة القائمة قدر من الاحساس بالمسؤولية والوعى والعزم الادارى اللازم لتمكن حل تلك المشاكل وتطويق الازمة قبل أن تنفجر ، وعموما مهدت للتمرد عوامل نجملها فى الآتى :

١ - بعد اتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ م واستقرار الوضع فى جنوب السودان انتقلت خير من الأمراض التى حانت سائدة فى الخدمة المدنية و احياة السياسية فى الشمال الى الجنوب ، فعم الفساد والثراء الحرام ، وادى ذلك الى كثير من الفوضى فى الحياة العامة •

٢ - تم استيعاب عدد كبير فى الخدمة المدنية دون وجود ميزانية معتمدة لذلك ، مما أضعف ميزانية التنمية الحقيقية والخدمات ، وعندما واجهت الحكومة الأمر الواضح وتخلصت من بعضهم دفع ذلك بعضهم للانضمام الى جموع الرفض •

٣ - تكاثرت عناصر من خريجي المدارس وغيرهم كانت تتوقع استيعابا خاصا فى المؤسسات المدنية والادارية الجديدة ولكن آمالهم لم تتحقق •

٤ - بدأ يسود مفهوم وسط الكثرين من أبناء الجنوب بأن حمل السلاح والخروج على القانون يمكن أن يحقق لهم مطالبهم ، خاصة أن الذين تسلموا السلطة بعد اتفاقية أديس أبابا هم الذين قادوا التمرد ، بينما تم عزل كل السياسيين الجنوبيين الذين كانوا ضد التمرد •

٥ - خيبة أمل الجنوبيين فى حدوث نهضة سريعة فى مجال الخدمات والتنمية •

٦ - الصراع بين القوى السياسية الجنوبية المختلفة حسب الأهواء الشخصية أو الانتماءات القبلية والعرقية .

٧ - عدم متابعة استيعاب الإنانيسا في الجيش بصورة مبرمجة خلال السنوات الخمس الأولى ، كما نصت اتفاقية أديس أبابا .

٨ - لما تكاثرت السخط وكاد أن ينفطر العقد حاولت حكومه نميري ترحيل بعض الأفراد من الإنانيسا الى الشمال . ولكنهم - في جو لم تتوفر فيه الثقة بالدرجة المرجوه - رفضوا الاذعان للامر وخرجوا على النظام .

٩ - في عام ١٩٨٢ م طردت أسداد ثيرة من العاصمة فيما عرفت بالكثسة وتأمين العاصمة ، فذهب الجنوبيون وهم ساخطون للجنوب حيث خرج الكثيرون منهم وانضموا لمصائل التمرد .

١٠ - في جو الفوضى بدأت الاتساعات تنتشر والتهديد بالاعتقال مما جعل الكثيرين يفضلون الخروج على البقاء .

أدت المواصل المتقدمة الى توتر الجو . وحدث الانفجار الأول في أكتوبر عام ١٩٧٥ م ، ومع تزايد موجات السخط والفوضى بدأت أعداد متزايدة تخرج الى العابة وتنضم لعناصر التمرد .

وفي أكتوبر عام ١٩٨٢ م في الجو المسحون بالتوتر تم ارسال فريق من جوبا للتحقيق في اختفاء بعض الامول المتعلقة بالقوة الموجودة في بور ، ولكن قائد القوة رفض التحقيق ووقف معه الجنود فتنازم الجو في الحامية . وتكرر الامر في فبراير عام ١٩٨٣ . واتسمت المعالجة بالخير من عدم الحكمة والتروى . وتم ايقاف مرتبات قوة بور عن شهر أبريل فتمردت الحامية فأرسلت قوات من جوبا لتأديبها حسب تقرير النظام ، فخرجت بعض قوات الحامية الى انعابه ولحققت بها قوات في شسلا وغيرها .

وكان جون قرنق يقضى أجازته في قريته قرب مدينة بور فلم يعجبه الحال ولحق بالتمرد بعد عدة أيام من ذلك الحادث ، وصادفه في الطريق قاي توت زعيم جناح النوير في التمرد وخرجا معا الى أنيوبيا ، وأرسلت فرقة من أعلى النيل للحاق بحامية بور ، ولكن انسائعات وصلت لقائد تلك المجموعة بأنه سوف يعتقل بمجرد رجوعه من مهمته ، فما كان منه الا أن أعلن الانضمام للمتمردين وقتل جميع الذين عارضوه ، ووقعت كثير من الأحداث المشابهة دعمت موقف التمرد ، غفى ظروف تلاتي النقطة في الحكومة القائمة والتسيب السياسي والمسدنى ونشاط انسائعات والاقاويل يمكن لأى شىء أن يحدث •

بانضمام جون قرنق اكتسب التمرد بعدا سياسيا جديدا ، فقد بدأ يفرض زعامته على كل الفئات المتمردة ، واتصل بالمعسكر الشيوعى باثيوبيا وليبيا وتبنى الاستراتيجية اليسارية تجاه السودان ، فتكونت ما سميت بالحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان ، وحرر منفستو خاص بالحركة ووضعت قوانين تضبط الجيش وقضاه العسكرى ، ورفع تسار تحرير السودان شماله وجنوبه ، وقد اعطى الحركة دفعة كبيرة للامام بالاضافه الى الضعف والاضطراب الشديد الذى كانت تعاني منه حكومه نميرى ، وتلك الفوضى التى عمت أجزاء كبيرة من الجنوب ، فضلا عن الامكانات العسكرية الكبيرة التى أتاحت للجيش الشعبى لتحرير السودان والاذاعة القوية التى أتاحت لدعاية الحركة ، ثم ان تقسيم الجنوب من بعد الى ثلاثة أقاليم هو الذى أضاف دفعا قويا نحو حركة العقيد جون قرنق •

فقد أدى التقسيم الى تمرد أعداد كبيرة من القوات النظامية وغيرهم من دعاة وحدة الاقليم وانضمامهم الى الجيش الشعبى لتحرير السودان مما قوى موقفه بدرجة كبيرة جدا •

أما الآثار السلبية لقضية التقسيم فتتمثل فى أن مجموعة قاي توت كانت أصلا غير راضية عن طرح العقيد جسون قرنق القومى ، وكانوا يرون حصر الاهتمام فى قضايا الجنوب وحده ، والتركيز عليها دون غيرها ، وعندما جاء التقسيم لاقى هوى فى نفوسهم فحدثت المواجهة المؤجلة ، وانتهت بتصفية قاي توت فتولى زعامة فئة النوير المعارضة لجون قرنق عبد الله شول .

وبدأت المناوشات والمعارك بين مجموعة عبد الله شول (والتي انقسمت على نفسها فيما بعد) وبين قوات الجيش السبعى لتحرير السودان ، مما اضطر قوات الجيش السبعى الى محاولة نقل ممرح عملياتها جنوبا الى الاستوائية . وقد اقبلت بعض المجموعات المتمردة كجماعة عبد الله شول على الحوار مع الحكومة بعد اعلانات العفو العام والاستعداد للحوار وبعد ثورة رجب الشعبية وسقوط النظام المايوى مالت للحوار عناصر من الأتانيا ٢ ومن السياسيين الذين ثابوا يسعون تبرما أو تعاطفا مع حركة التمرد ، بينما تشددت مجموعة الجيش السبعى لتحرير السودان عند مواقفها ولم تعلن الاستعداد للحوار .

المسلمون بالجنوب :

على الرغم من دورات الاضهاد الدينى والسياسى والاجتماعى التى تعرض لها المسلمون فى الجنوب فقد استعانوا الحف، إذ على ديارهم وشخصيتهم المسلمة .

والغريب فى الأمر أن الممت الذى نقيه المسلمون فى جنوب السودان لم يكن نابعا فى الأساس من أخوتهم الجنوبيين (غير المسلمين) . بل عن حرب مخططة ومنظمة ومبرمجة او تحريض من بعض الجهات التنسية غير الجنوبية ، ثم عن اهمال شمالي تقضية الاسلام هناك . وتمثلت السياسات التى وجهت نحو المسلمين الجنوبيين فى حصر التعليم فى

الرسائل مع بداية الاستعمار ، و اعلان مرسوم المناطق المقفولة ، ثم قانون سياسة الجنوب ، ثم الحواضر الاسلامية مثل تحويل عاصمة الاستوائية من منقلا - الى جوبا عام ١٩٢٨ ، و انشاء العاصمة الجديدة على نمط أوروبى كنسى ، و قد تعرض المسلمون الى الاضطهاد الادارى من قبل الحكومة الاقليمية - و الى الكيد من قبل المتمردين ، و وصل الأمر الى حرق دور العبادة و قتل المسلمين أثناء الصلاة ، كما حدث فى أريان و مخسول عام ١٩٨١ م ، و اشتدت الفتنة و حوادث القتل و النهب حتى هاجر عشرات الألوف نحو الشمال وخاصة جنوب كردفان و دارفور ، و من الأمثلة المشهورة للتضييق الحكومى نزع قطعة الأرض المخصصة لمسجد الربوة بواو الذى وفر له المسلمون منذ سنوات التمويل اللازم ، ولكن فى كل مرة كانت تتدخل بعض الأيدى الكائدة لتعرق ذلك الحرج الاسلامى ، و صوموا تعرض المسلمون الجنوبيون للحرمان من ممارسة حقوقهم فى أن يشاركون فى الحياة الادارية و السياسية و التنفيذ على المستوى القيادى بالرغم من تفوقهم عدديا على المسيحيين حسب احصائية مجلس الكنائس العالمى ، و قد قدر الكثير من السياسيين الجنوبيين هذا الوضع - و منهم من اعترف بأن الوقت قد حان لتصحيح هذا الوضع و وضع ظلم السنين الطويلة عن كاهل المسلمين الجنوبيين •

بالرغم من الحصار الذى عانى منه المسلمون فى جنوب السودان فقد ظلت فيهم قيادات معتصمة بدينها ، و رجال صالحون يعلمون القرآن و ينشرون الدعوة ، حتى هبت عليهم نسائم الصحوة الاسلامية التى انتظمت كل العالم الاسلامى تقريبا فقاموا ينفضون عنهم غبار الاستضعاف و التراخى فانشأوا الجمعيات و الروابط و الهيئات ، و آخر وفى مطلع عام ١٩٨٣ م قامت الهيئة الاسلامية لجنوب السودان التى تعمل جاهدة على ربط المسلمين و توحيد كلمتهم و توعيتهم و النهوض بهم بالاضافة الى سعيها الحثيث فى التعاون مع نشاط الدعوة الاسلامية فى السودان وفى استقطاب الدعم المالى الاسلامى لتنمية الجنوب ، و قد تكون للهيئة أكثر

من أربعين غرعا فى أقاليم الجنوب الثلاثة وغرعا بالعاصمة وبعض المدن الشمالية الكبرى .

وقد انتشرت فى معظم مدن الجنوب بوادر عمل اسلامى مبشر فى مجال الدعوة والخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية ورعاية المسلمين الجدد وتثقيف وتوعية المسلمين المقيمين ونزحية تعليم ابنائهم ذلك كله دون اثاره أدنى توتر دينى بين أهل الجنوب ، والجدير بالذكر أن درجة المتعاضدات الدينية الموجودة فى الجنوب لا تتأثر تجد لها مثيلا فى كل العالم ، وفى اطار الاسرة الجنوبية الواحدة بل فى المنزل الواحد تجد المسلم والمسيحى والملايين يعيشون معا فى وئام وسلام ، ولا تكاد تجد سياسيا جنوبيا مسيحيا لا يرحب بأنشطة لاسلامى لترقية الأوضاع التعليمية والصحية والمعيشية والحياة الفاضلة فى الجنوب ، ولا يثير القضية الدينية بوجه حاد الا عنصر خارجى يريد ان يستغلها لأغراض الفتنة والدعاية السياسية أو لحاجات الصراع الدولى والحضارى .

أنبتت التجارب والممارسات أن كل محاولات الحل العسرى المحض تفشل كثيرا ، وذلك أمر بديهي . إذ لا يمتنع احتواء بورة مجموعة بشرية لنللم نقدر أنه وقع عليها لعشرات السنين من طريق القوة . بينما تتشهد كل الأحوال التى جلس فيها الأخذ - وه فى الجنوب والشمال للحوار بان النتيجة كانت أقرب الى المتوثيق . غلابد فى شأن قضية الجنوب من استمرار الحوار الجاد الهادف لا بقصد الوصول لنوع من الاتفاق العرضى الذى يهدىء الموقف مؤقت . بل من اجل لمس جذور المسئلة ومعالجتها من الأساس تحقيقا لودده السودان وحفظا للدماء ودفعها لمسيرته وتحقيق اهداف الامة السودانية ومنها العنيد . ولما كانت عوامل ستنى قد تظاهرت لتكون أرضية هتمة تتوحد فيها نمجرات الموقف . بم دارأت قضايا أثار تلك التفجرات من حين لحين غلابد ان يشمل الحل

التامل علاج الأسباب الجذرية التى هيات أرضية الازمات مهما كلف ذلك دن جهسه دؤوب متصل ، ثم لابد من تناول الأسباب المباشرة التى أدت الى اشتعال الازمة الراهنة ، وتتمثل جوانب المشكلة اجمالاً فى الآتى:

١ - العامل الجغرافى والثقافى :

كما يقوم تتبابه فى السمات بين شمال وجنوب السودان فبينهما ايضا تمايز احدهما الظروف الجغرافية وصعوبة الاتصال بين الشمال والجنوب ، وكذلك خرس ذلك التمايز بعض السياسات والقوانين التى سنت فى عهد الاستعمار ، مما أدى الى انقطاع الصلة بين شطرى البلاد وفرض العزلة بين أهل الجنوب والشمال ، فتشكلت صور غير حقيقية عن الجنوب فى عقلية المواطن الشمالى ، ولم تستدرك المنهج والمؤسسات التعليمية ذلك الخلل ، بل تجاهلت التعرض لتاريخ الجنوب وثقافة مجتمعه ، وكان الأجدر أن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من المنهج الدراسى القومى حتى لا يبقى المواطن الشمالى على جهل بواقع المواطن الجنوبى ، وللخروج من هذا الأسر الجغرافى والتاريخى والثقافى لابد أولاً من تأمين سبل الانتقال والاتصال بين شطرى البلاد عن طريق تشييد الطرق البرية المسفلته بين الشمال والجنوب كطريق كوستى ملكال جوبا وطريق تمساح راجاوا ، ثم مد شبكة خطوط داخلية تربط أجزاء الاقاليم المختلفة ، ولابد من تحسين أسطول النقل النهري والجوى ، والعمل على استمرار سير قطار الخرطوم واو ، ثم ينبغى ثانياً الالتزام بمنهج تعملى قومى لكل السودان بحيث يبرز ذلك المنهج تكوين الجنوب وثقافته وتاريخه كجزء من المنهج الدراسى ، وأن تعمل السلطات على توفير كسل الامكانات الفنية والبشرية لتحقيق ذلك الهدف . ثالثاً أن تقوم وسائل الاعلام القومية بدور فعال نحو التعريف والتثوير بالجنوب . وتقوم اذاعة جوبا فى نفس الوقت بدور مشابه نحو تعريف الجنوبيين بالشمال وفق برنامج مخطط .

(م ٢٩ - ج ٢)

٢ - التنمية والخدمات :

ان التخلف النسبي للجنوب نتيجة للسياسات المقصودة أحياسانا ونتيجة للتجاهل والاهمال أحيانا : ونتيجة لسوء الادارة والفساد أحيانا أخرى ولعدم احساسا بالمرارة والسخط . ومعلوم أن الخلل في نوازن النهضة في أي بلد يؤدي بالضرورة الى نوع من التبرم والتملط وعدم الاستقرار ، أو يمهّد على أقل تقدير لوجود أرفضيه نفسية مواتية لعدم الاستقرار ، غالباً من أن تتضافر جهود كل الأمة السودانية لاعادة التوازن الاجتماعي لهذا الجسم الواحد الذي هو السودان من خلال توجيه اهتمام زائد وأولوية خاصة للتنمية والخدمات في جنوب السودان ؛ ومعلوم أن موارد الجنوب التنموية المختلفة خافية لأن تحدثت طرفة هائلة اذا تم استغلالها بالصورة المثلى . فهناك الخير من المشاريع التي تمت دراستها في أوقات سابقة ، وتلك التي بدأت وتوقف العمل فيها ، وأخرى كثيرة تنتظر دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية . وعليه يجب أن توفر الموارد المالية اللازمة للبدء الفوري في أوسع مجموعة منتجة من المشاريع الصغيرة السريعة العائد مع الانتقال المبرمج والمخطط نحو مشاريع كبرى للمستقبل . ولا يستلزم أن تتنوع برامج التنمية في الجنوب مرتبطة بتخطيط التنمية العام لكل السودان . بل يحسن أن تتنوع برامج الجنوب خاصة لحيث سد الفجوة التموينية بين نهري البلاد . وفي مجال الخدمات - صحية وتعليمية وغيرها . على السلطات المعنية الاجتهاد لتسديد في توفير موارد مالية وغنية لاعادة ترميم مرافق الخدمات القائمة ومدها بأسباب الحياة ، والعمل على انشاء مرافق خدمات جديدة . لا سيما أن في الجنوب أماكن قاتلة بالأسنان ولا يندأ بوجود بها أي نوع من الخدمات .

٢ - شكل الحكم :

نانت أول مبادرة لأعضاء الجنوب نوعاً من الحكم الاقليمي تلك التي طرحها الاتجاه الاسلامي عام ١٩٦٥ م في مؤتمر المائدة المستديرة في

وقت لم يكن مثل هذا الطرح معروفا ، وذلك يقينا من القوى الإسلامية انه لا سبيل لاستيعاب الوضعية الخاصة بالجنوب الا من خلال نوع من الحكم اللامركزي .

ولما لم يكن الرأى العام السودانى قد نهيا وقتها لأكثر من ذلك فقد كان ذلك الطرح مناسبا فى ذلك الوقت ، وهو ما تم تبنيه فى مشروع دستور عام ١٩٦٧ م ، تم فى مرحلة لاحقة فى اتفاقية أديس أبابا .

ونسبة لتلاشى الشعارات المتطرفة الداعية الى فصل الجنوب عن الشمال لازدياد الثقة بين مواطنى تسطرى السودان التى تمثلت فى موجات كبيرة من هجرة أبناء الجنوب الى شمال السودان بعد أن كانوا يهاجرون فى الماضى الى كينيا وأوغندا ، ونتيجة لتجربة الحكم الذاتى التى اكتسبها الجنوبيون من خلال الحكم الذاتى فى كل من فترة الجنوب الموحد وفترة الاقاليم الثلاثة ، فان من المسائل التى يمكن أن ترد فى أى حوار لتسوية المعادلة الدستورية لحكم أقاليم الجنوب بك أقاليم السودان العامة ما يلى :

- ١- دراسة جدوى الانفتاح نحو تطوير الحكم الاقليمى الى نظام فيدرالى يتم بعد التمهيد اللازم .
- ٢- دراسة جدوى المديرىات كإطار للإدارة ، اذ برهنت التجربة على انها أصبحت تشكل حلقة إدارية قليلة الفعالية بين الحكم وإدارة المناطق حيث تقوم المجالس وتدار الخدمات والبرامج المحلية .
- ٣- أضافاء مرونة على التقسيم الاقليمى بإتاحة الحق لكل اقليم أن يقيم نوعا من العلاقة الخاصة مع اقليم أو أكثر تنسيقا أو تكاملا أو اندماجا فى كيان موحد .
- ٤- دراسة الموازنة المعادلة فى تمثيل الاقاليم فى الأجهزة الحكومية المركزية التشريعية والتنفيذية .

٤ - القسانون :

ان الاستمساك بنظام قانونى عام مؤسس على الشريعة الاسلاميه لهو ضرورة دينية وسياسية لكل المؤمنين من أهل السودان وذلك لان :

— التزام شرع الله يمثل تحابوا مع تطلعات غالبية سكان السودان المسلمين وعقيدهم .

— ويتطابق ذلك التصرع الفطره الاسلاميه والمبادئ الروحيه . بلا النصوص الدينيه لكل اديان السماء .

— تم أن فى السودان حاجه اجتماعيه ماسه لتطبيق شرع الله وتقوم لذلك دواع علميه موضوعيه .

— ثم أن الشرع الدينى أقرب الى المراج النقاضى الافريقى من القانون الانجليزى أو الهندى أو أى نظام قاونى اخر .

أن تشرع الله سبحانه وتعالى يحفظ لكل المجموعات عسير الاسلاميه كيانها وثقافتها ويمكنها من ممارسة تدينها وعاداتها وتقاليدها وأحراها المحليه فى جو من الحرية دونما تدخل فى شئونهم أو بومييه تنويرهم الدينى والثقافى والاجتماعى ، وأن الفقه الاسلامى به يمنحه ومروبه يمكن أن يتسع لكثير من النسويات القانونيه المنعلقه بغير المسلمين ترجيحاً أو استثناء وتجاوبا مع الاداره المملوكه للمسلمين .

٥ - طريق العمل :

حتى يتم التوصل لحل جذرى لهذه المسئله التى دامت طويلا لابد من اجراء مساورات مع كل الأطراف السودانيه فى الشمال والجنوب تخرج فيها كل جوانب القضية ويبدار حوار جاد وهدف . مع عدم اللجوء لمؤتمر جمع تشارك فيه كل الأطراف من أحزاب ومجموعات جسيديه وسماليه وجبهات سياسيه وبعض المتخصصين . وذلك حتى لا تفسر جزئيه المنسبته

التي حدثت في السابق وأدت الى خروج آخرين ، وتجدد المشكلات ، وحتى يفرج المؤتمر بنوع من الاجماع القومى . يلتزم ويرعى به أبناء السودان كافة •

● وجهة نظر الحزب الشيوعى السودانى :

مشروع مبادرة لانتهاء الحرب الأهلية ولعقد المؤتمر القومى الدستورى
١٩٨٧/٦/١٢ :

تواصل في بلادنا منذ اربع سنوات حرب أهلية عقيم ، بخسائر فادحة في الأرواح والمنشآت والموارد : وبمخاطر جدية على نظامنا الديمقراطى وسيادتنا ، وبآثار سلبية بعيدة المدى على وحدتنا الوطنية •

واصبح واجبا ملحا - أكثر من أى وقت مضى - على كافة القوى الوطنية أن تجد مخرجا من هذه الحرب الى رحابة حل سلمى ديمقراطى للمشاكل والقضايا التى أثارها •

وتلبية لهذا الواجب نصرح هذه المبادره على الاحزاب والهيئات السياسية والاتحادات والمنظمات المتديبه والاجتماعيه والفئويه •

أولا : فى طرحنا لهذه المبادرة نتطلق من الادراك للظروف التى قادت الى الحرب الراهنه ، والتطورات التى قادت الى اندلاعها فى أغسطس عام ١٩٨٣ فى ظل النظام المايوى لتصبح أحد أهم العوامل لخلخلته ، والاسهام فى الاصلاح به فى أبريل عام ١٩٨٥ •

كما نتطلق من الاقتناع التام بأنه منذ ذلك الوقت أثبتت امكانات لتحقيق الأهداف التى نشبت من أجلها بوسيلة الديمقراطيه التى انتزعتها شسعبنا •

وكان واجبا أن تشارك (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وأن يتاح

لها أن تشارك بقوة سياسية أساسية فى بناء الحياة الجديدة ، ولأن عاقت ذلك تقديرات سلبية من جانب (الحركة) لما حققت الانتفاضة وتدابير من جانب السلطة الانتقالية . وقد عبرنا فى حينه عن وجهة نظرنا فى هذا الأمر لقيادة الحركة ولخفاف القوى السياسية .

ثانياً - ان استمرار الحرب لمدة تزيد عن العامين منذ الانتفاضة خسارة
محفزة :

— فهى بالمعطيات الراهنة للاوضاع فى بلادنا لن يؤدى الى انتصار أى من طرفيها بالحسم المعسرى النهائى . ولقد جربت بلادنا الخيار المسلح لأكثر من ثلاثين عاما فلم يتقدم بها نحو حل مشاكلها ، بل فاقم تلك المسائل وعمقها .

— استمرار القتال — فوق الخسائر البشرية — يدمر قدرا هائلا من المنشآت والموارد وبلادنا فى أمس الحاجة اليها بعد نهايه هذه الحرب العقيم .

— استمرار القتال يحمل معه أخطار التدخل الأجنبى والانتقالات العسكرية .

— أيا كانت نتيجة الحرب فان السودان الموحد — وهو الهدف المعلن للجميع — يحتاج الى جيش وطنى واحد متماسك ومتلاحم وقادر على حماية حدود الوطن وسيادته . ولا يمتن أن تقوم الوحدة الوطنية بدون الأمن . ومن ثم فان تدمير الجيis السودانى القائم ماديا ومعنويا يمثل قهر مذل لا يغتفر ويتنافى مع الوطنية السودانية .

ثالثاً — نعتقد أن هناك مبادئ عامة تصلح أساسا تقسوم عليه الجهود للتوصل الى انهاء الحرب :

١ — ان السودان بلد يعانى كله من التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

وهن قصور فى نظامه السياسى ينبثق من تمايز بين الاهليم . والتكوينات القومية ضد المصالح والمطامح المشروعة للاقسام والجماعات الأكثر تخلفا وفقرا ، وفى هذا الاطار العام تحتل مشكلة الجنوب موقعها المحدد بخصوصياتها القومية والاجتماعية والحضارية .

٢ - أن أية صيغة تحفظ للسودان وحدته بسلامة ترابه والتعايش الديمقراطى بين قومياته وأديانه وحضاراته المتعددة لابد أن تنبثق من خلال التفاوض والحوار ، والتوصل الى اتفاقات مستركة ومقبولة منها جميعا ، وهذه الصيغة تقبلور لا عبر العلاقة بين منتصر ومهزوم ، وانما بين سودانيين متساوين فى الحقوق والواجبات ينوون ويريدون العيش متعاونين مقراضين فى وطنهم الواحد .

٣ - أن كل القوى السودانية . بما فيها (الحركة الشعبية لتحرير السودان) أعلنت قبولها للخيار السلمى ، وتضمنت ذلك بيانات مثل اعلان كوكادام ، والاتفاق بين الصادق المهدى وجون قرنق ، ومبادرة الصادق المهدى فى احتمالات ٦ أبريل ١٩٨٧ وغيرها .

٤ - أن هذه القوى أجمعت على أن يكون المؤتمر القومى الدستورى هو الوعاء للحوار الوطنى الذى سيقدر شكل الحكم فى السودان .

رابعا - تاسيسا على كل ذلك - ورجوعا الى اقتراح وجد القبول من قبل نقترح ونفا فوراً للقتال ووضع الضمانات لتنفيذه واستمراره:

١ - ما نقترحه ليس هدنة . وانما وقف للقتال يتجه الى الحوار والى وضع حد للحرب . أى الى استبعاد الخيار المسلح ، والاتفاق على انفسل السلمى الديمقراطى للنزاع .

٢ - تنشأ اللجان والأدوات اللازمة لوقف القتال بالتشاور بين القوى المختلفة ، السياسية والعسكرية .

خامسا - يدعم وقف القتال بالتدابير القتالية :

١ - رفع حالة الطوارئ فوراً .

٢ - فتح طرق المواصلات وتأمينها تماما لنوصيل المسؤن والأدوية والاحتياجات الأخرى الى المواطنين في مختلف أنحاء الجنوب ، ولإعادة النازحين الى مناطقهم ، وفتح المدارس والمستشفيات ونقاط الأمن وغير ذلك من ضرورات تطبيع الحياة في الجنوب .

٣ - حل ما يسمى بالمنظمات المسلحة ، وقف تسليح القبائل وجمع ما بيدها منه ، والتطبيق الحازم لبدأ أن القوات النظامية هي وحدها المسموح لها بحمل السلاح واستخدامه .

٤ - تقوية أجهزة الأمن في مناطق التماس بين الشمال والجنوب والمنع الحازم للاشتباكات القبلية المسلحة .

سادسا - لنفس التحرك في اتجاه وقف القتال ، وكجزء ضروري من نهية المناخ لعقد المؤتمر القومي الدستوري ، وتوفير الضمانات لنجاحه تتخذ فوراً التدابير الآتية :

١ - إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ واعادة العمل بالقوانين التي كانت سائدة قبلها .

٢ - إلغاء اتفاقية اندفاع المسترل مع مصر (بقانون) وذلك سائر الاتفاقيات المتشابهة .

٣ - عدم البت في أية قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر القومي الدستوري .

برنامج أديس أبابا للسلام :

في ٢٤/٨/١٩٨٧ صدر بيان مشترك عن الأحزاب الإفريقية

السودانية وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى وأثانيا (٢) جاء فيه :

فى ضوء الوضع السياسى السريع المتدهور فى بلادنا الذى يفرض تهديدا لا منيل له على استقرارها والبقاء الفعلى للشعب السودانى ككل .

وحيث أن الاحزاب السودانية الافريقية ، والتجمع الوطنى للانتقاذ القومى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير الشعبى السودانى قد استهلكت حوار السلام فى بلادنا فى عامى ١٩٨٥/١٩٨٦ .

ونظرا لسمى الحكومه السوڊانيه لتحقيق حبل عسكرى وهو ما يعوق مثل تلك المبادرات : نحن الوثود بمنلو الأحزاب السودانية الافريقية. وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وأثانيا (٢) ، المجتمعين فى عاصمه اثيوبيا الاشتراكية (آديس أبابا) فى الفترة من التاسع الى الثالث والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٨٧ نجد أنه من واجبنا الأساسى إصدار البيان التالى .

١ - لما كانت القوى الوطنية تتناضل لأجل استقلالنا القومى والسلام والديمقراطية والمعدل الاجتماعى ، ومدفوعة بتقاليد تسعينا النورية الموروثة من كفاحه البطولى ضد قامعيه ، فنحن نعارض بهدوء الحكم غير الديمقراطى للأحزاب التقليديه الطائفية وأى تصرف للتدخل الأجنبى فى الشؤون الداخلية لبلادنا والتهديدات السافرة المطروحة من قبل حكومة المصادق المهدى لاجتثاث الشعب السودانى المناضل .

٢ - طالما استقرت حكومة السودان فى تجاهل متطلبات عقد المؤتمر الدستورى القومى المقترح - كما تعهدت به فى اعلان كوكا دام - فإنه سوف يكون من المستحيل تحقيق سلام دائم وديمقراطية فى بلادنا .

٣ - نحن نجدد تأييدنا الثابت لإعلان كوننا داعم أساساً لحل مشاكلنا القومية ، لذلك فنحن نحث كافة القوى السياسية في السودان على ممارسة الضغوط لحمل الحكومة السودانية على التنفيذ الفوري لبندود إعلان كوكا دام .

٤ - نحن أيضاً مقتنعون تماماً بأن الوضع المطروح حالياً سيء ، لذلك فإن الأطراف سوف تجاهد بدون تلك لأجل اقامه حوار دائم لمشاكلنا القومية .

٥ - وعلى ضوء المجاعة الناتجة عن الجفاف الحاد خلال هذا العام في معظم أجزاء الجنوب فإن الأطراف المعنية تحب الجناح الانساني في الحكومة السودانية ومنظمات الاعاضه الدوليه على التساور وتنظيم مساعدات الاغاثه ، واعادة التوطين - بحيث تحل اناي السنان المنسوين ايما كانوا سواء في القرى او المدن .

٦ - أخيراً نحن نقدر بذل الجهد المبذول من قبل مجلس الكنائس السوداني في تنظيم مثل هذا الاجتماع الناجح .

وقعه في أديس أبابا في اليوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس عام ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين .

١ - البابا جيمس سيور : رئيس وفد الأحزاب الافريقيه الشعبى السودانى وعضو اللجنه العنياه السياسيه والعسريه لحرية التحرير انشعبى السودانى/ جيش التحرير الشعبى السودانى .

٢ - العقيد ديفيد دينج رئيس وفد اثانيا (٢) .

● بيان كهابالا للبحث عن السلام أصدرته الأحزاب السودانية
الافريقية وحركة التحرير الشعبى السودانى/والجيش الشعبى لتحرير
السودان - ١٩٨٧/٩/٧ :

١ - استجابة للدعوة المقدمة من فضامة الرئيس يورى كابوتا
موسيفينى - رئيس جمهورية أوغندا - الى الأطراف المعنية بغرض اطلاعه
على الوضع السائد فى السودان لتمكينه من التوسط لأجل السلام ،
كما طلب رئيس وزراء السودان اتاحة فرصة الاجتماع فى كامبالا تحت
رعاية حركة الصومود القومى فى الفترة من السادس الى السابع من شهر
سبتمبر عام ١٩٨٧ ، حيث ناقش وحل الجانبان المعنيان الوضع السياسى
المتفلقم فى السودان ، وتوصلا الى تفاهم مشترك بأن السودان تستطيع
تخليص نفسها من المخاطر البادية اذا ما حشدت كل القوى السودانية
السياسية الارادة الكافية والتصميم من أجل حل المشاكل القومية
المتواجدة على نحو ملائم وهى بالتصديد - مشكلة المواطنة ، ومشكلة
الديانة ، وحقوق الانسان الأساسية ، ونظام الحكومة الطائفى ، والتنمية
غير المتوازنة ، والظلم الاجتماعى ، وعدم المساواة .

وكمحاولة لحل هذه المشاكل تؤكد الأطراف المعنية من جديد
استعدادها للنقاش مع كافة الأطراف الأخرى المهتمة بالتوصل الى نتائج
ذى شأن للشعب السودانى بضمن طموحاته العادلة فى السلام الدائم
والديمقراطية وحق تقرير المصير والعدالة الاجتماعية .

٢ - لذلك ومن وجهة نظر الأطراف المعنية فان سياسة المواجهة
العسكرية المتبناة من قبل حكومة الخرطوم - سياسة عسكرية بلادنا -
تعتبر خطوة غير مثمرة ، ولأجل هذا السبب فان الأطراف المعنية تعيد
التأكيد على دعمها غير المشروط لاعلان كوكا دام ، وبرنامج أديس أبابا
للسلام والمبادرة من قبل جيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير

الشعبى السودانى ، والتحالف المودنى لانقاذ السودان وأحزاب السودان
الافريقية وانانيا (٢) على التوالى .

٣ - وبموجب هذا تتأشد الأطراف المعنية حكومات الدول المجاورة
والمجتمع الدولى دعم وتسهيل جهودهم الرامية الى تعزيز مبادرات
السلام .

٤ - وفى الخاتمة تحيى الاحراف المعنية المخط البناء المنبع من قبل
الرئيس موسيغينى فى السعى باصررا لأجل التوصل الى حل دائم لمشاكل
السودان القومية .

وتعتبر الأطراف المعنية عن عرفانها بالجميل لانياسه الطيبه اننى
أبدتها حكومته فى تقديم المساعدة الانسانية لتحسين الوضع المتدهور
فى السودان .

● بيان نهوبى للسعى من أجل السلام أصدرته الأحزاب الافريقية
السودانية وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى
السودانى ١٩٨٧/٩/٢٢ :

الديباجة :

* وأخذنا فى الاعتبار البيانين المتتريين الصادرين عن الأحزاب
السودانية الافريقية وانانيا (٢) وجيش التحرير الشعبى السودانى .
وحركة التحرير الشعبى السودانى على التوالى .

* وبناء على اهتمام ومصلحة رئيس جمهوريه نينيسا فى أن يرى
السلام سائدا فى السودان .

* اجتمعت الأحزاب الافريقية السودانية ووفود الجيش الشعبى
لتحرير السودان فى نهوبى فى الفترة من اثناسم عشر الى الثانى
والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٨٧ .

— وتفهما للاهتمام الحقيقي لرئيس جمهورية كينيا لمساعدة الشعب السودانى فى جهوده للتوصل الى سلام من خلال حوار قومى واسع النطاق فان الأطراف المعنية تتبنى القرارات الآتية :

١ — دعوة كافة القوى السياسية السودانية — بغض النظر عن معتقداتها الأيدلوجية والجنس والدين — الى الانضمام لجهود السلام المتبناة حاليا من قبل الأحزاب — الأحزاب السياسية السودانية الأفريقية، وحركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير السودانى — وفقا لاعلان كوكا دام فى مارس عام ١٩٨٦ ، والحكومة السودانية لأجل الاسراع فى عقد المؤتمر الدستورى القومى .

٢ — مناشدة المنظمات الاقليمية والدولية كالأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وجامعة الدول العربية ، لممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لى تعزز استمرار عملية السلام .

٣ — تهيب الأطراف المعنية بكافة الدول المجاورة للسودان والدول المحبة للسلام أن تستخدم نفوذها لجعل من الممكن على الحكومة السودانية أن تتمسك بالحجبة الملحة لعملية السلام للوصول الى الأهداف المرغوبة لشعب السودانى .

٤ — أيضا وأخذاً فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية بانه نظرا للظروف البائسة السائدة حاليا - ويصفه خاصة فى الجنوب ؛ نحن نهيب بآفة الدول المجاورة والرجال ذوى النوايا الصادقة بمصفة عامة لان يجعلوا فى المتناول كافة المساعدات الانسانية ، وذلك لتخفيف الظروف الحرجة السائدة فى الجنوب .

٥ — ومن أجل ضمان نجاح عملية لاسلام فقد أخذ فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية التى تحض كافة الأطراف السياسية

المتاحرة في السودان على الامتناع عن الاتجاهات العدوانية والعدائية
كل اتجاه الآخر .

٦ - ومن أجل توليد الثقة وتعزيد وحدة حقيقته بين الشعب
السوداني فإن الأطراف المعنية تناسد بقوة السودانين بالامتناع عن
كافة الأعمال التي تميل الى تقسيم الشعب السوداني .

٧ - ويوجب هذا تلزم الأطراف المعنية نفسها بالبحث عن سلام
حقيقي ، وفي هذا الخصوص تعبر الأطراف عن تقديرها وعرفانها
بالجميل لفخامة رئيس جمهورية كينيا دانيال اراب موي والشعب الكيني
لاهتمامها المستمر لأجل تحقيق السلام في منطقة شرق أفريقيا عامة ،
وفي السودان خاصة .

وقعه في نيروبي في اليوم الثاني والعشرين من شهر سبتمبر عام
ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين .

١ - البابا جيمس سيورور رئيس وفد الأحزاب الافريقية
السودانية .

٢ - العقيد لوال دينج وول . قائد حركة التحرير الشعبى السودانى
وجيش التحرير الشعبى السودانى .

تساهد على التوقيع :

جربسون تيبينس أولى وزير الدولة في مكتب الرئيس .

● بيان حول مساعى السلام صادر عن التجمع الوطنى لانقاذ
الوطن فى ١٩٨٧/٩/٢٠ :

انطلاقا من موقف التجمع الوطنى من قضايا الوطن الأساسية ،
والسعى من أجل السلام فقد ظل التجمع يراقب باستمرار ويساند

كافة الجهود المحلية الى وقف الصدام المسلح بين أبناء الوطن الواحد .

فى هذا الصدد لاحظ التجمع بعين الرضا تأمين الحكومة على ضرورة اتصال الحوار بكافة أشكاله ومباركتها للمبادرات التى قامت بها مؤخرا بعض الجهات والشخصيات ، وتأكيد السيد/رئيس الوزراء فى رده على مذكرة التجمع النقابى بأن اعلان كوكا دام يعتبر خطوة فى طريق التفاهم .

ان التجمع الوطنى يجدد تأكيدہ بأن الجذور الحقيقية للحرب متصلة فى واقع أشكالها عمليات البناء الوطنى ، واخفاق القوى السياسية التى تولت زمام السلطة منذ الاستقلال فى ابتداء صيغ تجمع أبناء هذا الوطن ولا تفرقهم ، توحدهم ولا تشتت شملهم ، ان الحرب الدائرة هى بالضرورة قضية سودانية تتعلق بتضارب السياسات الادارية والاجتماعية والاقتصادية والتمايز المترتب عليها فى الفرص والأعباء وموازنى التنمية بكافة أشكالها .

بهذا المنظور وعلى الرغم من الترحيب بالإكيد بكافة مبادرات الوساطة من حكومات وشعوب وأفراد الدول الشقيقة والصديقة الا أن التجمع الوطنى يركز باهتمام خاص على جهود أبناء هذا الوطن فى التعدى للتصديات التى تواجه امتنا ، لذلك فإن التجمع بأمر بند الانتفاضة بالعمل الجاد من أجل فتح قنوات الحوار ، وتواصل ذلك الجهد حتى تم اصدار اعلان كوكا دام التاريخى ، والذي يضم الأطر العريضة لمشروع برنامج كيفية الوصول الى وقف إطلاق النار وانعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى الخرطوم .

ولم ينقطع التجمع عن مواصلة مجهوداته أو عن دعم كافة المساعي الأخرى ، ولذلك ظل التجمع يراقب باهتمام بالغ لقاءات وفود الأحزاب

السياسية التي زارت مؤخرا أثيوبيا أوغندا وكينيا ، وقد حرص التجمع على استقبال الوفد عند عودته وحضور المؤتمر الصحفي الذي انعقد بدار نقابة المحامين مساء الاثنين ٢٨ سبتمبر لاطلاع جماهير الشعب نعرية عبر أجهزة الاعلام المختلفة على ملامح ما قام به الوفد •

ثم كان الاجتماع بين الوفد ومجلس التجمع فى مساء الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ، والذي تم فيه شرح مستفيض ونقاش صريح لكل ما حدث فى عواصم دول شرق أفريقية ، والبيانات التي صدرت بعد اجتماعات الوفد ، والحركة الشعبية فى أديس أبابا وكمبالا ونيروبي ، وقد اتضح من النقاش تطابق وجهات النظر والوفاء التام بين الوفد والتجمع حول اعلان كوكا دام الصادر فى مارس عام ١٩٨٦ م والذي يشكل الاطار الأمثل لكيفية وقف الحرب والوعاء الجامع لأكبر عدد فى القوى السياسية •

ان محادثات الوفد ومبادراته الوطنية الصادقة تؤكد الحقيقة الثابتة بأن أبواب الوفاق التي خطها اعلان كوكا دام مفتوحة على مصراعها ، وأن الاعلان لم يكن فتوياً ولا جهوديا ممسدا ، وانما هو جهد سودانى مفتوحة أذرع لاحتضان كل من يعمل بجدية لاحلال السلام •

ان التحالف وفد الأحزاب السياسية والتجمع الوطنى حول ممتلكات المناخ حتى يقوم المؤتمر القومى الدستورى بأقرب فرصة •

ان اجتماعات الوفد والنقاش الثمر الذى قاموا به ، والمجهود الذى بذلوه تؤكد حيوية اعلان كوكا دام وأهمية العمل على تحقيق بنود تهيئة المناخ يعنى تجديد العمل على :

١- إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ واعتماد مشروعات القوانين التى تقدمت بها نقابة المحامين •

٢ - رفع حالة الطوارئ والموقف الفوري لاطلاق النار من الطرفين.

٣ - إلغاء كل الاتفاقيات التي تمس سيادة الوطنية .

ان التجمع الوطني اذ يعطن مؤازرته بتأييده وتقديره لجهود الأحزاب السياسية يدعو كافة الأحزاب وجماهير القوى الوطنية لمناقشة وتدارس اعلان كوكا دام ، والعمل على تحقيق بنوده من أجل وقف الحرب في البلاد .

ومن أجل تفجير الطاقات في هذا المضمار فان التجمع الوطني يناسب كافة القوى السياسية والمنظمات وانقلابات لمعد لقاءات جماهيرية في كافة أنحاء الوطن لوقف نزيف الدم .

● الميثاق المشترك للأحزاب الافريقية السودانية :

أرسلت الأحزاب الافريقية السودانية وفي اطار مساعيها لاجل السلام في اسودان - وغدا الى اثيوبيا رشرق أفريقيا للاجتماع مع حركة التحرير الشعبي السوداني/جيش التحرير الشعبي السوداني بغرض اعادة تنشيط البحث عن السلام ، وقد نجحت في التوصل الى تفاهم مشترك من أجل السلام خلال اجتماعات أديس أبابا ونيروبي وكمبالا ، وفي اطار رغبتها من أجل الابقاء على دعم قوة الدفع من أجل السلام هذه فان الأحزاب الافريقية قد عازمت على العمل معا للتوصل الى سلام حقيقي .

لذلك فقد صدر هذا الميثاق المشترك ، والذي سوف يشكل شروطها الرئيسية للاشتراك في أية حكومة ، ومن ثم فقد عقدت الأطراف الموقعة على هذا الميثاق العزم على :

١ - إلغاء قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٣) والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ والمعدلة في عامي ١٩٦٤ ، ١٩٧٤ .

(م ٣٠ - ج ٢)

٢ - عقد المؤتمر الدستوري القومي المقترح وفقاً لجدول زمني
محدد •

٣ - ينبغي أن يكون اعلان « كوكا دام » أساس هذا المؤتمر •

٤ - تشكل الحكومات الاقليمية والمركزية على نطاق واسع بما
يكفل مشاركة عادلة في السلطة من قبل الشعب السوداني خاصة من
المناطق المحرومة ، وأن يتم تقاسم وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات
بصورة متساوية مع الأحزاب الافريقية السودانية والآخرين المشكلين
لتلك الحكومة •

٥ - استمرار النظام الحالي للإدارة في الجنوب السوداني ، لكن
ينبغي حل المجلس الجنوبي والحكومات الاقليمية في الجنوب حتى يسمح
للتسكيل الجديد بأن يعكس روح الوحدة الجديدة في الجنوب ،
وينبغي أن تكون الأحزاب الجنوبية وحدها مسئولة عن تشكيل تلك
الحكومات •

٦ - توقف الحكومة تسليح جماعات من الشعب : لأن هذه السياسة
تؤدي الى خلق العداء والصراع المسلح بين القبائل •

٧ - رفع حالة الطوارئ •

٨ - تبني السياسات الاقتصادية المدرجة في قرارات المؤتمر
الاقتصادي القومي •

٩ - تمتد كافة الأطراف المشاركة في الحكومة مبتالفاً مشتركاً
وتوقع عليه •

الموقعون :

١ - فيليب عباس فيمنس ، الحزب القومي السوداني •

٢ - ايليا باجيمس سرور الحزب التقدمي الشعبي •

- ٣ - صموئيل أرو بول : الرابطة السياسية لجنوب السودان .
 - ٤ - د. أندروى روايو : الاتحاد القومى الإفريقى السودانى .
 - ٥ - د. والتر كونيچوك : المؤتمر الإفريقى السودانى .
 - ٦ - باولينو زيزى : المؤتمر الشعبى الإفريقى السودانى .
 - ٨ - سيد جابرييل يوال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى .
 - ٩ - سيد جوشوا دى وال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى .
 - ١٠ - سيد موريس لايوا أركيل : مؤتمر الشعبى الإفريقى السودانى .
- الخرطوم فى ٧ أكتوبر ١٩٨٧

● مشكلة الجنوب والانعكاسات الخارجية :

تعد مشكلة الجنوب من أعقد المشاكل التى واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال ، وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة فى الداخل ، فضلا عن الأهمية الخارجية المتمثلة فى دور السودان الذى يلعبه فى القارة الإفريقية كقطة التقاء وحلقة وصل بين إفريقيا العربية وإفريقيا الزنجية ، وهذا الدور المنوط بالسودان يتوقف الى حد كبير على حل مشكلة الجنوب والآثار المترتبة عليها .

ومنذ انفجار الموقف فى الجنوب عام ١٩٥٥ ووقوع التمرد الذى راح ضحيته الكثيرون من أبناء السودان ، لم تهدأ تلك المشكلة الا بضع سنوات قليلة عقب توقيع اتفاقية الحكم الذاتى الاهلى فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ .

ونستطيع القول أن خطورة مشكلة الجنوب السودانى تنبع من ارتكازها على موارىث اجتماعية وفكرية بالغة التعقيد ، أضفنا اليها وغذتها سياسة طويلة الأمد عملت لما يقرب من نصف قرن على استغلال هذه الموارىث لتكريس مشكلة الجنوب وإشغالها عن طريق تدخل أطراف خارجية فيها ، بما يخلق العديد من المعوقات للتنمية بكافة أبعادها ويهدد الوحدة الوطنية للسودان .

ولا تتحصر آثار مشكلة الجنوب داخل حدود السودان ، بل تمتد لأبعد من ذلك لتأخذ أبعاداً اقليمية ودولية ، مما أدى الى توتر علاقات السودان ببعض الدول المجاورة لها ، كما دخلت المشكلة احدى حلقات الصراع الدائر فى المنطقة لتحقيق أهداف مختلفة ، وان اتفقت فى الوسيلة وهى استغلال مشكلة الجنوب لخدمة مصالح معينة .

● جنود التدخل الخارجى فى الجنوب :

إذا تتبعنا بعد التدخل الخارجى فى مشكلة الجنوب نجد ان تاجع المشنة منذ بداياتها الأولى يعود الى السياسة التى انتهجها الاستعمار البريطانى - تحت الحكم اثنائى - تجاه جنوب السودان منذ عام ١٨٩٩ وعرفت باسم « السياسة الجنوبية » - وذلك لمنع جنوب السودان من الاندماج مع الشمال وتجميع ارتباطه بالمستعمرات البريطانية فى شرق أفريقيا - وقامت هذه السياسة التى تبلورت فى الثلاثينات من هذا القرن على عدة أسس ، كان من أهمها نشر المسيحية واللغة الانجليزية بين الجنوبيين حيث عادت البعثات التبشيرية للعمل بعد ان طردت فى ظل دولة المهدي ، وسمحت الادارة البريطانية لهذه الارشاليات بالعمل فى ميدان الدين والتعليم مع تقسيم الاقاليم الجنوبى الى مناطق عمل ونشاط محددة لكل بعثة تبشيرية تتبع الكنائس الأوروبية والأمريكية ، كما منعت تلك السياسة تعيين السودانيين الشماليين الفاطنين بالعربية فى الادارات الحوميه بالجنوب - والاعتماد على الجنوبيين المتعلمين فى مدارس الارشاليات - وحظرت ارتداء النياب العربية او الاتجار بها فى الجنوب - بالاضافة الى انها تعمدت عدم اقامة طرق مواصلات واتصالات بين الجنوب والشمال ، وتحويل الجنوب الى منطقة مغلقة لا يسمح بدخولها أو الاقامة فيها لأحرب الشماليين من التجار أو غيرهم ، ثم شجعت الفرقة القبلية الاستقلالية بين القبائل الجنوبية ، وأقامت محاكم قبلية برئاسة زعماء القبائل تحت اشراف حكام الاقاليم الجنوبيين من الانجليز .

وكان من نتيجة ما سبق تعطل وتوقف مؤسسات وأجهزة الاندماج والتكامل الوطنى ، اضافة الى أن استعمال اللغة الانجليزية فى الاحارة وعدم وجود لغة أخرى تنتشر بشكل عام أدى الى انتشار اللغة الانجليزية، ليس فقط كاداة للتواصل بين النخبة والادارة ، وانما أيضا للتواصل بين انخبة وقواعدها القبلية والشعبية .

فى تلك المرحلة كانت كل المؤشرات والدلائل تشير الى أن سياسات الحكومة البريطانية كانت تتجه الى فصل الجنوب فى صورة دولة مستقلة أو فى صورة اندماج ووحدة مع أوغندا ، الى أن عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ - بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - لمناقشة مستقبل الجنوب ، حيث كانت حكومة حزب العمال تقوم بتحويل الامبراطورية البريطانية الى كومنولث يجمع شعوبا ودولا مستقلة ، وتحت تأثير العديد من المتغيرات على الساحة الاقليمية والدوية أكد المؤتمر رغبة أبناء الجنوب فى بقاء الجنوب فى وحدة سياسية مع الشمال ، وهناك العديد من التفسيرات لتغير السياسة البريطانية تجاه الجنوب ، من أهمها وجود مصاعب وعقبات فى عملية ضم الجنوب الى أوغندا أو شرق افريقيا ، وكذلك وجود معارضة من أبناء جنوب أوغندا لتأثير الضم على موازين القوى الاجتماعية والقبلية داخل البلاد فى غير صالحهم ، اضافة الى تصاعد نشاط حركة الوطنية فى شمال السودان وازدياد قوة الحركة الوطنية المصرية ، وبرغم ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية أى اجراءات تطبيقية يكون من شأنها تقوية التكامل والاندماج الوطنى بين الجنوب والشمال ، فى الوقت الذى قاومت فيه البعثات التبشيرية هذه السياسة الجديدة بالرفض العلنى ، وبحشد رأى العام للمساعدة على التنمية الجديدة فى الجنوب .

وبذلك يتضح أن السياسة ابريطانية فى مجملها قد أدت بتدخلاتها فى تكوين البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجنوب الى تعميق

التناقضات بين شطرى السودان ، مما أدى إلى تفجر الحركة الانفصالية الجنوبية ، ونشوب الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال في أغسطس عام ١٩٥٥ ، والتي استمرت في مرحلتها الأولى إلى فبراير عام ١٩٧٢ حيث وقعت اتفاقية أديس أبابا للحكم الذاتي .

وقد هدأت مشكلة الجنوب مؤقتا بعد التوصل إلى اتفاق الحكم الذاتي الإقليمي الذي تم التوصل إليه في فبراير عام ١٩٧٢ في أديس أبابا ، حيث لعبت أثيوبيا دورا هاما في التوصل إلى هذا الاتفاق ، كما أن المباحثات تمت تحت إشراف مجلس الكنائس العالمي ، ويتضح لنا تأثير العامل الخارجي على مشكلة الجنوب السودانى من أسماء الموقعين على الاتفاقية من غير السودانيين وأذنين حضروا المفاوضات كشيروهم : ممثل لامبراطور أثيوبيا ، ممثلا عن مجلس الكنائس العالمي ، السكرتير العام لمجلس كنائس كل أفريقيا ، ممثل مجلس كنائس السودان .

● التدخل الخارجى والمرحلة الثانية ابتداء من عام ١٩٨٢ :

شهد عام ١٩٨٣ انهيار التسوية السياسية التي تم التوصل إليها في عام ١٩٧٢ ، نتيجة لتدخلات رئيس الجمهورية في ترشيح رئيس المجلس التنفيذي العالى للإقليم الجنوبى ، وانضمامه بالتأييد لطرف دون آخر فيما يتعلق بإعادة تقسيم الإقليم ، على الرغم من رفض الأغلبية في الجمعية التشريعية لفكرة إعادة التقسيم ، وقد ازدادت الأزمة عندما أصدر نمرى قراره بإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات عام ١٩٨٣ ، بالإضافة إلى تعقد المشكلات الاقتصادية والتنمية في السودان عامة ، وفي الجنوب خاصة ، مما أدى إلى غياب أى نتائج لتسوية عام ١٩٧٢ بالنسبة للجنوبيين ، وأخيرا جاء تمرد القوات الجنوبية أثر صدور قرار الحكومة المركزية بنقل القوات من الجنوب إلى الشمال ، وقد

حدث التمرد في حامية مدينة بور حيث حدث قتال عنيف مع قوات الجيش السوداني فرمعه المتمردين إلى الغابات ، وقد تشكلت أولا « أنيانيا ٢ » ثم سيطرت « حركة تحرير شعب السودان » وجنحها العسكري بقيادة المعقيد « جون قرنق » على المرفقين السياسى والعسكرى .

وفي التمرد الثانى الذى يسهده الجنوب الآن نلاحظ أن التحالفات الخارجيه قد اختلفت عما عليه في التمرد الاول ، فبينما كان التحالف السابق لتنظيمات التمرد يتجه الى امبراطور اثيوبيا والاسرائيليين وبعض الدول الافريقية التى كانت ترتبط بعلاقات قوية مع الكيان الصهيونى ، اتجهت تحالفات الحركة الشعبية لتحرير السودان نحو نظم عربية ماركسيه في طرابلس واديس ابابا وهى نظم كان يسلمها الاقتصاد السوفييتى وان كانت هذه التحالفات قد انقسم عراها بعد قيام انقلاب الفريق البشير فى السودان وتردد ليبيا في المساعدة وكذلك بعد قيام انقلاب على الحكم في اثيوبيا اطاح بالرئيس منجستو .

وبعد الانتفاضة الشعبية التى اسقطت نظام جعفر نميرى في أبريل عام ١٩٨٥ . سحبت ليبيا تمويلها للتمرد ، واتجهت الى مساندة الحكومة السودانية ، الا أن اثيوبيا استمرت في موقفها الداعم لجون قرنق رغم كل محاولات اسودان لتحصين العلاقات حتى قيام الانقلاب في اثيوبيا نفسها .

● الموقف الليبى من مشكلة الجنوب :

قامت ليبيا بخلق العديد من المتاعب للسودان أبان حكم نميرى نظرا لاتساع هــرة الخلاف السياسى بينهما ، اضافة الى رغبة ليبيا في السيطرة على الأراضع في السودان لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في تأمين حدودها الجنوبية ، وضمان استقرار الأوضاع لمصالحها في شمال تشاد . فضلا عن حصار مصر ومحاولة تطويقها .

لكن ما كادت تحدث انتفاضة أبريل التي أطاحت بالنميرى حتى أعلنت ليبيا اعترافها وترجيحها بالنظام الجديد ، وبدأت العلاقات الليبية - سودانية تأخذ أبعادا جديدة تمثلت في إعادة العلاقات الدبلوماسية التي كانت قد قطعت في عام ١٩٧٩ ، ثم توقيع بروتوكول للتعاون العسكري ، إضافة إلى اتفاقية تجارية قيمتها ٦٠ مليون دولار ، وتعهد القذافي بآلا يساند أى حركة معارضة للحكومة السودانية ، كما أوقف المساعدات التي كان يقدمها للمتمردين ، وهي مساعدات كانت تلعب دورا أساسيا في دعم الجنوبيين عسكريا وماديا .

وقد رحب السودان بهذه التطورات في علاقاته مع طرابلس ليتفرغ لمواجهة الازمات الاقتصادية الخائفة التي يعاني منها ، والتي تظهر آثارها في البطالة والتضخم واستمرار المجاعة في بعض المناطق ، إلى جانب الجرب الأهمية التي اتسع نطاقها في الجنوب ، وفي هذا الصدد نجد أن الموقف الليبي قد تحول من تقديم التأييد القسوى لحركة الجنوب إلى مساندة حكومة الخرطوم ، مع محاولة التوسط لانتهاء النزاع وإعادة الاستقرار إلى السودان .

وقد أعلن القذافي خلال زيارته الثانية للسودان بعد الانتفاضة أنه سيقوم بالوساطة لدى جون قرنق والسلطات الاثيوبية لاييقاف القتال الدائر في الجنوب ، إلا أن وساطة ليبيا لم تكن لديها فرصا كافية لنجاح منذ البداية ، فقد كان القذافي يعتمد على العلاقات الوثيقة بين نظامه ونظام الرئيس منجستو في أثيوبيا ، ولكن ذلك لا يعني استعداد أثيوبيا للتخلي على الأهداف التي تسعى إليها من مساندة المتمردين لمجرد رغبة القذافي في ذلك ، إضافة إلى أن الوساطة الليبية جاءت بعد تعرض موقف ليبيا من الجنوبيين إلى ضعف في المصادقية ، فمن الصحيح أن ليبيا كانت هي الممول الرئيسي لقوات قرنق ، إلا أنها أعلنت بعد الانتفاضة وسقوط نميرى أنه ليس هناك ما يبرر الاستمرار في القتال ضد

حكومة الخرطوم ، وقدمت ليبيا معدات ومعدات عسكرية للجيش السوداني في إطار بروتوكول التعاون العسكري الموقع بينهما ، وكان من بين تلك المعدات طائرات ليبية قاذفة للقنابل سوفيتية الصنع يقودها طيارون ليبيون ، استخدمت في ضرب قواعد المتمردين وفي عمليات فك الحصار عن بعض مدن الجنوب ، وبالتالي أضعف ذلك من مصداقية العقيد المظفر خوسيط ناجح . ورغم أن تلك المحاولات لم تؤد إلى نتائج إلا أن تغير الموقف الليبي تجاه مسئلة الجنوب وتحويله إلى دعم وتأييد الحكومة المرحية في الخرطوم قد أحدث تحولا في القاعدة التي تساند التمرد مما يؤثر على قواتها العسكرية على المدى البعيد ، خاصة وأن ليبيا تمتلك من الامكانيات المادية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تساعدها على امداد المتمردين ما لا يتوفر لأثيوبيا ، وهي الطرف الرئيسي الثاني في دسائنة حركة جون قرنق .

● الموقف الاثيوبي :

بعد فتره من الهدوء عقب توقيع اتفاق الحكم الذاتي عام ١٩٧٢ عادت العلاقات الاثيوبية السودانية الى التوتر بشكل كبير خاصة بعد أن أعلن الرئيس جعفر نميري عن تأييده للنوار الارتريين الذين يسعون للحصول على الاستقلال ويرفضون صممهم الى أثيوبيا الذي تم في عهد الامبراطور هيلسلاسي من طرف واحد ، وقد جاء اعلان نميري عن تأييده لنوار ارتيريا في الوقت الذي كان على النظام الاثيوبي الماركسي اذى أطاح بالامبراطور هيلسلاسي ان يواجه حربا أهلية ، ويتوقع في نفس الوقت عدوانا من جنوب الصومال ، ومن الناحية الاخرى تكررت اتهامات الحكومة السودانية لأثيوبيا بانها تقف وراء العديد من محاولات الانقلاب الفاشلة في الخرطوم . وبدأ السودان مع بعض الدول العربية في ذلك الوقت بتقديم المساعدات الى الثورة الارتيرية والمجموعات الاثيوبية المعارضة ، مما دفع حكومة أديس أبابا الى استدعاء سفيرها

من الخرطوم في عام ١٩٧٥ ، وقامت بنصعيد دعمها لمعارضى الرئيس نميرى
تاجراء انتقامى ، واستمرت الأعمال العدائية المتبادلة بين البلدين بما
كان ينذر باحتمالات وقوع حرب بينهما بالرغم من الأهمية الاستراتيجية
التي يمثلها كل منهما للآخر فانثيوبيا تعتبر ثانى أهم جارة لسودان بعد
مصر . حيث تبلغ الحدود المشتركة بينهما حوالى ٢٠٠٠ كيلو متر ، فضلا
عن اشتراكهما في خط مائى واحد يشكل عصب الحياة بالنسبة لهما وهو
النيل الأزرق .

وفي ظل التوتر المستمر بين البلدين وجد « جسون قرنق » في
أنثيوبيا مصدرا من أهم مصادر الدعم له ، ومنذ تغير النظام السياسى
في السودان غلب الانتفاضه التسعيية بذل المجلس العسكري الانتقالي
ومن بعده الحكومه المنتخبة جهودا كثيرة لتحسين العلاقات مع أنثيوبيا
التي هيمنت عليها على امتداد السنوات العشرين الماضية أجواء من
النزاع والشكوك ، وقد اعتبر اسودان أن المشاكل السابقة على
الانتفاضه من نتائج ممارسات نظام نميرى التي أدت الى عزلة السودان
ونسويه صورته خارجيا ، ومن ثم أخذ في انتهاج خط جديد يقوم على
الحوار مع أنثيوبيا وحل المشاكل بين البلدين سلميا ، والتي تتركز في
مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والمشكلة الأريتريه بالنسبة لاثيوبيا .

والحقيقة أن مشكلة جنوب السودان تختلف اختلافا جذريا عن
قضية أريتريا ، حيث أن السودان لا يسمح للنوار الاريتريين بشن عمليات
عسكرية ضد أنثيوبيا انطلاقا من الأرض السودانية ، كما أكدت السلطات
السوانية أكثر من مرة أن الاريتريين المتواجدين على أرضها ليسوا سوى
لاجئين ، وأن المساعدات المقدمة لهم مساعدات انسانية ، كما اعتبر
السودان نفسه وسيطا بين الاريتيين والحكومه الاثيوبية وطالب بحل
المشكلة سلميا في حين أن أنثيوبيا تقدم الدعم على كافة المستويات

لحركة جون قرنق - ولهذه الأسباب أعلن السودان انه لا يقبل مفاصلة القضية الاريترية بالوضف فى الجنوب .

ورفم محاولات السودان عودة النمفل الدلوماسى الذى جاء بمبادره فحسن « الا أن العلاقات عادت الى الفذهور من فففد اراء «استمرار انيوبيا فى مساندة و دعم قوات « قرنق» و تسهيل انطالقها من أنيوبيا . بل أن المساعدات الانيوبية تكثفت بما ىرفف عسكريا بأنه تورط مباشر عن طريق الامدادات والقيام بعمليات استطلاعيه فى عمق الجنوب السودانى . اىضا ، وسعت بالحكومة الانيوبية هدف نطاق المساعدات انفى تقدمها لجنس فرفة الففرى السعفى لشمف لك المساعدات شمال وشرق السودان ، براف لانيوبيا دور فى محاوله الانقلاب فى اواخر سبتمبر عام ١٩٨٥ الا ان الحكومة السودانية لم تقطع العلاقات فى ذلك الوقت حرصا منها على استمرار المحاولة من اجل حل سلمى وهادئ للمشاكل المتعلقة بين الطرففن دون اللجوء لعمف واستخدام الموازنات التى فُشلت فى عهد مـىرى .

وفى هذا اطار فظهر واضحا أن اهداف أنيوبيا تتعدى مجرد مقابضه القضية الاريترية بمسكلة الجنوب فى السودان ، الى محاولة عزل أى دور اقليمى للسودان : كما فنفظر الانيوبفن باهتمام لفرفة اديمقراطيه الفففده فى السودان . وففاد فنتفرائها الى منطقة القرن الامرىقى . مما ففهدد الففوفات العسكرية القائمة فيها ، ومن ضمنها الحكومة الانيوبية . وعلى ذلك فان الفركفز على عزل أى دور اقليمى للسودان فى المنطقة عن طريق الضفط العسكرى سواء بمسكلة الجنوب ، او بالففركات العسكرية المباشرة فضمن لانيوبيا عدم ففاد هذه الففائفرات او على الأقل ففصبف انرها مفففودا .

وفعى أنيوبيا ففففا أن انففصال الجنوب السودانى عن وطنه

السودان يهــددها بحركات انفصالية مشابهة لن تكون على مستوى
الاريتريين وحدهم ، بل وتهدد منطقة القرن الأفريقي كلها بالانفصال ،
وقيام كيانات صغيرة فيها ، ولكنها تستغل مشكلة الجنوب السوداني للضغط
على القرار السوداني حتى يتم تطويعه لصالحها ، ومن غير المتوقع ـ على
المدى القصير على الأقل ـ ان تغير اثيوبيا التي تطمح الى لعب دور هام
في أفريقيا من سياستها ، تجاه مشكلة الجنوب السوداني ، في الوقت الذي
تواجه فيه حكومة الخرطوم العديد من الضغوط الداخلية والتوازنات
الصعبة على المستوى الخارجى . وان كان هذا التغيير قد حدث فعلا
رغم ارادة الصبغة عقب قيام الثوار الاثيوبيين بخلع الرئيس منجستو
هييالا ماريام .

● حكومة المهدي والتحرك الخارجى :

في ظل هذه الأوضاع رفض المصادق المهدي رئيس وزراء
السودان اجراء أى مفاوضات مع « جسون قرنق » الا بعد أن يتخلص
الأخير من الهيمنة الاثيوبية ، وأكد أن التدخل الاثيوبى هو الذى يقف
عقبة في سبيل حل مشكلة الجنوب ، واتهم اثيوبيا بالتدخل المباشر في
الشئون الداخلية للسودان ، وبأنها تسعى الى اقامة دولة ماركسية في
جنوب السودان ودولة ماركسية في شمال الصومال ، وتعمل على تهديد
اوضاع الديمقراطية في السودان بدعمها للمتمردين ، ذلك في الوقت الذي
واصلت فيه حكومة المصادق المهدي سياسة خارجية تؤدي الى تحقيق
التوازن ، وهي السياسة التي كانت الحكومة الانتقالية قد بدأتها من قبل
وأُسفرت عن اعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية
وتشيد:سلوفاكيا على المستوى الدولى . وليبيا وأثيوبيا وسوريا وإيران
واليمن الجنوبي ، وتوثيق الاراضى مع مصر على المستوى الاقليمى ، بما
يتيح أمام الحكومة فرصا أكبر للمناورة وامكانية قطع الامدادات
عن حركة قرنق .

واتساقا مع هذه السياسة يمكننا القول أن مشكلة الجنوب كانت على قمة الموضوعات التي يحثها « المصادق المهدى » في زيارته لموسكو ، وهي الأولى من نوعها التي يقوم بها زعيم مسوداني منذ ١٥ عاما ، وقد كان بإمكان الاتحاد السوفيتي - رغم أنه لم يتورط مباشرة في مشكلة الجنوب - أن يضبط على أثيوبيا لتوقف دعمها لقرنق ، وبالتالي تنعزل حركة التمرد وتموت سياسيا بعد عزلها عن أهم مصادر الدعم لها ، والملاحظ في هذا الصدد أن المهدى قد صرح قبل توجهه الى موسكو أنه ليس للاتحاد السوفيتي دور مباشر في حل مشكلة الجنوب ، ثم عاد وصرح بعد الزيارة أنه سيكون له موقف إيجابي من السودان ومصالح السودان ، وهذا يعني أن موسكو ستتخذ موقفا إيجابيا من مشكلة الجنوب ولو على صعيد علاقاتها مع أديس أبابا ، وتتضح أهمية هذه الزيارة بالنظر الى الطبيعة المتدهورة للعلاقات بين البلدين خلال فترة حكم نمري ، إضافة الى أن رئيس الوزراء أبرم اتفاقا يحصل السودان بمقتضاه على أسلحة سوفيتية مما سوف يعكس بدوره على الموقف العسكري في الجنوب .

ومن الملاحظ أن الحكومة السودانية قد أحرزت العديد من النجاحات في ادارتها للصراع في الجنوب ، فبعد استطاعت أن تعزل حركة التمرد عن مصادر قوية كانت تؤيدها وتدعمها من الخارج ، كما استطاعت القوات المسلحة اسردانية في الآونة الأخيرة أن توجه العديد من الضربات المؤثرة لقوات جون قرنق ، حيث تمكنت من فك الحصار عن مدينة بور ، كما دمرت العديد من مراكز القوى التي يعتمد عليها المتمردون بالمناطق الجنوبية ، مما أكد التغير في الموقف العسكري لصالح حكومة المهدى الذي أم يخلق باب التسوية السياسية أمام الحل السلمي ، وانما يسمى الى اقناع جون قرنق بالتخلي عن موقفه الرافض للتفاوض وعن بعض مطالبه التي ترى حكومة الخرطوم أنه لا يمكن

قبولها ، وذلك عن طريق تغيير ميزان القوة واقعيا في الجنوب ، وتستخدم الحكومة في ذلك وسائل عديدة من أهمها عزل الحركة عن مصادر الدعم الخارجي مما يعرضها للاختناق ، ويجبرها على التفاوض مع حكومة الخرطوم •

● المبادرة المصرية للوساطة :

خلال زيارة الرئيس الاثيوبي منجستو هيلامريام الى القاهرة - والتي تمت في منتصف أبريل عام ١٩٨٧ - بذلت مصر محاولة للوساطة بين السودان وأثيوبيا ، من أجل إقناع أثيوبيا بتحسين علاقاتها مع السودان والابتعاد عن تقديم الدعم المباشر لحركة التمرد في الجنوب ، وأهمية هذه المحاولة المصرية تنبع من الأبعاد المتعددة والأهمية التي توليها مصر لعلاقاتها مع كل من أثيوبيا والسودان •

وعلى صعيد الوضع العسكري في الجنوب والمساندة الاثيوبية لحركة « قريق » ، فإنه لم تنتج أى آثار ايجابية تتواءم مع بوادر التحسن في العلاقات الدبلوماسية ، فقد أعلن المسئولون السودانيون أن الطائرات الاثيوبية المقاتلة قامت بقصف منطقة « الجيكو » الحدودية الواقعة في إقليم أعالي النيل ، كذلك يتم قصف هذه المنطقة بالدفعات من داخل الأراضي الاثيوبية ، مما أدى بالسودان الى اعلان حالة الاستنفار في قواته المسلحة بهذه المنطقة ، وطلب من القيادة العسكرية الاثيوبية تقديم تفسيرات عاجلة في هذا الشأن ، كما أعلن رئيس الوزراء السوداني ، على أثر قيام قوات جسون قرنق باسقاط طائرة مدنية ثانية في نهاية الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٨٧ ، بأن حركة التمرد لا يمكنها أن تتحرك في أى اتجاه اذا لم تكن أثيوبيا على علم بهذا التحرك •

وعلى ذلك يتضح أن الموقف الاثيوبي تجاه مشكلة الجنوب السوداني

لم يطرأ عليه تغير فطلى ، وأن نتائج التحركات الأخيرة بين البلدين لم تتبلور بعد ، وهذا يدخل أساسا ضمن انصبابات الاثيوبية للاوضاع الإقليمية وللأوضاع الداخلية في السودان وما قد يطرأ عليها من تغيرات ، ويبدو الموقف الاثيوبى آنذاك قائما على استغلال نقاط ضعف حكومة الخرطوم ، الناتجة عن سوء الموقف الاقتصادى والتوازن الدقيق الذى تقوم عليه سياستها الخارجية .

وفي الواقع فإن مشكلة الجنوب السودانى تتداخل فيها عناصر عديدة ، فقد أكدت المصادر الرسمية السودانية أن هناك منظمات تبشيرية وكثسية تقدم المال والأغذية والمؤن للمتمردين وتروج في الاعلام الغربى وعلى نطاق واسع مقولات (قرنق) ودعواه عن أن الشمال المسلم يضطهد الجنوب المسيحى ، وتلك المساعدات تتم تحت ستار دينى أو انسانى ، كما ذكرت هذه المصادر أن وكالات الاغاثة لها أهداف سياسية رغم الطابع الانسانى الذى تمارس عملها من خلفه ، حيث اتضح أن الطائرات تحمل أسلحة رعتادا بدلا من مواد الاغاثة .

كذلك يهتم السودان مينيا بمسانده المتمردين ، وأيضا هناك نوع من العلاقات بين حركة التمرد وأوغندا ، حيث قام قرنق بزيارة لأوغندا والتقى بالرئيس موسفينى ويرتبط الاثنان بعلاقات صداقة قديمة .

كل ذلك فى منطقته ذات طابع خاص تصعب السيطرة عليها عمليا بحكم جغرافيتها الصعبة وحدودها المتداخلة مع دول عديدة ، وتعدد القبائل فيها مما يخلق مناخا من اسهل أن تتعرض فيه حركات التمرد ، مما لاشك فيه أن انتهاء مشكلة الجنوب لا يمكن أن يتم بالصسم العسكرى . اذ فضلا عن التكاليف الباهظة التى يتطلبها ذلك الحل وأثره على الروح المعنوية للقوات المسلحة : فإن معنى استمرار السلطة المركزية فى السير فى هذا الطريق سيؤدى الى تفاقم الموقف فضلا عن تواصل

وتعتقد الصراع بما يمكن أن يجعله يستعمل في أى لحظة بعد الهدوء
النسبي الناتج عن التوازن العسكري المبحث ، بل هذا يفرض توخى الحذر
من محاولات التصعيد المستمرة من جانب قرنتي رجليائه في الوقت الراهن
واستخدامه لتكتيك اسقاط الطائرات ، وفي المقابل لا يجب اغفال دور
القوات المسلحة في ردع المحاولات المتزايدة من المتمردين لزعره...
الاستقرار في الجنوب •

وبعد استبعاد البديل العسكري ، يبقى هناك بديل المفاوضة والحوار
الذى يستوجب تلافى أخطاء الحكومات السابقة ، وتبدو سياسة التهدئة
التي تنتهجها الخرطوم أحيانا ملائمة لحصر المشكلة وتحجيم أبعادها
الدولية •

حكومة الانتقـال الوطنـى

والتطورات الأخيرة فى السودان

مما كاد السودان يخطو الخطوات الأولى نحو الوفاق الوطنى كشعار لمرحلة جديدة أكثر استقرارا وفعالية حتى باقت التفاعلات الناجمة عن الازمة الاقتصادية والمناورات الحزبية ومشكلة الجنوب تهز أرجاء البلاد ، فعفى العشرين من فبراير عام ١٩٨٩ قدم ٣٠٠ من كبار ضباط وقادة القوات المسلحة مذكرة رسمية للصادق المهدي رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة انتقاذ وطنى خلال مهلة مدتها أسبوع والا لانهم سيتخذون الاجراءات اللازمة لضمان وحدة البلاد ، فيما اعتبره المراقبون أسوأ أزمة تواجه المهدي منذ توليه رئاسة الحكومة فى عام ١٩٨٦ •

ويمكن القول أن تلك الازمة أفرزتها ثلاثة متغيرات هامة أثرت بشكل واضح على درجة استقرار المناخ السياسى السائد •

أولا - مشكلة الجنوب والمناورات الحزبية :

فلا تزال مشكلة الجنوب هى المسرح الأول لأي مناورات حزبية ، والمختبر الحقيقى لظهور القوى السياسية الفاعلة على الساحة السودانية ، فعفى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٨٨ انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة اثر رفض الحكومة اجازة اتفاقية أديس أبابا التى وقعها محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى مع جون قرنق فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٨٨ للاحلال السلام فى الجنوب ، على نحو دفع الكثير من المراقبين الى التساؤل عما اذا كان هذا التصالف الجسديد بين حزب الأمة

بزعامه الصانق المهدي والجبهة القومية الاسلاميه بزعامه د. حسن الترابي هو الشكل النهائي لقمة السلطة في السودان ؟ أم أنه مجرد مرحلة وسيطة قد تتبعها مراحل أخرى ؟ وفي هذا السياق يمكن ملاحظة الآتي :

١ - بينما كان المتمردون يعززون مواقعهم على بلده الناصرة الجنوبية قرب الحدود الانيوبييه خانت الجبهة القومية الاسلاميه سرور مواقعها السياسية في الخرطوم لتصبح بنى احر الاحزاب المشاركة هي الائتلاف الحاكم في السودان ، فرغم أن اتفاق اديس ابابا قد حطى بتأييد حزب الأمة الشريك الرئيسى في التحالف الحاكم مع بعض التحفظات، ويرغم استجابة الاتحاديين لتحفظات المهدي على الاتفاق نجحت الجبهة الاسلاميه بزعامه د. حسن الترابي في اجهاض الاتفاق . وفي اراحة الاتحاديين خارج الائتلاف الحاكم تصبح هي الوريث الوحيد لقرته الحزب الاتحادى في مجلس الوزراء .

٢ - بحصول الجبهة الاسلاميه على مقاعد الاتحاديين في الحكم تعود قضية الجنوب الى نقطة البداية له، هو معروف من تباین جـوهري بين مواقف الجبهة الاسلاميه ومواقف المتمردین في الجنوب . خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلاميه . وبالتالي يصبح اتفاق اديس ابابا الذى وقعه الاتحاديون ورفضته الحكومة في ذمة التاريخ .

٣ - رغم أن الجبهة الاسلاميه بررت موقفها المعارض لاتفاق اديس ابابا في نص الاتفاق على استبدال قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ الاسلاميه بقوانين عام ١٩٧٤ وتجميد تطبيق الحدود لحين انعقاد المؤتمر الدستوري في ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٨ الا أننا نلاحظ أن مسألة التعرض لوقف الشريعة الاسلاميه لا تهم الجبهة الاسلاميه فقط ، بل تهم أيضا حزبی الأمة والاتحادی ، الامر الذى لمسه المراقبون بأن الجبهة الاسلاميه قررت

الاعتراض على ذلك الاتفاق من منطلق حزبي محرج أمام أنصارها ، ليس فقط لأن الاتفاق مع جارانج لم يأت عن طريقهم ، ولكن لأن الذي حملها أصلا الى الكراسى النيابية ثم الى الوزارة هو وعودها بتجسيد قسوانين الشريعة الاسلامية .

٤ - الحرب في الجنوب لا يمكن انهاءها عسكريا ، ولا يمكن لأي حكومة سودانية - بغض النظر عن المسدد العسكري الذي يصلها - أن تحقق حسما عسكريا لهذه الحرب بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة ، وبسبب طول خطوط الاتصالات بينها وبين الخرطوم ، وبسبب التراث التاريخي للعلاقات مع الجنوب ، مع ملاحظة أن استمرار الحرب في الجنوب لا يؤدي الى اتساع بحور الدم بين الشمال والجنوب ، بل يؤدي أيضا الى انهك حكومة السودان وبعثه مواردها في وقت تواجهها مشاكل اقتصادية جمة تتطلب منها تعبئة الجهود لحلها وتجاوزها ، كما أن استمرار الحرب يخلق البيئة لتدخل دول اقليمية ودولية لها ارتباطات وعلاقات مع الجنوب .

ثانيا - الاضطرابات الناجمة عن الازمة الاقتصادية :

في الفترة الأخيرة شهدت العاصمة السودانية عدة مظاهرات واضرابات لكافة الفئات الاجتماعية (عمال - طلاب - قضاة - مهنيون ... الخ) وقد أجمع المراقبون على تشخيص تلك الاضطرابات في أنها تكمن أساسا في الازمة الاقتصادية الطاحنة التي ظل يعاني منها السودان منذ فترة طويلة ، خاصة بعد اشتداد وطأتها في أعقاب كارثة الفيضانات والسيول المدمرة التي اجتاحت السودان منذ ١٩٨٨/٨/٦ ، فقد تسببت الأمطار التي استمرت ما يزيد عن ٢٠ يوما في انهيار آلاف المنازل في مختلف الأحياء بالعاصمة السودانية وضواحيها ، كما تسببت في انقطاع التيار الكهربائي ومياه الشرب عن العاصمة ، وثلت الحياة بسبب توقف

الحركة والمواصلات بشكل كبير ، الأمر الذى دعا حكومة السودان بقيادة
الصادق المهدي الى اعلانها منطلق كرات ، ووالفعل أقيم جسر جوى
بين القاهرة والخرطوم لادمداد الاخيرة بمواد الاعانه ، كما وصلت طائرات
اغاثه للخرطوم من السعوديه والاردن واليمن وعدد من الدول العربيه
خاصة ايطاليا وبريطانيا . وفى الحقيقه لم تكشف تلك الكارثة عن ضعف
الاداء الحكومى فى مواجهتها فحسب . بل ايضا عن عدم ترسيخ
الديمقراطيه بشكل خامل فى مختلف أرجاء البلاد ، ففقدت وزاره
الاعلام السودانيه قيودا على نشاط مراسلى الصحف الاجنبية بسبب ما
وصفته باستغلالهم للظروف الطارئه التى يتعرض لها السودان باذاعه
الاشاعات والمعلومات الخاطئة عن مساعدات الغوث الوارده من الخارج
وطريقه توزيعها ، الأمر الذى ادى الى التقليل من حجم الكارثه ، وبالتالى
انخفاض كميّه مواد الاعانه الوارده .

وزاد من وطأه الحاربه هجوم اسراب الجراد والنّى بلغ عددها
فى منتصف اكتوبر عام ١٩٨٨ ، ٣٠٠ سرب ، حولت عشرات الآلاف من
الأفدنة فى غرب البلاد الى ارض جرداء ، فى الوقت الذى غطت فيه
أسراب اخرى ٣٠٠ ألف فدان بالاقليم الشرقى ، و ٥٠٠ ألف فدان
بالاقليم الشمالى ، ويصب الزيت على النار ازداد الموقف اشتعالا ذلك
عندما قررت الحكومه فى ٢٦/١٢/١٩٨٨ رفع أسعار بعض السلع
الغذائية بنسبه كبيره وصلت الى ٦ أضعاف فى بعض السلع الضرورية
(كالسكر) وكذلك فرض ضرائب جديده على السلع الاستهلاكية ، الأمر
الذى أدخل شوارع الخرطوم فى مرحله مخاض تفجرت خلالها المظاهرات
العماليه والطلابيه والاضرابات العامه التى أصابت كل مرافق السودان
بالشلل التام ، مما اضطر الحكومه السودانيه الى التراجع عن قرار رفع
الأسعار ، وبالمطبع فان هذا التراجع وان كان سمة ديمقراطيه بصفتها
عامه الا أنه فى الحاله السودانيه يتم تعبيرا عن كم الضغوط المجابهة
لحركة البناء الحكومى الراهن ، والذى يحمل كثيرا من ملامح التردد تجاه

الصعوبات المختلفة المستمرة في التشييد والتعميد داخل المجتمع السوداني ، فبعد محاولات امتصاص غضب الجماهير التائرة دخلت العلاقة بين الحكومة والقضاة في أزمة جديدة وذلك احتجاجا على ما أسماه القضاة تدخلًا في شؤونهم في تصديق الاجور والترقيات من جانب الحكومة ، الأمر الذي أدى الى استقالة المسنشرين العاملين بديوان النائب العام السوداني وعددهم ١٤٠٠ مستشار . كما اتسع نطاق الاضرابات لتشمل نقابة الأطباء والمهندسين واساتذة جامعة الخرطوم والتجار وعمال شركة مياه الأرياف المملوكة للدولة احتجاجا على الأوضاع المالية والمعيشية .

ثالثا - محاولات الانقلاب الفاشلة :

تكاثفت مجموعة من العوامل أهمها مشكلة الجنوب والازمة الاقتصادية وبعض الجيوب النبقية من العهد السابق على انتفاضة ٦ أبريل عام ١٩٨٥ لتبرز في النهاية عدة محاولات لقلب نظام الحكم . فمنذ الاطاحة بنظام ، ميري في أبريل عام ١٩٨٥ تعرض نظام الحكم لما لا يقل عن سبع محاولات للانقلاب . وكان بعضها بتدبير من الموالين للجنوب مثل تلك التي وقعت في سبتمبر عام ١٩٨٥ بقيادة غيليب عباس غبرس الذي ينتمي لقبيلة النوبة والمعروف بناييده لجون جارنج . وقد تم القضاء القبض على ١٦٣ شخصا من المدنيين والعسكريين اثر تلك المحاولة ، وأيضا المحاولة التي وقعت في يناير عام ١٩٨٨ والتي تزعمها ضابط بالجيش يدعى يوسف قسوة وينتمي لمناطق جبل النوبة غرب السودان له صلة بجارنج أيضا ، أما البعض الآخر فكان بتدبير من أنصار النميري ، ومن أبرز تلك المحاولات المؤامرة التي تم كشفها في أبريل عام ١٩٨٦ والتي قام بها عدد من أنصار الرئيس السابق جعفر نميري لاغتيال بعض المسؤولين في الحكومة والاستيلاء على السلطة حيث كان يعتمد المخطط على تحريك بعض القطاعات العاملة في اضرابات متتالية ، ثم الاستعانة ببعض العسكريين في مراحل أخرى .

مغزى التطورات الأخيرة :

عبرت مذكرة ٢٠ فبراير عن عمق الازمة التى يعانى منها السودان فى الآونة الأخيرة لما تضمنته من عدة مطالب للجيش أهمها :

- ✱ تشكيل حكومة انقاذ وطنى موسعة •
- ✱ وضع نهاية سلمية للحرب فى جنوب البلاد •
- ✱ اقامة علاقات متوازنة مع الجيران •
- ✱ حل الميليشيات التابعة للأحزاب •

وقد أخذ المصادق المهدي يناور على ما جاء بها أملأه سكوت الجيش أو حدوث تعيرات فى المعطيات السياسية تنعكس بخلافات داخل القوات المسلحة ، وفى ٢٧ فبراير — وهى نهاية المدة المحددة لتنفيذ تلك المطالب — ألقى المصادق المهدي بيانا ناشد فيه القوات المسلحة بأن تعود الى مساندته ، وتمسك النقابات المضربة عن اضراباتها ، وتراجع الأحزاب السياسية عن موقفها المضاد لكى يعمل على توسيع حكومته ، والا فإنه سوف يقدم استقالته فى الخامس من مارس •

وهنا نلاحظ أن المصادق المهدي بنهديه هذا استطاع أن يكسب وقتا إضافيا لصالحه ، وأن يقف على مسالك تهدة الازمة عن طريق اعادة جس نبض القوات المسلحة من ناحية والقوى السياسية القاطنة من ناحية أخرى بغية استمراره فى كرسى الحكم ، وقد بدأ ذلك واضحا عندما أصرت القوات المسلحة على مذكرة ٢٠ فبراير فى بيان أصدرته القياد العامة فى ٢٨ فبراير ، وأيدتها فى ذلك النقابات المهنية والأحزاب السياسية غير الممثلة فى الحكومة ، بل ورحبت أحزاب الاتحادى والشيوعى والجنوب والبعث القومى باستقالة المهدي ، وتشكيل حكومة انقاذ

وطنى . حينئذ فقط أعلن المهدي عـدوله عن تقـديم استـقلالته والبدء
فى تشكيل حكومـة موسعة جديدة .

ورغم أن خطة السلام التى توصل اليها أكثر من ٣٧ حزباً ونقابة
سودانية تدعو الى وقف إطلاق النار فى الجنوب ، وانهاء حالة الطوارئ،
المفروضة فى البلاد منذ عام ١٩٨٥ مع اغفال ذكر مسألة العمل بتطبيق
الشريعة الإسلامية الى حين عقد المؤتمر الدستوري ، بما يعنى عدم
موافقة الجبهة الإسلامية عليها ، بدليل مقاطعتها لجولة المفاوضات الأخيرة
حول هذا الاعلان ، كما لم يحضر ممثلوها جلسة التوقيع عليها الا أن
الصادق المهدي أعلن التزامه بتلك الخطة ، وأيضاً موافقته غير المشروطة
على اتفاق السلام الذى وقعه عثمان الميرغنى مع جرانج فى نوفمبر
١٩٨٨ ، بما يعنى إمكانية تخليه عن مبدأ قبول مشاركة الجبهة الإسلامية
فى الائتلاف الحاكم .

والواقع أن تلك التطورات أبررت بوضوح أن السودان لا زال يعيش
عملية فرز سياسى . فبينما كان حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي متجهاً
يميناً باتجاه التحالف مع الجبهة الإسلامية على أسس مواصلة الحرب
مع الجنوب وتطبيق الشريعة الإسلامية ، بدأت القوات المسلحة أكثر
ميلاً الى موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى والقوى السياسية والاتحادية
والنقابية التى ترى فى تسوية مشكلة الجنوب منطلقاً لحل سائر المشاكل
الأخرى ، ولما أصرت القوات المسلحة على موقفها ومعها فى ذلك القوى
الفاعلة الأخرى أعلن المهدي استعدادة لبـيع الجبهة الإسلامية مقابل
استمراره فى كرسى الحكم .

ولعل من المشاكل الأساسية فى تعمق المسيرة الديمقراطية فى
السودان هو أن الاستقطاب الحزبى يتم بين قوى متقاربة اجتماعياً
ومختلفة سياسياً ، فحزب الأمة هو حزب القوى التقليدية المجتمعة تحت

لأغنة طائفه « الأنصار » التى يرعها الصادق المهدي ، أما الاتحادى الديمقراطى فهو يمثل طائفه الختميه حبيبا والطبقه الوسطى سياسيا واجتماعيا ، لكنه موزع بين عدة تيارات داخله بعضها بنسده نحو تعاطف الختميه الطبيعى مع مصر ، وبعضها يسده نحو حزب الأمة ، وبعضها يقترب من الحركة السلفيه الممثل في الجبهه الاسلاميه ، فى حين تبدو هذه الجبهه أكثر تنظيما وتماسكا ، فهى تقبل على اللعبه السياسيه تحت غطاء ليبرالى ديمقراطى من منطلق مبدأ التفاعل مع المجتمع ، هذا الاستقطاب بين قوى سياسيه مقاربه من حيث المنطلقات الاجتماعيه مختلفه سياسيا وحزبيا يجعل اللعبه الديمقراطيه غير ذات فاعليه بسبب غياب القوى السياسيه الأخرى التى سدد لها النظام السابق فى عهد نميرى ضربات متلاحقه ، خاصة حزب البعث القومى والحزب الشيوعى ، ومن هنا نفهم رضوخ الصادق المهدي لمطالب الجيش واستجابته لمطلب تشكيل حكومة انقاذ وطنى موسمه .

وقد تباطأ المهدي فقام الفريق عمر حسن أحمد البشير بانقلاب استولى به على السلطة ، ووضع جميع الزعماء السابقين رهن الاعتقال ، وعطل الدستور ، وألغى الأحزاب ، وجهد تناسط النقابات ، وأوقف الصحف ، وبدأ يتلمس الطريق لإيجاد حل لمشكلة الجنوب ، وطول لمشاكل السودان المتراكمة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

فبدأ يكشف علاقاته مع مصر وليبيا والمملكة العربيه السعوديه والعراق وغيرها من الدول العربيه .

وعلى طريق حل مشكلة الجنوب بدأ يجد السبيل اليها عن طريق أثيوبيا الا أنه لم يجد طريقا له خلالها .

ثم تقدم الرئيس جيمى كارتر بالوساطة بين زعماء الجنوب وحكومة

الشمال ، وتم اللقاء فعلا فى نيروبي عاصمة كينيا فى مطلع شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ إلا أن اللقاء الذى استمر أسبوعا لم يسفر عن شيء .

وحظيت حكومة الفريق البششير بدعم مادي ومعنوي من الدول العربية وكان الأمل معقودا على أن يسير بالسودان فى طريق صحيح . .
إلا أنه بعد فترة اتضح أن الفريق البشير لا يحكم السودان بمفرده ولكن يساركة فى الحكم ويسيطر عليه الدكتور حسن الترابي حامل راية الانقاذ الاسلامي وقد أدت سياسته الى أن تستمر مشكلة الجنوب بلا حل رغم الوساطات التى قام بها أكثر من رئيس أفريقي آخرهم الرئيس النيجيري الذى عقد أكثر من اجتماع بين ممثلى الحكومة السودانية وممثلى الجنوب فى مدينة أبوجا عاصمة نيجيريا دون الوصول الى حل عام ١٩٩٣ .

ولم تقتصر السياسات الخاطئة التى رسمها الدكتور الترابي على عدم إيجاد حل لمشكلة الجنوب فقط بل تعداها الى معاداة السودان لكافة الدول الشقيقة التى أيدت حكم الفريق والبشير ومساندته حينما قام بالانقلاب . . . فقد أصبح عداء السودان واضح للعيان لكل من مصر وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج خاصة منذ أيد الفريق البشير الرئيس صدام حسين عند اعتدائه على الكويت ، كما زد الطين بلة أن السودان أصبحت قائمة بأمر ايران فى الكثير من المسائل خاصة موضوعات المتطرفين الاسلاميين مقابل بعض المعونات التى تحصل عليها من ايران .

والأمل كبير فى أن يعود الحكم الى رشده وأن تعود علاقات السودان الطبيعية بأشقائها العرب وأن تحل مشكلة الجنوب لصالح السودان الموحد .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
مشكلات الحدود بين دول الخليج	١٩
الحرب العراقية الايرانية	٥١
الازمة اللبنانية	٧٢
الخلاف بين ليبيا وتشاد	٨٨
عُدن وعمان	١١٠
المشكلة الفلسطينية	١١٩
فلسطين	١٢٩
الانتفاضة	١٥٦
موقف منظمة التحرير الفلسطينية والحكم الذاتى	٢٠٧
القضية الفلسطينية وتامب ديفيد	٢١١
النص المحرى لقيام الحكم الذاتى الفلسطينى	٢٣٨
موقف اسرائيل من الحكم الذاتى	٢٥٠
أزمة الصحراء	٢٧٧
الحبشة والمومال	٣٢٩
مشكلة جنوب السودان	٣٣٩
اتفاقية أديس أبابا	٣٨٥
اعلان كوكا دام	٤٢٤
جنوب السودان	٤٣٣
مشكلة الجنوب والانعكاسات الخارجية	٤٦٧
حكومة الانتفاذ الوطنى والتطورات الأخيرة فى السودان	٤٨١

رقم الايداع بدار الكتب القومية

١٥ / ٢١٦٦

التقسيم الدولي

I - SB . N

977 - 00 P 8633 - 9



د. حمدي الطاهري

المؤلف :

منذ بداية كتاباته كان بعيد النظر فيما يختاره من موضوعات .

فيحتمل كتب عن سياسة الحكم في لبنان عام ١٩٦٥ توقع أن تكون نتائج هذه السياسة حرب أهلية على الأكثر بعد عشر سنوات لاتيقي ولاتلر ، وقد قامت فعلا الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٥ .

كتب عن قصة الصومال وأوضاعها عام ١٩٧٧ وحدث ماتنبأ به عام ١٩٩١ .

كتب العديد من الكتب منها :

* مستقبل المياه في العالم العربي .

* الطريق إلى المنصه .

* جيبوتي وأمن البحر الأحمر .

* مجتمع التعاون .

* خمس سنين سياسة .

* حرب أكتوبر في الإعلام العالمي .

* المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع .

واليوم وختاماً لما فرضه على نفسه بأن يقدم للمكتبة العربية موسوعة شاملة عن الدول العربية . . فقد وفي بوعده وهامى بين يديك تضم ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول . . العالم العربي تاريخ وواقع .

الجزء الثاني . . مشكلات العالم العربي .

الجزء الثالث . . الحركات الوحدوية في العالم العربي .

ان المؤلف وهو يقدم ذلك فانها نتيجة خبرة امتدت على مدى أكثر من خمسة . ثلاثة :

عاماً من الخبرة في عالم الدبلوماسية والسياسة وتنقل في عمله الدبلوماسي الحارطوم منذ اليوم الأول لاستقلال السودان وبناما كأول بعثة دبلوماسية عربية أميركا الوسطى عقب تأميم قناة السويس وببيروت في ظل الوحدة النصور وهلسنكي حيث لم يكن هناك سفارة عربية سوى السفارة المصرية وانتقل إلى تكسة عام ١٩٦٧ حيث كان عليه أن يواجه المصريين الذين كفروا ببلدهم عقب وأخيراً توج حياته العملية بالعمل لمدة خمس سنوات في أروقة رئاسة الجمهور لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية وبدأت هذه السنوات الخمس في : وتوجت بنصر أكتوبر العظيم .

